

الْمُجَنِّبُ إِلَيْهِ الْجَوَافِعُ

في مُحَكَّمَةِ

الدُّرُرِ اللَّوَامِعِ فِي أَصْبَلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ رَافِعٍ

رَفِيقُ شَرِيعَةِ شِيخِ الْجَمَاهِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمُودِ الشَّعَاعِيِّ (٨٧٥ھ)

عَلَى مَنْظُورِهِ «الدُّرُرِ اللَّوَامِعُ» لِابْنِ بَرِّيِّ الرَّبَاطِيِّ (٧٣١ھ)

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

أ.د. أَبُو أَيُوبِ الصَّالِحِ بْنِ سَعِيدِ عُوْمَارٍ

أَسَاتِذَةِ الْجِزِيرَةِ وَعُلُومِهِ - جَائِعَةُ الْأَذْرِيِّ عَبْدِ الْعَالِمِ الْأَبْدُولِيِّ
شُنُطَيْنَةَ - الْجَزَرِيَّةُ

وَالرَّمْقَبَرِيَّةُ

الْمُخَنَّفُ مِنَ الْجَوَافِعِ

في مُحَاذَةٍ

الدُّرَرُ اللَّوَامِعُ فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ تَافِعٍ

جميع الحقوق محفوظة

إن جميع الحقوق لهذا الكتاب محفوظة بموجب عقد / أو / اتفاق تم فيه إذن المؤلف / أو / المحقق على نشره بجميع وسائل النشر، وعليه فيمنع إعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بجميع طرق النشر أو التصوير أو النقل أو الترجمة أو التسجيل المرئي أو المسoun أو استخدامه حاسوبياً بجميع أنواع الاستخدام سواء في برامج المكتبة الشاملة أو غيرها من البرامج الحاسوبية أو حفظه بصورة بي دي إف أو غير ذلك من صيغ ووسائل الحفظ والنشر المفتوح عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، كما يمنع استخدامه بغیر ذلك من الحقوق الفكرية والمادية إلا بإذن خططي من دار المقتبس، ومن تَعَدَّى على أي حق من ذلك تتحمل مسؤولية المحاسبة في الدنيا وعدم المسامحة في الآخرة، علماً بأنه تم توزير وصول الكتاب بكل وسائل الشراء المتاحة المشروعة عبر الشحن الدولي الفردي أو الاستخدام الإلكتروني وفق العناوين المرفقة هنا.

ISBN 978-993367082-5
9 789933 670825



لشراء نسخة إلكترونية مفتوحة للبحث النصي والنسخ:



App Store



Google Play



دار المقتبس

مؤسسة ثقافية

تعنى بالنشر والطباعة والتوزيع للكتاب العربي
أسسها نور الدين طالب سنة ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٤ م

- سوريا - دمشق - الحلبوسي
(ص. ب: 34306)

T 00963933093781
LINE 00963933093782

- لبنان - بيروت - كورنيش المزرعة:
(ص. ب: 14/6759)

T 00961 70 81 33 77
LINE 00961 70 81 44 77

S moqtabas
T t.almoqtabas.com
F f.almoqtabas.com
Y y.almoqtabas.com
I i.almoqtabas.com
L l.moqtabas.com

E-mail : info@almoqtabas.com
Website : http://almoqtabas.com



الطبعة الأولى
م ٢٠٢٢ - ه ١٤٤٣

لشراء نسخة ورقية من الكتاب عبر خدمة الشحن السريع

DHL TNT
aramex FedEx
delivery unlimited

مراسلة الواتساب التالي:
+961 70 831 155

الْمُحَنَّادُ مِنَ الْجَلَّاصَع

فِي مُحَكَّمَاتَةٍ

الدَّرِ اللَّوَامِعِ فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ تَافِعِ

وَهُوَ شَرِحُ اسْتِخْبَرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَخْلُوفِ الشَّعَابِيِّ (٥٨٧٥)

عَلَى مَنْظُورِهِ «الدَّرِ اللَّوَامِعِ» لِابْنِ بَرِّي الْرَّبَاطِيِّ (٥٧٣١)

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

أ.د. أَبُو اِيُوبُ الصَّالِحُ بْنُ سَعِيدِ عَوْمَار

أَسَاطِيرُ الْمَهَبِّ وَعُلُومِهِ - جَاءَيْهُ الْأَسْرِيُّ عَبْدُ الْفَارِدِ لِلْعَالَمِ الْإِسْلَامِيَّةِ

فُسْطِينِيَّةٍ - الْجَزَائِرِ

وَالْمُقْبِبُ





مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا يُضْلَلُ لَهُ، وَمَنْ يُضْلَلُ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَفَوَّا إِلَيْهِ اللَّهُ حَقُّ تَبَارِثِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا تَفَوَّا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَبْتٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّفَوا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُوا عَنْهُ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَفِيقًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَفَوَّا اللَّهُ وَفَوْلَوْ فَوْلًا سَدِيدًا فُلُلٌ يُصْلِحُ لَكُمْ مَا أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ بَأْرَ بَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١ - ٧٠].

ألا وإن أحسن الحديث كلام الله تبارك وتعالي، وخير المهدى هدي محمد صلوات الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلاله، وكل ضلاله في النار.

أما بعد:

يقول النبي ﷺ: «خَيْرُكُم مَن تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، وَعَلِمَهُ»،^(١) ومن تعليم القرآن ما ألهه العلماء في القراءات وأحكامها، وقد كان علماء المغرب والأندلس الحظ الأوفر من ذلك، نحو مكي بن أبي طالب، وأبي عمرو الداني، والشاطبي، والخراز... ومنهم الإمام ابن بري صاحب المنظومة الشهيرة في قراءة نافع «الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع»، والتي ذاع صيتها وحظيت بالقبول في كافة الأوساط العلمية المغربية والأندلسية، فكثر شراحها والمعتنون بها درساً وحفظاً...»

ومن ذلك ما خطّته يداً الشيخ الإمام المفسّر عبد الرحمن الثعالبي (٨٧٥) هـ - رحمه الله - من تقييدات على تلك المنظومة، والتي سماها: «المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع».

وإسهاماً مني في السير على خطى أسلافنا في خدمة القرآن وعلومه،^(٢) وخدمة لتراثنا المغربي عموماً، والجزائري خصوصاً، وإبرازاً لبعض إسهامات علماء الجزائر في خدمة القرآن وعلومه = ارتأيت تقديم خدمة يسيرة لهذا الكتاب الماتع؛ بإعادة تحقيقه وطبعه مرة أخرى، حيث إن طبعته الوحيدة كانت سنة ١٣٢٤ هـ الموافق لـ ١٩٠٠ م بالمطبعة الشعالية بالجزائر، وهي طبعة قديمة، ومفقودة اليوم تماماً في السوق.

(١) رواه البخاري في «كتاب فضائل القرآن / باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه» رقم ٥٠٢٧، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) تشرفت بتدريس مادة القراءات وأحكام الترتيل - على روایتي ورش و قالون - بكلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، مدة ثمان سنوات، فالحمد لله على نعمه.

ونظرا للفاسدة هذا الشرح وقيمة العلمية، كان من بعض الواجب العلمي إعادة تحقيقه، وضبطه، وطبعه طبعة أنيقة محققة تليق بقيمة، وكذا نشره لطلبة العلم كي ينهلوا من معينه، ويعيذوا من فوائد.

وقصدًا لذلك، فقد اجتهدت في البحث عن نسخ الكتاب المخطوطة، فتحصلت على عدد منها، من ذلك؛

نسخة مصورة عن مخطوطة الكتاب المحفوظة بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم (٤٠٥).

ومصورة من نسخة (تيشيت / موريتانيا)،

ومصورة من نسخة مكتبة الإمام بالرياض،

إضافة للنسخة المطبوعة بالمطبعة التعالية،

مع كتب أخرى تُفيد في العمل، وبخاصة التي نقل عنها المؤلف، وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في المبحث الثالث من قسم الدراسة.

* أهمية الكتاب:

تظهر أهمية هذا الشرح - رغم وجازته - في الكم الهائل من النقول العلمية التي ضمّنها الشارح شرحه، وكذا في موارده في الكتاب وهي بالعشرات، منها الموجود المطبوع، ومنها المخطوط، ومنها المفقود.

وقد بدأت عنايتي بالكتاب قديما - منذ حوالي خمس عشرة سنة -، ثم انقطعت عنه فترة... ولما رأيت طبعة الكتاب (طبعة عالم المعرفة / سنة ٢٠١١)، عزمت على إكمال عملي، لأنني لم أجد في تلك الطبعة بُغْتي، وما كنت أصبو إليه

من أهداف علمية وفنية عند تحقيق الكتاب.

* خطة العمل:

وقد ارتأيتُ تقسيم خطة عملِي في هذا الجهد العلمي المتواضع كالتالي:

أولاً: قسم الدراسة، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول = نظم الدرر اللوامع، وصاحبُه ابن بري.

المبحث الثاني = الشيخ عبد الرحمن الشعالي، وشرحه.

المبحث الثالث = عملي في الكتاب.

المبحث الرابع = موارد الشارح.

المبحث الخامس = ترجمة لأصحاب روایات وطرق نافع المعتمدة في

الشرح.

ثانياً: النص المحقق.



أولاً

قسم الدراسة



أولاً قسم الدراسة

المبحث الأول نظم الدرر اللوامع، وصاحبها ابن بري

أولاً - ابن بري، صاحب المنظومة:

هو: ^(١) أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، التازي الرباطي المغربي، المعروف بابن بري، (٦٦٠ - ٧٣١هـ).

مُقرئ ناظم، استوطن مدينة تازة، وبها أنهى دراسته، وتازة مدينة مغربية عريقة تقع قرب مدينة فاس، وبها كانت وفاته سنة (٧٣١هـ). عاصر ابن بري قيام الدولة المرinية ^(٢) ونهضتها وقوتها، واستفاد من النشاط العلمي الذي

(١) ينظر ترجمته في: «معجم المؤلفين» عمر رضا كحاله، ٢٢٠ / ٢٢١ رقم (٥١٨) - «الأعلام» للزركي، ٥ / ٥ - «القراء والقراءات بالمغرب» سعيد أعراب، ص ٢٢، ٢٣ - «قراءة الإمام نافع عند المغاربة من روایة أبي سعيد ورش»، د. عبد الهادي حميو ١٠٩ - ١٣١.

(٢) الدولة المرinية حكمت المغرب الأقصى ما بين سنتي (٦٦٨ - ٧٣١هـ)، وعاصمتها مدينة فاس.

تولَّد من هجرة علماء الأندلس إلى المغرب، والاتصال بما تبقى من الحواضر العلمية في الأندلس. فقد حلَّ بالمدينة طائفةٌ من العلماء والقراء أسهموا في إعاش الحياة العلمية، ومن هؤلاء الشيوخ الذين اعتمدتهم القراءات؛

أبو الريبع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشرشبي (ت ٧٠٩هـ)،^(١) وهو شيخه الأول والمقدم في علم القراءات.^(٢) ومن شيوخه أيضاً: أبو الحسن علي بن سليمان الانصاري القرطبي (٧٣٠هـ)،^(٣) مقرئ فاس وشيخ الجماعة فيها.

ومنهم أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (٧٠٨هـ)،^(٤) عالمة

(١) هو = الحاج أبو الريبع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشرشبي، توفي بمدينة تازة سنة (٧٠٩هـ). ينظر: التحوم الطوال للمارغني ص ٢٠.

(٢) حيث خصَّه بالذكر في منظومته، فقال:

حسَبَ ما قرأْتُ بالجَمِيع
عَلَى ابْنِ حَمْدُونَ أَبِي الرَّبِيعِ
الْمُقْرِئِ السَّمْحُوقِ الصَّحِيفِ

(٣) هو = علي بن سليمان بن أحمد بن سليمان، أبو الحسن، الانصاري القرطبي، (٧٣٠هـ)، مقرئ فاس، روى «الشاطبية» و«التيسير» عن الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص، وقرأ عليه أبو البركات محمد بن محمد بن إبراهيم البلفيقي قاضي الجماعة بغرناطة، ومحمد بن محمد بن عمر اللخمي شيخ فاس... وألف كتاباً في كيفية جمع القراءات. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٤٨١.

(٤) هو = أحمد بن إبراهيم بن الزبير، أبو جعفر الثقفي العاصمي الغرناطي، الإمام الأستاذ الحافظ، أحد نحاة الأندلس ومحدثيها. سمع «التيiser» من محمد بن عبد الرحمن بن جوير عن ابن أبي جمرة عن أبيه عن الداني بالإجازة، وقد قرأ عليه خلق لا يُحصَّون، منهم: الوزير أبو القاسم محمد بن محمد بن سهل الأستدي الغرناطي، =

علامة غرناطة وشيخ مقرئها... وغيرهم^(١).

لم يذكر المترجمون تفاصيل كثيرة عن نشأة ابن بري ومسيرته العلمية، سوى أنه اجتهد كثيراً في البحث والمطالعة، وكان من طلبة تازة وعدوتها، ثم انتقل إلى فاس لإتمام تكوينه العلمي، فكان عالماً مشاركاً، له إمامٌ واسع بالعلوم الإسلامية، فإلى جنب تبحّره في علوم القرآن، كان عالماً نحوياً، وأديباً لغويّاً، وفقيها فرضياً، له إمامٌ بالحديث، وتبصر بصناعة التوثيق.

إلا أن تبريزه الخاص كان في علم القراءات القرآنية التي أبان فيها عن حدقٍ كبير، وضبط وإتقان، وعلى الأخص فيما يتعلق بمقدمة الإمام نافع المدني، الذي نظم فيه أرجوزته الشهيرة: (الدرر اللوامع في أصل مقدمة الإمام نافع).

قال عنه تلميذه الخراز: «الفقيه الأفضل، الكاتب الأربع الأكمل، اللغوي النحوي العروضي الفرضي»،^(٢) ووصفه الماجستي محمد بن شعيب بن: «الفقيه المقرئ، الأصولي المحقق، صاحب الكلام البديع، والنحو الضابط، صاحب الخط الرفيع».^(٣)

جلس ابن بري على كرسي الإقراء بجامع القرويين، وهو أكبر جامع في

= والأستاذ أبو حيّان النحوي، والقاضي أبو البركات محمد بن محمد بن إبراهيم البلفيقي. توفي سنة (٨٠٨هـ).

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء / ١٥٣.

(١) ينظر: مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمتوري القيسي» الصديقي فوزي ص ١٥، ١٦.

(٢) «القصد النافع لغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع» ص ٣٣.

(٣) ينظر: «شرحه على الدرر اللوامع» ورقـة ١، (٣/٢١٢) - و«قراءة نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش» د. جمـتو، (٣/١٢٦).

مدينة فاس، عاصمة الدولة آنذاك. كما تولى كتابة الْدِّيَوَانُ السُّلْطَانِيُّ، واحتَرَمَ لتعليم الأمّارِاءِ وتأديبِهِمْ، وكان سلاطين الدولة المرينية يهتمون بعلوم القرآن، ويشجّعون العلماء والمقرئين، ويُعِقِّدون المجامع العلمية، ويُدُونُونَ وقائِعَهَا وَمَنْ حضرَهَا، وما دار فيها من مساجلات في السجلات الرسمية للدولة. وقد ازدهرت في عهدهم القراءات القرآنية، وأسسوا لها المدارس الخاصة بها^(١).

* تلاميذه:

تتلذذ على ابن بري كثironون، منهم:

- أبو الحجاج يوسف بن علي السّدوسي ثم الغرناطي، حيث كان يحضر مجالس إقراء ابن بري بجامع القرويين بفاس سنة 723 هـ، وهناك أخذ عنه منظومة «الدرر اللوامع»، ثم أقرأها هو في المدرسة اليوسفية بغرناطة سنة 744 هـ.

- أبو مهدي عيسى بن عبد الله الترجالي، ويعُد من تلاميذه البارزين، ولَيَ قضاء تازة، وكان من شيوخها المرموقين، وهو الذي وَعَزَ إلى السلطان بنقل ابن بري إلى فاس وجعله كاتبا في ديوانه، وأستاذًا لوليّ عهده^(٢).

- أبو عبد الله محمد بن شعيب المّاجّاشي، تلقى المنظومة عن مؤلفها قراءة ورواية، وتفهمها لمعانيها تلقّها عليه، وسألَه عنها حرفا حرفا. (٣) وغيرهم...

(١) ينظر: «قراءة نافع عند المغاربة من روایة أبي سعيد ورش» د. حمتو، ١٢٢ / ٣ - ١٢٥ . ومقدمة محقق «شرح الدرر اللوامع للمتوري القيسي» الصديقي فوزي ص ١٠، ١١ .

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمتوري القيسي» الصديقي فوزي ص ١٧، ٢١ - ٢٧ . و«القراء والقراءات بال المغرب» ص ٢٧ .

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمتوري القيسي» الصديقي فوزي ص ١٧ .

* سنده:

القراءة سُنّة متبعة، وقد حرص القراء على السند فيها، لأن مبني هذا العلم على الرواية الصحيحة، وسند الإمام ابن بري يتصل بالإمام أبي عمرو الداني من طريق^(١):

شيخه أبي الربيع بن حمدون^(٢) عن أبي بكر بن فحلون السكسكي^(٣) عن أبي مصعب اللخمي^(٤) عن أبي منصور مُظفَّر اللخمي^(٥) عن السرقسطي^(٦) عن الحسن بن سعيد^(٧) عن أبي داود سليمان بن نجاح^(٨) عن أبي عمرو الداني.

(١) ينظر: القراء والقراءات بالمغرب ص ٢٥ - و«التاريخ القراءات في المشرق والمغرب» لـ محمد المختار ولد اباه ص ٤٥٨، ٤٥٩. (وقد بحثت عن تراجم رجال هذا الإسناد، ولم أجد إلا بعضهم فقط).

(٢) سبق الكلام عليه، وهو = أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريسي (ت ٧٠٩ هـ).

(٣) هو = محمد بن أحمد بن خلف بن عبيد بن فحلون، أبو بكر السكسكي، سكن شريش، روى عن ابن بشكوال وغيره، توفي سنة (٥٩١ هـ). ينظر: تكميلة الصلة لابن الأبار .٧١ / ٢.

(٤) هو = أبو الحسن شريح بن محمد بن هشام اللخمي.

(٥) هو = أبو منصور مُظفَّر بن سوار اللخمي.

(٦) هو = أحمد بن علي أبو العباس السرقسطي.

(٧) هو = محمد بن الحسن بن سعيد أبو عبدالله.

(٨) هو = سليمان بن نجاح بن أبي القاسم، أبو داود، الإمام الأموي الأندلسي، شيخ الإقراء وعمدة أهل الأداء، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني، ولازمه وهو من جلة أصحابه. كان من فضلاء المقرئين وخيارهم، ثقة، عالما بالقراءات وطرقها. له تواлиf عديدة في معاني القرآن وغيرها. توفي سنة (٤٩٦ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار / ٢ - ٨٦٢ / ١٨٧.

و sentinel الداني إلى الإمام نافع المقرئ مذكور في أكثر كتبه،^(١) يصل به إلى: أبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، عن أبي بن كعب رض عن رسول الله صل^(٢).

ثانياً - منظومة الدرر اللوامع^(٣):

منظومة «الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع» = أرجوزة في القراءات لقيت من الديوع في شمال إفريقيا خاصة مثل ما لقى كتاب الآجرورية في النحو، قال سعيد اعراب: «هذه الأرجوزة التي طارت شهرتها في الآفاق، وغطّت على كل ما أُلْفَ في هذا الباب»^(٤).

وموضوعها قراءة نافع برأويه ورش و قالون؛ فقد «ضمّنها قراءة نافع من روائي قالون وورش، وبين الخلاف بينهما في الأصول والفرش، وأورد فيها ما أمكنه من الفرش، وأورد فيها ما أمكنه من الحجج والتوجيهات، مع الاختصار وقلة التعقيد في العبارات، ولذلك اعنى كثير من الناس بحفظها، واشتغلوا بقراءاتها وفهم ألفاظها، وقد شرحها جماعة من العلماء الفحول...»^(٥).

(١) ينظر مثلاً كتابه: التيسير في القراءات السبع ص ٢١ - ٢٥.

(٢) «القراء والقراءات بالمغرب» ص ٢٥ - و مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمتوري القيسى» الصديقي فوزي ص ٢٤، ٢٥.

(٣) لأنينا الأستاذ الدكتور: أبو بكر كافي، مقال علمي جيد تحدّث فيه عن المنظومة و أصحابها بعنوان: «الإمام ابن بري، ونظم الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع - دراسة تحليلية». منشور بـ«مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية»، قسنطينة. العدد ١٧، سنة ١٤٢٥ / ٢٠٠٤.

(٤) «القراء والقراءات بالمغرب» ص ٢٣.

(٥) «القراء والقراءات بالمغرب» ص ٢٥.

يقول مؤلفها مبيناً موضوعها:

ولنصرف القول لما قصدنا
أبي رؤيم المدنـي نافع في أصل مـقرا الإمام نافع	من نظم مـقرأ الإمام الخـاشع سمـيـته بالـدـرـرـ الـلـوـامـ
.....
عثمان ورـشـ عـالـمـ التـجـوـيدـ عـيسـىـ بـنـ مـيـنـاـ وـهـ قـالـونـ الـأـصـمـ	عـلـىـ الـذـيـ روـيـ أـبـوـ سـعـيدـ وـالـعـالـمـ الصـدـرـ الـعـلـمـ

وقد تبع الناظم ابن بري - رحمه الله - الشاطبي في منظومته «حرز الأماني» - والتي نظم فيها كتاب «التسير» للداني ، حيث اكتفى فيها لورش بطريق الأزرق، ولقالون بطريق أبي نشيط، خلافاً لابن الجوزي الذي زاد في منظومته «الطيبة» طريق الأصبهاني لورش ، والحلواني لقالون.

- وتتألف هذه المنظومة من ثلاثة وأربعين ومائتي (٢٤٣) بيت؛ اشتغلت على مقدمة يـنـ فيها مـوـضـوـعـ نـظـمـهـ وـمـنـهـجـهـ فـيـهـ ، وـسـتـةـ عـشـرـ بـابـاـ تـضـمـنـتـ أـهـمـ الأـصـوـلـ وـالـقـوـاعـدـ الـكـلـيـةـ ، وـهـذـهـ الـأـبـوـابـ هـيـ :

باب الاستعاذه، باب البسلمة، باب ميم الجمع، باب هاء الكناية، باب المدود والمقصور، باب أحـکـامـ الـهـمـزـ الـمـزـدـوـجـ، بـابـ أحـکـامـ الـهـمـزـ الـمـفـرـدـ، بـابـ أحـکـامـ نـقـلـ الـحـرـکـةـ، بـابـ الإـظـهـارـ وـالـإـدـغـامـ، بـابـ الفـتـحـ وـالـإـمـالـةـ، بـابـ الرـاءـاتـ، بـابـ الـلـامـاتـ، بـابـ كـيـفـيـاتـ الـوـقـفـ، بـابـ يـاءـاتـ الـإـضـافـةـ، بـابـ الـيـاءـاتـ الـزـوـائـدـ، بـابـ فـرـشـ الـحـرـوـفـ.

ثم ذيل المصـنـفـ منظـوـمـتـهـ بـأـبـيـاتـ فـيـ خـارـجـ الـحـرـوـفـ وـصـفـاتـهـ، مـشـياـ عـلـىـ

عادة من ترسوا بفن القراءة وألفوا فيه قبله. وذلك لأنّيّتها وحاجة قارئ القرآن إليها، وقد بلغ عدد أبياتها ثلاثين (٣٠) بيتاً، فيكون مجموع عدد أبيات المنظومة بذيلها ثلاثة وسبعين ومائتي بيت (٢٧٣).

وفي بعض نسخ المنظومة زيادة ثلاثة أبيات في الأخير، ونصها:

تمَّ كِتَابُ الدَّرْرِ اللَّوَامِعُ
فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ نَافِعٍ
نَظَمَهُ مُبْتَغِيًّا لِلأَجْرِ
عَلَيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَرِّيٍّ
سَنَةَ سَبْعٍ بَعْدِ تِسْعِينِ مَضَتْ
مِنْ بَعْدِ سِتِّمِائَةٍ قَدِ انْقَضَتْ^(١)

منهج الناظم: لقد وضع المصنف -رحمه الله- منهجاً خاصاً به في هذا النظم،

أبان عنه في مطلعه، وبعد حمد الله، والصلوة على نبيه ﷺ، ذكر بفضل القرآن الكريم وحملته، ذاكراً بعض ما ورد في ذلك عن النبي ﷺ، ثم بين أن غرضه من هذا النظم هو ذكر الأصول والقواعد المطردة، ثم الأحكام المنفردة وهي الفرشيات.

وقصده من هذا النظم أن يكون تبصرة وتعلیماً للمبتدئين في هذا الفن، وتذكرة للمقرئين المنتهين، وجعله على بحر الرّجز ليُسْهُل حفظه وتذكّره، لأن النظم أسهل في اللفظ من التّش غالباً، ثم بين أنه يورد قراءة الإمام نافع من روایة الإمامين ورش و قالون، سالكاً في ذلك كله طريقة الإمام أبي عمرو الداني دون غيره من الأئمة كمكي بن أبي طالب صاحب «التّبصرة»، أو أبي عبدالله محمد بن شريح صاحب «الكافي»، وعلّل اختياره لطريق الداني بتبحّره في الحفظ والاتقان

(١) ينظر: «النجوم الطوالع» لإبراهيم المارغيني ص ٢٢٦، ٢٢٧ - ومقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري» الصديقي فوزي ص ٢٦ - و«متن الدرر اللوامع» لـ: توفيق العقربي المراكشي.

والتقدم في هذا الشأن، فقال:

سلكتُ في ذاك طريق الدانِي إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتقانٍ^(١)

والطرق^(٢) في قراءة نافع كثيرة جداً أوصلها بعضهم إلى (٢٥٠) طريراً، والقراء بال المغرب والأندلس عموماً يرجعون في هذه الطرق إلى ثلاثة علماء مشاهير لكل واحد طريق، وهي:

طريق أبي محمد مكي بن أبي طالب القسيسي القيرواني (٤٣٧هـ)،^(٣) ويطلقون عليه اسم الشيخ.

طريق أبي عبدالله محمد بن شريح الإشبيلي (٤٧٦هـ)،^(٤) ويطلقون

(١) ينظر: «الإمام ابن بري، ونظمه الدرر اللوامع» / أ.د. كافي ص ١٩.

(٢) أهل الاصطلاح من القراء يسمون القراءة للإمام، ثم الرواية للأخذ عنه، ثم الطريق للأخذ عن الراوي، فيقولون مثلاً: قراءة نافع، رواية ورش أو قالون، وطريق الأزرق أو أبي نشيط.

(٣) هو = مكي بن أبي طالب بن حمّوش، أبو محمد القسيسي القيرواني ثم القرطبي الأندلسي، الإمام العلامة أستاذ القراء والمجددين، وصاحب التصانيف، مولده سنة (٣٥٥هـ) بالقيروان، رحل فسمع بمكة، وقرأ القراءات بمصر على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه طاهر، ... كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، حسن الفهم، جيد الدين والعقل، كثير التأليف في علوم القرآن، محسناً مجوداً عالماً بمعاني القراءات. دخل الأندلس سنة ثلث وتسعين وجلس للقراء بجامع قرطبة وعظم اسمه وجّل قدره، من مؤلفاته الشهيرة «التبصرة في القراءات»، وفاته سنة (٤٣٧هـ). ينظر: «غاية النهاية» لابن الجوزي ٢ / ٢٧٠ - و«معرفة القراء الكبار» للذهبي ٢ / ٧٥١ رقم (٤٧٣).

(٤) هو = محمد بن شريح بن أحمد، أبو عبدالله الرّاعي الإشبيلي، الإمام الأستاذ المحقق، مؤلف «كتاب الكافي» و«كتاب التذكير»، وكتاب «مفردة نافع»، كان من جلة قراء =

عليه اسم الإمام.

طريق أبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)،^(١) ويطلقون عليه اسم الحافظ. والذي بلغ الغاية في علم القراءات وفنونه، وانتهت إلى روايته أسانيد القراءات، وتععدد تأليفه، وعوّل الناسُ عليها، وعَدُّوا عن غيرها.^(٢)

فَقَصْدُه بطريق الداني كما سبق، أنه تبعه في ما ذكره في كتابه «التيسيّر»، حيث اكتفى فيها لورشٍ بطريق الأزرق، ولقالون بطريق أبي نشيط^(٣).

* قيمتها العلمية والتعليمية:

كان المغاربة قبل زمن ابن بري يعتمدون في قراءة نافع على قصيدة أبي الحسن علي بن عبد الغني الحضرمي القيرواني (٤٤٩هـ)،^(٤) ولا سيما فيما يتعلق

= الأندلس، رحل وأخذ عن جمٍّ من الأئمة، منهم مكي بن أبي طالب الذي أجازه، ثم عاد إلى إشبيلية وولي الخطابة فيها، توفي سنة (٤٧٦هـ). ينظر: *غاية النهاية* ٢ / ١٣٦ - ومعرفة القراء الكبار ٢ / ٨٢٤ رقم (٥٣٥).

(١) هو = عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي، أبو عمرو القرطبي ثم الداني، الإمام الحافظ، المجدد المقرئ الحاذق، عالم الأندلس وشيخ مشايخ المقرئين، صاحب «كتاب التيسير»، و«جامع البيان في السبع»، و«المقنع»،... وغيرها من التصانيف المتقدمة، وإليه المتهمي في تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث والتفسير والفقه والنحو... وفاته سنة (٤٤٤هـ). ينظر: *غاية النهاية* ١ / ٤٤٧، ٤٤٨ - وسیر أعلام النبلاء ١٨ / ٧٧.

(٢) مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمنتوري القيسي» الصديقي فوزي ص ٢٤ - ومقدمة تحقيق شرح الخراز للتلميدي ص ١٧.

(٣) ينظر: *النجوم الطوالع* ص ٢٠.

(٤) سيأتي الكلام عليها في «المبحث الرابع / موارد الشارح».

برواية ورش من طريق الأزرق، إلا أنهم فيما يتعلق بأحكام الراءات كانوا يأخذون بما في «الشاطبية»، نظراً لقصور «الحصرية» في ذلك.

إلى أن جاء ناظمنا فالف أرجوزته «الدرر اللوامع»، حيث إنه سدّ فجوة كبيرة في المنهج التعليمي، واستجاب لمطلب حيوى كان يؤرّق طلبة العلم المهتمين خاصة برواية ورش.

وبهذا نفهم سرّ ذيوع هذه الأرجوزة شرقاً وغرباً، وعناية الطلبة والشرح

بها^(١).

ولقد أشاد علماء كثر بمنظومة الدرر اللوامع، وما ذاك إلا لقيمتها العلمية، وسلامة نظمها، وعذوبة لغتها، يقول عنها أبو عبدالله الخراز - تلميذ الناظم -: «رأيت بعض أصحابنا قد نظموا في تلك القراءة وألفوا، وعن طريقة أبي عمرو لم يختلفوا، فكان من أعزبها لفظاً، وأحسنها ترتيباً، وأبدعها نظماً، وأقصدها أسلوباً، أرجوزة الفقيه الأفضل، الكاتب الأبدع الأكمل، اللغوي النحوي، العروضي الفرضي، أبي الحسن علي بن محمد بن علي الرباطي، الشهير بابن بري، وصله الله بكرامته. فتدواهلا الناس في البلدان، وتعاهد درسها الكهول والولدان...»^(٢). وقال عنها الشيخ المارغني: « فمن أجل ما ألف فيها من المختصرات، التي أغنت عن كثير من المطولات، أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارئ المحقق، والمقرئ المدقق، ذي العلوم الرائفة، والمصنفات الفائقة، أبي الحسن علي بن محمد، المشهور بابن بري،... أورد فيها ما أمكنه من الحجج والتوجيهات، مع الاختصار وقلة التعقيد في العبارات، ولذلك اعنى

(١) مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمتوري القيسي» الصديقي فوزي ص ٢٤.

(٢) «القصد النافع» ص ٣٣.

الناس بحفظها، واشتغلوا بقراءتها وفهم لفظها...»^(١).

* أهم خصائصها^(٢):

امتازت منظومة ابن بري بثلاث خصائص، قلما توجد مجتمعة في نظم واحد، لا سيما إن كان مختصرًا، مما يجعلها تحقق مقاصد ناظمها، حيث يقول:

يكون للمبتدئين تبصّرة وللشيوخ المقرئين تذكرة

وهذه الخصائص هي: ذكر الخلافيات، والاختيارات، والتوجيهات؛

أـ ذكر الخلافيات: لم يقتصر ابن بري على ذكر المسائل المشهورة والأحكام المتفق عليها في روایتي ورش و قالون ما يحتاج إليه المبتدئ، بل ضمّنها كثيراً من المسائل الخلافية التي يحتاج إليها المتهي في هذا الفن، والخلافيات التي ذكرها على أربعة أنواع؛ فأحياناً يذكر الخلاف بين القراء عموماً، وأحياناً يذكر الخلاف بين القراء والنحاة، وثالثاً يذكر الخلاف بين الرواية عن الأزرق، ورابعاً يذكر الخلاف بين الرواية عن قالون.

فمن النوع الأول، قوله:

..... ١ - وفي المزيدي الخلافُ وقعَ

ضَمِّةٌ أو كسرَةٌ أو أُمَيْهَمَا ٢ - والخلفُ في هاءِ الضميرِ بعدِ ما

ومن النوع الثاني، قوله^(٣):

(١) التسجع الطوالع ص ٣.

(٢) ينظر: «الإمام ابن بري، ونظمه الدرر اللوامع» / أ.د. كافي ص ٢٥ ...

(٣) وهو موضعٌ وحيدٌ في المنظومة.

فَالْخَلْفُ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ
إِبْدالُهَا وَأَوْالَى الْأَدَاءِ
تَسْهِيلُهَا كَالْيَاءُ وَالْبَعْضُ عَلَيْهَا
وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ ثُمَّ سِيَّبوْيَةُ

وأما النوع الثالث، فقد ذكر ذلك في أحد عشر موضعًا، مثاله:

- ١ - وَفِي يُواخِذُ الْخَلْفُ وَقَعَا
- لَا رَأَءَ فِيهِ، كَالْيَاتَامَى وَرَمَى
- وَعَادًا الْأُولَى وَإِلَانَ مَعَا
- ٢ - وَالْخَلْفُ عَنْهُ فِي أَرِيكَهُمْ وَمَا
- وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ إِنْ أَمَّا لَا
- ٣ - وَالْخَلْفُ فِي طَالَ وَفِي فِصَالَا

وأما النوع الرابع، فقد ذكر ذلك في عشرة موضع، منها:

- ١ - وَصَلْ بَطَةُ الْهَالَهُ مِنْ يَاتِهِ
- عَلَى خَلَافِ فِيهِ عَنْ رُوَايَتِهِ
- عَنِ ابْنِ مِينَا وَالْكَثِيرُ أَدْعَمَا
- ٢ - وَارْكَبْ وَيَلْهَثُ وَالْخَلْفُ فِيهِمَا

ب/ ذكر الاختيارات والترجيحات: من اللافت للنظر في هذه المنظومة عناية الإمام ابن بري بذكر اختياراته وترجحاته في مسائل اختلف فيها الرواية عن ورش أو قالون، وهو ما يدل على اطلاع واسع، وتحقيق دقيق، فمن ذلك:

- ١ - اختياره لفظ الاستعادة الوارد في سورة النحل، فقال:
- وَقَدْ أَتَتْ فِي لَفْظِهِ أَخْبَارُ
وَغَيْرُ مَا فِي النَّحلِ لَا يُخْتَارُ
- ٢ - و اختياره الترقيق في (ذكرى الدار) عند وصلها، وذلك في قوله:
- وَالْخَلْفُ فِي وَصْلِكَ ذَكْرَى الدَّارِ
وَرُفِقَتْ فِي الْمَذَهَبِ الْمُخْتَارِ

٣- و اختياره الترقيق في اللامات عند رؤوس الآي، وذلك في قوله:

و في رؤوس الآي خذ بالترقيق تَبْعِيْدُ و تَتَبَّعُ سَبِيلَ التَّحْقِيقِ

ج/ ذكر التوجيهات والتعليقات: من الأمور التي عني بها ابن بري ذكر التوجيهات والتعليقات في نظمه، وقد أشار إلى هذا بقوله في تقدمة النظم:

أَوْرَدْتُ مَا أُمْكِنَنِي مِنَ الْحُجَّاجِ مَمَّا يُقَامُ فِي طَلَابِهِ حِجَّاجُ

وله في نظمه من ذلك بضعة وعشرون موضعا. (١) ربط فيها ابن بري بين علم القراءات وعلم توجيه القراءات، ولا يخفى أثر ذلك في استيعاب المسائل، وتعزيز الفهم، فمن ذلك:

١- تعليله للصلة في هاء الضمير الواحد:

واعلَمْ بِأَنَّ صَلَةَ الضَّمِيرِ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ لِلتَّكْثِيرِ

٢- تعليله ترك الصلة عند نافع في «يرضه» والصلة في «ويره» بقوله:

وَنَافِعُ بِقَصْرِ يَرِضَهُ قَضَى لِنَقَلِ الضَّمِّ وَلِلَّذِي مَضَى
وَلَمْ يَكُنْ يَرَاهُ فِي هَاءِ يَرَهُ مَعَ ضَمَّهَا وَجَزْمَهُ إِذْ عَيَّرَهُ
لِفَقْدِ عَيْنِهِ وَلَأِمَّهُ فَقَدْ نَابَ لِهِ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدْ

* الاستدراكات على ابن بري:

على الرغم من المكانة التي حظيت بها منظومة ابن بري، إلا أن بعض الشرح سجل عليها جملة من الملحوظات والاستدراكات، نذكرها هنا تتميما

(١) «الإمام ابن بري، ونظمه الدرر اللوامع» / أ.د. كافي ص ٢٨.

للفائدة، فمن ذلك:

١ - فُتُّعَقَّبَ في قوله في «البسملة»:

لَفْضُهَا بَعْضُ أُولِي الأَدَاءِ وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولِي الْأَجْزَاءِ

فالناظم تبع أبا عمرو الداني،^(١) وهذا الأخير وغيره، إنما نصوا على التخيير فيها لا الاختيار، أي أن القارئ مخير في الإتيان بها أو لا، بينما كلام الناظم يفيد أن المختار هو الإتيان بها، وفرق بين الوجهين^(٢).

٢ - وانتقد أيضاً في قوله:

وَكُلُّهَا سَكَنَهَا قَالُونْ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونْ

إذ اقتصر لقالون على الإسكان في ميم الجمع مطلقاً، وإن كان هو الأشهر، فله أيضاً الضم مطلقاً، والتخيير في الوجهين، وبالخلاف عنه صرّح الداني في التيسير^(٣).

٣ - وانتقد أيضاً في قوله في «فرش الحروف»:

وَاحْتَلَسَ الْعَيْنَ لَدَى نِعْمَةِ وَفِي النِّسَاءِ لَا تَعْدُوا ثَمَّا
وَهَا يَهْدِي ثُمَّ خَاهَا يَحْصُمُونْ إِذْ أَصْلُ مَا اخْتَلَسَ فِي الْكُلِّ السُّكُونْ

فالناظم اقتصر على الاختلاس لقالون في الألفاظ الأربع تبعاً لجماعة منهم الشاطبي، وكان حقه أن يذكر لقالون الإسكان فيها أيضاً، لأن ذكره الداني

(١) ينظر: ص ١٢٠ من هذا الشرح.

(٢) ينظر: النجوم الطوالع ص ٣٢.

(٣) ينظر: التيسير ص ٢١٨، ٢١٩ - والنجوم الطوالع ص ٣٥، ٣٦.

في «التسهيل» وجعله هو النّص عن قالون.^(١) ونَصَّ في بعض كتبه على الوجهين، ثم قال: «والإسكان آثر، والإخفاء أقيس»^(٢).

* شروحها، وعناية العلماء بها:

حظيت منظومة الدرر اللوامع بعناية كبيرة من علماء الفن، إذ تلقواها بالقبول واستحسناها، بل يمكن القول إنه «لم تحظَ قصيدةً أو أرجوزة في علوم القراءة شرقاً وغرباً، بمثل ما حظيت به الآثارُ المغربية الثلاثة؛ (حرز الأمازي) للشاطبي، و(مورد الظّمآن) في الرسم للخراز، والدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع) لأبي الحسن بن بري»^(٣).

والسبب في ذلك في اعتقادي شهرة صاحبها وإمامته في الفن، وكذا ما امتازت به المنظومة من سهولة في المعنى، وعذوبة في اللفظ، واشتمالها على كل الأحكام مع الإيجاز، إضافة إلى ما زاده ناظمُها من توجيهات وتعليلات مفيدة لا يُستغني عنها.

وقد تنوّعت عناية العلماء بها من التعليم والتدريس، إلى الشرح والتعليق، وكذا التتميم والتفصيل، وهذا الآن بيان لأهمّه^(٤):

أ- التدريس:

ظللت منظومة ابن بري من أهمّ المتون العلمية التي تُدرّس في أهم المراكز

(١) ينظر: التيسير ص ٧١، ٩٩، ٨١، ١٤٩.

(٢) ينظر: النجوم الطوالع ص ١٨٦.

(٣) د. عبد الهادي حميتو «قراءة الإمام نافع عند المغاربة» ١٧٣ / ٣.

(٤) ينظر: «الإمام ابن بري، ونظم الدرر اللوامع» / أ. د. كافي ص ٢١، ٢٣ - ٢٩ - ومقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمتنوري القيسي» الصديقي فوزي ص ٣٣ - ٢٩.

العلمية ببلاد المغرب، فمن كان يدرسها بتلمسان الشيخ أحمد بن موسى الشريف الإدريسي،^(١) والشيخ حَدُوْبَن سعيد المناوي،^(٢) والإمام ابن مرزوق التلمساني.^(٣)

أما بمدينة فاس فقد كان يُدرِّسُها للطلاب ويُجيزها لهم بالإسناد إلى مؤلفها الإمام أبو عبدالله محمد بن الحسين الشهير بالصغر، وهو من أشهر شيوخ ابن غازي.^(٤) وكذا كان يُدرِّسُها بفاس ويُجيزها الإمام أبو عبدالله

(١) مات بعد (٩٥٠ هـ)، ترجمته في «البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان» لابن مرريم المديوني التلمساني ص ٢٦، ٢٧. – ط المطبعة العاليمية الجزائرية، ١٣٢٦ / ١٩٠٨.

(٢) هو = حَدُوْبَن الحاج بن سعيد المناوي التلمساني، كان فقيها عالماً بالقراءات، عارفاً بأحكام القرآن والعربية، توفي سنة (٩٩٨ هـ). ينظر: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ص ٩٥.

(٣) هو = محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق، أبو عبدالله العَجَيْسي التلمساني، يُعرف بـ«الحفيد» أو «حفيد ابن مرزوق»، تميزاً له عن جده الخطيب ابن مرزوق. أخذ عن والده، وجده، وابن عرفة في الفقه، وأبي العباس القصار، والمكودي، ثم انتقل إلى القاهرة وبها أخذ عن الفيروزآبادي، والزَّين العراقي، وسراج الدين ابن الملقن... توفي سنة (٨٤٢ هـ). ينظر: الضوء الّامع للسخاوي ٧ / ٥٠، ٥١ – وفتح الطيب للمقرئي ٥ / ٤٢٨، ٤٢٩.

(٤) ابن غازي هو = محمد بن أحمد بن محمد بن غازي، أبو عبدالله المكناسي ثم الفاسي، من أعلام المغرب في القراءات وعلوم العربية، والفقه والتفسير، والتاريخ والأدب،... قال القرافي: «الإمام العلامة المتبحر، خاتمة علماء القطر المغربي، صاحب التصانيف المفيدة». توفي سنة (٩١٠ هـ) ينظر: مقدمة تحقيق فهرسه ص ٤، ٥.

وشيخه هو = محمد بن الحسين بن محمد بن حامة، أبو عبدالله، الشهير بالصغر، توفي سنة (٨٧٨ هـ). ينظر فهرس ابن غازي ص ٣٠.

- وحول تدريس منظومة الدرر اللوامع بفاس، ينظر فهرس ابن غازي ص ٣٦.

الخراز. على أن الإمام ابن بري نفسه كان يقرئها بجامع القرويين بفاس ويحيى من كان أهلاً لذلك، ومن أخذها عنه أبو الحجاج يوسف بن علي بن عبد الواحد السدوري المكناسي الغرناطي (ت ٧٢٣هـ)، وأقرأها هو بدوره بالمدرسة اليوسفية بغرناطة سنة ٧٧٤هـ، ثم خلفه في إقرائهما تلميذه أبو محمد القيطاجي^(١).

ب- الشرح والتوضيح:

عني جماعة من العلماء بشرح هذه المنظومة وتوضيحها، وشروحها كثيرة جداً يُعسر حصرها كلها،^(٢) وهذا ذكر لأهمّها:

١ - شرح الإمام الخراز، أبو عبدالله محمد بن محمد بن ابراهيم الشريشى (٧١٨هـ)،^(٣) ويعتبر أول شرح لها، وهو من معاصرى الناظم وتلاميذه، شرح النظم في حياته وعرضه عليه، وسمى شرحه «القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع»، وهو من أحسن الشروح، حيث اعتمد فيه مؤلفه على أمّهات كتب الفن، كمؤلفات الإمام أبي عمرو الداني، وأبي العباس المهدوي، وأبي جعفر بن الباذش... وغيرهم. كما ناقش الشارح الناظم في العديد من آرائه، وانتقده في بعض منها. وتوجد من هذا الشرح نسخ خطية

(١) ينظر: القراء والقراءات بالمغرب ص ٢٨.

(٢) وفي أشهر خزائن المخطوطات بالمملكة المغربية؛ كالحسنية، والعامة، والقرويين... العديد منها. وينظر لهذا الموضوع ما كتبه د. عبد الهادي حميتو في كتابه الموسوعي «قراءة الإمام نافع عند المغاربة» ٣ / ٢٣٣ - ١٧٣، حيث أحصى (٥٣) ثلاثة وخمسين شرحاً لهذا النظم.

(٣) ستأتي ترجمته بعد صفحات.

كثيرة، بالخزانة الحسنية وغيرها، ونسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر^(١).

٢ - شرح أبي عبد الله محمد بن شعيب بن عبد الواحد المَجَاصِي
ال يصلتي، من تلميذ ابن بري، وضع شرحه عام (٧٢٥هـ)، وهو ثانٍ شرح على
المنظومة،^(٢) توجد نسخة منه في الخزانة الحسنية تحت رقم (١١٣٤١) من
تسعين (٩٠) ورقة، ونسخة بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء
المغربية تحت رقم (٧٩٥.٤)، وهي مرفوعة على موقع المؤسسة يمكن مطالعتها،
ونسخة بالمكتبة الوطنية بتونس.

٣ - سعيد بن سعيد بن داود الجزاولي الكرامي السُّوسيّ (٧١٨هـ)، له
«مُعین الصیان علی الدرر اللوامع»، توجد منه نسخ بالخزانة الحسنية،
والقرويين، وخزانة ابن يوسف بمراكش.

٤ - شرح «إيضاح الأسرار والبدائع، وتهذيب الغرر والمنافع»، للحافظ
محمد بن محمد بن عمران الفنزاري السَّلْوَى، المعروف بابن المِجْرَاد (٧٧٨هـ)،
توجد منه عدة نسخ بالخزائن المغربية، ويتميز هذا الشرح بالمناقشة والتعليق،
وإصدار القواعد وبيان حُججها.

٥ - شرح المِتُورِي، أبي عبد الله محمد بن عبد الملك المِتُورِي القيسي^(٤)
«شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع»، وهو شرح حافل

(١) ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة / ٣، ١٧٤، ١٧٨ - وقد طبع (القصد النافع)
بتتحقيق التلميدي محمد محمود الشنقطي المدرس بالمدينة المنورة، بدأ الفنون، جدة،
المملكة العربية السعودية، سنة ١٤١٣ / ١٩٩٣ - كما حققه الأستاذة نعيمة شابلي/
كلية الآداب بالرباط سنة ١٩٩٦.

(٢) ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة / ٣، ١٧٨.

بالفوائد، ينقل فيه صاحبُه عن أمّهات أصول القراءات، وهو غنيٌ بالمراجع والمصادر. طبع سنة ٢٠٠١، بتحقيق الأستاذ الصّدّيقي سيدِي فوزي، ووضع عليه مقدمةٍ وافيةٍ كافية.

٦ - عبد الرحمن الثعالبي الجزائري (٨٧٥هـ)، في شرحه المسمى «المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع»، وهو موضوع هذه الدراسة والتحقيق.

٧ - يحيى بن سعيد أبو زكرياء الكرامي السَّمْلَالِي الشنقيطي (٩٠٠هـ)، له «تحصيل المنافع على الدرر اللوامع»، فرغ منه سنة (٨٩٣هـ)، والشرح محقق ومطبوع، لكن طبعته ردِيَّة، كثيرة الأخطاء.

٨ - شرح «الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع»، للعلامة أبي زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم، المعروف بابن القاضي (١٠٨٢هـ). توجد منه عدة نسخ بالخزائن المغربية، وهو أوسع الشرح وأوفاها، يقول عنه الباحث سعيد أعراب: «فجمعَ وأوعى، ولم يترك شاذة ولا فاذة، ويعجب المرأة من اطلاع الرجل، وسعة أفقه، فقلّما جاد الزمان بمثله في هذا الميدان». (١) والكتاب محقق ومطبوع (٢).

٩ - شرح «النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئنافاع»، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المارغيني - رحمه الله -، مفتى الديار التونسية. (٣) وهو

(١) القراء والقراءات بال المغرب ص ٣٠.

(٢) حققه أحمد بن محمد البوشخني، وطبع بالمطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المملكة المغربية، سنة ١٤٢٨ / ٢٠٠٧، في أربعة أجزاء.

(٣) هو = إبراهيم بن أحمد بن سليمان، أبو إسحاق المارغيني التونسي، فقيه تونسي -، وشيخ القراء بجامع الزيتونة، من مؤلفاته: دليل الحيران شرح مرد الظمان، تحفة المقرئين =

شرح متوسط كثير الفائدة، طبع سنة (١٣٢٢هـ).

- وغيرها كثيرة...

ج - التفصيل والترجح:

ومن العلماء من صرف همته في خدمة المنظومة إلى أسلوب آخر، كما فعل الإمام ابن غازي في نظمته «تفصيل عقد الدرر»؛ فقد رأى أن ابن بري اقتصر على رواية ورش من طريق الأزرق فقط، ورواية قالون من طريق أبي نشيط، فذكر الطرق والروايات الأخرى عن نافع، والتي تصل إلى عشرة طرق، وبلغت منظومة ابن غازي (١٤٩) بيتاً، يقول في مطلعها:

دوَنَكَ عَشْرُ طُرُقٍ لَنَافِعٌ تَنْشُرُ طَيِّ الدُّرَرِ اللَّوَامِعُ
سَمِّيَّهَا لَمَّا جَرَتْ بِفَكْرِي تَفْصِيلٌ عِقْدٌ دُرَرِ ابْنِ بَرِّي^(١)

وقد شرح هذه المنظومة جماعة من العلماء، منهم:

أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القصري المعروف بالخباز (١٠٣٦هـ) سمّاه «بدل العلم واللود في شرح تفصيل العقد»، (نسخة منه بالخزانة الحسينية رقم ٨٨٧). وكذا أبو الفضل مسعود بن محمد بن جموع المغربي (١١١٩هـ) وضع عليها شرحاً واسعاً سمّاه «كفاية التحصل بشرح التفصيل»، (نسخة منه بالخزانة الحسينية، ونسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر)^(٢).

= والقارئين في حكم جمع القراءات، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع،... توفي سنة ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م). ينظر: (الموسوعة الحرة ويكيبيديا).

(١) مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمتوري القيسي» الصديقي فوزي ص ٣٢.

(٢) ينظر: «الإمام ابن بري، ونظمته الدرر اللوامع» / أ.د. كافي ص ٢٤، ٢٥.

- ومن الذين كتبوا في ترجيح ما ورد في الدرر من اختلاف، أبو القاسم أحمد التّازِي، له في ذلك أرجوزة سُمِّاها «الدرر السنّية في ترجيح خلاف البرية»، بلغت أبياتها مائة (١٠٠) بيت، لَخْص فيها كتاب «التجريد» للدّانِي^(١).

- والخلاصة: من كل ما سبق بيانه وتوضيحيه، يتبيّن أن منظومة «الدرر اللوامع» للإمام ابن بري الرّباطي، شكلت محور حركة علمية هامة - في دول شمال إفريقيا كلها - فيما يتعلق بقراءة الإمام نافع المدّني رحمه الله (١٦٩هـ)، برأوييَّه الشهيرين ورشِّ عثمان أبي سعيد المصري (١٩٧هـ)، و قالون عيسى بن مينا المدّني (٢٢٠هـ)، وهي إلى يومنا هذا تُعدّ مصدراً هاماً للمُدرّسين والمقرئين، لا يُستغنَى عنها.

* * *

(١) ينظر: القراء والقراءات بال المغرب ص ٣٣ - و«الإمام ابن بري، ونظمه الدرر اللوامع» / أ.د كافي ص ٢٤، ٢٥.



المبحث الثاني

الشيخ عبد الرحمن الشعاليبي،

وشرحه على الدرر

أولاً - الإمام عبد الرحمن الشعاليبي:

هو^(١) = أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف... بن ثعلب بن موسى... بن جعفر بن أبي طالب، ابن عم رسول الله ﷺ. ولد سنة (٧٨٥هـ) بمدينة: وادي يَسْرَ على بُعد (٨٦ كيلومتر) بالجنوب الشرقي من عاصمة الجزائر، في أسرة عريقة في التصوف.

(١) ينظر لترجمته: «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» / المقدمة لـ: د. عمار طالبي، و/ ١٥٩ حيث ترجم هو لنفسه - «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» عبد الرحمن السخاوي / ١٥٢ - «الحلل السندينية في الأخبار التونسية» محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج (١١٤٩هـ) / ٦١١ - «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» محمد بن محمد مخلوف رقم (٩٧٦) ص ٢٦٤ - «معجم المنسرين» عادل نويهض / ٢٧٦ - «معجم أعلام الجزائر» عادل نويهض ص ١١٩ - «تعريف الخلف ب الرجال السلف» محمد بن أبي القاسم الحفناوي / ٦٨ - «تاريخ الجزائر الثقافي» أبو القاسم سعد الله / ٩١ - «نيل الابتهاج بتطریز الدیایاج» أبو العباس أحمد بابا التنبکتی ص ٢٥٧ - «التفسیر والمفسرون» د. محمد حسين الذہبی / ٢٤٧ - «عبد الرحمن الشعاليبي (٧٨٥هـ) ومنهجه في التفسير»، د. رمضان يخلف، رسالة ماجستير بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

ولما بلغ سنّ الخامسة عشر - وكانت الحواضر العلمية آنذاك؛ بجایة، وتلمسان، وقسنطينة - رحل إلى مدينة بجایة، وتتلمند فيها على عدّة من مشايخها، منهم: أبو الحسن علي بن عثمان المجلاتي، وأبو الريبع سليمان بن الحسن إمام بجایة،...

ثم رحل إلى تونس فأخذ عن: أبي مهدي عيسى الغبريني، وأبي عبدالله محمد بن خلف الأُبُّي، وأبي القاسم بن أحمد البرزلي، وغيرهم.

ثم رحل إلى مصر وأخذ عن أبي عبدالله محمد البلاي، وأحمد بن عبد الرحيم العراقي شيخ المحدثين... ثم رحل إلى الحجاز فحجّ، ثم رجع إلى مصر، فتونس، حيث لقي فيها شيخه أبا عبدالله محمد بن مرزوق التلمساني. وبعد رحلة دامت نحو عشرين سنة، عاد إلى بلدته وتفرّغ فيها للعبادة، ونشر العلم.

كان رحمة الله رأساً في العبادة، وفُرّةً لامعة في الزهد والعلم، وكانت الديانة أغلب عليه من علمه.

وافته المنيةُ - رحمة الله - يوم الجمعة ٢٣ رمضان سنة (٨٧٥) هـ.

أخذ عنه وتخرج عليه العديد من أهل العلم، منهم: أحمد بن محمد بن يعقوب العجسي، وأحمد بن عبدالله الجزائري، وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن الخطيب... وغيرهم.

* مؤلفاته:

للشعالبي العديد من المؤلفات، منها المطبوع ومنها المخطوط، في التفسير، والفقه، والزهد والرقائق والتصوف... منها: تفسيره «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» = مطبوع بتحقيق أ. د عمار طالبي.

= «المختار من الجواجم في حادثة الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع» وهو كتابنا هذا.

«روضة الأنوار ونرفة الأخيار» = في الفقه.

«الأنوار في معجزات النبي المختار رض».

«العلوم الفاخرة في أمور الآخرة».

«شرح ابن الحاجب الفرعبي».

«جامع الأمهات في أحكام العبادات».

«تحفة الإخوان في إعراب بعض آي القرآن».

«الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز».

«كتاب الإرشاد في مصالح العباد».

وغيرها،... وقد ذكرها جميعاً في فهرسته^(١).

* مكانته العلمية:

قال السخاوي: «وكان إماماً عالماً مصنفاً، اختصر تفسير ابن عطية، وعمل في الوعظ والرقائق، وغير ذلك...»،^(٢) ووصفه محمد حسين الذهبي بقول: «الإمام الحجة، العالم العامل، الزاهد الورع،... وكان إماماً عالماً مصنفاً، خلَّفَ للناس كتباً كثيرة نافعة»^(٣).

(١) ينظر: الحلال السندينية ١ / ٦١٣، ٦١٤ - كما ذكرها في خاتمة شرحه هذا ص ٤٤٤.

(٢) الضوء اللامع ٤ / ١٥٢.

(٣) التفسير والمفسرون ١ / ١٧٧.

ثانياً - شرحه على الدرر اللوامع:

الإمام عبد الرحمن الشاعبي من القدماء الذين عنوا بمنظومة الدرر اللوامع لابن بري، فوضع عليها شرحاً متوسطاً، ضمنه شروحات كثيرة لم يسوقوه؛ كمحمد بن إبراهيم الخراز، ومحمد بن شعيب الماجاشي، وعلي بن عبد الكريم الأغواصي،... كما زينه بالنقل عن العديد من أئمة الفن، كأبي عمرو الداني، ومكي بن أبي طالب، وأبي العباس المهدوي، وابن آجرّوم النحوي، وأبي شامة المقدسي... وغيرهم، من سياقى النقل عنهم، وترجمتهم. وكتب هؤلاء الأعلام من أحسن الشرح وأنفسها التي وضعـت سواء على منظومة ابن بري، أو على الشاطبية، أو استقلالاً، ولذلك أطلق عليهـا اسم الجوامع، لأنـها حقيقة جمعـت كلـ ما يـحتاج إلـيـهـ فيـ فـهـمـ المـنظـومـةـ وـبـيـانـ معـانـيهـ، وـهـوـ قدـ اـخـتـارـ منـ تـلـكـ الجـوـامـعـ زـبـدـتهاـ وـأـهـمـ ماـ فـيـهاـ، وـوـضـعـهـاـ إـلـىـ جـنـبـ المـنظـومـةـ أـيـ بـمـحـاذـاتـهاـ، وـهـذـاـ سـمـىـ كـتـابـهـ: «المـخـتـارـ منـ الجـوـامـعـ فـيـ مـحـاذـةـ الدـرـرـ اللـوـامـعـ».

* نسبة الكتاب للمؤلف:

الكتاب ثابت النسبة لمؤلفه، حيث إن جلـ من ترجمـ لهـ،^(١) نسبةـ إـلـيـهـ باسمـ: «المـخـتـارـ منـ الجـوـامـعـ فـيـ مـحـاذـةـ الدـرـرـ اللـوـامـعـ».

وقد انتهى من شرحـ هذاـ فيـ أوـاسـطـ رـبـيعـ الثـانـيـ منـ عـامـ اـثـنـيـنـ وـأـرـبعـينـ وـثـيـانـمـئـةـ (٨٤٢ـهـ)، كـماـ نـصـ هوـ عـلـىـ ذـلـكـ فـيـ نـهـاـيـةـ الـكـتـابـ^(٢).

(١) ينظر مثلاً: الحلـلـ السنـدـسـيـةـ ٦١٤ـ /ـ ١ـ -ـ تعـرـيفـ الـخـلـفـ بـرـجـالـ السـلـفـ ٧٠ـ /ـ ١ـ شـجـرـةـ النـورـ الزـكـيـةـ صـ ٢٦٥ـ -ـ وـمـقـدـمـةـ تـحـقـيقـ «شـرـحـ الدـرـرـ اللـوـامـعـ لـلـمـنـتـورـيـ الـقـيـسيـ» الصـدـيقـيـ فـوزـيـ صـ ٢٩ـ -ـ ٣٣ـ .

(٢) ينظر: صـ ١٦٤ـ (الـطـبـعـةـ الثـالـثـيـةـ)ـ -ـ وـالـلوـحةـ الـأـخـيـرـةـ مـنـ الـمـخـطـوـطـ (ـنـسـخـةـ تـيـشـيـتـ =

* طريقة في كتابه:

هي شبيهة بطريقته في كتابه التفسير، حيث إن جل الكتاب عبارة عن نقول عَمِّن سبقه، مع الترميز لهم بحروف، وليس له بعد الجمع والنقل والترتيب إلا عمل قليل من تنبieات وتعقيبات... وقد بين ذلك في مقدمة شرحه قائلاً: «وما يوجد في هذا التقيد من الأحرف، فهي علامات لمن نقلنا عنه من الشرّاح... ومن نقلت عنه شيئاً عزوه له على عادتي في مصنفاتي...».

وقد لاحظ عليه هذا الدكتور الذهبي عند كلامه على تفسيره، فقال: «ومنه يتضح جلياً أن الكتاب عبارة عن ختصر لتفسير ابن عطية، مع زيادة نُقول نقلها الشعالي عَمِّن سبقه من المفسرين، ومن أجل هذا نستطيع أن نقول: إن الشعالي في تفسيره هذا ليس له بعد الجمع والترتيب إلا عمل قليل، وأثرٌ فكري ضئيل»^(١).

* الشرّاح الذين نقل عنهم:

اعتمد المصنف في شرحه النقل عن أربعة أعلام سبقوه لشرح «الدرر اللوامع»، وقد صرّح بذلك في مقدمة كتابه، فقال:

«وما يوجد في هذا التقيد من الأحرف، فهي علامات لمن نقلنا عنه من الشرّاح، فما كان عَيْنَا هكذا (ع) فالمراد به عليّ بن عبد الكريم، وما كان سِينَا هكذا (س) فهو لأبي الربيع سليمان بن عيسى بن أبي بكر التجاني، وما كان مِيمَا هكذا (م) فهو لمحمد بن إبراهيم الشهير بالخراز، وما كان حِيمَا هكذا (ج) فهو

= اللوحة ٤٧ / وجه أ، (ونسخة المكتبة الوطنية اللوحة ٦١).

(١) التفسير والمفسرون ١ / ١٧٩.

لأبي مَدْيَن شعيب بن عبد الواحد المَجَاصِي. ومن نقلت عنه شيئاً عزوه له على عادتي في مصنفاتي...»^(١).

وهذا الآن تعريف بهم:

١ - محمد بن إبراهيم، الشهير بالخراز:

هو = أبو عبدالله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشى، الشهير بالخراز، ^(٢) ينتهي نسبه إلى أمويي الأندلس، وأصله من شريش - عمل إشبيلية على مقربة من وادي لكة- ^(٣).

سكن فاس، وكان اشتغاله أولاً بحرفة الخرازة، ولذا لُقب بالخراز، ثم أقبل على طلب العلم، وكان عمدته في علوم القرآن أبو عبدالله بن القصاب، كما لقي ابنَ آجرَّوم فأخذ عنه.

كان إماماً في مقرأ نافع، مُقدّماً فيه من غير منازع، بارعاً في الرسم والضبط، قال فيه ابن الجوزي: «إمامٌ كامل، ومقرئٌ متأخر»^(٤).

خلفَ عدة مؤلفات في حرف نافع، قراءةً ورسمًا، منها:

«مورد الظمان في رسم أحرف القرآن»، ^(٥) وشهرة الخراز ترجع إلى هذا

(١) ص ٣ من (الطبعة الشعلبية).

(٢) ينظر لترجمته: غایة النهاية لابن الجوزي / ٢ ٢٣٧ - شجرة النور الزكية رقم (٧٥٦) ص ٢١٥ - وسعيد اعراب «القراء والقراءات بالمغرب» ص ٣٤، ٣٥.

(٣) شريش قلعة في إشبيلية، تقع اليوم في مقاطعة قادس التابعة لإقليم الأندلس بإسبانيا.

(٤) غایة النهاية في طبقات القراء / ٢ ٢٣٧.

(٥) وهي أرجوزة تقع في أربعينية وأربعة وخمسين (٤٥٤) بيتاً، في الرسم القرآني وأحكامه، ثم الحق بها رجزاً له في الضبط في مئة وأربعة وخمسين (١٥٤) بيتاً، فيكون =

الكتاب، فقد جمع فيه زبدة ما أُلْفَ في فن الرسم والضبط من المتقدمين والمتأخرين.^(١)

شرح الدرر اللوامع، وسُمِّاه «القصد النافع لُبُغية الناشر والبارع في شرح الدرر اللوامع»، ويُعد شرحه من أحسن الشروح، حيث اعتمد فيه على أمّهات كتب الفن، ثم هو معاصر للنااظم وتلميذ له، وقد شرح النّظم في حياته، وعرضه عليه.

توفي رحمه الله بمدينة فاس سنة (٧١٨هـ).

٢ - أبو مدين شعيب بن عبد الواحد المَجَاصِي:

هو = أبو عبدالله محمد بن شعيب بن عبد الواحد المَجَاصِي^(٢) الْيَصْلُطِي التّازِي، من أبرز تلاميذ ابن بري، حيث تلقى عنه المنظومة قراءة ورواية، وتفهمها لمعانيها، وتفقّها عليه، وقد سأله عنها حرفاً حرفاً،^(٣) فقال: «وبعد قراءتها على مُؤْلَفِها سِعَاءً منه لدِي، وروايةً وتفهُّماً لمعانيها نفعه الله، وكتب لي بذلك كلّه، وسألته عنها حرفاً حرفاً، وترددتُ إليه مراراً في ما أشكَلَ علَيَّ منها، وكان يقرِّيْتنا ومصلّاه معنا برباط مدينة تازة - كَلَّا هَا الله، أَيْ حَرَسَهَا الله -.

فلما رأيتُ الْعُمَرَ قُدْ دَنَا، والعقول قد قَصُرَتْ، استعنتُ بالله، وأردت أن أضع ذلك في كتاب يكون ثوابه في صحيحتي في حياتي وبعد مماتي وإنما لوعدي، وتوكلت على الله في ذلك كله، أن يوفقني إلى الصواب

= مجموع أبيات المورد والذيل ستة وثمانية (٦٠٨). «القراء والقراءات بالمغرب» ص ٣٦.

(١) سعيد اعراب ص ٣٥ - وعليه عدة شروح منها المخطوط ومنها المطبوع.

(٢) بفتح الميم والجيم مخففاً، وهي قرية بالمغرب، أو أسرة كبيرة تسمى المجاصلين.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمتنوري القيسي» الصديقي فوزي ص ١٧.

بمنّه وكرمه...»^(١).

وضع شرحه هذا عام (٧٢٥هـ)، توجد نسخة منه في الخزانة الحسينية تحت رقم (١١٣٤١) من تسعين (٩٠) ورقة. ونسخة بالمكتبة الوطنية بتونس. ونسخة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، تحت أرقام (٥٧٦٥٨٤، ٥٧٧٢٨٦، ٦٠١٤٣٩، ٦٠١١٩٤). ونسخة جيدة جداً بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء المغربية، تحت رقم (٤.٧٩٥)،^(٢) من (٢١٠) ورقة. وقد راجعت النسخة المخطوطة كلّها، ووثقّت النصوص التي نقلها الشارح عن محمد بن شعيب المجاخي، وبخاصة بداية النقل ونهايته.

٣ - علي بن عبد الكرييم:

هو = الحافظ أبو الحسن علي بن عبد الكرييم الأَغْواصي (أو: الأَغْصَاوِي)
المَجَاصِي،^(٣) له شرح على منظومة الدرر، يُعرف بـ«الفصول»، والذي قال عنه إمامنا الشعالي: «ومن أراد الإطباب، فعليه بشرحها للإمام أبي الحسن علي بن عبد الكرييم»،^(٤) وهذا الشرح من تقييد تلميذه عبد القوي بن أحمد بن عمران المَجَاصِي، وعَرَضَهُ عليه، وكان الفراغ من تأليفه سنة (٧٨٠هـ). توجد

(١) (شرح المجاخي) ورقة ١، (٣/٢١٢).

(٢) وكتب في آخر شرحه في الورقة (٢٠٨): اسمه، وأنه كان «معلم الأولاد بمدينة تازة، وأنه فرغ من شرحه هذا صبيحة يوم الجمعة، في اليوم الأول من شهر جمادى الثانى سنة سبعة وعشرين وسبعين مئة (٧٢٧هـ)، وكان بين ابتدائه ونهايته عامان وشهران».

(٣) قال د. حميتو: «لم أقف له على ترجمة، إلا أني وقفت على إشارات عديدة تحدد انتظامه إلى زمن ابن بري، بل هو معاصر له، ومن شيوخه أبو عمران موسى بن محمد بن أحمد، الشهير بابن حدادة...». قراءة الإمام نافع عند المغاربة ٣/١٨٣، ١٨٤.

(٤) المختار من الجواب في محاذاة الدرر اللوامع ص ٣ من (طث).

نسخة منه بخزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم (١٠٥) في (١٢٠) ورقة، ونسخة بالمكتبة الوطنية بمدريد (الإسكوريال) تحت رقم (١٤٠٦).^(١) ونسختان بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، برقم (٥٨٠٣١٩)، كل نسخة في مئتي ورقة.^(٢)

٤ - أبو الريبع سليمان بن عيسى بن أبي بكر التجاني:

هو = سليمان بن عيسى بن أبي بكر التجاني، أبو الريبع، قال د. حميتو: «لا ذِكْر لهذا الشرح في مصادرنا المغربية - فيما أعلم - ومؤلفه من أهل المغرب الأوسط، ومن أهل المئة السابعة أو صَدْرِ الثامنة». ^(٣) وقد بذلت وسعي واستفرغت جهدي في البحث عن ترجمة له، فلم أجده شيئاً إلى الآن.

ولأبي الريبع هذا أيضاً منظومة في القراءات (لعلها في قراءة نافع فقط)، وشرح له عليها، حَفَلَ بها إمامُنا الشعالي، فنقل عدداً من أبياتها، كما نقل الشيءُ الكثير من شرحه عليها.

وقد ذكرت الأبيات التي نقلها الشارح من هذه المنظومة في المبحث الرابع ضمن موارده.

- وعند التأمل في ترجمة هؤلاء الشرّاح الذين نقل عنهم الشعالي، نلاحظ أنهم من خيرة تلاميذ ابن بري، ومن أوائل من شرح المنظومة، إضافة إلى تمكّنهم من فن القراءات وبروزهم فيه، كما أن شروحهم لقيت الثناء من العلماء،

(١) مقدمة تحقيق «شرح الدرر اللوامع للمتوري القيسي» الصديقي فوزي ص ٣٢.

(٢) ولم أستطع الحصول عليهما بعد.

(٣) قراءة الإمام نافع عند المغاربة / ٣ / ٢٠٨ . ولم يذكر عنه إلا هذا، وأن الشعالي اعتمد شرحه، ورمز له بالحرف سين.

وحيطت بمكانة كبيرة عند أهل الاختصاص... كل هذا يدل على أن الشعالي
كان موفقاً في حسن اختيار مصادره، وهو مما أعطى شرحة قيمة علمية.

لكن ما يؤخذ على الشارح - رحمه الله - أنه كان يذكر بداية النقل عنهم،
باستعماله الرموز - وغالب الشرح هو نقول عنهم -، ولا يذكر نهاية النقل، مما
صعب على عملية توثيق تلك النقول، والعمل الجيد في التحقيق.

* * *



المبحث الثالث

عملي في الكتاب

اعتمدت في تحقيق الكتاب على طبعته الوحيدة بالمطبعة الشعالية بالجزائر سنة (١٣٢٤ هـ حوالي ١٩٠٦ م)، وعلى مصورات لثلاث نسخ خطية؛ نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية، ونسخة نادي تيشيت بموريتانيا، ونسخة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

كما استعنت في عملية التحقيق والتوثيق على مصادر الشارح وموارده في كتابه، سواء منها المطبوع أم المخطوط، وهذا وصفُ لجميعها:

* نسخ الكتاب:

١ - مصورة نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية، ورقمها (٤٠٥) = ورمزها (ج)
عدد أوراقها (١٠٥)، كتبت بخط مغربي واضح عموماً، والنسخة جيدة، إلا في بعض الورقات مثل (رقم ٧٦، ٧٧) فإنها غير مقرودة بسبب الرطوبة والتصاق الورقات فوق بعضها البعض... كما أنه وقع فيها سقط وأخطاء إملائية ونحوية مما يدل على أن ناسخها لم يكن من أهل الاتقان والضبط.

ومنا يلاحظ على ناسخها أيضاً:

العديد من الكلمات يكتب نصفها في نهاية السطر ونصفها الآخر في بداية السطر.

وأيضاً رسمه لعديد الكلمات بوجهٍ مُغاير، مثاله:

أحظى = رسمت (أحظا). جرى = رسمت (جرا). حياة = رسمت (حيات). رواة = رسمت (روات). النظم، نظمته = رسمت (النضم، نضمته)، (الأندلس = الأندلوس). (توالي = توala). (يؤتي = يؤوتا). (الرفض = الرفظ). (يبدأ = يبدوا). (وعي = وعا)،... وغيرها من الكلمات.

- واللاحظ وجود تشابه كبير بين النسختين (طث) وج، وقلة الفوارق بينهما.

٢ - مصورة نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، برقم (٨٤٣٦) = ورمزها (ض)

تقع في (٨٠) لوحة من وجهين: أ، ب، في ١٥٩ ورقة)، وهي نسخة جيدة وخطها مغربي واضح جدا، وورقها وحبره حديث، مما يوحى بأن نسخها ليس قدّيما. والذي يظهر لي أن ناسخها نسخها عن نسخة جيدة، إلا أنه لم يكن دقيقا، ولعله ليس متخصصا مما جعل عمله يقع فيه كثيراً من السقط - من كلمة وكلمتين وثلاث، إلى سطر كامل ...، وأحياناً في أماكن يسبق نظره وقلمه فينتقل من مكان إلى مكان مشابه له، فيقع له السقط الكثير، مثاله:

ص ١٠٧: «سنة أهل المدينة، [وهذا على أصل الملك ومذهبة في تقديمها عمل أهل المدينة]، ولا يزيد...».

ص ٣٦٦: «التي في أواسط الآي، [ولم يتعرضاً لغيرها من الفواصل إلا البسيير، أرادوا أن يُرْخِصوا للقارئ الوقف في أواسط الآي]، كما جاز...».

ص ٤٢٤: «ومذهب الكسائي [وابي عمرو كقالون بسكن الهاء في الأربع، واختصّ الكسائي] و قالون...». وغيرها من الموضع، وما بين

القوسين [] هو الساقط في النسخة (ض).

- لكن بالمقابل فيها العديد من الموضع جيدة، مما ساعدتني في توضيح
ما أشكل على في بقية النسخ، وتصوّبه.

= ٣ - مصورة نسخة (نادي تيشيت للمخطوطات، موريتانيا، برقم ٣٠٨)
رمزاها (م)

صُورتها من مركز جمعة الماجد، بدبي، وهي برقم (٥٤٥٢٤٦). وتقع في
(٤٨) لوحة من وجهين أ، ب، في ٩٥ ورقة)، كتبت بخط مغربي واضح، وهي
أحسن النسخ وأقلّها سقطاً وخطأً، وبينها وبين النسخة المطبوعة بالمطبعة
الشالية (طث) تشابهُ كبير جداً، يصل في أغلب الكتاب إلى حد التطابق الكامل،
ما يشعر أو يغلب على الظن أنه تم اعتمادها أو الاطلاع عليها عند طباعة الكتاب
أوّل مرة، والله أعلم.

لكن للأسف فقد سقطت منها عند التصوير لوحة (ما بين اللوحتين، ٣٨،
٣٩)، وهي هنا في المطبوع: بداية من قول الشارح: (ليرسخ في ذهن الطالب...)
إلى قوله (فاختارها ورش لقوتها...) من ص ٣٩٩ إلى ص ٤٠٧.

٤ - النسخة المطبوعة = رمزاها (طث).

طبع الكتاب طبعته الوحيدة بالمطبعة الشالية بالجزائر، لصاحبها أحمد بن
مراد التركي وأخيه، في أوّل شهر رجب سنة ١٣٢٤ هـ الموافق لـ: ٢٠ أغسط
١٩٠٦ م، فهي طبعة قديمة جداً، ولا توجد إلا في بعض المكتبات الخاصة
القديمة، ومنها نسخ بمكتبة الشیوخ المهداة لمكتبة جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية، قسنطينة، تحت رقم (٦ / ٨ / ٢١١)، ورقم (١ / ٨ / ٢١١).
- وهي طبعة جيدة، قليلة السقط أو الخطأ، وبينها وبين النسخة (م) تشابه

كثير جداً، وحتى النسخة (ج) لا تختلف عنها إلا في الشيء القليل.

٥ - طبعة عالم المعرفة = طبع الكتاب سنة ٢٠١١ بدار المعرفة، الجزائر،

بتحقيق: محفوظ بوكراع، وعمار بسطة، وقد اعتمدا في تحقيقهما للكتاب على نسختين خططيتين،^(١) إضافة لنسخة المطبعة الشعالية، وقد فكرتُ بداية في التوقف عن العمل - الذي بدأته منذ سنوات - لما رأيت طبعة الكتاب، لكن عندما اقتنيت نسخة منها، وطالعتها بتفحص، رأيت أنه من الواجب العلمي مواصلة العمل الذي بدأته، لأن عمل الباحثين لم يرتفع إلى المستوى الذي كنتُ أرنو إليه، وذلك من خلال الملاحظات الآتية:

- عدم عنابة الباحثين الفاضلين بتوثيق نقول الشارح الكثيرة والكثيرة جداً، سواء من شروح الدرر اللوامع الأربع التي اعتمدتها، أم من بقية موارده المتنوعة (وهي من أهم النقاط التي عنيت بها في تحقيقي لهذا).

- عدم ترجمتها للأعلام الذين ذكرهم الشارح، وهم كثرون، وقد وصل عددهم إلى أربعة وثمانين (٨٤) علمًا.

- عدم تحرير جهم للأحاديث المذكورة في الشرح، وهي ستة أحاديث.

- وغيرها من التنبiehات والملاحظات الجزئية الكثيرة جداً التي سجلتها في المقامش، والتي سيلاحظها القارئ للكتاب.

* عملي في التحقيق:

أعدتُ نسخَ الطبعة الشعالية، ثم قابلتها بعناية بالنسخ المخطوطة؛

١ - وقد اعتمدت النسخة (م) أصلًا في التحقيق، لجودتها، وقلة أخطائها

(١) وقد حاولتُ جهدي الحصول على هاتين النسختين إنما للعمل، لكنني لم أستطع.

والسقوط فيها، ولتوافقها الكبير مع نسخة الشعالية (طث)،... ثم قابلت بها باقي النسخ، وأثبتت جميع الفروق بينها.

٢ - وربما اعتمدت أحياناً خلاف ما في النسخة (م)، والغالب أن ذلك يكون من النسخة (ج)، وأحياناً النسخة (ض) مراعاة للسياق، أو صواب ما في النسخة المعتمدة.

٣ - عند التهميش أضع أمام الكلمة رقم الهاشم وأبين الخلاف بين النسخ، فإذا كان الموضع المختلف فيه يتكون من كلمتين فأكثر، أجعله بين معكوفين هكذا []، وأحياناً بين قوسين كبارين هكذا { }، وذلك عند تداخل الاختلاف بين النسخ.

٤ - الآيات التي ذكرها الشارح أمثلةً، عزوْتُها لسورها كلّها؛ فإذا كان المثال المذكور له موضعٌ واحدٌ أو موضعان فقط في القرآن، عزوْتُه لموضعه من السورة ورقم الآية. وأما إذا كان المثال له أكثر من موضعين، فلا أعزوه لكثرته وشهرته.

٥ - عُنيت بضبط منظومة الدرر ضبطاً جيداً، مستعيناً في ذلك بوجيهات الشُّرَّاح^(١).

٦ - قبل كل فصل أضع عنواناً له بين مزدوجين هكذا []، مثاله: [أحكام البسملة]، [أحكام الهمز]...

٧ - حاولت الرجوع إلى شروح هؤلاء الأعلام الأربع الذين نقل عنهم

(١) وللباحث توفيق العقربي المراكشي، بحث حول المنظومة عُني فيه برواياتها، وتوثيقها وضبطها، وبخاصة ما اعتمدته محمد بن عبد الملك المتنوري القيسي في شرحه، وهو من أحسن البحوث في هذا الباب.

المصنف، للتأكد من سلامة كلامهم، وضيّقه، لأن الشارح كما سبق التنبيه، يذكر
بدايةً قولهم ويُغفل نهايَتِه غالباً، مما صعب على عملية التوثيق، وقد اجتهدت في
ضبط ذلك قدر المستطاع.

٨ - موارد الشارح = كما رجعت في تحقيقي للكتاب إلى مختلف المصادر
التي اعتمدتها الشارح في كتابه، وهي كثيرة ومتنوعة؛ بين مطبوع، وخطوٌط،
ومفقود، وسأتكلّم عنها في المبحث الآتي:

* * *

المبحث الرابع موارد الشارح

اعتمد الإمام الشعالي - رحمه الله - في شرحه هذا للدرر من اللوامع على جملة من المصادر العلمية القيمة والمتعددة، مما يدل على سعة اطلاعه، وعلى تمكّنه العلمي من علم القراءات، وبخاصة قراءة نافع برواياتها، وهذا الآن سرُّ وبيان لتلك الموارد كلّها:

أولاً - كتب الإمام أبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)، فالشارح ينقلُ كثيراً من كتبه:

١ - «التيسيير» = كتاب التيسير في القراءات السبع، من أشهر كتب القراءات وأصحّها وأوضحتها وأهمّها، ضمنه مصنفه - رحمه الله - أصول القراءات السبع، ثم فرش حروفهم على ترتيب السور القرآنية، وقد حظي بعناية فائقة من علماء الفن، وفي مقدّمتهم الإمام الشهير القاسم بن فِيروزَةَ بن خلف الشاطبي (٥٩٠هـ)، الذي نظمه في أرجوزته الشهيرة «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع»^(١).

٢ - و«إيجاز البيان» = كتاب «إيجاز البيان عن أصول قراءة نافع أبي عبد الرحمن»، جمع فيه مؤلفه خلاصة ما وضعه في باقي كتبه المؤلفة في علم القراءات، ونقولُ الشارح عنه كثيرة جداً، مما يؤكّد أنه كان بين يديه، إلا أن

(١) وقد اعتمدت طبعته الحديثة: بتحقيق فريد محمد بن عزوز، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ٢٠١٦ / ١٤٣٧.

الكتاب لا يزال مخطوطاً، لقلة نسخه وردايتها، وقد عُني به الباحث الدكتور غانم قدوري الحمد، وطبعَ قسماً صغيراً منه^(١).

٣ - و«كتاب الوقف والابداء» = كتاب «المُكتفى في الوقف والابداء» كتاب الله عَزَّلَهُ، جعله مؤلفه في علم الوقف والابداء، بدأ فيه بمقدمة في التعريف بعلم الوقف، ومصادره، وأهمية هذا العلم، ثم ذكر أقسام الوقف، ثم شرع في المقصود بذكر جميع سور القرآن وما فيها من وقوف، واختلاف القراء فيها^(٢).

٤ - «كتاب المفردة» = هو كتاب «مفردات القراء السبعة»، توجد نسخة مخطوطة منه بالمكتبة الأزهرية في (١٤) ورقة، عندي مصورة الكترونية منها. وموضوعه أن الإمام الداني أفرد قراءة كل إمام من السبعة بباب مستقل. ولم ينقل منه الشارح إلا مواضع يسيرة فقط.

٥ - «جامع البيان في القراءات السبع المشهورة» = وهو كتاب ضخم، جمع فيه مؤلفه - رحمه الله - كل ما يتعلق بالقراءات السبعة، ورواياتها، وطرقها، متبعاً طريقة أهل الحديث في إسناد كل روایة أو طريق إلى صاحبها، مع مناقشات

(١) ينظر موقعه على شبكة الانترنت: <https://www.dr-ghanim.com/>.

وخلاله ما قاله عن الكتاب؛ أنه توجد منه نسخة كاملة بالمكتبة الوطنية بتونس، لكنها متضررة جداً، ولا يمكن إخراج نصٌ صحيح للكتاب بالاعتماد عليها وحدها. كما توجد قطعة صغيرة من الكتاب بالمكتبة الوطنية بباريس، وورِيقات أيضاً من الكتاب ضمن مجموع في مكتبة ولي الدين بإستانبول ...

وقد حقق هذا الجزء الموجود وطبعه، لكنني لم أستطع الاطلاع عليه بعد.

(٢) والكتاب مطبوع بتحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ / ١٩٨٧.

واسعة في تقوية الروايات والأوجه أو تضييفها، سواء من حيث الرواية، أم اللغة، أم القياس^(١).

٦ - «التحديد في الاتقان والتجويد» = هذا الكتاب في علم التّجويد، ضمنه المؤلف كُلَّ ما يتعلّق بالأحكام الصوتية؛ من مخارج الحروف، وصفاتها، وحقائق الألفاظ وحدودها كالإشمام، والتسهيل، والممدود والمقصور، والإدغام والإخفاء، وكذا الوقف وأحكامه^(٢).

٧ - «الأرجوزة المُنبَّهة على أسماء القراء والرُّواة وأصول القراءات، وعقد الدّيانات، بالتجويد والدلّالات» = وهي أرجوزة في علم القراءات وأصول العقيدة، وعدد أبياتها (١٣١١) بيتا^(٣).

٨ - كما أنه نقل عنه العديد من النقول في مواضع متنوعة = ولم أجدها في الكتب المذكورة، فالله أعلم من أين أخذها، على أنه ينصُّ أحياناً أن «أبا عمرو الداني ذكره في بعض كتبه»، ويقول أيضاً: «وقد وقفتُ على كلام أبي عمرو الداني في بعض كتبه التي أفردها لذكر الخلاف بين أصحاب نافع، فقال...». هكذا دون تحديد اسم المصدر الذي أخذ منه.

(١) والكتاب مطبوع بتحقيق: محمود صادق الجزائري، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٥ / ١٤٢٦.

(٢) والكتاب مطبوع بتحقيق: د. غانم قَدُوري الحمد. دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢١ / ٢٠٠٠.

(٣) وهي مطبوعة بتحقيق: محمد بن مَجْقان الجزائري - طبع دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٩ / ١٤٢٠.

ثانياً - مصادر متعددة:

٩ - شرح الخرّاز على الدرر اللوامع، واسمها: «القصد النافع لُبْغِيَة النَّاسِيَّة»
والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع، وهو مطبوع^(١).

١٠ - ١١ - «أرجوزة الحُضْرِي» / «شرحها لابن مطروح» =
الْحُضْرِي، ^(٢) هو = أبو الحسن علي بن عبد الغني الفهري القرافي
(القيرواني) الحُضْرِي (بضم الحاء وإسكان الصاد)، رحل إلى الأندلس، ثم
سبته، إلى أن توفي بطنجة سنة (٤٨٨هـ).

قال عنه الحميدي: «شاعرُ أديبٍ رخيمٍ الشِّعر، حديد الْهَجْبُون... وشِعْرُه
كثير، وأدبه مَوْفُور»، ذلك مكانه في الأدب، وتلك مكانته عند أهله، أما منزلته
في القراءة وعلومها، فقد شهد له بها أهلُ هذا الشأن، فقال ابن بشكوال في
الصلة: «كان عالما بالقراءات وطرقها، وأقرأ الناس القرآن بسبته وغيرها»، وقال
فيه ابن الجزري: «أستاذُ ماهرُ أديبٍ حاذق، صاحبُ القصيدة الرائية في قراءة
نافع»، وقال السيوطي في الْبُغْيَة: «كان من أهل العلم بالقراءات والنحو، شاعراً
مشهوراً ضريراً».

- له قصيدة مشهورة تُعرف بـ «الرائية»، أو «القصيدة الحصرية»، ^(٣) في

(١) بتحقيق: التلميدي محمد محمود، ط١، ١٤١٣ / ١٩٩٣ . دار الفنون للطباعة والنشر،
جُدّة.

(٢) ينظر لترجمته: جذوة المقتبس للحميدي (طبعة د. بشار) ص ٤٥٦ رقم (٧١٧) -
والصلة لابن بشكوال ٢ / ٦٢٧ رقم (٩٣٣) - وفيات الأعيان لابن خلّكان ٣ / ٣٢٢ -
وغاية النهاية لابن الجزري ١ / ٤٨٧ - وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
للسيوطى ٢ / ١٧٦ رقم (١٧٣١).

(٣) عُني بها ونشرها د. عبد الهادي بن عبدالله حميتوا، في بحثه: (الإمام أبو الحسن =

قراءة نافع من روایتی ورش و قالون، أصولاً و فرشاً، من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش، وأبي نشيط المروزي عن قالون، تقع في حوالي مئتين و اثنين عشر (٢١٢) بيتاً.

وقد عُني بها أهل الفن ووضعوا عليها عدّة شروح منهم؛ ابن الباذش أبو جعفر أحمد بن علي صاحب الإقناع (٤٠ هـ)، ومحمد بن عبد الرحمن بن الطفيلي الإشبيلي المعروف بابن عظيمة (٤٥ هـ)، وأبو عبدالله محمد بن سليمان المعاوري الشاطبي المعروف بابن أبي الربيع، نزيل الإسكندرية (٦٧٢ هـ)، وأبو عبدالله محمد بن عبدالله بن داود بن مطروح السريني (من المئة السابعة)، واسميه: «إبداء الدرة الخفية في شرح القصيدة الحصرية»، وهو شرح مفقود،^(١) لكن الشعالي حفظه لنا، ونقل منه جزءاً طيباً، كما سيأتي في الصفحات: ٢١١، ٢١٠، ١٧١، ٣٤١، ٣٢٨، ٢٩٣، ٢٨٧، ٢٨٦.

ومن شُرّاحها أيضاً الإمام أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الشهير بالخراز (٧١٨ هـ)، كما نقل المُمْتُوري في شرحه على الدرر اللوامع عن جملة من شُرّاحها،...
- وهذا كله مما يدل على أهمية هذه القصيدة ومكانتها واحتفاء أهل الفن

الحصرى؛ رائد الاتجاه القىريواني في الأداء في المغرب، وقصيدته الرائية في قراءة نافع) -
كمَا تناولها بالبحث والدراسة في كتابه «قراءة الإمام نافع عند المغاربة من روایة أبي سعيد ورش» ٢ / ٥٢ - ٦٧.

(١) قال د. عبد الهادي حميتو: «ولا أعلم لهذا الشرح وجوداً في الوقت الحاضر، وإنما يوجد منه تقليد في بعض الخزانات المغربية»، وقال في المماض: «يوجد بالخزانة الناصرية بتَمْكِرُوتْ في مجموع برقم ١٤٦٥ / دليل دار الكتب الناصرية ١٠٥ لـ محمد المنوني». ينظر بحثه السابق ص ٥٤.

بها قبل مجيء ابن بري ونظمه الدرر اللوامع.

١٢ - «الشاطبية»، أو: «منظومة حِرْزُ الْأَمَانِي وَوْجُهُ التَّهَانِي في القراءات السبع الثاني» للقاسم بن فئره بن خلف الشاطبي (٥٩٠هـ).

١٣ - «اللَّائِئُ الفَرِيدةُ في شرح القصيدة» = شرح الشاطبية للفاسي، محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبدالله الفاسي (٦٥٦هـ)، من الشروح القيمة على نظم الشاطبية، وقد نقل منه الشارح في مواضع عديدة^(١).

١٤ - «إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع» = شرح الإمام أبي شامة المقدسي (٦٦٥هـ) على الشاطبية. وهو مطبوع^(٢).

١٥ - «فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني» = شرح الشاطبية لابن آجرُوم، محمد بن داود، الإمامُ النحوِي الشهير، (٧٢٣هـ)^(٣).

١٦ - منظومة في القراءات (العلل في قراءة نافع فقط)، نسبتها الشارح لـ (س) «أبي الربيع سليمان بن عيسى التجاني»، وشرح له عليها أيضاً، حفل بها إمامُنا الثعالبي، فنقل عديداً من أبياتها، كما نقل الشيء الكثير من شرح ناظمها عليها^(٤).

(١) حقّقه: الطالب عبد الله عبد المجيد نمنكاني - في رسالة ماجستير، قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠. وال موجود المحقق منه، وصل فيه الشارح إلى: فرش الحروف / سورة الحج، وتوقف عند البيت (٩٠٢).

(٢) بتحقيق إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) وقد حُقِّق وطُبِّع (السفر الأول الموجود منه، وفيه شرح لـ: ٢٣٣ بيتاً) بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه).

(٤) وكما سبق، لم أجده شيئاً من المعلومات عن هذه المنظومة، وعن صاحبها.

- وهذا سر دللأبيات التي نقلها عن (أبي الريبع سليمان بن عيسى التجانى)، وهي في أبواب متفرقة من الشرح:

إِعْمَالِهَا فِي أَرْبَعٍ أَنْ تُهْمَلَ
وَقَمَرٌ وَتَحْتَ كُلِّ يَانِيْل
وَمَدْكُ العَيْنَ لِكُلِّ رَاجِح
مَنْفَرِدا، فَكِيفَ إِنْ تَكَرَّرَا
بَيْنَ بَيْنَ أَوْ بَحَذْفٍ أَوْ تَبْدِيلٍ
أُرِيدَ بَيْنَ بَيْنَ، هَذَا الْمُعْتَمَدُ
مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرْفٍ شَكْلِهَا
إِبْدَالِهَا لِكُلِّهِ مُسْتَحْقَقاً
فَحَايِدُّونَ سَنَنَ الْقُرْاءِ
تَكُنْ بِجَاهِلٍ بِهِ مِمَّنْ تَلا
أَدْرِي أَجْهَلًا مِنْهُمْ أَمْ غُفْلًا
لَعِلْمُوا أَنَّ الَّذِي رَأَوْا خَطَا
وَرْشٌ، كَذَا مَا الضَّمُّ جَاءَ قَبْلَهُ
وَبَابٌ تُؤْوِي هِمْزَهُ لَهُ عُرِفٌ
تَنْقُلْ شَكْلَهَا لِمَا تَقَدَّمَا
وَهَاءٌ سَكْتٌ لِيَسَ كَالصَّحِيحِ
وَادْهَبْ وَيَغْلِبْ نَافِعٌ وَإِنْ قَرُبْ

وَبَعْضُهُمْ رَوَى لِعْمَانَ عَلَى
مَا بَيْنَ أَحْقَافٍ وَمُزْنٍ ثُمَّ فِيلٍ
فَمَدْهَا لِسَاكِنِ الْفَوَاتِحِ
فِي النُّطْقِ بِالْهِمْزِ صُعُوبَةً جَدًا
وَلَا جُلٍّ ذَا خُفْفَ بِالتسْهِيلِ
وَحِيثَ مَا أُطْلِقَ تَسْهِيلٌ فَقَدْ
وَعْنَى بَيْنَ بَيْنَ أَنْ تَجْعَلَهَا
وَجَعَلَهَا مِنْ شَكْلٍ مَا قَدْ سَبَقاً
وَمَنْ يَمْلِ بِلَفْظِهِ لِلَّهَاءِ
هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ الْمَصْوُصُ لَا
رَأَيْتُ ذَا فِي أَهْلِ عَصْرِنَا فَلَا
لَوْدَبَرُوا نَصْوَصَ مَنْ قَدْ فَرَطَا
وَفَاءُ فَعَلٍ سَاكِنًا أَبْدَلَهُ
فَتَحَاً، وَبَعْدَ الْهِمْزِ لِكُلِّ أَلِفٍ
وَاحِدِهِ لَوْرَشٍ هِمْزَةً مِنْ بَعْدِهِ مَا
مِنْ سَاكِنٍ مُنْفَصِلٍ صَحِيحٍ
أَظْهَرَ صَادَ مَرِيمُ يُرِدَ يَتُبْ

أَوْرَثْتُمُوهَا عُذْتُ نَبَذْتُ وَانْطَلَقَا
يَسْنَ نُخْلِفُهَا وَرْسُ بَدَا
وَأَصْلُهُ بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ اْنْجَلا
فِعْلٌ فَاعِلٌ بَدَا مُتَصَّلًا
شَيْئَتْ أَوْ جَعْتَ بِالْتَّاءِ وَذَا
أَوْ فَوْقَهُ، أَمْلُهُ كَيْفَ وَقَعَا
.....
وَبَيْنَ بَيْنَ فِي الْجَمِيعِ ثَبَّا
مَحْضًا لَهُ (هَارِ) وَفَتَحَهُ تُقْلِلُ
تُقْلِيلَ كُلَّ الْبَابِ جَاءَ فَاقْتَنَى
عَنْ وَرْشَهُمْ تَرْقِيقُهُ الْلَّامَاتِ
تَفْخِيمَهُ فِي الْغَرْبِ جَاءَ مُشْرِقِ
مِنْ أَنَّهُ لفْظُ ذُوي الْحِجَاجِ
بَأَنَّهُ لَيْسَ بِقَوْلِ الْفُصَحَا
مِنْ رَفْضِهِ التَّشَقَّلَ فَاعْلَمُ مَا رُسِّمْ
أَرْبَعَةٍ؛ فِيْنَهُ ذُو تَمَّامٍ
وَقِيلَ غَيْرُ ذَا، وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ
بِلَا تَعْلُقٍ بِمَا قَبْلُ، وَقَدْ
وَبَيْنَ مَا يُبَدِّلُ ثالِثَ لَمَعَ

ماليس في لُغة العَرَبِ أَهْمَلا
 لفْتُحُ هَمْزٍ أو لَضَمٌ كَانَا
 إِلَّا قَصْرٌهُ قَدْ شُهِرا
 فِي كُلِّ ذَلِكَ لَهُمْ بِالْأَلْفِ
 إِخْفَاوُهُ تَأْمَنَّا أَوْلَى فَاعْلَمَـا
 ثُمَّ اتَّبَاعُ الرَّسْمِ إِنْ أَدَى إِلَى
 وَكُلُّهُمْ لِنَافِعٍ مَدْعُوا أَنَا
 خُلْفٌ لِقَالُونَ جَرَى فِي أَنَا
 وَوَرْسُهُمْ بِالْقَصْرِ ثُمَّ لَتَّقَفْـ
 وَنَافِعٌ سِيَءٌ وَسَيِّئَتْ أَشْمَمَـا

ثالثا - نقله عن جمع من الأئمة دون تحديد كتاب معين:

- ١٨ - مكي بن أبي طالب = أبو محمد القيسي القير沃اني، أستاذ القراء والمجوّدين (٤٣٧هـ)، صاحب كتاب «التبصرة في القراءات السبع»^(١).
- ١٩ - المَهْدَوِي = أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي (٤٣٠هـ)، والذي كان رأساً في القراءات والعربية، وألف «التفسير»، و«الهداية في القراءات السبع». نقل عنه في عديد المواقع، وبخاصة في المباحث اللغوية.
- ٢٠ - ابن شُرِيح = محمد بن شريح الرّعيني الإشبيلي (٤٧٦هـ)، الإمام الأستاذ، مؤلف «كتاب الكافي» و«كتاب التذكير»، وكتاب «مفردة نافع»، نقل عنه في عدّة موضع، فأحياناً ينسبُ النقل إلى «المفردة»، وأحياناً يطلق.
- ٢١ - العُمَانِي = الحسن بن علي أبو محمد المقرئ الإمام، له كتابان في الوقف والابتداء، قال ابن الجزري: «نزل مصر بُعيد الخمسينية».
- والملحوظ = هو اعتماد الشارح - رحمة الله تعالى - على جملة من المصادر العلمية القيمة؛ فمنها القريبة جداً من الناظم - في شخصه، وعصره -، ومنها

(١) والكتاب مطبوع بتحقيق: د. محمد غوث الندوبي، نشر الدار السلفية، بومباي، الهند، ط ٢٠١٤، ٢١٩٨٢.

المفقود، فحفظها لنا بكترة النقل عنها، ومنها رجوعه إلى أهل الفن والاختصاص - مما يعطي نقوله تلك قوّة علمية -، وقد تجاوز عدد الأئمة الذين نقل عنهم (٨٠) علماً...

وكل هذا يعطي شرحه مكانة علمية مرموقة، حتى وإن كان الغالب عليه النقل فقط.

* * *



المبحث الخامس

الرّواة عن نافع، وطرقهم المُعتمدة في الشرح

وإنما للفائدة، وتكميلاً للعمل - دراسة وتحقيقاً - ارتأيتُ ذكر ترجمة موجزة للرواية عن الإمام نافع الذين ذكرهم الشارح في كتابه هذا، ولأصحاب الطرق المذكورة عن هؤلاء الرواة، على أن أبدأ ذلك بترجمة موجزة لإمام القراءة، نافع بن رؤيم المدني.

الروايات التي ذكرها الشارح:

نافع من روایة؛ ورش (عثمان بن عيسى)، وقالون (عيسى بن مينا)، والمسیبی (إسحاق بن محمد)، وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثیر؛ فأما ورش، فمن طرق؛ أبي يعقوب الأزرق / وأبي بكر الأصبهانی / عبد الصمد بن عبد الرحمن العتّقی.

وأما قالون، فمن طرق؛ أبي نشيط محمد بن هارون / وأحمد بن يزيد الحلواني / وإسماعيل بن إسحاق القاضي.

واما المسیبی، فمن طریقی؛ ابنه محمد بن إسحاق / وأبي جعفر محمد بن سعدان.

واما إسماعيل، فمن طریقی؛ أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدالوس / وأبي جعفر أحمد بن فرح.

١ - الإمام نافع المدّني = هو: نافع بن عبد الرحمن أبي نعيم، أبو رؤيم أو أبو نعيم، الليثي المدّني. الإمام حبُّ القرآن، قرأ على سبعين من التابعين، واشتهر بالتلاؤة على خمسة، وهم: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وشَيْبة بن ناصح، ومسلم بن جنْدُب، ويزيد بن رومان، وحمل هؤلاء على أصحاب أبيه، وزيد بن ثابت رض.

أحد أئمة القراءة السبعة، ورئيس القراءة في المدينة، كان ثقة صالحًا، عالماً بوجوه القراءات، متبعاً لآثار الأئمة الماضين ببلده، قال فيه مالك بن أنس: «نافع إمام الناس في القراءة»، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم تكن، فقراءة عاصم».

أقرأ الناس دهرا طويلا، فتلا عليه؛ مالك، والليث بن سعد، وكذا إسماعيل بن جعفر، وإسحاق بن محمد المسيسي، وعثمان بن سعيد ورُش، وعيسي بن مينا قالون. توفي سنة (١٦٩هـ)^(١).

الرواية عن نافع:

٢ - وَرْشٌ = هو: عثمان بن سعيد بن عبدالله، أبو سعيد القِبْطِي، ويقال أصله من إفريقية، لقبه شيخُ نافع وَرْشاً لشدة بياضه، وقيل لقبه بالورشان وهو طائر معروف، فكان يقول له: إقرأ يا ورشان، هات يا ورشان، ثم خفّف وقيل ورش، وكان يحب هذا اللقب.

اشتغل بالقرآن والعربية، وبرع فيها، وجود القرآن عدّة ختمات على نافع، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية، فقرأ عليه أحمد بن صالح المصري،

(١) ينظر: تهذيب الكمال رقم (٦٢٦٣) - سير أعلام النبلاء / ٧ / ٣٣٦ - معرفة القراء الكبار / ١ / ٢٤١ - غاية النهاية / ٢ / ٢٨٨.

وأبو يعقوب الأزرق، وعبد الصمد بن عبد الرحمن العتّقي، ويونس بن عبد الأعلى،... وغيرهم.

كان ثقة حجّة في القراءات، قال يونس بن عبد الأعلى: «كان جيد القراءة، حسن الصوت، إذا قرأ يهْمِز، ويَمُدُّ، ويُشَدِّدُ، ويُبَيِّنُ الإعراب، لا يَمْلِئُ سامعه»، وقال ابن الجوزي: «شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء الْمُرْتَلِينَ»، وفاته سنة ١٩٧ هـ^(١).

٣ - قالون = هو: عيسى بن مينا بن وردان، أبو موسى الزُّرْقِي الزهري، الإمام المدني المقرئ النحوي، قارئ أهل المدينة ونحوهم في زمانه. لقبه نافع قالون لجودة قراءته، وقالون بالرومية معناها جيد. اختص بنافع ولم ينزل يقرأ عليه حتى مهر وحذق، وقرأ أيضاً على عيسى بن وردان الحذا.

تبّتل لإقراء القرآن والعربية، وكان - رحمه الله - أصم شديد الصمم، لكن كان يقرأ عليه القرآن فينظر إلى شفتِي القارئ ويُردد عليه اللحن والخطأ. قرأ عليه بشرٌ كثير، منهم: ابناه إبراهيم وأحمد، وأحمد بن يزيد الْحُلواني، ومحمد بن هارون أبو نسيط، وأحمد بن صالح المصري، وإسماعيل بن إسحاق القاضي،... كما حدث عنه جماعة منهم أبو زرعة الرazi، وعثمان بن خرزاذ الأنطاكي وغيرهم. وفاته سنة ٢٢٠ هـ^(٢).

٤ - المُسَيِّبي = هو: إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد المخزومي، المُسَيِّبي المدني، الإمام المقرئ، العالم المحدث.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء /٩ - معرفة القراء الكبار /١ - ٣٢٣ - ٢٩٥ - غاية النهاية /١ - ٤٤٦.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء /١٠ - معرفة القراء الكبار /١ - ٣٢٦ - ٣٢٦ - غاية النهاية /١

قرأ على نافع، وكان من جلة أصحابه المحققين الصابطين، كما حديث عن ابن أبي ذئب. وأخذ القراءة عنه ولده محمد، وخلف بن هشام البزار، ومحمد بن سعدان،... وطائفة. وحدث عنه أحمد بن حنبل. قال أبو حاتم السجستاني «إذا حدثت عن المسيبي عن نافع ففرغ سمعك وقلبك؛ فإنه أتقن الناس، وأعْرَفُهم بقراءة أهل المدينة، وأقرؤهم للسنة، وأفهمهم للعربية».

وفاته سنة (٢٠٦هـ)^(١).

٥ - إسماعيل بن جعفر = هو: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، أبو إسحاق الأنصاري المدني، المقرئ الحافظ.

أخذ القراءة عرضاً على شيبة بن ناصح، ثم إنه عرض على نافع، وعيسيى بن وردان، وبرع في تجويد القرآن. وسمع الحديث من عبدالله بن دينار، والعلاء بن عبد الرحمن، وربيعة الرأي، ومالك بن أنس،... وغيرهم.

تحول في آخر حياته إلى بغداد، فأخذوا عنه ونشر بها علمه، فأخذ عنده القراءة الكسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو عمر الدورى، وخلف بن هشام،... وطائفة. وحدث عنه قتيبة، وعلي بن حجر، ومحمد بن سلام البيكندي... قال الذبيبي: «وكان أحد الأثبتات الفضلاء»، وقال ابن معين: «ثقة مأمون، قليل الخطأ». وفاته ببغداد سنة (١٨٠هـ)^(٢).

الطرق عن ورش:

٦ - الأزرق = هو: يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب الأزرق،

(١) ينظر: الجرح والتعديل / ٢ - معرفة القراء الكبار / ١ - غاية النهاية / ٣١٢ - معرفة القراء الكبار / ٢ - غاية النهاية / ٢٣٤ . ١٤٣

(٢) ينظر: تاريخ بغداد / ٧ - معرفة القراء الكبار / ١ - غاية النهاية / ١ - ٢٩٤ - معرفة القراء الكبار / ١ - غاية النهاية / ١ - ١٤٨ .

الإمام المصري المقرئ.

لزم ورشاً مدة طويلة، وأتقن عنه الأداء، ثم تصدر للإقراء، وانفرد عنه بترقيق الراءات وتغليظ اللامات. قال عنه ابنُ الجوزي: «ثقةٌ حَقَّ ضَابطٌ»، وقال أبو الفضل الخزاعي: «أدركتُ أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش، لا يعرفون غيرها».

وفاته في حدود (٤٢٤هـ)^(١).

٧ - **الأصبهاني** = هو: محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو بكر الأصبهاني، الإمام المقرئ، شيخ القراء في زمانه، صاحب رواية ورش عند البغداديين.

ارتحل إلى مصر فقرأ على أصحاب ورش، مثل: عامر الحرسبي، وسليمان بن أخي الرشديني، وعبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، ويونس بن عبد الأعلى، وحذق في معرفة حرف نافع. وقرأ عليه طائفة منهم هبة الله بن جعفر، وأبو بكر بن مجاهد... قال عنه الداني: «هو إمام عصره في قراءة ورش، ولم يناظره في ذلك أحدٌ من نظرائه»، وقال ابن الجوزي: «إمامٌ ضابط مشهور ثقة»، وقال: «وطريق الأصبهاني تفردُ عن الأزرق بعدم الترقيق في الراءات، والتغليظ في اللامات، والإملاء، والمد الطويل، وما انفرد به الأزرقُ من ذلك...».

وفاته سنة (٢٩٦هـ)^(٢).

٨ - **العتقي** = هو: عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم، أبو الأزهر العتقي، الفقيه المصري، أحد الأئمة الأعلام كوالده.

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار / ١ - ٣٧٣ - غاية النهاية / ٢ - ٣٤٩ - و«حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» لسيوطى / ٤٨٦.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد / ٣ - ٦٣٣ - معرفة القراء الكبار / ١ - ٤٥٩ - غاية النهاية / ٢ - ١٥٠.

مشهورٌ بالقراءة مُتصدرٌ ثقة، حدّث عن أبيه، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن وهب. وقرأ القرآن وجوّده على ورش، قرأ عليه محمد بن سعيد الأنطاطي، ومحمد بن وضاح القرطبي،... وغيرهم. قال الذهبي: «ولم كان أبي الأزهر من العلم، اعتمد الأندلسيون على قراءة ورش». وفاته سنة (٢٣١ هـ)^(١).

الطرق عن قالون:

٩ - أبو نشيط = هو: محمد بن هارون الرَّبِيعيُّ، الإمام أبو نشيط المروزي ثم البغدادي، من جلة القراء، قال ابن الجزري: «مقرئ جليل ضابط مشهور». قرأ على قالون، وكان من حفاظ الحديث الحالين الثقات، سمع محمد بن يوسف الفريابي، ويحيى بن أبي بكر، وطبقتهم. وحدّث عنه ابن ماجه في «التفسير»، وابن أبي الدنيا، وابن أبي حاتم،... وعلى روایته اعتمد الداني في «التسییر»، وهي الطريق التي في جميع كتب القراءات.

وفاته سنة (٢٥٨ هـ)^(٢).

١٠ - الحلواني = هو: أحمد بن يزيد، أبو الحسن الحلواني، الإمام المقرئ، من كبار المجوّدين الأعلام. قرأ على قالون، وهشام بن عمّار، وخَلَف، وعنِي بهذا الشأن. وتتصدر للإقراء بالرّي، وكان ثبّتاً في هشام وفي قالون، قال ابن الجزري: «إمام كبير، عارف صدوق، متقن ضابط».

حدّث عن أبي نعيم، وعبدالله بن صالح العجلي، وغيرهم. وقرأ عليه جماعةً.

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار / ١ - ٣٧٤ - غاية النهاية / ١ / ٣٥١.

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار / ١ / ٤٣٨ - غاية النهاية / ٢ / ٢٣٨ - وتهذيب الكمال / ٥٦٠.

وفاته سنة (٢٥٠ هـ)^(١).

١١ - إسماويل القاضي = هو: إسماويل بن إسحاق بن إسماويل، أبو إسحاق الأردي، القاضي البغدادي، شيخ المالكية بالعراق.

أخذ عن أصحاب مالك، وقرأ على قالون، وتخرج في الحديث بعليّ بن المديني. وصنف التصانيف الفائقة، وحدّث بالمحروف، وله مصنفات في «القراءات»، وفي «أحكام القرآن»، وفي «معاني القرآن»، وصنف «المسنن»، قال الخطيب البغدادي: «كان فاضلاً عالماً، متقدماً، فقيهاً على مذهب مالك، سرح مذهبة وخلفه، واحتج له»، وقال ابن الجوزي: «ثقة مشهور كبير».

ولِيَ القضاء نحو خمسين سنةً، وطال عمره فحمل الناس عنه الكثير من العلم؛ الفقه، والحديث، والقرآن، والقراءات،... وروى القراءة عنه ابن مجاهد، وابن الأنباري.

توفي سنة (٢٨٢ هـ)، وهو آخر من قرأ على أصحاب نافع وفاة^(٢).

الطرق عن المُسَيِّبي:

١٢ - ابنه محمد = هو: محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، المخزومي المُسَيِّبي المدني.

قرأ على والده، وحدّث عن سفيان بن عيينة، ومعن بن عيسى، وجماعة.

وروى عنه مسلم، وأبو داود، وأبو زرعة،...

كان ثقة، من العلماء العاملين، قال ابن الجوزي: «مُقرئ عالم مشهور،

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار / ٤٣٧ - غاية النهاية / ١٣٦ .

(٢) ينظر: تاريخ بغداد / ٢٧٢ - معرفة القراء الكبار / ٤٤٧ - غاية النهاية / ١٤٧ .

ضابط ثقة»، وقال مصعب الزبيري: «لا أعلم في قريش كلّها أفضل منه». وفاته سنة (٢٣٦هـ)^(١).

١٣ - أبو جعفر بن سعدان = هو: محمد بن سعدان، أبو جعفر الكوفي، النحوي الضرير، المقرئ الإمام.

قرأ على المسيبى، وحدّث عن أبي معاوية وابن إدريس الأودي، وجماعة. وحدّث عنه عبدالله بن أحمد بن حنبل، وغيره. كان ثقةً، وصنف في «العربية»، و«علوم القرآن»، و«الجامع»، قال ابن الجوزي: «إمام كامل، ثقة عدل، وله اختيار لم يخالف فيه المشهور». وفاته سنة (٢٣١هـ)^(٢).

الطرق عن إسماعيل بن جعفر:

١٤ - أبو الزَّعْراء = هو: عبد الرحمن بن عبدوس، الإمام أبو الزَّعْراء البغدادي.

قرأ على أبي عمر الدُّوري بعدة روايات، وهو من أكبر أصحابه وأجلّهم وأضبطتهم وأوثقهم. تصدر للإقراء مدة، فقرأ عليه أبو بكر بن مجاهد - وهو من أ Nigel أصحابه -، وعلي بن الحسين الرَّقِّي، وغيرهم. قال ابن مجاهد: «قرأتُ لنافع على أبي الزعرا نحوا من عشرين ختمة، وقرأتُ عليه لأبي عمرو، وللكسائي، وحمزة». قال الذهبي: «من جلة المقرئين، وحذاق أهل الأداء»، وقال ابن الجوزي: «ثقة ضابط محرر».

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار / ٤٣٠ - غاية النهاية / ١ / ٨٨.

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار / ٤٣١ - غاية النهاية / ١ / ١٢٧.

وفاته سنة (بضع وثمانون ومئتان هـ)^(١).

١٥ - أبو جعفر = هو: أحمد بن فَرَح بن جبريل، أبو جعفر البغدادي،
الإمام الضرير المفسّر.

قرأ على الدُّورِي والبَرِّي، وحدّث عن علي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة،... وتصدّر للإفادة زماناً، واشتهر اسمه لسعة علمه وعلو سنته، فقرأ عليه عبدالله بن حمزه، وأبو بكر النقاش، وعلي بن سعيد القزار،... وحدّث عنه أحمد بن جعفر الْخُتْلِي، وغيره.

قال الذهبي: «سكن الكوفة، وحمل أهلها عنه على جمماً، وكان ثقة مأموناً»، وقال ابن الجوزي: «ثقة كبير». توفي سنة (٣٠٣ هـ)^(٢).

وختاماً:

هذا ما تيسّر لي زبُرُه وبيانه في هذه المقدمة، وقد بذلتُ وُسعي واستنفدت طاقتني في تحقيق الكتاب، وتوثيق نصوصه، وما ادخرتُ جهداً في سبيل إخراجه على أحسن وجه ممكن، خدمةً لهذا العلم النبيل، ونفعاً لطلّابه. ومع هذا فإن التقصير موضوعٌ في طبع البشر، والمعصوم من عصمه المولى عَزَّوجَلَّ، وأنّى من كل باحث أو طالب علم مُطلّع، له ملاحظات أو إفادات على عملي هذا، فأنا شاكِرٌ له ابتداءً وانتهاءً، إفاداتي بذلك.

على بريدي الإلكتروني: kant77mus@gmail.com

أو الهاتف (الواتساب): ٠٠٢١٣٥٥٠٤١٠٧٧٣

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار / ١ - ٤٦٧ - غاية النهاية / ١ / ٣٣٧.

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار / ١ - ٤٦٨ - غاية النهاية / ١ / ٨٩.

وصلَ اللهم على عبدك ونبيك محمدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَتْهُ، وعلى آله وصحبه أجمعين.
سبحانك اللهم وبحمدك،أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب
إليك.

* * *

صور لنسخ الكتاب

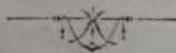
شرح

العلامة المحقق * الفهامة المدقق * المقرئ النحرير
الولي الصالح الشهير * الشيخ سيدی عبد
الرحمن بن محمد بن مخلوف الشعالي الجعفري

السمى

المختار من الجواجم في معاناة الدر المقام
في أصل مقرأ الإمام نافع

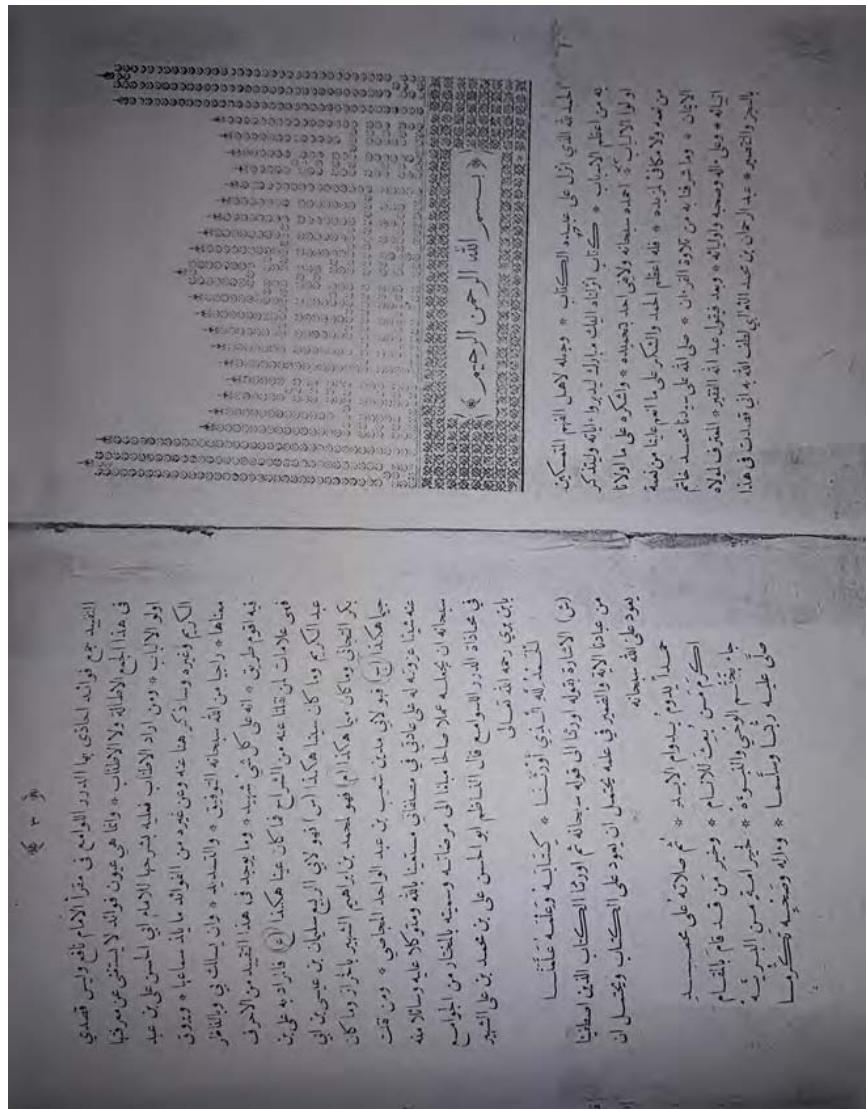
لشيخ أبي الحسن علي المعروف بابن بري
رحم الله الجميع
أمين



طبع في المطبعة الشعالية بالجزائر سنة ١٣٢٤
لصاحبها احمد بن مراد التركي واخوه

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

صفحة الغلاف من الطبعة الشعالية (طث)



الصفحة الأولى من الطبعة الثعلبية (طث)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الله الذي أزل على عباده الصكاب * وبوله أهل الفتن الشكين
من أغلظ الآيات * كتاب إزاء المثل بباله لبروراته وبندركته
وألا يربه أحد سعاده ولذقي به حبيبه * وكفره على ما اؤذا
من عدو له مكانة * ظاهره المكر على ما يرمي به شفاعة
إلينه * وادعه بأسم كلادة القران * على فلبي نصيحة شفاعة
بغير والتعجب به الأجلين من عصى الله تعالى الشكاب
في مخلاف الدور والمواسع قال الناظم ل المؤمن على عهد من عده
على الشفاعة طلاقه * أهان قدرات في هذا

لأنه لمن لا ذنب له أوركتها * كشتبه رفعته شفاعة
عن الصادرة فقل لها أوركتها فله سبله ثم أودعها الصكاب
من عبطها الإهانة أو زلال فله سبله ثم أودعها الصكاب * ويشمل أن
يعود على شفاعة

شيء يدعى بالشكاب * يدعى على محبته
بشيء يدعى بالشكاب * يدعى على محبته
شيء يدعى بالشكاب * يدعى على محبته
شيء يدعى بالشكاب * يدعى على محبته

• 3

الغذاء من الجماع في معاذه المدر اليوامع في مقرأ الإمام ثافع

11

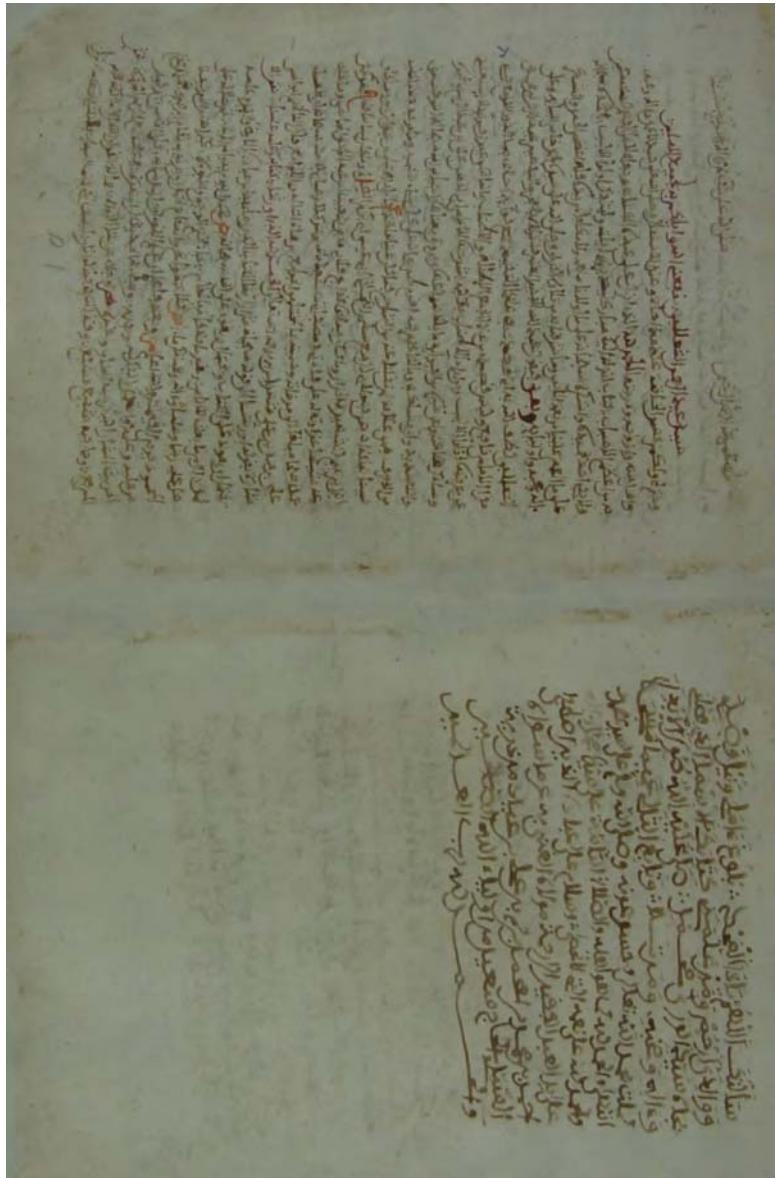
- الافت وسافر من على متن خلل او اقطع منه على نزل « ما على به القمر
والجنة والاسن » ما يعلم بهم منه الا انسان * فليس لمعرفة عذرا *
اعلم بادعه الله ايمانا واثقانه بالايمان وكون القراء
ما يروي من ادعى من علم النبؤ واربعين وثمانين الملة اختر
لمسة وسبعين ایام اربعين ما يعلم الاجئ ما يرسم اليه ولهم ولهم الله
وسيفه ما انت ومام المرسلين والله وصفيه والحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين *
القول في العجز الخثار وكمه في المجر والمراد
القول في استلال افظع السبلة والدكك والختار بعد الشاه
القول في الحلف في مع الجشع تغريب المعنون بغير
القول في هراء ضرب الواحد والملائكة في ضرب ودم زائد
القول في المسود والمقصود والشروع على المسود
القول في المختنق والسعال المزبور والاشتعال والتشدد
فضل واسطه من المقتولين اذ لا قانون لحكمهم
فضل وابطال هؤلء وحول الامم معاهم هؤلء الاستثناء
فضل والابطال ان كسرها ضرب اثباتها هؤلء حسنا
القول في احكام قتل الحمر وذكر من قال به وذكر
القول في الاعذار والادعاء وما يليها من احكام
فضل واربب منها ادمعها اكتبه سبعة اذ ظلموا
ذكر اقسام القتل والشروع والقتل والاشتعال والبراءة
القول في المفسوخ والحمل وفض ما فيه من اقوال
فض ولادفعه وقف الارهاب الاله في الاساء
القول في انتقاد الاعدادات اذا اذعن لهم ومحاجات

120

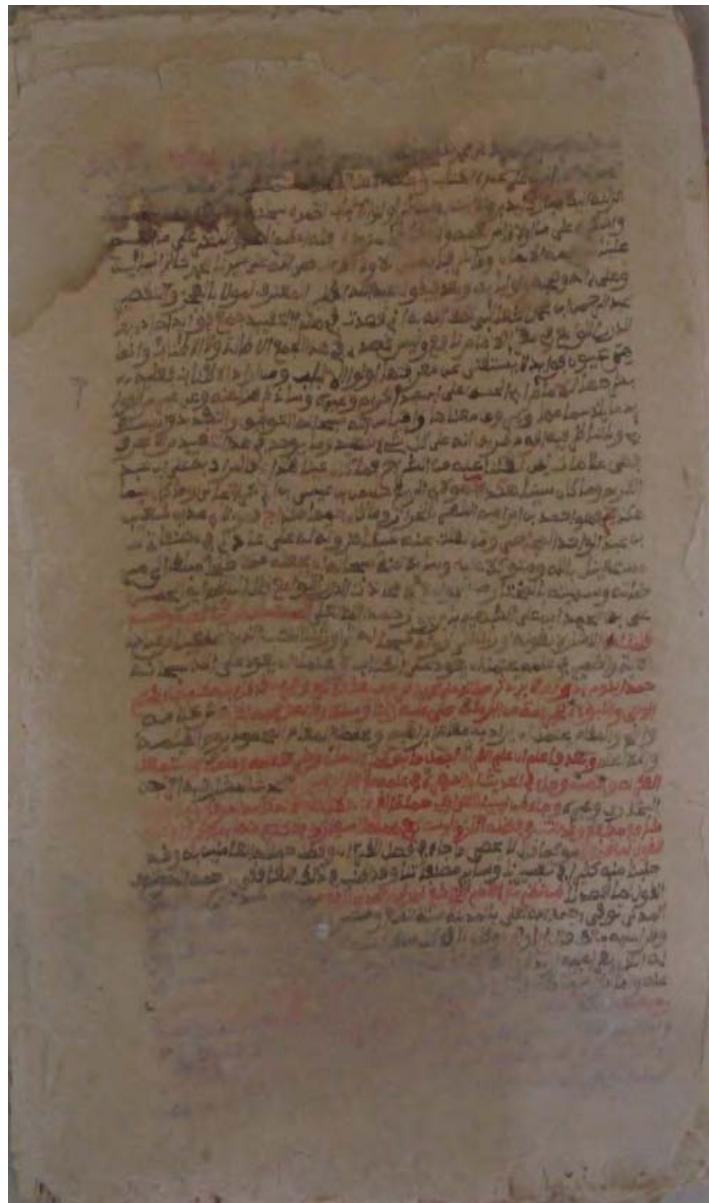
1000

الصفحة الأخيرة من الطبعة التعاليمية (طث)



اللوحة الأولى من النسخة (ج)

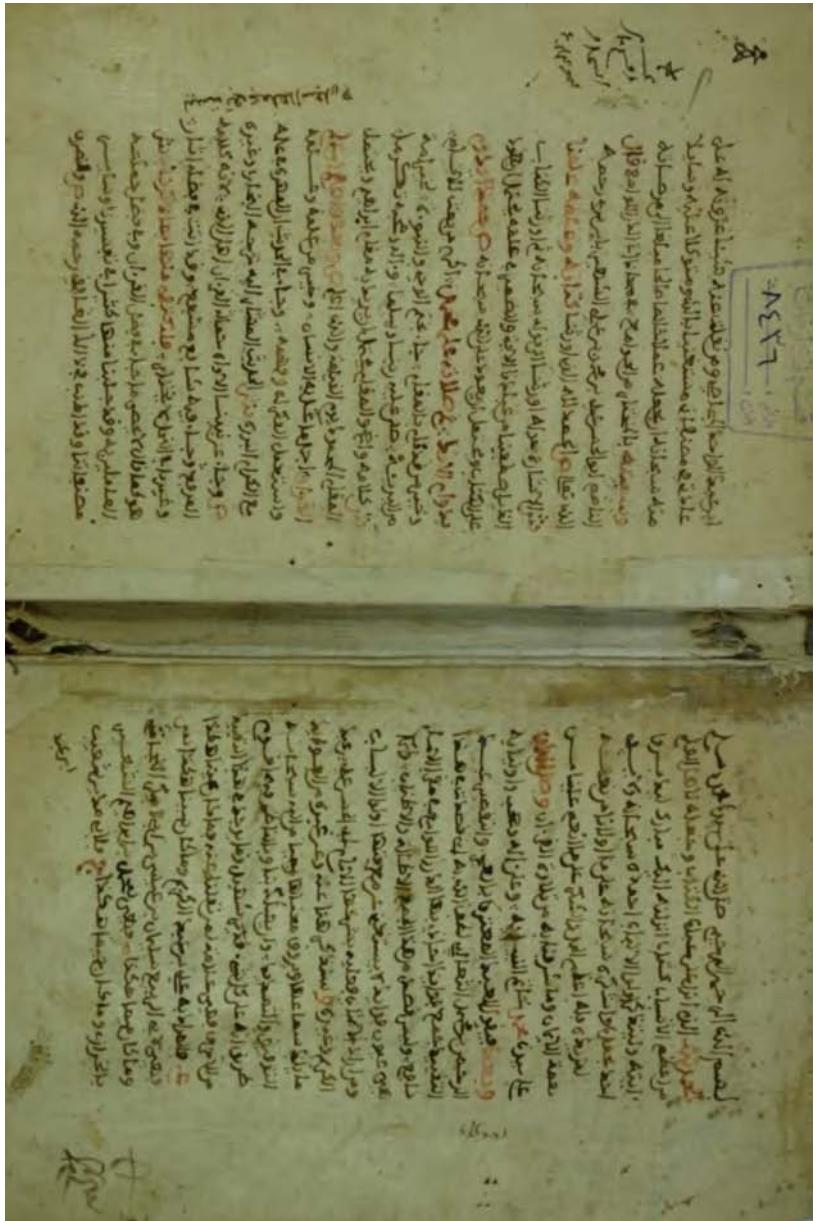
اللوحة الأخيرة من النسخة (ج)



الورقة الأولى من النسخة (م)

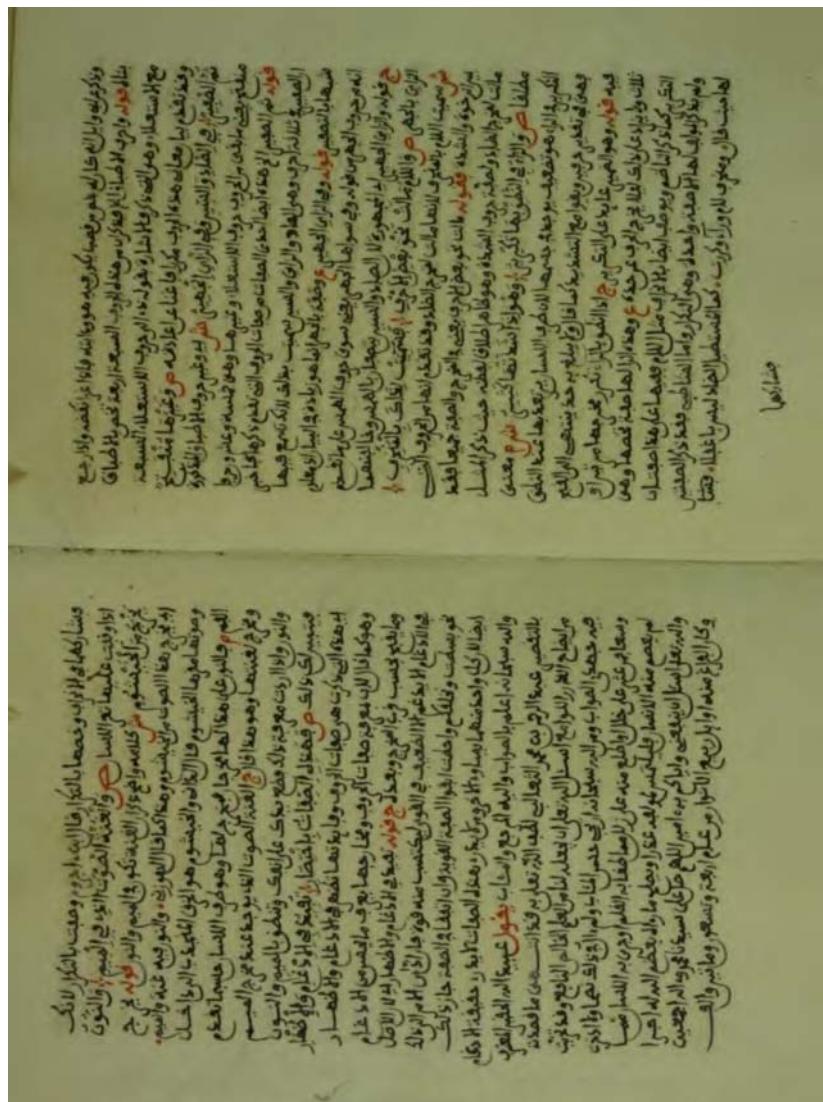


اللوحة الأخيرة من النسخة (م)



اللوحة الأولى من النسخة (ض)

منها



اللوحة ما قبل الأخيرة من النسخة (ض)

اللوحة الأخيرة من النسخة (ض)

منظومة

«الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع»

[مقدمة الناظم]

الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي أَوْرَثَنَا
كِتَابَهُ وَعِلْمَهُ عَلَمَنَا
حَمْدًا يَدُومُ بِدَوَامِ الْأَبْدِ
ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ
أَكْرَمٌ مَمْنُونٌ بِعِثَّةِ الْأَنَامِ
وَخَيْرٌ مَنْ قَدْ قَامَ بِالْمَقَامِ
جَاءَ بِخَتْمِ الْوُحْيِ وَالنُّبُوَّةِ
لَخَيْرٌ أُمَّةٌ مِنَ الْبَرِّيَّةِ
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَ
وَإِلَيْهِ وَصَاحِبِهِ تَكَرُّمًا
وَبَعْدُ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْءَانِ
أَجْمَلُ مَا بِهِ تَحْلِيُّ الْإِنْسَانِ
وَخَيْرٌ مَا عَلَمَهُ وَعِلْمَانِ
وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ لَهُ وَفَهْمَانِ
وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَهَرَةَ
فِي عِلْمِهِ مَعَ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ
وَجَاءَ عَنْ نَبِيِّنَا الْأَوَّلِ
حَمَلَةُ الْقُرْءَانِ أَهْلُ اللّٰهِ
لَأَنَّهُ كَلَامُهُ الْمُرَفَّعُ
وَلَنَصْرِفِ الْقَوْلَ لِمَا قَصَدْنَا
وَقَدْ أَتَتْ فِي فَضْلِهِ ءَاثَارُ
أَبِي رُؤَيْمٍ الْمَدْنَيِّ نَافِعٌ
فَلَنَكْتَفِي مِنْهَا بِمَا ذَكَرْنَا
مِنْ نَظْمٍ مَقْرَأِ الإِمامِ الْخَاشِعِ

الشَّبَّتِ فِيمَا قَدْ رُوِيَ، الْمُقْدَمَ
 دُونَ الْمَقَارِئِ سِوَاهُ سُنَّةَ
 ثُمَّ فَرَشْتُ بَعْدُ مَا يَنْفَرِدُ
 لَأَنَّهُ أَحْظَى مِنَ الْمَمْثُورِ
 وَلِلشُّيوخِ الْمُقْرَئِينَ تَذْكِرَةٌ
 فِي أَصْلِ مَقْرَإِ الْإِمَامِ نَافِعٍ
 غَيْرِ مُفَاخِرٍ وَلَا مُبَاهِءٍ
 عُثْمَانُ وَرْشُ، عَالِمُ التَّجويدِ
 وَالضَّبْطِ وَالاتِّقَانِ فِي الرِّوَايَةِ
 عِيسَى بْنُ مِينَا، وَهُوَ قَالُونُ الْأَصَمُ
 وَدَانَ بِالْتَّقْوَى فَرَزَانَ دِينَةَ
 بَيْنَهُمَا عِنْدَهُ أَتْلَافٌ
 مَا اتَّفَقَا فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ
 إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتقَانٍ
 عَلَى ابْنِ حَمْدُونِ أَبِي الرَّبِيعِ
 ذِي السَّنَدِ الْمُقْدَمِ الصَّحِيحِ
 مِمَّا يُقَامُ فِي طَلَابِهِ حِجَاجٌ
 لَكُلِّ ثُبْتٍ فَاضِلٍ نَحْرِيرٌ
 فِي القَوْلِ وَالْفَعْلِ فَتِلْكَ النَّعْمَةُ

إِذْ كَانَ مَقْرَأً إِمامِ الْحَرَمِ
 وَلِلّذِي وَرَدَ فِيهِ أَنَّهُ
 فَجَئْتُ مِنْهُ بِالذِّي يَطْرُدُ
 فِي رَجَزٍ مُقْرِّبٍ مَشْطُورٍ
 يَكُونُ لِلْمُبْتَدَئِينَ تَبْصِرَةٌ
 سَمِّيَتُهُ بِالصَّدْرِ الْلَّوَامِعُ
 نَظَمْتُهُ مَحْتَسِبًا اللَّهَ
 عَلَى الَّذِي رَوَى أَبُو سَعِيدٍ
 رَئِيسُ أَهْلِ مِصْرَ فِي الدَّرَائِيَةِ
 وَالْعَالَمُ الصَّدْرُ الْمُعَلَّمُ الْعَالَمُ
 أَثَبْتُ مِنْ قَرَأً بِالْمَدِيَّةِ
 بَيَّنْتُ مَا جَاءَ مِنْ اخْتِلَافٍ
 وَرَبِّمَا أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ
 سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِيِّ
 حَسِبَمَا قَرَأْتُ بِالْجَمِيعِ
 الْمُقْرِئِ الْمَحْقُوقِ الْفَصِيحِ
 أَوْرَدْتُ مَا أَمْكَنْتِي مِنَ الْحُجَّجِ
 وَمَعَ ذَا أُقْرِرُ بِالْتَّقْصِيرِ
 وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصَمَةَ

[أحكام الاستعازة]

وْحُكْمِهِ فِي الْجَهْرِ وَالإِسْرَارِ وَغَيْرُ مَا فِي النَّحْلِ لَا يُخْتَارُ بِهِ، وَالإِخْفَاءَ رَوَى الْمُسَيْبِيُّ	الْقَوْلُ فِي التَّعْوِذِ الْمُخْتَارِ وَقَدْ أَتَتْ فِي لَفْظِهِ أَخْبَارُ وَالْجَهْرُ ذَاعَ عِنْدَنَا فِي الْمَذَهَبِ
--	---

[أحكام البسمة]

وَالسَّكْتِ وَالْمُخْتَارِ عِنْدَ النَّقْلَةِ وَوَرْشُ الْوَجْهَانِ عَنْهُ نُقْلَا أَوْ صَلْ لَهُ مُبِينَ الْإِعْرَابِ فِي الْأَرْبَعِ الْمَعْلُومَةِ الْمَشْهُورَةِ وَالصَّرِيرِ وَاسْمِ اللَّهِ وَالْوَيْلَاتِ لَانَّ وَصْفَهُ «الرَّاجِيمُ» مُعْتَبَرٌ فِي تَرْكِهَا فِي حَالَتِي بَرَاءَةٌ وَ«الْحَمْدُ لِلَّهِ» لَأْمَرٌ وَاضِحٌ لَفْضُهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ بِالسُّورَةِ الْأُولَى الَّتِي خَتَمَتْهَا	الْقَوْلُ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الْبَسْمَةِ قَالُونَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بَسْمَلًا وَاسْكُتْ يَسِيرًا تَحْظَى بِالصَّوَابِ وَبَعْضُهُمْ بَسْمَلَ عَنْ ضَرُورَةِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَالسَّكْتُ أَوْلَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ وَلَا خَلَافٌ عِنْدَ ذِي قِرَاءَةِ وَذِكْرِهَا فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحِ وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولَى الْأَدَاءِ وَلَا تَقِفْ فِيهَا إِذَا وَصَلَتْهَا
--	--

[باب ميم الجميع]

مُقَرَّبُ الْمَعْنَى مُهَذَّبٌ بَدِيعٌ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونٌ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَضْلِ	الْقَوْلُ فِي الْخِلَافِ فِي مِيمِ الْجَمِيعِ وَصَلَ وَرْشُ ضَمَّ مِيمِ الْجَمِيعِ وَكُلُّهَا سَكَنَّهَا قَالُونَ وَاتَّفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ
--	---

وَكُلُّهُمْ يَقْفُ بِالاسْكَانِ
وَتَرْكُهَا أَظَهَرُ فِي القياسِ

[باب هاء ضمير الواحد]

والحُلْفُ فِي قَصْرٍ وَمَدٌّ زَائِدٌ
بِالوَاوِ أو بِالِيَاءِ لِلتَّكْثِيرِ
فَنَافِعٌ يَصِلُّهَا بِالصَّلَاتَيْنِ
فَوَصِلُّهَا قَبْلَ مُحَرَّكِ حَرِّ
وَ«نُوتِهِ مِنْهَا» الْثَلَاثَ جُمِعًا
وَ«أَرْجِهِ» الْحَرْفَيْنِ مَعْ «بَأْفِهِ»
قَبْلَ دُخُولِ جَازِمٍ لِفَعْلِهَا
عَلَى خَلَافٍ فِيهِ عَنْ رُوَايَةِ
لِتَقْلِيلِ الضَّمِّ وَلِلَّذِي مَضَى
مَعْ ضَمِّهَا وَجَزْمِهِ إِذْ غَيَّرَهُ
نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدَ

القولُ فِي هاءِ ضميرِ الْوَاحِدِ
وَاعْلَمُ بِأَنَّ صِلَةَ الضَّمِيرِ
فَالْهَاءُ إِنْ تُوَسَّطْ حَرَكَتِينِ
وَهاءُ «هَذِهِ» كَهاءُ الْمُضْمَرِ
وَاقْصُرُ لِقَالُونَ «يُؤَدِّهِ» مَعَا
«نَوَّلِهِ»، «وَنُصْلِهِ»، «وَيَتَّفِهِ»
رِعَايَةً لِأَصْلِهِ فِي أَصْلِهَا
وَصِلْ بَطَةَ الْهَالَهُ مِنْ «يَاتِهِ»
فَنَافِعٌ بِقَصْرِ «يَرْضَهُ» قَضَى
وَلَمْ يَكُنْ يَرَاهُ فِي هاءِ «يَرَهُ»
لِفَقْدِ عَيْنِهِ وَلَامِهِ، فَقَدْ

[أحكام الممدود والمقصور]

وَالْمُتَوَسِّطُ عَلَى الْمَشْهُورِ
لِلأَلْفِ الضَّعِيفِ لِازِمَانِ
عَنْ ضَمَّةِ أَوْ كَسْرَةِ نَشَأَتَا
تُمَدُّ قَدْرَ مَدِّهَا الطَّبَيْعِ

القولُ فِي المَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ
وَالْمَدُّ وَاللَّيْنَ مَعًا وَصَفَانِ
ثُمَّ هُمَا فِي الْوَاوِ وَالِيَاءِ مَتَّى
وَصِيغَةُ الْجَمِيعِ لِلْجَمِيعِ

وهو يكون وسطاً ومبيناً
للسّاكِنِ الْلَّازِمُ بَعْدَهُنَّـةـ
 جاءَكَ ﴿حَادَّ﴾ و﴿الْدَّوَآبِ﴾
 والخلفُ عن قالونَ في المنفصلِ
 لعدمِ الهمزة حاـلـ الـوقـفـ
 ولـسـكـونـ الـوقـفـ، والـمـدـ أـرـىـ
 فـاـقـصـرـ، وـعـنـ وـرـشـ تـوـسـطـ ثـبـتـ
 بـعـدـ صـحـيـحـ سـاـكـنـ مـتـصـلـ
 وـنـحـوـ ﴿مـسـؤـلاً﴾ فـقـسـنـ وـ﴿الـظـمـآنـ﴾
 هـذـاـ الصـحـيـحـ عـنـدـ أـهـلـ مـضـرـ
 مـنـهـ لـدـىـ الـوـقـوفـ لـاـ تـمـدـلـهـ
 كـ﴿إـيـتـ﴾ لـأـنـدـامـهـ فـيـ الـوـصـلـ
 وـ﴿عـادـاـ أـلـاـ وـبـيـ﴾ وـ﴿أـلـنـ﴾ مـعاـ
 مـاـ بـيـنـ فـتـحـةـ وـهـمـزـ مـدـتاـ
 خـلـفـ لـمـاـ فـيـ العـيـنـ مـنـ فـعـلـاتـ
 لـكـونـهـ فـيـ حـالـةـ مـفـقـودـةـ
 وـمـدـعـيـنـ عـنـدـ وـرـشـ رـاجـحـ
 بـالـمـدـ وـالـقـصـرـ وـمـاـ بـيـنـهـمـاـ

وفي المزيديِّ الخلافُ وقـعاـ
 فـنـافـعـ يـشـبـعـ مـدـهـنـةـ
 كـمـثـلـ ﴿وـمـحـبـانـ﴾ مـسـكـنـاـ وـمـاـ
 أوـهـمـزـةـ لـبـعـدـهـاـ وـالـثـقـلـ
 نـحـوـ ﴿بـمـاـ اـنـزـلـ﴾ أوـ ﴿مـاـ اـخـمـيـ﴾
 وـالـخـلـفـ فـيـ الـمـدـ لـمـاـ تـغـيـرـاـ
 وـبـعـدـهـاـ ثـبـتـ أـوـ تـغـيـرـتـ
 مـاـ لـمـ تـكـ الـهـمـزـةـ ذـاـتـ الـثـقـلـ
 فـإـنـهـ يـقـصـرـهـ كـ ﴿الـفـرـءـاءـاـنـ﴾
 وـبـاءـ ﴿إـسـرـاءـيـلـ﴾ ذـاـتـ قـصـرـ
 وـأـلـفـ التـنـوـينـ أـعـنـيـ الـمـبـدـلـهـ
 وـمـاـ أـتـىـ مـنـ بـعـدـ هـمـزـ الـوـصـلـ
 وـفـيـ ﴿يـوـاـخـذـ﴾ الـخـلـافـ وـقـعاـ
 وـالـلـوـاـوـ وـالـيـاءـ مـتـىـ سـكـتـاـ
 لـهـ تـوـسـطاـ، وـفـيـ ﴿سـوـءـاتـ﴾
 وـقـصـرـ ﴿مـوـيـلـاـ﴾ مـعـ ﴿الـمـوـءـودـةـ﴾
 وـمـدـ لـلـسـاكـنـ فـيـ الـفـوـاتـخـ
 وـقـفـ بـنـحـوـ ﴿سـوـقـ﴾ ﴿رـيـبـ﴾ عـنـهـمـاـ

* * *

[أحكام الهمز]

للهِمْزِ والإِسْقَاطِ وَالْتَّبْدِيلِ
فَسَهَّلُوهُ تِسَارَةً وَحَذَّفُوا
وَنَقْلُوهُ لِلسُّكُونِ رَفْضًا
بِكُلْمَةٍ فَهُمْ يَبْذَاكَ بَيْنَ بَيْنَ
عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلْفًا وَمُكَنَّثُ
بِالْخُلْفِ فِي ﴿أَشْهِدُوا﴾ لِيُنْصَلِّا
وَفِي ﴿آيَة﴾ لِنَقْلِ الْحَرَكَةِ

[فصلٌ: في الهمزتين من كلمتين]

أُولَا هُمْ قَالُونْ فِي كَلِمَتَيْنِ
أُخْرَا هُمْ، وَقِيلَ لَا بَلْ أَبْدَلَا
نَحُو ﴿مِنْ السَّمَاءِ اَن﴾ لِلْمِصْرِ
﴿عَلَى الْبَغَاءِ اَن﴾ و﴿هَؤُلَاءِ اَن﴾
أَدَّى لِجَمْعِ السَّاكِنِينَ أُدْغِمَا
وَالْخُلْفُ فِي ﴿بِالسُّوءِ﴾ فِي الصَّدِيقِ
وَرْشُ، وَعِنْ قَالُونَ عَكْسُ ذَا أَتَى
مَدَّالِدِي الْمَكْسُورَتَيْنِ وَهُنَّا
أُولَا هُمَا فِإِنَّ الْأُخْرَى سُهْلَتْ
مَفْتُوحَةً يَاءً وَوَأَوْ أَبْدِلَتْ

الْقُولُ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّسْهِيلِ
وَالْهِمْزُ فِي النُّطْقِ بِهِ تَكَلُّفُ
وَأَبْدَلُوهُ حَرْفَ مَدَّ مَحْضًا
فَنَافِعٌ سَهَّلَ أُخْرَى الْهِمْزَتَيْنِ
لَكْنُ فِي الْمَفْتوحَتَيْنِ أَبْدِلَتْ
وَمَدَّ قَالُونْ لِمَا تَسَهَّلَا
وَحِيتُ تَلْتَقِي ثَلَاثُ تَرَكَةَ

فَصْلٌ: وَأَسْقَطَ مِنَ الْمَفْتوحَتَيْنِ
كَ﴿جَاءَ امْرُنَا﴾، وَوَرْشُ سَهَّلَا
وَسَهَّلَ الْأُخْرَى بِذَاتِ الْكَسْرِ
وَأَبْدِلَنْ يَاءً خَفِيفَ الْكَسْرِ مِنْ
وَسَهَّلَ الْأُولَى لِقَالُونَ وَمَا
فِي حَرْفِي الْأَحْزَابِ بِالْتَّحْقِيقِ
وَسَهَّلَ الْأُخْرَى إِذَا مَا انْضَمَّتَا
وَقِيلَ بَلْ أَبْدَلَ الْأُخْرَى وَرْشُنَا
ثُمَّ إِذَا اخْتَلَفَتَا وَانْفَتَحَتْ
كَالْيَا وَكَالْوَا وَمَهْمَا وَقَعَتْ

فَالْحُلْفُ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ
إِبْدَالُهَا وَأَوْلَادَى الْأَدَاءِ
تَسْهِيلُهَا كَالْيَاءُ وَالْبَعْضُ عَلَيْهِ

وَإِنْ أَتَتْ بِالْكَسْرِ بَعْدَ الضَّمِّ
فَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْقُرَاءِ
وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ ثُمَّ سِيَّوْيَةٌ

[فصلٌ في همزة الوصل]

فَصْلٌ: وَأَبْدِلْ هَمْزَ وَصْلِ الْلَّامِ
مَدًّا بُعْيَدَ هَمْزِ الْاسْتِفَاهَمِ
وَبَعْدُهُ احْدِفْ هَمْزَ وَصْلِ الْفِعْلِ
لَعَدَمِ الْلَّابِسِ بِهَمْزِ الْوَصْلِ

[فصلٌ في الاستفهام المكرر]

فَصْلٌ: وَالْاسْتِفَاهَمُ إِنْ تَكَرَّرَا
فَصَرِّيَ الثَّانِي مِنْهُ خَبَرًا
وَاعْكِسُهُ فِي النَّمْلِ وَفُوقَ الرُّومِ
لِكَتْبِهِ بِالْيَاءِ فِي الْمَرْسُومِ

[باب الهمز المفرد]

وَالْعَيْنُ وَالْلَّامُ صَحِيحُ التَّقْلِيلِ
وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أَبْدِلْتُ
مِنْ تَقْلِيلِ الْبَدْلِ فِي ﴿تَؤْيِه﴾
وَأَوْا إِذَا مَا الضَّمُ جَاءَ قَبْلَهَا
لَنَافِعٍ إِلَّا لَدَى ﴿بِئْسٍ بِمَا﴾
وَرْشُ، وَ﴿رِيًّا﴾ بِاَدْغَامِ عِيسَى
وَلُسُوكِنِ الْيَاءِ قَبْلُ ثَقَلَةٍ

القولُ فِي إِبْدَالِ فَاءِ الْفِعْلِ
أَبْدَلَ وَرْشُ كُلَّ فَاءِ سَكَنَتْ
وَحَقَّقَ ﴿الْإِيْوا﴾ لِمَا تَدْرِيَهُ
وَإِنْ أَتَتْ مَفْتوحَةً أَبْدَلَهَا
وَالْعَيْنُ وَالْلَّامُ فَلَا تُبَدِّلُهُمَا
وَأَبْدَلَ ﴿الْتَّيْبُ﴾، وَ﴿وَيْرِ﴾، ﴿بِيَسَ﴾
وَ﴿إِنَّمَا النَّسِيُّ﴾ وَرْشُ أَبْدَلَهُ

[باب نقل الحركة]

وَذِكْرِ مَنْ قَالَ بِهِ وَتَرَكَهُ

القولُ فِي أَحْكَامِ تَقْلِيلِ الْحَرَكَةِ

للسّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلُ الْمُنْفَصِلِ
خُلْفٌ، وَيَجْرِي فِي ادْغَامٍ
بِهَا بَغَيْرِ هَمْزٍ وَصَلٍ فَرْدًا
﴿رِدَا﴾ وَ﴿لَسَ﴾ وَ﴿عَادَ الْأَوْلَى﴾
نَقْلُهُمْ فِي الْوَصْلِ أَوْ فِي الْابْتِدا
أَوْلَى مِنِ ابْتِدَائِهِ بِالنَّقْلِ
يُحذَفُ تَخْفِيفًا فَحَقْقٌ عِلْتَهُ

حِرْكَةُ الْهَمْزِ لِوَرْشِ تَنْتَفِلْ
أَوْ لَامٌ تَعْرِيفٌ، وَفِي ﴿كِتَابَيَةً﴾
وَيَدِأُ الْلَّامُ إِذَا مَا اعْتَدَا
وَنَقْلُوا النَّافِعَ مَنْقُولًا
وَهَمَزُوا الْوَاوَ لِقَالُونَ لَدَى
لَكَنَّ بَذَاهَلَةً بِالْأَصْلِ
وَالْهَمْزُ بَعْدَ نَقْلِهِمْ حَرْكَةً

[باب الإظهار والإدغام]

وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الْأَحْكَامِ
وَلِهِجَاءِ ﴿جُذْتَ﴾ لِيَسَ أَكْثَرَا
ثُمَّ لَذَالٍ وَلِجِيمٍ وَلِشِينٍ
وَوَرْشُ الْإِدْغَامِ فِيهِمَا وَعَى
مُظْهَرَةً عَنِ الْصَّفِيرِيَّاتِ
أَيْضًا، وَبِالْإِدْغَامِ وَرْشُ جَاءَ
وَالظَّاءُ وَالتَّاءُ مَعًا وَالثَّاءُ
وَالرَّازِيُّ ذِي الْجَهْرِ وَحَرْفِ النُّونِ

الْقُولُ فِي الإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ
وَ﴿إِذْ﴾ لِأَخْرُفِ الصَّفِيرِ أَظْهِرَا
وَ﴿فَذْ﴾ لِأَخْرُفِ الصَّفِيرِ تَسْتَبِينَ
وَزَادَ عِيسَى الظَّاءُ وَالضَّادُ مَعًا
وَ﴿الْتَّاءُ لِلتَّأْنِيَّتِ﴾ حِيثُ تَأْتِي
وَالْجِيمُ وَالثَّاءُ وَزَادَ الظَّاءُ
وَيُظْهِرَانِ ﴿هَلْ﴾ وَ﴿بَلْ﴾ لِلطَّاءِ
وَالضَّادِ مُعْجَمًا وَحَرْفِ السِّينِ

[فصلٌ في حروف قَرْبَتْ مَخَارِجُها]

كَقُولُهُ سَبَحَانَهُ ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾
وَ﴿أَنْفَلَتْ﴾ فَلَا تَكُنْ مُّخَالِفَةً

فَصْلٌ: وَمَا قَرُبَ مِنْهَا أَدْغَمُوا
وَ﴿فَدَ تَبَيَّنَ﴾ وَ﴿فَأَلَّتْ طَابِيقَةً﴾

وَكَانَ غَيْرَ حَرْفٍ مَدًّا دُغْمًا
 (أُورِثْتُمُوهَا) وَكَذَا (لَيْثَتْ)
 (يُرِدْ ثَوَابَ) فِيهِمَا وَإِنْ قَرْبَ
 وَبَا (يَعْذِبُ مَنْ) رَوْا لِلْمُضْرِ
 عَنْ أَبْنِ مِينَا، وَالكَثِيرُ أَدْغَمَا
 أَظْهِرْ، وَخُلْفُ وَرْشَهُمْ بِنُونَا

وَسَاكِنُ الْمِثْلَيْنِ إِنْ تَقَدِّمَا
 وَأَظْهِرَا (نَحْسِفْ) (بَنَذْتْ) (عَذْتْ)
 وَ (إِذْهَبْ) (يَغْلِبْ) (وَلَانْتَعْجَبْ) (يَتَبْ)
 وَدَالَ صَادِ مَرِيمٍ لـ (ذَكْرِ)
 وَ (إِرْكَبْ) وَ (يَلْهَثْ) وَالْخَلَافُ فِيهَا
 وَعَنْهُ نُونَ نُونَ مَعْ يَا سِينَا

[فصلٌ: أحكام النون الساكنة والتثنين]

وَالْقَلْبِ وَالْإِخْفَاءِ وَالتَّبَيْيِنِ
 عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ حِيثُ وَقَعَا
 أَبْقَوْ الدَّى هِجَاءَ (يَوْمَ) غُنْنَهُ
 مِيَّا، وَقَالُوا بَعْدُ بِالْإِخْفَاءِ
 فِي نَحْوِ (فِنْوَانْ) وَنَحْوِ (لَدْنَبْيَا)
 مَا أَصْلُهُ التَّضْعِيفُ فِي التِّزَارِمِ

ذِكْرُ ادْغَامِ النُّونِ وَالتَّنَوِّينِ
 وَأَظْهَرُوا التَّنَوِّينَ وَالنُّونَ مَعَا
 وَأَدْعَمُوا فِي (لَمْ يَرَوْا) لِكِنَّهُ
 وَقَلْبُهُمْ مَا لِلْحَرْفِ الْبَاءِ
 وَنُظْهَرُ النُّونُ لِوَاوِ أوْيَا
 خِيفَةً أَنْ يُشْبِهَ فِي ادْغَامِهِ

[أحكام الفتح والإملالة]

وَشْرِحٌ مَا فِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ
 ذَا الرَّاءُ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ
 وَ (يَتَوَبَّرِي) وَ (الْلَّصَّابِرِي) وَ (أَلْفَرِي)
 لَرَاءُ فِيهِ كـ (أَلْيَتَبِي) وَ (رَبَّيْ)
 (حَتَّى) (رَكَى مِنْكُمْ) (إِلَى) (عَلَى) (لَهُ)

القولُ فِي الْمَفْتُوحِ وَالْمُمَالِ
 أَمَالَ وَرْشُ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ
 نَحْوُ (رَاءَ) (بَشْرِي) وَ (تَرَا) وَ (إِشْتَرِي)
 وَالْخُلْفُ عَنْهُ فِي (أَرِبَّكُمْ) وَمَا
 وَفِي الَّذِي رُسِّمَ بِالْيَاءِ عَدَا

وَحْرَفٌ ﴿ذِكْرُهَا﴾ لِأَجْلِ الرَّاءِ
 لَدَى رُءُوسِ الْأَيِّ لِلِّإِتْبَاعِ
 مَخْفَوْضَةٌ فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ
 و﴿الْجَارِ﴾ لَكُنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارِ
 بِالِيَاءِ وَالخُلْفُ بِ﴿جَارِيْنَ﴾
 وَعَضْعُهُمْ حَامِعٌ هَا يَا فَتَحَا
 مِنِ الإِمَالَةِ فَيْبَيْنَ بَيْنَا
 فِيهَا بِـ﴿هَا﴾ طَهَ وَذَاكَ أَرْضَى
 ﴿هَارِ﴾ لِقَالُونَ فَمَحْضَهَا رَوَى
 تَقْلِيلَ هَا يَا عَنْهُ و﴿أَنْتَوْرِيَةَ﴾

[فصل]

إِمَالَةُ الْأَلْفِ فِي الْأَسْمَاءِ
 قَرَأَ فِي الْوَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَ
 فِي الْوَصْلِ، وَالْوَقْفُ بِهَا يَكُونُ
 وَرُقْقَةً فِي الْمَذَهِبِ الْمُخْتَارِ
 مَا كَانَ مَنْصُوبًا فِي الْفَتْحِ قِبِيلِي
 إِمَالَةُ الْكُلُّ لِهِ أَدَاءٌ

إِلَّا رُءُوسَ الْأَيِّ دُونَ هَمَاءِ
 وَأَقْرَأْ ذَوَاتَ الْوَأْوِ بِالِإِضْجَاعِ
 وَالْأَلْفَاتِ الْلَّائِي قَبْلَ الرَّاءِ
 كـ﴿الْبَارِ﴾ و﴿الْأَبَارِ﴾ و﴿الْفَجَارِ﴾
 و﴿الْكَبِيرِينَ﴾ مَعَ ﴿بَكِيرِينَ﴾
 وَرَا وَهَا يَا ثِمَّ هَا طَةَ وَحَا
 وَكُلَّ مَا لَهُ بِهِ أَتَيْنَا
 وَقَدْ روَى الأَزْرَقُ عَنِ الْمَحْضَا
 وَأَقْرَأْ جَمِيعَ الْبَابِ بِالْفَتْحِ سَوَى
 وَقْدْ حَكَى قَوْمٌ مِنَ الرُّؤَاةِ

فَصْلٌ: وَلَا يَمْنَعُ وَقْفُ الرَّاءِ
 حَمْلًا عَلَى الْوَصْلِ وَإِعْلَامًا بِمَا
 وَيَمْنَعُ إِمَالَةَ السَّكُونُ
 وَالخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ﴿ذِكْرَى الْبَارِ﴾
 فَإِنْ يَكُنْ السَّاکُونُ تَنْوِيْنًا وَفِي
 نَحْوِ ﴿فَرَى ظَاهِرَةً﴾ وَجَاءَ

[باب الراءات]

مُحَرَّكَاتٍ أَوْ مُسَكَّنَاتٍ
 وَضَمَّهَا بَعْدَ سُكُونِ الْيَاءِ

الْقُولُ فِي التَّرَقِيقِ لِلرَّاءَتِ
 رَقَّقَ وَرَشَّ فَتْحَ كُلَّ رَاءٍ

و﴿مُسْتَطِيرًا﴾ و﴿بَشِيرًا﴾ و﴿الْبَشِيرُ﴾
 خُلْفٌ لَه حَمْلًا عَلَى ﴿عِمْرَانَ﴾
 و﴿مُنْذِرًا﴾ و﴿سَجَار﴾ و﴿بَاسِرَةَ﴾
 بَيْنَهُمَا، إِلَّا سُكُونَ الْخَاءِ
 و﴿إِصْرَهُمْ﴾ و﴿فِطْرَتَ﴾ و﴿وِقْرًا﴾
 وَفِي التَّكْرُرِ بِفَتْحٍ أَوْ بِضَمٍّ
 وَبَابُ ﴿سِتْرًا﴾ فَتْحٌ كُلُّهُ عُرِفٌ
 وَلَا تُرْقَهَا لَدَى ﴿أُولَئِي الْأَضْرَارِ﴾
 حَرْفَانِ مُسْتَعْلٍ وَكَالْمُسْتَعْلٍ
 مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ لَازِمٍ وَاتَّصَلَتْ
 وَالْخُلْفُ فِي ﴿فِرْقٍ﴾ لِلْمَرْقِ سَهْلٍ
 فِي ﴿الْمَرْءَ﴾ ثُمَّ ﴿فَرِيَةَ﴾ و﴿مَرْيَمَ﴾
 هُنَا، وَإِنْ حُكِيَّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ
 لَآتَهُ وَقَعَ فِي مُكَرَّرٍ
 رَقِيقَةٌ فِي الْوَصْلِ لِلضَّرُورَةِ
 وَالْيَاءُ وَالْمُمَالِ مِثْلُ الْمَرَّ
 فَرِدٌ وَدَعْ مَا لَمْ يَرِدْ لِلأَصْلِ

نَحْوُ ﴿خَيْرًا﴾ و﴿بَصِيرًا﴾ و﴿الْبَصِيرُ﴾
 و﴿الْسَّيْرُ﴾ و﴿الْطَّيْرُ﴾ وَفِي ﴿حَيْرَانَ﴾
 وَبَعْدَ كَسْرٍ لَازِمٍ كَ﴿نَاظِرَةَ﴾
 إِلَّا إِذَا سَكَنَ ذَو اسْتِعْلَاءِ
 فَإِنَّهَا قَدْ فُحِّمَتْ كَ﴿مِصْرَا﴾
 وَفُحِّمَتْ فِي الْأَعْجَمِيِّ و﴿إِرَامَ﴾
 وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ وَإِنْ حَالَ أَلْفُ
 وَرَقِيقِ الْأُولَى لَهُ مِنْ ﴿بِشَرَرِ﴾
 إِذْ غَلَبَ الْمُوْجَبُ بَعْدَ النَّقْلِ
 وَكُلُّهُمْ رَقَّهَا إِنْ سَكَنْتَ
 إِلَّا إِذَا لَقِيَهُ مُسْتَعْلَىٰ
 وَقَبْلَ كَسْرَةِ وَيَاءِ فَحَّمَّا
 إِذْ لَا اعْتِبَارَ لِتَأْخِيرِ السَّبْبِ
 وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ فِي ﴿بِشَرَرِ﴾
 وَالْأَنْفَاقُ أَنَّهَا مَكْسُوَرَةٌ
 لَكَمَّهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ
 وَالْوَقْفُ بِالرَّوْمِ كَمِثْلِ الْوَصْلِ

[باب اللامات]

القول في التَّغْلِيظِ لِللاماتِ
غَلَظ ورُشْ فتحة اللام يلي
إذا آتَيْتَ مُتَحَركَاتِ
والحُلْفُ في «ظال» وفي «بصالاً»
وفي الّذِي يَسْكُنُ عِنْدَ الْوَقْفِ
وفي رُءوسِ الآيِّ خُذْ بِالْتَّرْقِيقِ
وَفُحِّمْتُ فِي «الله» و«اللهُمَّ» هـ
القول في الْوُقُوفِ بِالإِشْمَامِ
قِفْ بِالسُّكُونِ فَهُوَ أَصْلُ الْوَقْفِ
وَإِنْ تَشَاءْ وَقَفْتَ لِإِمامِ
فَالرَّوْمُ إِضْعَافُكَ صَوْتَ الْحَرَكَةِ
يَكُونُ فِي المَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ
وَلَا يُرَى فِي النَّصْبِ لِلْقُرَاءِ
وَصِفَةُ الإِشْمَامِ إِطْباقُ الشِّفَاهِ
مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ عِنْدُهُ مَسْمُوعٌ
وَقِفْ بِالإِسْكَانِ بِلَا مُعَارِضٍ
وَالحُلْفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَ مَا

إِذَا انْفَتَحَ بَعْدَ مُوجَباتِ
طَاءَ وَظَاءَ وَلَصَادٍ مُهْمَلٍ
بِالْفَتْحِ قَبْلُ أَوْ مُسَكَّنَاتِ
وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ إِنْ أَمَالَا
فَغَلَظَنْ وَأَتْرُكْ سَبِيلَ الْخُلْفِ
تَبْيَغْ وَتَبْيَغْ سَبِيلَ التَّحْقِيقِ
لِلْكُلِّ بَعْدَ فَتْحَةِ أَوْ ضَمَّةِ
وَالرَّوْمِ وَالْمَرْسُومِ فِي الْإِمَامِ
دُونِ إِشَارَةِ لِشَكْلِ الْحَرْفِ
مُبَيَّنًا بِالرَّوْمِ وَالإِشْمَامِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ رَأْسًا صَوْتُكَهُ
مَعًا، وَفِي المَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ
وَالْفَتْحِ لِلْخِفَّةِ وَالْخَفَاءِ
بَعْدَ السُّكُونِ وَالضَّرِيرِ لَا يَرَاهُ
يَكُونُ فِي المَضْمُومِ وَالْمَرْفُوعِ
فِي هَاءِ تَأْنِيَتِ وَشَكْلِ عَارِضِ
ضَمَّةِ أَوْ كَسْرَةِ أَوْ أُمَيْهَمَّا

[فصلٌ في اتباع مرسوم الخطّ]

سَنَنَ مَا أُثِبَتْ رَسْمًا أَوْ حُذِفْ	فَصْلٌ: وَكُنْ مُتَبِّعًا مَتَى تَقْفُ
وَمَا مِنَ الْمَوْصُولَ لِفَظًّا فُصِّلَ	وَمَا مِنَ الْهَاءَاتِ تَاءً أُبْدِلا
مِنْهُ، وَإِنْ ضَعْفُهُ الْقِيَاسُ	وَاسْلُكْ سَبِيلَ مَا رَوَاهُ النَّاسُ

[باب: ياءات الإضافة]

فَخُذْ وَفَاقَهُ وَخُذْ خِلَافَهُ تِسْعًا أَتَتْ فِي السَّخَطِ ثَابِتَاتِ ﴿وَلِيٰ إِلَيْهَا﴾ ﴿مَنْ مَعِي﴾ فِي الظُّلُلِ رَبِّي﴾ بِفُصْلِتْ خَلَافُ فُصَّلَ فِي هَذِهِ الْفَتْحَ، وَالإِسْكَانَ رَوَى	الْقُولُ فِي الْيَاءَاتِ لِلإِضَافَةِ سَكَنَ قَالُونُ مِنَ الْيَاءَاتِ ﴿وَلِيُّوْمِنْوَابِي﴾ ﴿تُمْنُواْلِي﴾ ﴿إِخْوَتِي﴾ وَيَاءَ ﴿أُورِزْعَنِي﴾ مَعًا وَفِي ﴿إِلَى﴾ وَيَاءَ ﴿مَحْبَّاً﴾، وَوَرْشُ اِصْطَفَى
--	--

[باب: الياقات الزوائد]

عَلَى الَّذِي صَحَّ عَنِ الرُّوَاةِ مِنْهُنَّ زَائِدُ وَلَامُ فَعْلٍ وَفُلٍّ وَيَاتٍ لَا، ﴿لَيْئَ آخَرَتِنَ﴾ يَهْدِيَنَ﴾ بِهَا، وَتَبَيْعَنَ﴾، ﴿يَوْتَيَنَ﴾ فِي النَّمَلِ ذَاتُ الْفَتْحِ لِلإِسْكَانِ ثُمَّ ﴿إِلَى الْدَّاعِ﴾ ﴿الْمُنَادِ﴾ أَضِفِ ﴿أَكْرَمِ﴾ ﴿أَهَنَ﴾ وَ﴿يَسِّرِ﴾ وَ﴿إِتَّبِعُونِ﴾ أَهْدِكُمْ﴾ فِي الْمُؤْمِنِ	الْقُولُ فِي زَوَائِدِ الْيَاءَاتِ لَنَافِعٌ زَوَائِدُ فِي الْوَصْلِ أَوْلَاهُنَّ ﴿وَمِنْ إِتَّبَعَنَ﴾ وَ﴿الْمُهَتَّدِ﴾ الْأَسْرَاءُ وَالْكَهْفُ وَ﴿أَنَّ﴾ ﴿تَعَمَّنَ﴾ ﴿تَبَيَّنَ﴾ ﴿إِاتِّبِيَنَ﴾ وَ﴿أَتَمِدُونَ﴾ وَ﴿الْجَوَارِ﴾ بِهِ وَأَحْرُفُ ثَلَاثَةُ فِي الْفَجْرِ وَزَادَ قَالُونُ لَهُ ﴿إِنْ تَرَنَ﴾
--	---

و﴿تَسْكِنَ مَا﴾ فَحْذْ يَانِي
واثنِينِ فِي قَافِ بِلَا مَزِيدٍ
﴿ثَرْدِينِ﴾ و﴿الثَّلَوِ﴾ و﴿الثَّنَادِ﴾
و﴿تَرْجُمُونِ﴾ بَعْدَه﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾
فِي سِتَّةِ قَدْ أَشْرَقَتْ فِي الْقَمَرِ
مَعَ﴿الثَّلَوِ﴾ خُلْفُ عِيسَى بَادِ
لَفْظًا، وَوَقَأَ الْهُمَاء حَذْفَهَا
قَالُونُ بِالإِثْبَاتِ وَالإِسْكَانِ

وورشُ ﴿الْدَّاعِ﴾ مَعًا﴿دَعَاءِ﴾
ثُمَّ﴿دَعَاءِ رَبَّنَا﴾ وَعِيدَةً﴿﴾
وأربَعاً﴿نَكِيرَةً﴾ ثُمَّ﴿الْبَادِ﴾
و﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ فَال﴿يُنَفِّذُونَ﴾
وَمَعْ﴿نَذِيرَةً﴾ ﴿كَالْجَوَابِ﴾ ﴿نَذِيرَةً﴾
و﴿الْوَادِ﴾ فِي الْفَجْرِ وَفِي﴿الثَّنَادِ﴾
فَهَذِهِ فِي إِنْ وَصَلْتَ زَدَّهَا
لَكَنَّهُ وَقَفَ فِي﴿ءَابِيَّةً﴾

[باب: فَرْشُ الْحُرُوفِ]

وَفَيْتُ مَا قَدَّمْتُ فِيهِ مِنْ عِدَةٍ
قَالُونُ حِيثُ جَاءَ فِي الْقُرْءَانِ
و﴿لَهُمَيَ﴾ أَيْضًا مِثْلَه﴿ثُمَّ هُوَ﴾
قَرَأَهَا بِالْكَسْرِ حِيثُ جَاءَ
وَفِي النِّسَاءِ﴿وَلَا تَعْدُوا﴾ ثَمَّا
إِذْ أَصْلُ مَا احْتَلَسَ فِي الْكُلِّ السُّكُونُ
وَكُلُّهُمْ يَمْدَدُهُ فِي الْوَقْفِ
فِي قُولِهِ بَعْدَ ﴿فَرَبَّةً﴾
مَعَ﴿لِيَلَّا﴾ فِي مَكَانِ الْيَاءِ
﴿وَلَيَتَمَتَّعُوا﴾ و﴿أَوَّلَاءِ آبَاؤَنَا﴾

القولُ فِي فَرْشِ حُرُوفِ مُفْرَدَةٍ
قَرَأً﴿وَهُوَ﴾ وَهُيَ﴿بِالإِسْكَانِ﴾
وَمِثْلُ ذَاكَ﴿فَهُوَ﴾ وَهُيَ﴿لَهُمَيَ﴾
وَفِي﴿بَيْوِتِ﴾ و﴿لَبَيْوِتِ﴾ الْبَاءُ
وَاحْتَلَسَ الْعَيْنَ لَدَى﴿نِعَمَّا﴾
وَهَا﴿يَهَدِّيَ﴾ ثُمَّ حَـا﴿يَحَصِّمُونَ﴾
و﴿أَنَا إِلَّا﴾ مَدَّهُ بَخْلُفِ
وَسَكَنَ الرَّاءُ التِّي فِي التَّوْبَةِ
و﴿لَا هَبَ﴾ هَمَـزَهُ و﴿أَلْبَيَ﴾
ثُمَّ﴿لِيَقْطَعُ﴾ و﴿لِيَقْضُوا﴾ سَاكِنَا

في سينٍ ﴿سَيِّئَتْ﴾ ﴿سَنَةَ﴾ بالإشمامِ
 أَخَذَهُ لَهُ أُولُوا الْأَدَاءِ
 عَنْهُ وَبَعْضُهُمْ لَوْرَشٍ أَبْدَلَاهُ
 مِنْ هَمْزِ الْاسْتِفَاهَمِ أَوْ لِلتَّنْبِيَهِ
 أَوْلَى، وَهَا هُنَا انتَهَى كَلَامِي
 عَلَيَّ مِنْ إِكْمَالِهِ وَأَلْهَمَاهُ
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمَكِينِ
 فِي أَصْلِ مَقْرَإِ الْإِمَامِ نافِعُ
 عَلَيُّ الْمَعْرُوفُ بَابِنْ بَرِّيٍّ
 مِنْ بَعْدِ سِتِّمَائَهُ قَدِ انْقَضَتْ

وَاتَّفَقَ بَعْدُ عَنِ الْإِمَامِ
 وَنَوْنٍ ﴿تَامَنَّا﴾ وَبِالْإِخْفَاءِ
 وَ﴿أَرَيْتَ﴾ وَ﴿هَآءَانَّتُمْ﴾ سَهَّلا
 وَالْهَاءُ يَحْتَمِلُ كَوْنُهَا فِيهِ
 وَهُنَيَّ لَهُ مِنْ هَمْزِ الْاسْتِفَاهَمِ
 فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ
 ثُمَّ صَلَاتُ اللَّهِ كُلَّ حِينٍ
 تَمَّ كِتَابُ الدُّرُرِ اللَّوَامِعُ
 نَظَمَهُ مُبْتَغِيَ الْأَجَرِ
 سَنَةَ سَبْعٍ بَعْدِ تِسْعِينَ مَضَتْ

[ذِكْرُ مَخْارِجِ الْحُرُوفِ وَصَفَاتُهَا]

مَا مَنَّ مِنْ إِنْعَامِهِ وَأَكْمَلَاهُ
 عَلَى النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ أَخْمَدَاهُ
 حَصْرُ مَخْارِجِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ
 فِي الْحَلْقِ ثُمَّ الْفَمِ ثُمَّ الشَّفَتَيْنِ
 مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ جَمِيعًا تُعْرَفُ
 وَالْغَيْنُ مِنْ آخِرِهِ وَالْخَاءُ
 وَالْكَافُ مِنْ أَسْفَلِ شَيْئًا تُدَرَّكُ
 مِنْهُ وَمِنْ وَسْطِهِ تَكُونُ

أَفْوَلُ بَعْدَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى
 ثُمَّ صَلَاتُ اللَّهِ تَتَرَا أَبَدًا
 فَالْقَصْدُ مِنْ هَذَا النَّظَامِ الْمُحْكَمِ
 وَهُنَيَّ ثَلَاثٌ مَعَ عَشَرٍ وَأَنْتَيْنِ
 فَالْهَاءُ وَالْهَمْزَهُ ثُمَّ الْأَلْفُ
 وَالْعَيْنُ مِنْ وَسْطِهِ وَالْحَاءُ
 وَالْقَافُ مِنْ أَفْصَى الْلِسَانِ وَالْحَنَكُ
 وَالْجَيْمُ وَالْيَاءُ كَذَا وَالشَّيْنُ

ذلك من أضرابه من أوّل
 والنون هكذا حكى الفراء
 له من الحافة من أدناها
 من مخرج النون فدونك البيان
 أعني بها المهملة الأشكال
 علية الشايا فرث بالوصول
 ما امتاز بالإعجم عن خلافها
 منه ومن بينهما تيئن
 وطرف العلما من الثنائين
 والواو لكن ما بها التقاء
 والضاد من حافيه وما يلي
 واللام من طرفه والراء
 والحق أن اللام قد تناهى
 والراء أدخل إلى ظهر اللسان
 والطاء والباء وحرف الدال
 من طرف اللسان مع أصول
 ومنه يخرج ومن أطرافها
 والصاد ثم الزاي ثم السين
 والفاء من باطن سفل الشفتين
 والميم من بينهما والباء

[صفات الحروف]

صفاتها المعلومة المشهورة
 هجاء حتى شخصه فسكتا
 أجدت قطبك ثم ان أحرف
 يقل في هجاء لم يرعونا
 قظ خص ضغط ذات الاستعمال
 والباء ثم الظاء ثم الضاد
 في السين والصاد وفي الزاي الجهز
 يكون في الضاد ويدعى المستطيل
 ثم لهذى الأحرف المذكورة
 فالهمس في عشرة منهاأتى
 وفي سواها الجهر والشدة في
 وما عدتها رخوة لكن
 والانسفال في سوى هجاء
 وأحرف الإطباق من ذي الصاد
 وغيرها منفتح ثم الصفير
 والمتشهي الشين والفاء وقيل

فُسْمِيْتُ لِذَاكَ بِالْمُنْحَرِفِ
وَهُوَ إِذَا شَدَّدَ تَهْكِيمَهَا كَثِيرٌ
وَالنَّوْنِ يَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ
تُفِيدُ فِي الإِدْعَامِ وَالْإِظْهَارِ

وَاللَّامُ مَا لَتْ نَحْوَ بَعْضِ الْأَحْرُفِ
وَالرَّاءُ فِي النَّطْقِ بِهَا تَكْرِيرٌ
وَالْغُنْنَةُ الصَّوْتُ الَّذِي فِي الْمِيمِ
فِيهِذِهِ الصَّفَاتُ بِاِختِصَارٍ

□ □ □

ثانيا

النص المحقق

ثانياً

النص المُحَقّق

قال الشيخ الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الشعالي

- رحمه الله - (ت ٨٧٥ هـ) :

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، (١)].

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، وجعله لأهل الفهم المتمسكون
به (٢) من أعظم الأسباب، ﴿كَتَبَ آنَرَلْتَهُ إِلَيْكَ مُبَرَّكَ لَيَدَبَرُوا أَعْيَتِيهِ وَإِيتَدَكَرَ أَوْلُوا الْأَلْبَبِ﴾ [ص: ٢٨]، أحده سبحانه ولا يفي أحد بتحميده، (٣)
وأشكره سبحانه (٤) على ما أولا نامن نعمه ولا مكافئ لمزيد، فله أعظم الحمد والشكر
على ما أنعم علينا من نعمة الإيمان، وما شرفنا به من تلاوة القرآن، وصلى الله

(١) في (ج) زيادة: «سَيِّدِي عبد الرحمن الشعالي - نفعني الله وإياكم به لجميع المسلمين - ،
وختم الله له ولكلم بحسن الخاتمة عند [مداجأة وعند الاستعلا]، وصلى الله على سيدنا
محمد وآلها وصحبه وأهل بيته وأزواجها وذراته ». وما بين القوسين [] غير مفهوم.

(٢) في (ض): العلم.

(٣) في (ض): بحمده.

(٤) زيادة في (ج) و(ض).

على سيدنا محمد خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه، وبعد:
 فيقول عبد الله الفقير، المعترف لولاه بالعجز والتقصير؛ عبد الرحمن بن
 محمد الشعالي لطف الله به:

إني قصدت في هذا التقييد جمَّ فوائد، أحاذِي بها «الدُّرَرُ اللَّوَامِعُ في مَقْرَأِ الإمام نافع»، وليس قصدي في^(١) هذا الجمع الإطالة ولا الإطناب،^(٢) وإنما هي عيونُ فوائد لا يستغني عن معرفتها أولوا الألباب، ومن أراد الإطناب، فعليه بشرحها للإمام أبي الحسن علي بن عبد الكرييم^(٣) وغيره، وسأذكر هنا عنه وعن غيره من الفوائد ما يلَذُّ سِماعُها،^(٤) ويروق معناها، راجيا من الله سبحانه التوفيق والتسديد، وأن يسلُكَ بي وبالناظِرِ فيه أقوَمَ طرِيقاً، إنه على كل شيء شهيد.

وما يوجد في هذا التقييد من الأحرف، فهي علامات^(٥) لمن نقلنا عنه من الشراح^(٦)؛ فما كان عينا هكذا: ^(٧)(ع)، فالمراد به علي بن عبد الكرييم، وما كان سينا هكذا: (س)، فهو^(٨) لأبي الربيع سليمان بن عيسى بن أبي بكر

(١) في (ض): من.

(٢) في (ج) و(ض): والإطناب.

(٣) سبق التعريف به وبشرحه في مقدمة التحقيق ص ٢٩.

(٤) في (ج): بسماعها.

(٥) في (ج) و(ض): علامه.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) رسمت في (ج): (هاكذا)!!

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): فهي.

التجاني،^(١) وما كان مبيها هكذا: (م)، فهي لـمحمد^(٢) بن إبراهيم الشهير بالخراز، وما كان جيئا هكذا: (ج)، [فهو لأبٍ]^(٣) مدين شعيب بن عبد الواحد المَجَاصِي . ومن^(٤) نقلت عنه شيئاً عزوه له على عادتي في مصنفاتي، مستعيناً^(٥) بالله ومتوكلاً عليه^(٦)، وسائل منه سبحانه أن يجعله عملاً صالحاً، مُبَلِّغاً إلى مرضاته، وسَمَيْته بـ:

«المُختار من الجواب في مُحاذاتِ^(٧) الدَّرِ اللوامِ».

قال الناظم أبو الحسن علي بن محمد بن علي الشهير بـابن بري - رحمه الله تعالى -:

[مقدمة الناظم]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْرَثَنَا كِتَابَهُ وَعِلْمَهُ عَلَّمَنَا

(ش):^(٨) الإشارة بقوله (أورثنا) إلى قوله سبحانه: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَقَبْيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ الآية [فاطر: ٣٢]، والضمير في (علمه) يحتمل أن

(١) في (ج): التجاني أبي عيسى أبي بكر التجاني.

(٢) في (م): فهو أحمد.

(٣) في (ج) و(ض): فلا بي.

(٤) في (ج): وما.

(٥) في (ض): مستغنية.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) هكذا بالباء المفتوحة في (ض) و(ج) و(م)، بينما في (طث): محاذة.

(٨) هذا الحرف: (ش)، يستعمله المصنف لبداية الشرح، أو للفصل بين الشرح والنظم، وهو بخط أحمر، وقد رأيت حذفه في سائر العمل لعدم الحاجة إليه في الكتابة الحديثة، لأن الفصل بين النظم والشرح واضح.

يعود على الكتاب، ويحتمل أن يعود على الله سبحانه.

(ص)^(١):

حَمْدًا يَدُومُ بِدَوَامِ الْأَبْدِ
أَكْرَمٌ مَنْ^(٢) بُعِثَ لِلأَنَّامِ
جَاءَ بِخَتْمِ الْوَحْيِ وَالنُّبُوَّةِ
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَ

ثُمَّ صَلَّاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَخَيْرٍ مَنْ^(٣) قَدْ قَامَ بِالْمَقَامِ
لَخْيَرِ أُمَّةٍ مِنَ الْبَرِّيَّةِ
وَإِلَهٍ وَصَحْبِهِ تَكَرُّمًا

كلامه واضح، و(المقام) يحتمل أن يُراد^(٤) به مقام إبراهيم، ويحتمل المقام
المحمود يوم القيمة، والله أعلم.

وَبَعْدُ؛ فَاعْلَمَ أَنِّي عِلْمَ الْقُرْءَانَ
أَجْمَلُ مَا [بِهِ تَحَلَّى]^(٥) الْإِنْسَانُ
وَخَيْرُ مَا^(٦) عَلَّمَهُ وَعَلِمَهُ
وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ لَهُ وَفَهَمَهُ
وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَهَرَةَ
فِي عِلْمِهِ مَعَ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ
الْحَدِيثُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ خَرْجُ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرُه^(٧).

(١) هذا الحرف: (ص)، يستعمله المصنف لبداية النظم، أو للفصل بين النظم والشرح، وهو بخط أحمر، وقد رأيت حذفه في سائر الكتاب لعدم الحاجة إليه في الكتابة الحديثة، لأن الفصل بين النظم والشرح واضح.

(٢) رسمت في (ج): ما.

(٣) رسمت في (ج): ما.

(٤) في (ج) و(ض): يزيد.

(٥) في (ض): تخلى به.

(٦) في (ج) و(ض): من.

(٧) هو حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: «الماهِرُ بالقرآن مع السَّفَرَةِ الْكِرَامِ =

حَمْلَةُ الْقُرْءَانِ أَهْلُ اللَّهِ
 وجاء في هـ شافعٌ مُشَفَّعٌ
 لِيَسْتَ تَفِي بِحَمْلِهِ أَسْفَارُ
 [وَنَصْرٍ فِي القَوْلِ لِمَا قَصَدْنَا]^(١)
 وجاء عن نَبِيِّنَا الْأَوَّلِ
 لِأَنَّهُ كَلَامُهُ الْمُرَفَّعُ
 وَقَدْ أَتَتْ فِي فَضْلِهِ أَثَارُ
 فَلَكُنْتَفِي مِنْهَا بِمَا ذَكَرْنَا

هو كما قال، لا يُحصى ما جاء في فضل القرآن، وفضل حملته العاملين
 به، وقد جلبنا منها كثيراً في تفسيرنا،^(٢) وسائر مصنفاتنا، وقد أطنب في ذلك
 الغافقي - رحمه الله -^(٣).

وَلَنَصْرِفِ الْقَوْلَ لِمَا قَصَدْنَا
 أَبِي رُؤيْمٍ الْمَدَنِيِّ نَافِعٌ من نَظْمٍ مَقْرَأِ الْإِمَامِ الْخَاشِعِ

البرة، والذي يقرأ القرآن ويَتَّنَعَّجُ فيه، وهو عليه شاقٌ، له أجران»، هذا الفظ مسلم،
 وعند البخاري: «مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البرة، ومثل
 الذي يقرأ، وهو يتعاهده، وهو عليه شديد فله أجران».

البخاري في «كتاب تفسير القرآن / سورة عبس» رقم (٤٩٣٧) - ومسلم في «كتاب
 صلاة المسافرين وقصرها / باب: فضيلة حافظ القرآن (نووي)» / ٦ / ٨٤.

وعند البخاري معلقاً في الباب: «كتاب التوحيد / باب: قول النبي ﷺ: الماهر بالقرآن
 مع السفرة الكرام البرة...» / ١٣ / ٦٣٤ - ٧٥٤٩ / ٧٥٤٩.

(١) في (ج) و(ض): لم يذكر شطر هذا البيت هنا، بل ترك بياضاً مكانه.

(٢) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن (باب: في فضل القرآن) ص ١٣ - ١٧.

(٣) هو الإمام الحافظ محمد بن عبد الواحد الغافقي الأندلسي، أبو القاسم الملاحي،
 كان حافظاً للرواية عارفاً بأخبارهم، وفاته سنة (٦١٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء
 / ٢٢ - والكلمة لابن الأبار / ٢ / ٦٠٩، ٦١٠. وله كتاب (فضائل القرآن)،
 حُقِّقَ الجزء الأول منه بجامعة أم القرى، كما حُقِّقَ أيضاً بدار الحديث الحسينية.

هو: ^(١) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المديني، توفي - رحمه الله تعالى - بالمدية سنة تسع وستين ومائة وقيل سنة تسع وخمسين، وقرأ عليه مالك، قال (ع) و(ج): «وكان نافع كُلُّ من قرأ عليه [لا يرده عن شيء مما سمع حتى يقول له الذي يقرأ عليه: أريد قراءتك التي تقرأ لنفسك، ^(٢) فيرده إليها ^(٣)، ^(٤) (ع): «ولهذا كثُر الاختلاف فيها ^(٥) عنه، وأما ذكر أشياخه فليس هذا المختصر محل ذكرهم».

إذ كان مَقْرَأً إِمَامَ الْحَرَمِ الثَّبْتِ فِيمَا قَدْ رُوِيَ، الْمُقدَّمِ

(مقرأ) مَصْدَر، أي قراءته، ^(٦) (ع): «قوله إمام الحرم وصفه بأنه إمام المدينة، ^(٧) إمام ^(٨) من إضافة الشيء إلى نفسه على التوسيعة، وقيل كان إمامَ مالِكٍ فهو قارئ له، فنافع كان بحرم المدينة، وابن كثير ^(٩) بحرم مكة،

(١) سبقت ترجمته في المقدمة.

(٢) في (ج) و(طث): عليها.

(٣) في (ج): عليها.

(٤) ينظر: (شرح المجاصي) ورقة ١٥ (اللوحة الالكترونية ١٧ / ٢١٢). والنص فيها هكذا كما نقلته.

(٥) في (ج) و(طث): بها.

(٦) في (طث): مُصَدَّرًا في قراءته.

(٧) هنا يوجد رمز (ج) في (ض)، لكن هذا النقل غير موجود في (شرح المجاصي).

(٨) في (طث): وإمام.

(٩) هو: عبدالله بن كثير بن عمرو، أبو معبد الكثاني المكي، الإمام المقرئ، إمام المكيين في القراءة. قرأ على مجاهد، ودرباس مولى ابن عباس، وعبد الله بن السائب، وقرأ عليه خلق منهم أبو عمرو بن العلاء، وشبل بن عباد. كان ثقة، فصيحا بلينا، انتهت إليه الإمامة بمكة في تحويل الأداء. مات سنة ١٢٢ هـ ينظر: معرفة القراء الكبار ١ / ١٩٧ - ٣٩٦.

فهما الحرميان^(١). وقوله (المقدم)، (ع): «أي المقدم على غيره من أهل عصره»، قال الطبرى: ^(٢) «روى القراءة عن نافع مائتان وخمسون رجلاً». [٣] قلت: وكان مُقدَّماً على غيره لفضلته^(٤) وعلوّ سنه، وكونه من أهل المدينة، وطال عمره حتى الحق الأصاغر بالأكابر. قال مالك: «قرأت على نافع وكان له سنٌ يحتمل أن يكون لحق^(٥) من تأخر من الصحابة^{رض}».

وَلِلّذِي وَرَدَ فِيهِ أَنَّهُ دُونَ الْمَقَارِئِ سَوَاهُ سُنَّةٍ

[ع) و(م)]: ^(٦) «أشار بهذا الكلام إلى ما رواه أبو عمرو بسنده عن سعيد بن منصور قال سمعت مالك بن أنس يقول: إن^(٧) قراءة نافع سنة، ^(٨) قال أبو

(١) في (م) و(ض): الحرمان. والصواب ما أثبته.

(٢) هو الإمام محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبرى، صاحب التصانيف البدية، كان من أفراد الدهر علماً، وذكاءً، وكثرة تصانيف. وكان عارفاً بالقراءات، فقيها بأحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، وصححها وسقيمها، مفسراً ومؤرخاً كبيراً، توفي رحمه الله سنة (٣١٠هـ).

ينظر: تاريخ بغداد / ٢ - ١٦٩ - سير أعلام النبلاء / ١٤ - ٢٦٧ - ٢٨٢ - غالية النهاية في طبقات القراء / ٢ - ٩٦، ٩٧.

(٣) ما بين المعقوفين مطموس في (م) أثرت عليه الرطوبة.

(٤) في (ض): لفضيلته.

(٥) في (ض): يلحق. وسقطت في (ج).

(٦) سقطت في (ج). وفي (ض): (م).

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) رواه أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان ص ٤٤ - ورواه عنه أيضاً: ابن مجاهد في «السبعة في القراءات» ٢ / ٦٢.

مكي^(١): يعني بذلك سنة أهل المدينة، [وهذا على أصل مالك ومذهبه في تقديمها عمل أهل المدينة]^(٢)، ولا يريد أن قراءة غيره غير^(٣) سنة، بل الجميع سنة لا مدفع فيها». ^(٤) (ع): «ففي البيت تقديم وتأخير، تقديره: وللذي ورد فيه دون المقارئ سواه أنه^(٥) سنة، ولا يلزم من كونه ورد فيه عن مالك أنه سنة أن يكون غيره ليس بسنة».

فجئْتُ مِنْهُ بِالَّذِي يَطْرُدُ
ثُمَّ فَرَشْتُ بَعْدُ مَا يَنْفَرِدُ

فِي رَجَزٍ مُقْرِبٍ مَشْطُورٍ
لَأَنَّهُ أَحْظَى مِنَ الْمَتَشَوِّرِ

يَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبْصِرَهُ
وَلِلشُّيوخِ الْمُقْرَئِينَ تَذْكِرَهُ

الضمير في (منه) يعود على المقرأ، و(الذي يطرد) هو ما اطرد حكمه في القراءة وجرى على سَنَنِ واحد ولم يختلف، وغير المطرد عكسه على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، وهو المراد بقوله (ثم فرشت)، أي بسطت^(٦) بعد ما ينفرد.

سَمِّيَتُهُ بِالدُّرُرِ اللَّوَامِعْ
فِي أَصْلِ مَقْرَبِ الْإِمامِ نَافِعْ

نَظَمْتُهُ مَحْتَسِبًا لَهُ
غَيْرَ مُفَارِخٍ وَلَا مُبَاهِه^(٧)

عَلَى الَّذِي رَوَى أَبُو سَعِيدٍ
عُثْمَانُ وَرْشُ، عَالِمُ التَّجوِيدِ

(١) سبقت ترجمته في المقدمة ص. ٨.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ض): ليست.

(٤) ينظر: القصد النافع ص ٥٧، ٥٨ بتصرف.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ج)، وفي (ض): ينت ويسقط.

(٧) في (م): مباهي.

رئيس أهل مصر في الدرائة والضبط والاتقان في الرواية

(ع): «رواة^(١) نافع المشهورون^(٢) أربعة؛ ورش، وقالون، وإسماعيل بن جعفر، وإسحاق المُسيبي^(٣)، وقد ذكرهم أبو عمرو [— أي في المنبهة —]،^(٤) فقال:

«ممن^(٥) روى عن نافع إسحاق
ومثله ثلاثة حذاق
ورش، وقالون، وإسماعيل
وكلهم مؤتمن جليل»^(٦)

ولد ورش سنة خمس وخمسين ومائة، وتوفي بمصر سنة تسع وستين
ومئة،^(٧) في زمن المأمون أي في أوائل خلافة المأمون، ولقب بورش؛ إما لشدة
بياضه لأن الورش عند العرب شيء يكون من اللّبن قاله ابن الباذش،^(٨) وقيل

(١) في (ج): رواية. وهو تصحيف ظاهر.

(٢) في (ض): المشهور.

(٣) في (م): بن المسيب.

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) في (طث): من. وفي (م): فمن.

(٦) ينظر: «الأرجوحة المُنبَّهة على أسماء القراء والرّواة وأصول القراءات وعقد الدّيانت بالتجوييد والدلّالات» ص ١٢٦.

(٧) سقطت في (ج) كلمة: ومائة.

(٨) هو = أحمد بن علي بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش. أديب عالم بالقراءات والحديث، محقق ثقة، خطيب غرناطة. له كتاب «الإقناع في القراءات السبع»، مطبوع. توفي سنة (٤٠٥ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ٣ / ٤٠١ - وغاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٧٩ .

وكلامه في الإقناع ١ / ٥٧ .

لقلة أكله: يُقال وَرَشَ يَرِشُ^(١) وَرْشاً، إذا أخذ يسيرا من الطعام^(٢).
 والعالم الصدر المعلم العَلَم عيسى بن مينا، وهو قالون الأصم
 أثبَتُ مِنْ قَرَأَ بِالْمَدِينَةِ ودان بالكتوي فزان دينه

تصدر قالون للقراءة^(٣) في حياة نافع، ويكنى أبا موسى، وقالون لقب له،
 وروي أن نافعا لقبه بذلك لجودة قراءته، لأن قالون بلسان الروم جيد، ووصفه
 بالأصم ليس بنقص، بل هو^(٤) في الحقيقة كمال،^(٥) وال الصحيح أن الصمام إنما
 اعتراه في آخر عمره بعد أن أخذت عنه القراءة، وروي أنه كان يقرأ عليه القرآن
 وكان ينظر إلى شفتي القارئ ويردد عليه اللحن والخطأ. (ع):^(٦) «وقيل [إنه هو
 الذي كان]^(٧) يقرأ ويستمع إليه تلميذه، كما يفعل في الأندلس^(٨)».

وُلد قالون سنة عشرين ومائة، وتوفي بالمدينة^(٩) قريبا من سنة عشرين
 ومائتين في زمن المؤمنون، يعني في آخر خلافة المؤمنون. (ع):^(١٠) «فعلى هذا يكون

(١) في (ج) و(ض) و(طث): الرجل.

(٢) ينظر لمعناها: الصاحح للجوهري^(٩) / ١٠٢٦ - وتهذيب اللغة للأزهري / ١١ / ٤٠٨.

(٣) في (ج): للقراء.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ج): «كما قال». ولعلها تصحيف.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (م): إنه كان هو الذي. وفي (ض): كان هو الذي.

(٨) في (ج): بالأندلس، وقد رسمت في (ض) و(ج): الأندلوس.

(٩) ساقطة من (طث).

(١٠) سقطت في (ج).

عمره مائة سنة غير شيء». قلت: ذكر بعض المؤرخين أن المأمون كانت خلافته عشرين سنة وأشهر،^(١) وكانت وفاته سنة ثمانى عشرة ومائتين، وله من العمر ثمان وأربعون^(٢) سنة. (٣) وروأة قالون المشهورون الذين أسندوا القراءة إليه ثلاثة؛ أحدهم^(٤) بن هارون المعروف [بأبي نشيط، وأبو الحسن أحمد بن يزيد الحلواني، وإسماعيل بن إسحاق القاضي.

بَيْنَهُمَا عَنْهُ أَوْ اِتَّلَافٍ
مَا اتَّقَافَاهُ عَنِ الْإِمَامِ
إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِنْقَانٍ
عَلَى ابْنِ حَمْدُونِ أَبِي الرَّبِيعِ
ذِي السَّنْدِ الْمُقْدَمِ الصَّحِيحِ
مِمَّا يُقامُ فِي طِلَابِهِ حِجَاجٌ
لَكُلِّ ثَبَتٍ فَاضِلٍ نِحْرِيرٍ
فِي الْقَوْلِ وَالْفَعْلِ فَتِلْكَ التَّعْمَةُ

وَبَيْنَمَا أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ
سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِيِّ
حَسِبَمَا قَرَأْتُ بِالْجَمِيعِ
الْمُقْرِئُ الْمَحْقُقُ الْفَصِيحُ
أَوْرَدْتُ مَا أَمْكَنْتِي مِنَ الْحُجَّاجِ
وَمَعَ ذَا أَقِرْرُ بِالتَّقْصِيرِ
وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصَمَةَ

قوله (بينهما) أي بين ورش وقالون، قوله (عنه) أي عن نافع، (ج):

(١) في (م) و(ج): وأشهر.

(٢) في (ج): وأربعين.

(٣) ينظر لترجمة المأمون، عبدالله بن هارون الرشيد، أبي العباس: تاريخ بغداد ١٨٣ / ١٠.

- سير أعلام النبلاء ٢٧٢ / ١٠ - البداية والنهاية ٢٤٤ / ١٠.

(٤) في (ض): محمد.

«ومعنى البيت^(١) لا يخلو من خمسة أقسام؛ إن^(٢) ذَكَر حَكْم قِرَاءَة وَرَش استغنى عن ذكر قراءة قالون ويكون مخالفًا له، مثاله: (أبَدَل^(٣) وَرَش كُل فَاء سَكَنَت). وإن ذكر حكم قراءة^(٤) قالون استغنى عن وَرَش، ويكون مخالفًا له^(٥) أيضًا، مثاله (وَاقْصُر لِقَالُونَ يُؤَدِّه مَعًا).^(٦) وقد يذكرهما معاً مبيناً لِحَكْم كُل واحدٍ منها، مثاله:

(وزاد عيسى الظاء والضاد معاً وَرَش الإِدْغَام فِيهَا وَعَا)^(٧).

وإن أطلق الحكم فهو موضع اتفاق. وإن ذكر الشيخ فهو موضع اتفاق أيضًا»،^(٨) وبافي الكلام في غاية الوضوح فلا تتكلف له الكلام، وهذه عادتنا في هذا التقييد.

* * *

(١) ما بين المukoفين مطموسة في (م).

(٢) في (ض): فإن.

(٣) في (ج) و(ض) و(ط): ابدال. وهو خطأ، والبيت سيأتي برقم ١١٠.

(٤) الزيادة في (ض).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سيأتي البيت برقم ٥٦.

(٧) سيأتي البيت برقم ١٢٧.

(٨) ينظر: (شرح المجاصي) ورقة ٢٤، (٢٦/٢١٢) بتصرف.

[أحكام الاستعاذه]

القول في التعوذ المختار
وحكمه في الجهر والإسرار
وقد أتت في لفظه أخبار
والجهر ذاع عندنا في المذهب
وغير ما في النحل لا يختار
به، والإخفاء روى المسيبي

قلت: قال أبو عمرو الداني في «التسير»: «لا أعلم خلافاً بين أهل الأداء
في الجهر بالتعوذ عند افتتاح القراءان، وعند الابتداء برؤوس الأجزاء، وروى
إسحاق المسيبي^(١) عن نافع أنه كان يخفيه في سائر القراءان، وروى خلف عن
سليم عن حمزة أنه كان يجهر به في أول أم القراءان خاصة ويخفيه بعد ذلك في
سائر القراءان، وقال خلاد عنه: أنه^(٢) كان يحيي الجهر والإخفاء جميعاً»،^(٣)
ويُستدرك على الشاطبي^(٤) - رحمه الله - في قوله:

(١) في (م): ابن المسيب.

(٢) الزيادة في (ض).

(٣) التسير ص ٢١٢ - ٢١٤، بتصرف يسir.

(٤) هو = الإمام الشهير، سيد القراء، القاسم بن فيء بن خلف، أبو محمد الشاطبي
الأندلسي، (٥٩٠هـ)،

ناظم الشاطبية «جز الأمانى ووجه التهانى في القراءات السبع». ينظر: سير أعلام
النبلاء ١٤ / ٢٦١ - غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٠.

(وَإِخْفَاُهُ فَصُلُّ أَبَاهُ وُعَانُنَا) ^(١).

قال (س): «ولولا أن صاحب الأصل يعني ابن بري ذكر قول المسيحي ما ذكرته، لأن الكلام موضوع في قراءة ورش وقالون وليس الإخفاء [مذهبها لهم]. والعجب كل العجب من الشاطبي في (حرز الأماني) أنه لم يحك عن نافع في التعوذ إلا الإخفاء»، ^(٢) مع أنه حين ذكر كل شيخ مع اثنين من أصحابه لم يذكر مع ^(٣) نافع إلا ورشا وقالون، وليس ذلك مذهبًا لهم كما تقدم، ^(٤) ويقوى ذلك أنه لم يذكر في التأليف كله [رمزاً الغير]^(٥) ورش وقالون من أصحاب نافع، والله سبحانه أعلم». قلت: وقد يُعتذر على ^(٦) الشاطبي بما صدر به، حيث قال:

«إذا ما أردتَ الدهر تقرأً فاستعدْ جهاراً من الشيطان بالله مُسْجَلاً» ^(٧)

فهو لفظ عام يدخل فيه نافع وغيره، ولكن الاستدراك عليه وارد [من جهة الرمز]^(٨)، والله سبحانه أعلم.

* * *

(١) ينظر: «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد شرح الشاطبية» محمد علي الضيّاع ص ٣٩.

(٢) ما بين المعقوفين سقط في (م).

(٣) في (ض): عن.

(٤) في (ج): تقدما، وهو خطأ واضح.

(٥) في (ض) بياض مكانها.

(٦) في (ض): عن.

(٧) ينظر: «شرح الشاطبية» للضيّاع ص ٣٨.

(٨) سقطت في (ض).

[أحكام البسمة]

القول في استعمال لفظ البسمة
قالون بين السورتين بسما
والسكت والمحتر عند النقلة
ورش الوجهان عنه نقا
واسكت يسيرا تحظا^(١) بالصواب
أو صل له مبين الإعراب

(س): ^(٢) قوله (ورش الوجهان عنه نقا)، ^(٣) أي نقل عنه أبو الأزهري ^(٤) البسمة مثل قالون، ونقل عنه أبو يعقوب يوسف بن عمرو ^(٥) الأزرق ترك البسمة وهو الأشهر. قوله (واسكت يسيرا) يعني إن ^(٦) أخذت بترك البسمة فلك الخيار؛ إما أن تصلءاً آخر السورة بأول الأخرى وتبيّن الإعراب، قال أبو عمرو: «إما أن تسكت بينهما سكتاً خفيفاً دون تنفسٍ، أي من غير

(١) في (م) و(ض): تحظى.

(٢) الرمز (س) سقط في (ج) و(ض). لكنه ثابت في (طث) و(م): وفيهما قبله عبارة «هو عبد الصمد»، وهو نفسه أبو الأزهري الروا عن ورش، وغالب الظن أن تلك العبارة كُتبت إلهاقاً في الهاشم، والناسخ أدخلها هنا في النص، والله أعلم.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ج).

(٤) هو = عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم، أبو الأزهري العتنبي المصري.

(٥) في (ج) و(ض) و(طث): عمر.

(٦) في (ض) بياض مكانها.

قطع نَفَسٍ»،^(١) وقال: «وعلى هذا الوجه أكثر شيوخنا، قال الشاطبي:
 وَسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ^(٢)»

يعني المختار على الوصل، قلت: وهذا مفهوم من قول الناظم (تحظ بالصواب)، [والواو في قوله (أو صل) واو التخيير]^(٣).

فِي الْأَرْبَعِ السَّمَعَةِ الْمَشْهُورَةِ
 لِلْفَصْلِ بَيْنَ النَّفَيِ وَالْإِثْبَاتِ
 وَالصَّابِرِ وَأَسْمِ اللَّهِ وَالْوَيْلَاتِ
 لَا إِنْ وَصْفَهُ لِلرَّحِيمِ مُعْتَبَرٌ
 وَالسَّكُوتُ أَوْلَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ

(ع):^(٤) «المراد هنا بالبعض بعض الشيوخ المتقدمين، أي وهم: الخاقاني،^(٥)

(١) في (ج) و(ض): «قاله أبو عمرو»، وهي زائدة لا معنى لها. وكلام أبي عمرو الداني في «الatisir» ص ٢١٦.

(٢) ينظر: «شرح الشاطبية» للضباب ص ٤٢، وتمام البيت:

..... وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلًا

(٣) هكذا في كل النسخ، ففي النظم (أو)، وهو يقول (الواو)!؟!

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) هو = موسى بن عبيد الله بن خاقان، أبو مزاحم البغدادي، من أبناء الوزارة إمامٌ مقرئ مجود، أخذ القراءة عن تلاميذ الكسائي، قال الداني: «كان إماماً في قراءة الكسائي، ضابطاً لها مضطلاً بها»، وقال الخطيب: «كان ثقة من أهل السنة»، وقال ابن الجزري: «وهو أول من صنف في التجويد فيما أعلم، وقصيده الرائية مشهورة، وشرحها أبو عمرو الداني». وقد طبعت قصيده عدة طبعات، وهي في واحد وخمسين (٥١) بيتاً. مات سنة (٣٢٥هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار / ٢٥٥٤ - وغاية النهاية / ٢٧٩.

وابن غَلْبُون،^(١) ومن وافقهما، لا^(٢) بعض الرواة الناقلين، لأنها ليست برواية عن ورش، قال أبو عمرو: «وليس في ذلك أثُرٌ يُروى، وإنما هو استحسان منهم». ^(٣) قوله (للفصل بين النفي والإثبات) أي بين قوله تعالى ﴿هُوَ أَهْلُ التَّفْوِيْ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٥] ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [القيامة: ١]، ﴿وَادْخُلِهِ جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٣٢] ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البلد: ١]، فآخر السورة إثبات وأول الثانية نفي. قوله (والصبر واسم الله والويلات) أي: ﴿وَتَوَاصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَاصُوا بِالصَّابِرِ﴾ [العصر: ٢ - ٣] ﴿وَوَيْلٌ﴾ [الهمزة: ١]، ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩] ﴿وَوَيْلٌ﴾ [المطففين: ١]. والسَّكْتُ أولى ما ذهب إليه هؤلاء، لأن قُبْحَ اللَّفْظِ إنما يُعْرِضُ عند وصل^(٤) آخر السورة بأول الأخرى، فإذا سكت زال الوصل فزال القبح، فالاتصال إلى السكت أولى لأنه مروي، وليس البسمة فيهن رواية،^(٥) فالنصير إلى وجه مروي أولى، ولأن قبح اللَّفْظ موجود أيضاً مع البسمة لأن وصفه الرحيم معتبر.

(١) هو = عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الطيب الحلبي، مؤلف كتاب (الإرشاد في قراءات الأئمة السبعة)، كان حافظاً للقراءة، ضابطاً لها، ثقة خياراً، توفي (٣٨٩هـ) بمصر. ينظر: معرفة القراء الكبار / ٦٧٧ - ٤٩١ / ١.

وابنه هو = طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الحسن الحلبي المصري، أحد الخذاق المحققين، أخذ القراءات عن والده، وبرع في الفن، وكان من كبار المقرئين في عصره باليديار المصرية، وهو صاحب كتاب (التذكرة في القراءات)، توفي (٣٩٩هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار / ٦٩٨ - ٣٠٧ / ١.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) التيسير ص ٢١٦، وفيه: «إنما هو استحباب من الشيوخ».

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ج): برواية.

فِي تَرْكِهَا فِي حَالَتِي بِرَاءَةٌ
وَذِكْرِهَا فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحِ
وَلَا خَلَافٌ عِنْدَ ذِي قِرَاءَةٍ
وَلَا خَلَافٌ عِنْدَ ذِي قِرَاءَةٍ

(س)^(١): «أَيْ لَا خَلَافٌ فِي تَرْكِ الْبَسْمَلَةِ فِي حَالَتِي بِرَاءَةٌ، وَهُمَا؛ حَالَةٌ
وَصَلَهَا بِالْأَنْفَالِ وَحَالَةُ الْابْتِداءِ بِهَا. وَلَا خَلَافٌ أَيْضًا فِي ذِكْرِهَا فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحِ
السُّورَ، وَفِي أَوَّلِ الْحَمْدِ لِلَّهِ،^(٢) يَعْنِي فَاتِحةِ الْكِتَابِ. وَكَرِرَ ذِكْرُهَا وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي
الْفَوَاتِحِ لِفَضْلِهَا، وَفِيهِ إِشَارَةٌ^(٣) لِتَأكِيدِ^(٤) ثَبُوتِ حُكْمِ الْبَسْمَلَةِ فِي فَاتِحةِ الْكِتَابِ، فَقَدْ
مَنَعَ بَعْضُهُمُ الْبَسْمَلَةَ^(٥) فِي ابْتِداءِ فَاتِحةِ الْكِتَابِ، حَكَاهُ أَبُو جَعْفَرُ بْنُ الْبَادِشَ.^(٦)
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) مِنْ كَلَامِ الْمُصْنَفِ،^(٧) قَالَهُ^(ع) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَعِبَارَةُ أَبْيِ عَمْرُو فِي «التَّيسِيرِ» قَالَ: «وَلَا خَلَافٌ فِي التَّسْمِيَةِ فِي أَوَّلِ
فَاتِحةِ الْكِتَابِ، وَفِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ ابْتِداً الْقَارِئُ بِهَا».^(٨) قَالَ (س)^(٩) فِي

نَظَمَهُ:

(١) الزِّيادةُ فِي (ج) و(طث)، أَمَّا فِي (ض) فَرَسِمَتْ: (ش).

(٢) لفظ الجلالة سقط في (م) و(طث).

(٣) في (ج) و(ض): أيضًا إشارة.

(٤) في (ض): إلى تأكيد.

(٥) في (ج) و(ض): من الْبَسْمَلَةِ.

(٦) ينظر كتابه: الإقناع في القراءات السبع / ١٥٥، ١٥٦.

(٧) أي: لا يقصد بها فاتحة، وإنما هو حمدٌ منه الله تعالى. والله أعلم

(٨) التَّيسِيرُ ص ٢١٦.

(٩) في (ج): قال (ش)، وهو تصحيف.

«وبعضهم روى لعثمان^(١) على إعمالها في أربع أنْتُهِمْ لا
ما بين أحقاف وَمُزْنٍ^(٢) ثم فيل وَقمر وتحت كُلّ يانَيْل»

(س):^(٣) «يعني أن ابن غلبون - وهو المراد بالبعض - نقل هذه الرواية لورش، أنه ترك البسمة على القول بها وهي رواية عبد الصمد، في أربع؛ بين الأحقاف والقتال، وبين الواقعة - وهي المزن^(٤) والحديد، وبين سورة الفيل والإيلاف قريش^(٥)، وبين القمر - وهي اقتربت الساعة^(٦) والرحمن، للتناسب الذي بين^(٧) الفاسقين والذين كفروا^(٨)، فترك^(٩) البسمة لذلك، ولتقاُرب الاسمين الكريمين وهما ﴿مَلِيكٌ مُّفْتَدِرٌ﴾ [القمر: ٥٥] ﴿أَلَّرَحْمَن﴾ [الرحمن: ١]، فتركت البسمة لذلك^(١٠). [ومن آخر]^(١١) المزن تنزيه وأول الحديد تنزيه، فتركت البسمة بينهما. وأما تركها بين سورة الفيل والإيلاف قريش، فلِمَا قيل

(١) سقطت في (م).

(٢) في (م) و(طث): وبين مزن.

(٣) سقطت في (ج) و(ض).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض): وقريش.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (م).

(٩) في (ج): فترك.

(١٠) سقطت في (ض).

(١١) في (ض): وآخر.

إن المجرور الواقع في أول السورة متعلق بـمأكول، فهـما كالسورة الواحدة. قلت:
وهـذا التعليل^(١) ضعيف.

واختارـها بعـض أولـي الأداء لـفضلـها فـي أولـ(٢) الأـجزاء
بـالسـورة الأولى التـي خـتمـتها^(٣)

(ع): «الـذـي نـص عـلـيـه^(٤) أـبـو عـمـرـو وـغـيرـه^(٥) [إـنـمـا هـو التـخـيـر]^(٦) فـيـها
لـا خـتـيـارـهـا، وـالـتـخـيـر خـلـافـ الـاختـيـار، وـكـان حـقـ المـصـنـف أـن يـقـول:

وـبعـضـهـم خـيـرـ فـي الأـداء فـيهـا، لـدـى أـوـائلـ الـأـجزاء»^(٧)

وقـال أـبـو عـمـرـو: «فـأـمـا الـابـتـداء بـرـؤـوسـ الـأـجزـاء فـي بـعـضـ السـورـ كـ:

﴿سـيـقـوـلـ أـلـسـبـحـهـآء﴾ [الـبـقـرة: ١٤١]، وـنـحـو ذـلـك، فـالـقـارـئ مـخـيـرـ إـن شـاء بـسـمـلـ بـعـدـ

(١) في (ج) و(ض): التـعلـيلـ الـأخـيـرـ.

(٢) سـقطـتـ فـي (م).

(٣) في (طث): أـوـصلـتها.

(٤) سـقطـتـ فـي (م).

(٥) سـقطـتـ فـي (ض).

(٦) في (م): فـي الـبـسـمـلـةـ.

(٧) بـيـنـ الـمـتـورـيـ الـقـيـسيـ فـيـ شـرـحـهـ عـلـىـ الدـرـرـ الـلـوـامـعـ أـنـ الـبـيـتـ بـلـفـظـهـ الـأـوـلـ هـوـ رـوـاـيـةـ
الـحـضـرـمـيـ وـالـمـكـنـاسـيـ عـنـ النـاظـمـ، بـيـنـا روـيـ عـنـ الـبـلـفـيـقيـ ماـ نـصـهـ:

وـبعـضـهـم خـيـرـ فـي الأـداء فـيهـا لـدـى أـوـائلـ الـأـجزاءـ

قال: «وـرـوـاـيـةـ الـبـلـفـيـقيـ هـيـ الـأـخـيـرـةـ عـنـ النـاظـمـ، وـهـيـ الصـحـيـحةـ». يـنـظـرـ شـرـحـهـ عـلـىـ
الـدـرـرـ ١٢٣، ٥٠.

الاستعاذه وإن شاء ترك»،^(١) وهذا الإطلاق يتناول أجزاء (براءة) وغيرها، وكذلك [يظهر أيضا]^(٢) من كلام المؤلف. قال (س) و(ع) و(م)^(٣): قال الداني: «وبتركتها في أوائل الأجزاء قرأت على^(٤) جميع أشياخه». (ع):^(٥) وروى ابن غلبون عن ورش في الرواية المشهورة عنه في ترك البسملة: أنه كان يأخذ بالبسملة في جزئين، وهمَا: ﴿إِلَهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيْجُمَعَنَّكُمْ﴾ [النساء: ٨٦]، و﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ﴾ [فصلت: ٤٦]، لأجل^(٦) قبح وصل الرّجيم بإحدى^(٧) الآيتين. (ع): «وعلى هذا يجري ما كان مثلهما كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الْطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، على أن هذا القبح إنما يعرض عند وصل التعوذ بالأية، وأما إن وقف على التعوذ فلا قبح». قوله (ولا تقف فيها [إذا وصلتها]^(٨)) راجع إلى قوله:

قالون بين السورتين بسما
ورش الوجهان عنه نقلًا

(١) التيسير ص ٢١٦ بتصرف. وقال في جامع البيان ص ١٥٢: «وأما الابتداء برؤوس الأجزاء التي في بعض السور... فأصحابنا يخرون القارئ بعد الاستعاذه، بين التسمية وتركها، في مذهب الجميع...».

(٢) في (ج): أيضا يظهر.

(٣) سقطت في (ج) و(طث). والنص موجود في (القصد النافع) ص ٩٤.

(٤) في (ج): مع.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (ج): لأجل البسملة.

(٧) في (ض): بإحدى. وفي (ج): بأحد.

(٨) الزيادة في (ض).

ويُتصور [في البِسْمَلَة] ^(١) عند ختم السورة أربعة أوجه؛ الأول: أن يصل البِسْمَلَة بآخر السورة وبأول السورة الثانية، الثاني: عكسه، الثالث: أن يصلها بأول السورة فقط وهو المختار، الرابع: عكسه وهو المنوع، وله تعرّض المؤلف. والثلاثة المتقدمة جائزة ^(٢) مستعملة، وهي مفهومة من كلام المؤلف - رحمه الله تعالى.-

* * *

(١) سقطت في (م).

(٢) في (ض): جارية.

[باب ميم الجميع]

القول في الخلاف في ميم الجميع مُقَرَّبُ الْمَعْنَى مُهَذَّبُ بَدِيعٌ

(م) و(ع): «ميم الجمع هي الميم الزائدة الدالة على جماعة المذكرين»^(۱).

وَصَلَ وَرْشُ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزٍ الْقَطْعِ
وَكُلُّهَا سَكَّنَ هَا قَالُونُ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونٌ

أي وصلها ورش^(۲) بواو إذا أتت بعدها همزة قطع، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ آءَانَدَرْتُهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ۵، يس: ۹]. قوله (وكلها سكنها قالون)، (ع): يعني سواء وقع بعدها همزة أو غيرها، [وهذه الرواية هي]^(۳) المشهورة من طريق أبي نشيط عن قالون. والحاصل أن لقالون عن نافع في ميم الجمع أربعة أوجه؛ الأول: رواية أبي نشيط السكون في جميع القراءان، وروى الحلواني عن قالون الضم والصلة بالواو في جميع القراءان، وروى عنه إسماعيل القاضي التخير، وروى^(۴) عن أبي نشيط مثل رواية الحلواني أنه يضمها ويصلها، مثل:

(۱) ينظر: (القصد النافع) ص ۹۷.

(۲) سقطت في (ج).

(۳) في (ج) و(ض): وهي الرواية.

(۴) سقطت في (ج).

﴿إِن كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧١، النحل: ١١٤، فصلت: ٣٦]، ﴿وَسَوَاءٌ
 عَلَيْهِمْ وَعَنْدَرَتْهُمْ﴾ [يس: ٩]، إلى غير ذلك. وعند لقائهما ميما أخرى مثل: ﴿لَا
 هُمْ مِنَّا يُصْحِبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣]، و﴿إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾، ﴿وَاللَّهُ
 مِنْ وَرَآئِهِمْ مُّحِيطٌ﴾ [البروج: ٢٠]، إلى غير ذلك. وعند رؤوس الفواصل، مثل
 قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، و﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، و﴿أَمَنَتْ
 بِرَبِّكُمْ بِاسْمَاعُونَ﴾ [يس: ٢٤]، (س): وهذا ما لم يحصل بينهما وبين
 الفاصل^(١) حائل، فإن وجد فالإسكان^(٢)، وجعلوا من الحائل «لا»
 وفي، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، ﴿وَلَنْ دُخُلُّهُمْ فِي الْصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٨]
 ومقصدهم^(٣) بـ «لا» وفي^(٤) التنبية بأدنى^(٥) الحائل^(٦)، فالحيلولة^(٧) بها هو أكثر
 منها أولى بالمنع. قوله وما لم يكن من بعدها سكون: أي فُيحرّكها لالتقاء
 الساكنين، وكذا يقول ورش، وهو معنى قوله:

واتّفقا في ضمّها في الوَصْلِ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ
 قوله (واتّفقا في ضمّها) أي ورش وقالون، وقد تقدم حكم
 قالون وأعاده مع ورش زيادة بيان أو لرفع^(٨) الإيمام، لأنّه لما قال:

(١) زيادة في (ج) و(طث) و(ض).

(٢) في (م): الإسكان.

(٣) في (ض): ومقصودهم.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): على أدنى.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (م): والحيلولة.

(٨) في (ج): «رافع» أو «داعع»، ولعلّ كلام الشارح بعد سطرين «فرفع الإيمام»، يؤكّد
 ما اعتمدته، وهو ما في النسختين (م) و(طث).

(ما لم يكن^(١) من بعدها سكون) فُهِم منه أَنَّه يُحْرِكُها، لكن لا يُدرِى بأي حركة، هل يحرّكها بالكسر كما يحرّكها أبو عمرو بن العلاء^(٢) أو بالضم، فرفع الإيمام بقوله (وأتفقا في ضمها في الوصل). و قوله (في الوصل) احترازاً من الوقف. و قوله (إذا أتت من قبل همز الوصل)، مثل قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ أَذِلَّةٌ﴾ [البقرة: ٦٠]، آل عمران: ١١٢، و﴿بِهِمْ أَلَّا سَبَبُ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ونحو ذلك، بضم الميم من غير صلة، وحركة الميم لالتقاء الساكين، لأنَّ ألف الوصل ليس بحاجز حصين. (م): «وليس في شطر البيت إيطاءً بل ذلك تجنيس، لاختلاف معنى لفظ الوصل في الشطرين»^(٣).

وَكُلُّهُمْ يَقْفُ بِالاسْكَانِ وَفِي الإِشَارَةِ لَهُمْ قَوْلَانِ
وَتَرْكُهَا أَظَهَرُ فِي الْقِيَاسِ وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ

[يقول إن]^(٤) الخلاف المتقدم من الضم والاسكان في ميم الجمع إنما هو في حال الوصل، فأما في الوقف فمتفق^(٥) فيه على الإسكان، ف قوله (وكلهم يقف بالإسكان) يرجع لجميع^(٦) القراء نافع وغيره،

(١) في (ج): يقع.

(٢) هو = الإمام الكبير المقرئ النحوي، شيخ القراء بالبصرة، اختلف في اسمه، فقيل: زبَّان بن العلاء بن عمار، أبو عمرو التميمي المازني البصري. سمع أنس بن مالك، وشيبة بن ناصح، وعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، مات سنة (١٥٤ هـ).

ينظر: معرفة القراء الكبار / ١ - ٢٢٣ - غاية النهاية / ١ / ٢٦٢.

(٣) ينظر: (القصد النافع) ص ١٠٢ بتصرف.

(٤) في (ض): يقولون.

(٥) في (ج): فافتَّنَقَ.

(٦) سقطت في (م).

وإن لم يكن المقصود^(١) غير قراءة نافع، لكن فيه زيادة فائدة الإعلام بمذهب الجميع. والإشارة كنایة عن الرّوْم والإسْهَام على ما يذكر^(٢) في باب الوقف إن شاء الله تعالى. والذي أجاز الإشارة في ميم الجمع إذا وقف عليها هو أبو محمد مكى،^(٣) ومنعها أبو عمرو الدانى،^(٤) ولهم في ذلك حُجج يطول ذكرها، وهذا الخلاف إنما هو على^(٥) مذهب من ضمنها في الوصل، وأما على مذهب من سكّنها^(٦) في الوصل فلا سبيل إلى الإشارة إِذْ لا حركة يُشار إليها. وقول الناظم (وتركتها أظهر) بناء على قول أبي عمرو، إذ على مذهبه وضع أرجوزته، ومذهب أبي عمرو في منع الإشارة هو المشهور، وهو الذي استفاض بين الناس وعليه العمل.

* * *

(١) في (ض): المقصد.

(٢) في (ض): يذكره.

(٣) ينظر: كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١٢٧، ١٢٨.

(٤) ينظر: التيسير ص ٢٨٧ - وجامع البيان ص ٣٨٥.

(٥) سقطت في (م).

(٦) في (ج): أسكنها.

[باب هاء ضمير الواحد]

القول في هاء ضمير الواحد والخلف في قصرٍ ومدٌ زائدٌ
واعلم بآن صلة الضمير بالواو أو بالياء للتكميل

وقوله (والخلف)، (ع) و(م): أي بين ورش وقالون، «إلا أن القصر الذي ذكره عبارة عن حذف الواو والياء، والمد الذي ذكره عبارة عن إثباتها، [ولم يرد المصنف بالقصر والمد هنا المدقصور والمد المشبع، والمراد بالقصر هنا حذف الصلة، والمراد بالمد إثبات الصلة]»،^(١) فعبرَ عن الإثبات بالمد وعن الحذف بالقصر مجازاً واتساعاً، فالمد الزائد كنایة عن وصل الهاء بالواو وباليء^(٢)، [ولم يزل هذا]^(٣) في عرف المتقدمين واصطلاحهم من القراء وال نحوين، نصَّ على ذلك أبو عمرو، وذكر أنهم عبروا عن إثبات صلة الهاء في «يُؤَدِّه» ونظائره بالمد، وعن حذفها بالقصر. ^(٤) وعبروا^(٥) عن إثبات الألف في «يُخَلِّدُونَ»

(١) ما بين المukoفين سقط في (ج) و(ض).

(٢) في (ج): والياء. وفي (القصد النافع) ص ١٠٦: أو الياء.

(٣) في (ض): وهذا.

(٤) ينظر: جامع البيان ص ٤٥٤، ٤٥٦: فقد عبر عن الصلة بالمد، وعن عدمها بالقصر.

(٥) في (ج) و(طث): وعبر. وفي (م): غير واضحة بسبب الرطوبة. وفي (القصد النافع) ص ١٠٦: عبروا.

وفي ﴿وَاعْدَنَا﴾ بالمد^(١)، وعن حذفها من ﴿الظُّنُونَا﴾ بالقصر. وقال سيبويه:
 (٢) وربما مدوا فقالوا (منابير)، و(مساجيد)، و(دراهيم)، فجعل^(٣) المد عبارة
 عن حرف^(٤) المد^(٥).

وقوله (زائد): يزيد أنه زائد^(٦) على حرف^(٧) الهماء [لا أنه]^(٨) من باب
 الاشباع، إذ لم يتعرض لذلك قوله محل يخصه. قوله (بالواو أو بالياء)، قال
 المهدوي^(٩): الاسم المضمر هو الهماء وحدها، وما وصلت به^(١٠) من واو أو ياء

(١) سقطت في (ض)، وهي ثابتة في (ج) و(طث) و(القصد النافع): والسياق يقتضيها.

(٢) هو = عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو شر الفارسي البصري، إمام النحو، وحجّة العرب،
 برع في العربية وساد فيها أهل العصر، وألف فيها كتابه الكبير «الكتاب». مات سنة
 ١٨٠هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء / ٨ / ٣٥١.

(٣) في (ض): وجعل.

(٤) في (م): حذف. وفي (القصد النافع) ص ٦٠٦: إثبات حرف.

(٥) القصد النافع ص ٦٠٦.

(٦) في (ج): زيداً.

(٧) سقطت في (ج) و(ض) و(طث).

(٨) في (م) و(ج) و(طث): لأنّه.

(٩) هو = أحمد بن عمار بن أبي العباس، أبو العباس المهدوي، نسبة إلى المهدية بالغرب،
 الأستاذ المقرئ، كان رأساً في القراءات والعربية، رحل وألف «التفسير»، و«المهدية في
 القراءات السبع»، توفي بعد ٤٣٠هـ.

ينظر: معرفة القراء الكبار / ٢ / ٧٦١ - وغاية النهاية / ١ / ٨٦.

(١٠) سقطت في (ض).

فهو زائد. قوله (للتکثیر)، أي لتكثير حروف هذا الاسم، لأن الهماء من حروف الهمس، وحروف الهمس خفيفة ضعيفة، فزيادة لها الصلة لتنحو. وإن وقف القارئ على هذه الضمائر فإنه يقف بالسكون وتنحو الصلة^(١) لأنها زائدة بخلاف الأصلية [إ أنها موجودة]^(٢) في الحالتين في الوقف والدّارج^(٣)، فالضمومة مثل ﴿نَهُواْ عَنْهُ﴾، والمكسورة ﴿تَشْتَهِي﴾ [فصلت: ٣٠، الزخرف: ٧١].

فَالْهَاءُ إِنْ تَوَسَّطْتْ حَرَكَتِينْ فَنَافِعُ يَصِلُّهَا بِالصَّلَتَيْنْ

ذكر في هذا البيت أن^(٤) هاء ضمير^(٥) الواحد لا توصل إلا بشرط أن تقع بين حركتين، ويعني بالصلتين؛ [أي بالواو إن كانت]^(٦) مضومة، وبالباء إن كانت مكسورة، وفي ضمّنه أنها لا توصل إن توسيطت بين^(٧) ساكنين، نحو: ﴿ءَاتَيْلَهُ اللَّهُ﴾، (يعلمه الله)، أو ساكناً متحركاً^(٨) تقدم الساكن أو تأخر، سواء كان السكون^(٩) حياً أو ميتاً؛ فمثال تقدّم^(١٠) الساكن: ﴿وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣]،

(١) سقطت في (ج) و(ض) و(ط).

(٢) في (ض): فموجودة. وفي (ج) و(ط): لأنها موجودة.

(٣) في (ج): والدّارج.

(٤) سقطت في (م).

(٥) في (ض): الضمير.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) سقطت في (ج) و(ط) و(ض).

(٨) في (م): أو متحركاً.

(٩) في (ج) و(ط) و(ض): الساكن سكوناً.

(١٠) في (ض): تقديم.

﴿وَيَهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٩]، ﴿فَاجْتَبَهُ رَبُّهُ وَ﴾ [القلم: ٥٠]، ونحوه. ومثال تأثير^(١) الساكن: ﴿وَيَعْلَمُهُ الْكِتَاب﴾ [آل عمران: ٤٨]، و﴿مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]، ونحوه. وكذلك^(٢) إن كانت الحركة عارضة، نحو: ﴿لَا تُدْرِكُهُ أَلَا بَصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، لأنها منقوله على مذهب ورش.

وَهَاءُ ﴿هَذِه﴾ كَهَاءُ الْمُضْمِرِ فَوَصَلُهَا قَبْلَ مُحَرَّكٍ حَرِ

هاء هذه هي هاء^(٣) التأييث، وهي كهاء^(٤) المضمير في إثبات الصلة وعدمها، قال أبو عمرو: «الماء مبدلة من ياء، والأصل هذى»، وإنما قال (فوصلها قبل محرك حر) ولم يقل بين محركين كما قال في هاء الضمير لأنها لا تكون إلا بعد متحرك ضرورة وهو الذال من الكلمة، فلا يحتاج إلى ذكر ذلك، وإنما المعتبر ما بعدها إذ يكون ساكناً ومحركاً؛ فإن كانت قبل ساكن فلا توصل، نحو: ﴿أَبْنَى يُحْبِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَرُ﴾ [الزخرف: ٥٠]، وشبهه ذلك. وإن كانت قبل متحرك فإنهما توصل بباء لانكسار ما قبلها، نحو: ﴿هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٢، هود: ٦٣]، و﴿هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، و﴿هَذِهِ أَنْعَامٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩]^(٥) وشبهه.

(١) في (ض): تأثير.

(٢) في (ض): وذلك.

(٣) سقطت في (م).

(٤) في (ج): هاء.

(٥) في (ض): (وهذه إن كتم)، وهو تصحيف فلا وجود لهذه الآية.

وأقصُر^(١) لقالون ﴿يُؤَدِّه﴾ معاً
و﴿نُوتِهِ مِنْهَا﴾ الْثَلَاثَ جُمِعًا
و﴿أَرْجِهِ﴾ الْحَرْقَيْنَ مَعَ ﴿بِالْفِيهِ﴾
﴿نُولِهِ﴾، ﴿وَنُصْلِهِ﴾، ﴿يَتَفِهِ﴾

(م)^(٢): «كلامه هنا في هاء الضمير الواقعة بين متحركين في اللفظ وقبلها في الأصل ساكن، وهي المتصلة بفعل مجزوم أو كالمجزوم، ووردت في كتاب الله تعالى في ستة عشر موضعًا، وهي في مذهب نافع على ثلاثة أقسام»؛

قسم متفق [على الصلة فيه]^(٣)، وهو ثلاثة مواضع: ﴿أَيَحْسِبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ وَأَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، و﴿خَيْرًا يَرَهُ / شَرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨ - ٩].

وقسم متفق فيه على القصر وهو ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٨].

وقسم مختلف فيه، وهو اثنا عشر موضعًا؛ وصلها ورش وقصرها قالون بخلاف عنه في ﴿يَاتِهِ﴾ في [طه: ٧٤]، ذكر منها الناظم في هذين البيتين أحد^(٤) عشر، والموضع المختلف فيه يأتي في قوله (وصل بظه).

فقوله ﴿يُؤَدِّه﴾ معاً أي في إال عمران [الآية: ٧٤]، و﴿نُوتِهِ مِنْهَا﴾ الْثَلَاثَة في (إال عمران) اثنان في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ شَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ شَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، والثالث في الشورى ﴿نُوتِهِ مِنْهَا﴾ [الشورى: ١٨]. وقوله ﴿وَنُصْلِهِ﴾ في [النساء: ١١٤]^(٥) و﴿وَيَتَفِهِ﴾ في [السور: ٥٠]

(١) في (ج): فاقصر.

(٢) الزيادة في (ض). والنقل موجود بتمامه في (القصد النافع).

(٣) في (ض): فيه على الصلة. ومثلها في المطبوع من (القصد النافع) ص ١١٠.

(٤) في (ض): إحدى.

(٥) ومعها في الآية نفسها (نوله)، والشارح سكت عنها، ولعلها سقطت سهوًا منه، لأنها موجودة في المطبوع من (القصد النافع) ص ١١٠: «(نوله ونصله) في النساء».

و﴿أَرْجِه﴾ في [الأعراف: ١١] و[الشعراء: ٣٦]، و﴿بَأْلَفِه﴾ في [النمل: ٢٨].^(١)
 (ع): و(جُمِعاً) من ألفاظ التأكيد، [ومعنى جمعا]^(٢) أي جميعاً، وهو نصب على
 التأكيد للثلاثة.

رعاية لأصله في أصلها قبل دخول جازم لفعلها

قد تقدم أن الهاء إذا كانت بين متحرك وساكن أن نافعا^(٣) لا يصلها، وهي
 هنا كذلك لأنه كان قبلها ساكن قبل دخول الجازم^(٤)، والأصل ﴿يُؤَدِّيه﴾،
 و﴿نُوتِيه﴾، و﴿نُولِيه﴾، وكذا سائرها، فراعى قالون هذا الأصل فحذف
 حرف العلة وهي الياء [في الجزم]^(٥) وفي صيغة الأمر، فلم يصل لئلا يجمع بين
 ساكنين؛ الياء الأولى والياء الثانية. وورش يصل جميع ذلك، ووجه عدم اعتبار
 ذلك الأصل، نظرا^(٦) إلى الحالة الموجودة؛ فصدق عليه أن الهاء توسيط بين
 حركتين. (م): «وقال (قبل دخول جازم لفعلها) نظراً للأكثر، [من أن]^(٧) فعل
 الأمر ليس بمحروم».^(٨).

وصل بطأ الھالء من ﴿يَاتِه﴾ على خلاف فيه عن رواته

(١) ينظر: (القصد النافع) ص ١٠٩، ١١٠.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ض): نافع.

(٤) في (ج) و(طث): الجزم.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): للجزم.

(٦) في (ج) و(ض): بل نظر.

(٧) في (ج) و(ض)، وفي المطبوع من (القصد النافع): لأن.

(٨) (القصد النافع) ص ١١١.

هذا هو الموضع الثاني عشر المختلف فيه عن قالون، والوجهان مشهوران من طريق أبي نشيط، [وفي قول]^(١) الناظم (وصل بطيء الهمزة من ياته) إشعار بترجمح الوصل [على القصر]، ^(٢) وهو الظاهر من كلام أبي عمرو، ^(٣) وروى الحلواني عن قالون الوصل لا^(٤) غير، فدل ذلك على ترجيح الصلة^(٥) لثبوتها في الروايتين معا.

فนาع^(٦) بقصر ﴿يَرَضَه﴾ قَضَى لِثَقْلِ الضَّمِّ وَلِلَّذِي مَضَى

هذا هو القسم المتفق عليه، و(قضى) معناه حكم، وقوله (الثقل الضم) أي لثقله في النطق، فلم يحتاج إلى تكثير. [وقوله (وللذي مضى) أي]^(٧) فيما تقدم من قوله: (رعاية لأصله في أصلها) وهو كون الماء من (يرضه) في الأصل بعد ساكن وهو الألف، لأنه كان أصلها (يرضاه).

وَلَمْ يَكُنْ يَرَاهُ فِي هَاءَ ﴿يَرَاهُ﴾ مَعْ ضَمِّهَا وَجَزْمِهِ إِذْ غَيَّرَهُ نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدْ لِفَقْدِ دَعَيْنَاهُ وَلَامَهُ، فَقَدْ

أي: لم يكن نافع يرى القصر في هاء **﴿يَرَاهُ﴾** في الثلاثة الموضع المتقدمة،

(١) في (ج): وقول.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) ينظر: التيسير ص ٤٢٠ - وجامع البيان ص ٦٢٤، ٦٢٥.

(٤) سقطت في (م).

(٥) في (ض): الوصل.

(٦) في (طث) و(ض): ونافع.

(٧) ما بين المعقوفين سقط في (م).

وهذا هو القسم المتفق على الصلة فيه. قوله (مع ضمها) أي مع ضم الماء المتصلة بالفعل من **﴿يَرَهُ﴾**. (وجزمه) أي وجذم الفعل إذ غيره، أي إذ^(١) **غَيْرَ الجازم** الفعل من **﴿يَرَهُ﴾** بحذف ما قبل الضمير كما غير ما قبل الضمير في (يرضاه)^(٢). وفي ضمن كلام الناظم التزام^(٣) وانفصال على طريقة جدلية، وكأن قائلًا يقول^(٤) له: اعتذرَتْ في **﴿يَرْضَهُ﴾** لترك الصلة بثقل الضمة وللذي حُذف من الكلمة، وقد وُجدت هاتان العلتان [في **﴿يَرَهُ﴾**]^(٥) فوصلوها، ولم يصلوا هاء (يرضه) فما الفرق؟ ثم أشار إلى الفرق بكثرة الاعتلال في يره، وهو حذف^(٦) عينه ولا مه، وهو معنى قوله: (لفقد عينه ولا مه)، وهذا يحتاج إلى بيان؛ وذلك أن الأصل فيه قبل الاعتلال (يرأيُّ) على وزن (يفعلُ) تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها [فانقلبت ألفا]^(٧) فصار (يرأًّ)، نُقلت حركة الهمزة وهي عينه إلى فائه فصار (ير)، دخل الجازم فحذف الألف فصار (ير)، ثم اتصل به الضمير فصار (يره). وأما الفعل من (يرضه) فلم يحذف منه إلا لامه للجزم لا غير، وبقيت فاء وعىنه، وبيان ذلك؛ أن الأصل فيه قبل الاعتلال (يرضيُّ) على وزن (يفعلُ)، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا فصار (يرضي)، ثم دخل الجازم فحذف الألف فصار

(١) الزيادة في (ض).

(٢) في (ج) و(طث) و(ض): يرضه.

(٣) في (ض): الزام.

(٤) في (ض): قال.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) ساقطة في (ج).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ج) و(ض).

(يرض)، ثم^(١) اتصل به الضمير فصار (يرضه)، فاستغنى عن وصل الهماء فيه لذلك، ووصلها في (يره) لأن الصلة نابت مناب ما حذف من الفعل وهو العين واللام، كما قال: (فقد ناب له الوصل مناب ما فقد)، فـ (قد) الأول حرفُ تحقيق، والثاني فعلٌ ماضٍ من الفَقِد الذي هو العدم وهذا من التجنيس. وعبارة (س): والفرق^(٢) بين (يره) وبين (يرضه)، بأن (يرضه) لم يحذف منه إلا لامه، فقامت الهماء مقامه، فلم يحتج [إلى صلة]^(٣)، و(يره) حُذفت عينه ولا مه فقام الهماء مقام العين، والصلة مقام اللام.

* * *

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ج) و(طث) و(ض): وفرق.

(٣) سقطت في (ج).

[أحكام الممدود والمقصور]

القول في الممدود والمقصور والمتوسط على المشهور

[(م): «المشهور»^(١) يرجع إلى المتوسط]، [(ج): «ويحتمل أن يرجع إلى الأقسام الثلاثة»^(٢)].

والـمـدـ والـلـيـنـ مـعـاـ وـصـفـانـ لـلـأـلـفـ الـضـعـيـفـ لـازـمـانـ
ثـمـ هـمـاـ فـيـ الـوـاـوـ وـالـيـاءـ مـتـىـ عـنـ ضـمـمـةـ أـوـ كـسـرـةـ نـشـأـتـاـ

(م)^(٥): «المدد امتداد الصوت، والللين تليين الصوت، وهما وصفان مرتبان»^(٦) بالألف كما قال، وذلك لأن حروف المد واللين ثلاثة؛ أحدهما ألف على الإطلاق من غير شرط، لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، ولذلك^(٧) جعلت أصلا في حروف المد واللين. الثاني الواو بشرطين؛

(١) سقطت في (ض).

(٢) (القصد النافع) ص ١١٥.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ٥٣، ٥٥ / ٢١٢.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (م).

(٧) في (ج): فلذلك.

أن تكون ساكنة وأن يكون ما قبلها مضموماً. والثالث الياء بشرطين أيضاً؛ أن تكون ساكنة وأن يكون ما قبلها مكسوراً^(١). قوله (ثم هما) يعني المد واللين، و(عن ضمة) راجع إلى الواو، وعن (كسرة) راجع إلى الياء، وهذا من اللّف والنشر، وفي (متى) معنى الشرط.

تُمَدْ قَدْرَ مَدِّهَا الطَّبِيعِ
وَهُوَ يَكُونُ وَسْطًا وَمُشْبِعًا^(٣)
لِلسَّاكِنِ الْلَّازِمَ بَعْدَهُنَّهُ
جَاءَ كَـ﴿حَادَّ﴾ وَـ﴿الْدَّوَآبِ﴾^(٤) مُدْغَمًا
وَالخَلْفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمُنْفَصِلِ
لِعَدَمِ الْهِمْزَةِ حَالَ الْوَقْفِ
وَصِيغَةُ الْجَمِيعِ لِلْجَمِيعِ
وَفِي الْمَزِيدِيِّ^(٢) الْخَلْفُ وَقَعَا
فَنَافِعٌ يُشَبِّعُ مَدَهُنَّهُ
كَمِثْلِ ﴿مَحْبَابَهُ﴾ مُسَكَّنًا وَمَا
أَوْهَمْنَزِهِ لِبُعْدِهَا وَالثَّقِيلِ
نَحْوُ ﴿بِمَا أُنْزِلَ﴾ أَوْ ﴿مَا أُخْبِرَ﴾

قوله (وصيغة الجميع) يعني من هذه الأحرف الثلاثة يمدها جمِيع القراء نافعٌ وغيره قدر مدها الطبيعي، وال الطبيعي هو ما تطبع^(٥) به الإنسان^(٦) لأنَّه لا بد له منه، نحو: قال، وقيل، ويقول، وشبهه. ولا يُزيد في مدهن إلا بمجاورة^(٧)

(١) (القصد النافع) ص ١١٥.

(٢) في (ض): المزید.

(٣) في (م): أو مشبعاً.

(٤) في (ض): ودواب.

(٥) في (ج) و(ض): يطبع.

(٦) في (ض): اللسان.

(٧) في (ض): ل المجاورة.

سبب، والسبب إما^(١) همزة أو سكون على ما يذكر الناظم، وهذا هو محل الخلاف وإليه أشار بقوله: (وفي المزيدي الخلاف وقعا)، [وقوله^(٢) (وهو) أي المزيدي، قوله (مَدْهُنَهُ) أي مَدَّ^(٣) حروف المد واللين، قوله (بَعْدَهُنَهُ)]^(٤) أي إذا وقع الساكنُ بعدَ حروف المد واللين. قوله^(٥) (فنافع يُشبع مَدْهُنَهُ) (م): وذلك إذا وقع^(٦) بعد هذه الأحرف ساكنٌ متصل بحرف المد في الكلمة واحدة لازمٌ له، واحتراز باللازم من الساكن العارض، وهو نوعان؛ نوع منفصل عن حرف المد واللين^(٧)، ونوع متصل به^(٨) لكنه يحدث عند الوقف. فالمفصل نحو: ﴿عَلَيْهَا الْمَاءِ إِهْتَرَتْ﴾ [الحج: ٥، فصلت: ٣٨]، و﴿فَالْأُولُواُ بِطَيْرَنَا﴾ [النمل: ٤٩]، و﴿يُوتِيَ لِلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، وشبهه، فهذا ليس من هذا الباب. وأما الساكن الذي يحدث في^(٩) الوقف فيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

وقوله [مسكنا] أي على قراءة من سكن الياء من (محاي) وهو نافع، بخلاف عن ورش. قوله (أو همزة) معطوف]^(١٠) على قوله للساكن اللازم،

(١) في (ج): إلا.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) سقطت في (ج).

(٤) بين المعکوفین كله سقط في (طث). وكذا سقط في (م) إلا الكلمة: «وهو».

(٥) سقطت في (م).

(٦) في (م): وقع الساكن.

(٧) الزيادة في (ض).

(٨) في (ج): يتصل.

(٩) في (طث) و(ض): عند.

(١٠) بين المعکوفین كله سقط من (ج).

والهمز^(١) على ضربين؛ [متقدم ومتأخر، فالمتقدم يأتي ذكره إن شاء الله تعالى، وأما المتأخر على ضربين]؛ ^(٢) متصل بحرف المد في الكلمة واحدة، ومنفصل عنه في الكلمة أخرى. فالمتصل نحو: ﴿شَاءَ﴾، و﴿وَجِئْتَ﴾، [و﴿فُرُوعٌ﴾، المنفصل نحو: ﴿بِمَا أَنْرَأَلَ اللَّهُ﴾]، ^(٣) و﴿فُوْأَنْفَسَكُمْ﴾ [التحريم: ٦]، ﴿وَفِيَنْفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١]، وشبهه، ومن ذلك: ﴿يَأْيَهَا﴾، و﴿يَأَدَمُ﴾، و﴿يَأْخْتَ هَرُونَ﴾ [مريم: ٢٧]، و(هُؤُلاء)، وشبهه، لأنه منفصل في الأصل وإن كان متصلًا في الخط، إلا ترى أن ياء النداء، وهاء التنبية، دخلتا على [كلمات مستقلات]^(٤)، وهي: (أيها^(٥))، و(ءادم)، و(أخت)، و(ألاء). [وقوله (بعدها) والثقل) إشارة إلى العلة الموجبة لـ^(٦) هذه الأحرف. (ع)^(٧): [ـ^(٨)] قوله (بعدها) في المخرج، قوله (والثقل) يعني في اللفظ في حال النطق بها. قوله (والخلف عن قالون في المنفصل) أي^(٩) فروى الحلواني عن قالون القصر، وروى عنه أبو نشيط الوجهين المد والقصر، وكذا روى عنه القاضي إسماعيل المد والقصر، ولم يرجح

(١) في (ض): الهمزة.

(٢) بين المعکوفین كله سقط من (ج).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض) و(ج): كلمة مفهومة.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): أي.

(٦) في (ض): للمد.

(٧) سقطت في (م).

(٨) بين المعکوفین كله سقط من (ج).

(٩) سقطت في (طث) و(ض).

الناظم أحدهما عن^(١) الآخر. قلت: وأخذ بها معاً شيخنا^(٢) أبو الريبع سليمان بن الحسن^(٣) إمام بجایة - رحمه الله تعالى -. وقوله (لعدم الهمزة حال الوقف) هو تعليل لترك المد، وذلك أنك^(٤) إذا وقفت على الكلمة الأولى عُدّمت الهمزة وسقطت ولم تنطق بها، أي فلا موجب للمد، بخلاف المتصل الذي هو لازم معها في الوقف والدرج، نحو: (شاء)، و(وجيء)، و(تبوء)، وما أشبهه.

والحُلْفُ فِي الْمَدِ لِمَا تَغَيَّرَأَ وَلُسُكُونِ الْوَقْفِ، وَالْمَدَّ أَرَى

(ع):^(٥) لما فرغ الناظم من ذكر الخلاف عن قالون، أخذ يبيّن الخلاف لجميع القراء، فذكر في هذا البيت فصلين؛ أحدهما حكم المد مع الهمزة المتغيرة،

(١) في (ض): على.

(٢) في (ج): شيخنا الإمام.

(٣) هو = سليمان بن الحسن البوزيدي التلمساني، أبو الريبع، عالم بالمدحبي المالكي، محدث حافظ، من أهل تلمسان. وصفه ابن غازي «بالشريف الحبيب النسيب»، وقال الونشريسي: «شيخ شيوخنا الفقيه المحصل المحقق»، وقال عنه الشارح: «وعليه كانت عمدة تحويدي للقرآن». توفي سنة (٨٤٥هـ).

لكنهم لم يذكروا أنه كان بجایة؟ فهل هو المقصود بكلام الشاعري، أم هو آخر؟ على أي لم أجده بهذا الاسم (سليمان بن الحسن أبو الريبع) إلا هذا.

ينظر: فهرس ابن غازي ص ١١٢ - البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ص ١٠٥، ١٠٦ - معجم أعلام الجزائر ص ٩١ - غنيمة الواقف ص ١٠٨ - تعريف الخلف برجال السلف / ٤٤٣.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) ساقطة في (طث). وغير واضحة في (م) بسبب الرطوبة.

والثاني حكم المد مع سكون الوقف. (ع)^(١) وقوله (ولما تغيرا): أي [لما تغير]^(٢) من الهمزة^(٣)، وذلك أن تغيير الهمزة يكون بأحد أربع أشياء عند من يُغيّره؛ إما بالبدل، نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِلَهٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنبياء: ٩٩]، لأنك تبدل من الهمزة في الكلمة الثانية ياءً في حال الدرج. وإما بالنقل على روایة ورش، نحو: ﴿مَنْ أَمَنَ﴾ لأنّه يلقي حرّكة الهمزة على الساكن قبلها.^(٤) وإما بإسقاط الهمزة على قراءة قالون^(٥)، والبَرِّي^(٦)، وأبي عمرو بن العلاء في المفتوحتين، نحو: ﴿جَاءَ امْرُنَا﴾ لأنّهم يسقطون الهمزة من الكلمة الأولى. وإما بالتسهيل^(٧) بين بين على قراءة قالون، والبزي، نحو: ﴿مِنْ أَلْسُنَةِ إِنْ كُنْتَ﴾ [الشعراء: ١٨٧].

وقوله (ولسكن الوقف): (م) و(ج): «أي والخلف أيضاً في المد لسكن الوقف»،^(٩) وذلك أنه إذا وقف على غير المهموز،^(١٠) وهو محرّك في الوصل،

(١) في (ج) و(طث): (ج). وفي (م) غير واضحة بسبب الرطوبة.

(٢) في (ج) و(طث): ما تغيير. وفي (ض): تغيير.

(٣) في (ج): الهمزة.

(٤) في (ض): قبله.

(٥) في (م): نافع.

(٦) هو = الإمام أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم، أبو الحسن ابن أبي بزّة المكي، مقرئ أهل مكة، والراوي عن ابن كثير المكي، هو وقبله. توفي سنة (٢٥٠هـ).

ينظر: معرفة القراء الكبار / ١ - ٣٦٥ - وغاية النهاية / ١ / ١٠٩.

(٧) في (ج): بتسهيل.

(٨) سقطت في (م) و(طث).

(٩) (القصد النافع) ص ١٢٧.

(١٠) في (ض): الهمزة.

نحو: «الصَّلِحَيْنُ»، و«الْعَالَمِينَ»، و«يَعْلَمُونَ»، و«خَيْرٌ»، و«الثَّوَابُ»،^(١) فيه ثلاثة أوجه؛ فقيل بالاشباع^(٢)، وقيل بالتوسط، وقيل بالقصر، ولكل قول وجہ، واختصار الناظم المدى المشبع تبعاً لأبی عمرو الدانی.^(٣) (م):^(٤) «ولا يدخل هذا الخلاف عند الوقف بالروم»،^(٥) إذ لا سكون فيه، لأن الروم تضييف الحركة على ما [يأتي ذكره]^(٦) إن شاء الله تعالى.

فَاقْصُرْ، وَعِنْ وَرْشٍ تَوْسُطٌ ثَبَتْ	وَبَعْدَهَا ثَبَّتْ أَوْ نَغَيَّرْتْ
بعد [صحيح ساكن] ^(٧) مُتَصِّلٍ	مَا لَمْ تَكُ الْهِمْزَةُ ذَاتُ الشَّقْلِ
ونحو ﴿مَسْؤُلًا﴾ فِقْسُنْ و﴿الظَّمَئَانُ﴾	فَإِنَّهُ يَقْصُرُهُ كـ﴿الْفَرْءَانُ﴾

هذا ترتيب حسن، لَمّا يَنْ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنْ حِرْفَ الْمَدِ وَاللَّيْنِ إِذَا
تَأَخَّرَ عَنْهَا السَّبِيلُ تُمَدَّ مِنْ غَيْرِ خَلَافٍ، أَخْذَ^(٨) يَتَكَلَّمُ هُنَا فِي السَّبِيلِ الْمُتَقْدِمِ عَلَى
حِرْفَ الْمَدِ^(٩) وَاللَّيْنِ الْمُخْتَلِفِ^(١٠) فِيهِ. وَقُولُهُ (وَبَعْدُهَا): أَيْ إِذَا جَاءَتْ حِرْفَ

(١) (شرح المجاصي) ورقة ٥٩، (٦١ / ٢١٢).

(٢) في (ض) و(ج): باشباع المد.

(٣) حكى أبو عمرو الداني مذاهب الأئمة في هذا المد، وهي (الإشباع، والتوسط، والقصر) ولم يرجح. ينظر: جامع البيان ص ٢٠٤، ٢٠٥ – والتحديد في الاتقان / ١٧٤.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) (القصد النافع) ص ١٢٩.

(۶) فی (ضر): یذکرها.

(٧) في (ج): سكون صحيح.

(٨) في (ج) و(طث): وأخذ.

(٩) سقطت في (م).

(١٠) سقطت في (ض).

المد واللين بعد المهمزة، وعليها يعود^(١) الضمير في بعدها. قوله (ثبتت): أي إذا^(٢) كانت المهمزة ثابتة أي محققة، نحو: **(٣) مَأَبٌ**، و**(مُتَكَبِّرٌ^(٤))** [يس: ٥٥]، و**(خَسِينٌ^٥)**، و**(أَمْنَوْا^٦)**، و**(رَعُوفٌ^٧)**، و**(ءَادَمٌ^٨)**، و**(ءَازَرٌ^٩)**، إلى غير ذلك، مما تكون فيه المهمزة محققة^(٩) متقدمة على حروف المد واللين. والمتحيرة نحو: **(مَ-أَمَنَ^{١٠})**، **(وَلَفَدُ اوْحِيٰ^{١١})** [الزمر: ٦٢]، و**(فُلِ لَه وَرَبِّي^{١٢})** [يونس: ٥٣]، و**(مِنْ أَلْسَمَاءِ مَا يَهٰ^{١٣})** [الشعراء: ٣]، و**(هَؤُلَاءِ إِلَهَةٌ^{١٤})** [الأنياء: ٩٨]. قوله (فاقصر): أي لورش وقالون، وأراد^(٦) بالقصر مد الصيغة [وهو المد الطبيعي قدر ألف، مما لا يجوز ترجمته في اللغة العربية بحال]^(٧) [فاما قالون]^(٨) فمن جميع طرقه، وأما ورش فمن رواية عبد الصمد، وعن ورش رواية ثانية بالتوسط وهي رواية أي يعقوب عنه، والتوسط هو المشهور عنه، وهو مذهب الداني.^(٩) (م): «إلى هذا وغيره أشار الناظم في أول الترجمة بقوله: (والمتوسط على المشهور)، وعن ورش وجه ثالث وهو الإشباع، وأنكره الداني،^(١٠) وقد ذهب

(١) في (ض): يعيده.

(٢) الريادة في (ض).

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج): (**مُتَكَبِّرَيْنَ**).

(٥) في (ج): متحققة.

(٦) في (ج): وأرادوا.

(٧) ما بين المعقوفين سقط في (ج) و(ض).

(٨) في (ج): فقالون.

(٩) ينظر: التيسير ص ٢٤٠.

(١٠) ينظر: التيسير ص ٢٤٠.

إليه^(١) أبو محمد مكي، وأبو عبدالله بن شريح^(٢)،^(٣) ولم يذكر الحُضري^(٤) في أرجوزته غيره،^(٥) وذكره الشاطبي بلفظ يقتضي ضعفه فقال:

«وقد يُروى لورشٍ مُطَوّلاً»^(٦).

وقوله (ما لم تك الهمزة ذات الثقل) إلخ، لما ذكر حكم حروف^(٧) المد إذا تقدمت^(٨) عليها^(٩) الهمزة، أخذ الآن يذكر مواضع خرجت عن ذلك، فلم يزد ورش في تمكينها على المد الذي هو صيغتها؛ وهي ثمانية مواضع^(١٠) أشار إليها الناظم، وذكر^(١١) منها في هذين البيتين مواضعاً واحداً، [وهو ما]^(١٢) إذا كانت

(١) في (ج) و(طث) و(ض): إلى الأخذ به.

(٢) هو = محمد بن شريح بن أحمد، أبو عبدالله الرعيني الإشبيلي. سبقت ترجمته في المقدمة.

(٣) (القصد النافع) ص ١٣٠.

(٤) في (طث) و(م): الحضرمي، ويظهر أنه تصحيف. وترجمة الحُضري سبقت في المقدمة.

(٥) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعنابة عبد الهادي حميو ص ٣٨.

(٦) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ٦٥ البيت (١٧١)، وتمام البيت:

«وما بعد همزٍ ثابت أو مُغَيِّرٍ * فَقَصْرٌ وقد يُروى لورشٍ مُطَوّلاً».

(٧) في (ض): حرف. وفي (م): حروف حكم.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): تقدم.

(٩) في (ج): عليه، وفي (ض): على.

(١٠) سقطت في (م).

(١١) سقطت في (ض).

(١٢) في (ج): ما، وفي (ض): وهو.

الهمزة بعد حرف ساكن صحيح^(١) متصل، أي متصل^(٢) بالهمزة في الكلمة واحدة^(٣)، فهذه ثلاثة شروط. والضمير في (فإنه^(٤)) يعود على ورش، فقوله (بعد صحيح) احترازاً^(٥) من المعتل، نحو: ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾، و﴿جَاءَاهَا﴾، و﴿أَنْتَيْئِينَ﴾ إلى غير ذلك من حروف العلة. وقوله (ساكن): احترازاً^(٦) من المتحرك، نحو: ﴿الْمَاءِ﴾، و﴿مُتَكَبِّينَ﴾. وقوله (متصل): احترازاً^(٧) من المنفصل، نحو: ﴿مَنْ - أَمَّ﴾، فقبل^(٨) الهمز ساكن صحيح، ولكنه منفصل، فجميع ما احترز منه يمده^(٩) على ما متقدم. وقوله (فإنه -): كـ ﴿الْفَرْعَانُ﴾^(١٠)، أي لا يزيد فيه على مد الصيغة، ثم مثل بثلاثة أمثلة؛ ﴿الْفَرْعَانُ﴾، و﴿مَسْوُلًا﴾، و﴿الظَّمَآنُ﴾، أي و﴿مَذْعُومًا﴾، و﴿مَسْؤُلًا﴾. وقوله (فقيس): يعني ﴿مَذْعُومًا﴾، وليس في القراءان ما توقفت فيه الشروط

(١) سقطت في (ج).

(٢) سقطت في (م).

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج) و(ض): إنه.

(٥) في (ض): احترز.

(٦) في (ض): احترز.

(٧) في (ض): احترز.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): قبل.

(٩) في (ج) و(طث) و(ض): يمد.

(١٠) الزيادة في (ض).

إلا هذه الألفاظ.

وياء ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ ذات قصرٍ هذا الصحيح عند أهل مصر

هذا هو الموضع الثاني من المواقع التي يقصرها ورش، وفي قوله (هذا الصحيح عند أهل مصر) إشعار^(١) بالخلاف، ولم يذكر ذلك أبو عمرو، وإنما هذا راجع لاختلاف نصوص الأئمة في ذلك، فإن أبا عمرو نصّ عليه بالقصر لأنّه استثناه من هذا الفصل،^(٢) ولم يستثنه ابن شريح ولا مكي، بل ذكره مده بنص جلبي. ومراده بـ(أهل مصر) أصحاب أبي يعقوب، لأن المد مع تقدم الهمز إنما ثبت عنهم، ومنهم من يحسن الاستثناء. وأما أصحاب عبد الصمد وهم البغداديون، فلم يثبتُ عنهم في هذا الفصل غير القصر، [وهو الطبيعي]^(٣). (س): فإن قيل لم قصرت ياء إسرائيل ولم تُقصر الياء الثانية من نحو (النَّيَّيْنَ)؟ فالجواب: أن إسرائيل اسم أعجمي^(٤) مركب بلغ [الغاية في]^(٥) حروف الاسم وهي^(٦) سبعة، فكان ثقيلاً، فخُفِّف بحذف [المد من]^(٧) الثانية، وليس كذلك (النَّيَّيْنَ)، ثم إن ياء إسرائيل إنما قصر^(٨) في حال الوصل، وأما إذا

(١) في (ج): إشعاراً.

(٢) ينظر: التيسير ص ٢٤٠ - وجامع البيان ص ١٩٣، ١٩٤.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض) و(ج): عجمي.

(٥) في (ج) و(ض): غاية.

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) في (ج): المد، وفي (ض): المدة.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): تقصير.

وُقْفٌ بِالسَّكُونِ، فَالْأَمْرُ فِيهَا جَارٍ عَلَى مَا تَقْدِمْ.

وَالْأَلْفُ^(١) التَّنْوينِ أَعْنِي الْمُبَدَّلَهُ مِنْهُ لَدَى الْوُقْوفِ لَا تُمَدَّلَهُ

هذا هو الموضع الثالث، قوله (وألف التنوين): أي التي تكون بعد تنوين المهمز نحو: ﴿مَائَه﴾، و﴿غَيْثَاء﴾، و﴿عَظَاء﴾^(٢)، و﴿مَلْجَاء﴾، و﴿سَوَاء﴾، وشبيهه. قوله (المبدلية): أي التي تبدل من التنوين. قوله (لدى الوقوف): أي عند الوقوف لا تتمد، أي لا يزداد فيه على مد^(٣) الصيغة على المشهور، والضمير في قوله^(٤) (له): عائد على ورش، فألف^(٥) التنوين مبتدأ، والخبر في قوله (لا تتمد له). قال أبو عمرو: «لا تتمد هذه الألف لأنها عارضة»، أي لا توجد إلا في الوقوف، إذ هي بدل من التنوين. (س):^(٦) والتنوين نون ساكنة تلحق الاسم بعد كماله، تفصيله عما^(٧) بعده، ثبتت^(٨) لفظاً لا خطأً.

وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزِ الْوَصْلِ كَ (إِيْتِ) لَا نِعْدَامِهِ فِي الْوَصْلِ

(١) في (ض): والألف، لكن قوله في الشرح بعده مباشرة: قوله (وألف التنوين)، دليل على أنه تصحيف.

(٢) في (ج) و(طث) و(ض): خطئاً.

(٣) في (ج): مذهب.

(٤) الريادة في (ض).

(٥) في (ض): وألف.

(٦) في (ج): (ش).

(٧) في (ض): مما.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): ثبت.

هذا هو الموضع الرابع، وهو معطوف على البيت الذي قبله، كأنه قال: (وألف التنوين لا تدل له، وما أتى من بعد همز الوصل لا تدل له أيضا)، أي: لا يُراد فيه على الطبيعي. [وقوله (من بعد همز الوصل): احترازا من همز القطع، لأنَّه يمدك: **﴿إِمَّا﴾**، و**﴿أُوتَى﴾**، و**﴿إِيمَّا﴾**].^(١) قوله (كايٰت): أي **﴿إِيْتَ﴾** **﴿بُفْرَءَاءِ إِنْ غَيْرِ هَذَا﴾** [يونس: ١٥]، و**﴿أَنِ إِيْتَ لِلْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾** [الشعراء: ٩]، و**﴿أَلَذِي لَمْ يُؤْتِمْ﴾** [البقرة: ٢٨٢]، و**﴿إِيْذَنْ لَيْ﴾** [التوبٰة: ٤٩]، و**﴿إِيْتَيَا طَوْعًا﴾** [فصلت: ١٠]، وشبيهه. قوله (لانعدامه): أي لانعدام وصل ^(٢) (الهمز)، لأنَّ الهمزة هنا لا توجد إلا في حال الابتداء بها، وتندم في الوصل.

وفي **﴿يُؤَاخِذُ﴾ الخلاف وَقَعَا و**﴿عَادَأَ الْأُولَئِي﴾** و**﴿أَلَّا﴾** مَعًا**

ذكر في هذا البيت الأربعه^(٤) مواضع التي بقيت من المواقع الشاهنة، قوله (وفي **يُؤَاخِذُ** الخلاف^(٥)): [أي وفي ألف **يُؤَاخِذُ** الخلاف]^(٦) من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش، حيث ما وُجد في القراءان. والثاني والثالث (آلان)، في موضعين في يونس فقط. ولذلك قال (وءالآن معاً)، وأتى باللفظ مددودا^(٧) على

(١) ما بين المعکوفین سقط في (ض).

(٢) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٣) ما بين المعکوفین سقط في (ج).

(٤) في (ج): أربعة.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) الزيادة في (ض).

(٧) في (طث): مددودا.

الاستفهام، فدلّ أنه أراد هذين الموضعين [في يونس]^(١) دون غيرهما، وقيّدهما بيونس ليخرج بذلك غيرهما مما لم تدخل^(٢) عليه همزة الاستفهام. (م): «وهذا الخلاف إنما هو في المدة الثانية، وأما الأولى فلا بد منها، إذ هي من باب ما توالى عليه سببان على ما تقدم إذ^(٣) الأصل قبل النقل: (الثان) فوّقعت^(٤) بين همزة وساكن. والرابع ﴿عَادَ أَلَّا وَلِي﴾ في (والنجم)^(٥).

مَا بَيْنَ فَتْحَةٍ وَهَمْزَ مُدَّتَأً
لَهُ تَوْسُطاً،^(٦) وَفِي ﴿سَوْءَاتِ﴾
خُلْفٌ لِمَا فِي الْعَيْنِ مِنْ فَعْلَاتِ

(م):^(٧) «قوله (ما بين فتحة وهمز مدتاً) يريد أن ينفتح ما قبلهما وتقع بعد كل واحدة منها همزة، وييرد ذلك على وجهين؛ وجها تكون فيه^(٨) الهمزة متصلة»،^(٩) ووجها تكون^(١٠) منفصلة. والمقصود في هذا الباب أن تكون متصلة

(١) الزيادة في (ض).

(٢) في (ج): يدخل.

(٣) في (ض): إذا. وهو تصحيف واضح.

(٤) في (ج) و(طث): الهمزة. وفي (م): الألف.

(٥) (القصد النافع) ص ١٣٨.

(٦) في (ج) و(ض) توسط له.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ج) و(ض).

(٩) (القصد النافع) ص ١٤١.

(١٠) في (طث): تكون فيه.

في كلمة واحدة، وذلك نحو: ﴿شَيْءٌ﴾، و﴿السَّوْءُ﴾^(١)، و﴿سَوْءَةً أَخِيهُ﴾ [المائدة: ٣٣]، و﴿كَهْيَةً لِلَّطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٨، المائدة: ١١٢]، و﴿سَوْءٍ﴾^(٢)، و﴿يَأْيَسْ﴾، و﴿تَأْيَسْوا﴾، و﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾، و﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ على الخلاف في هذين. قوله (سكتنا): أي سكونا حيا. والضمير في قوله^(٣) (له): عائد^(٤) على ورش، واقتصر الناظم على التوسط لأجل شهرته ولكثره العمل عليه، وإن فقد ذكر أبو عمرو عن ورش في تمكينه وجهين؛ أحدهما تمكينا بزيادة كحروف المد واللين إذا تأخرت [عنها الهمزة]^(٥) سواء، وهو الذي ذكره من قراءاته على أبي القاسم خلف بن خاقان،^(٦) وأبي الفتح فارس،^(٧) وبه قال ابنُ شريح. والثاني تمكينا

(١) في (ج) و(ض): سوء.

(٢) الزيادة في (ض) و(طث).

(٣) الزيادة في (ض).

(٤) في (طث) و(ض): يعود. وفي (ج): الكلمة غير واضحة!

(٥) في (ج): عنها الهمزات، وفي (ض): منها الهمزة.

(٦) هو = خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان، أبو القاسم المصري، المقرئ، أحد الحذاق في رواية ورش، قال تلميذه أبو عمرو الداني: كان ضابطا لقراءة ورش، متقدما لها مجددا، مشهورا بالفضل والنسل، واسع الرواية، كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث واللغة. وعليه اعتمد في رواية ورش في كتابه التيسير وغيره. مات سنة ٤٠٢هـ.

ينظر: معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٩٠ - غاية النهاية ١ / ٢٤٥.

(٧) هو = فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح الحُمْصي، نزيل مصر، الأستاذ الكبير الضابط الثقة، مؤلف كتاب «الْمُنَشَّأُ في القراءات الثمان»،قرأ عليه الحافظ أبو عمرو الداني، وقال: لم ألق مثله في حفظه وضبطه، كان حافظاً ضابطاً حَسَنَ التأدية فَهُمَا =

وسطاً، وبه قال في (كتاب التلخيص)^(١)،^(٢) وهو ظاهر قوله في (التيسيير)،^(٣) وفي (المفردة)،^(٤) وبه قال مكي. وقرأ فيها قالون بالقصر من غير تمكين، وهذا مفهوم من دليل الخطاب؛^(٥) إذ^(٦) نسب المدلورش دون قالون.

وقوله (وفي سوءات): أي وفي واو سوءات خلف عن ورش، أي واختلف عن ورش في واو سوءاتكم وسوءاتها، وما جاء من لفظه^(٧). وهذا الخلاف إنما هو في رواية الأزرق عنه^(٨)، وأما عبد الصمد فروايته عن ورش ترك التمكين في هذا الباب كله. وظاهر قول الداني^(٩) إجراؤهما مجرى نظائرهما؛ إما الإشباع وإما^(١٠) التوسط، وظاهر قوله في (إيجاز البيان) بالإشباع، وهو الذي

توفي سنة (٤٠١ هـ).

ينظر: معرفة القراء الكبار ٢ / ٧١٧ - وغاية النهاية ٢ / ٧.

(١) في (ج): التلخيص.

(٢) لعله يقصد: (كتاب التلخيص لأصول ورش)، وقد ذكر ضمن فهرس مصنفات أبي عمرو الداني، وهو خطوط في الأزهر، حفظه د.غانم قدوري الحمد.

(٣) ينظر: التيسيير ص ٢٣٨.

(٤) وهو كتاب: (مفردات القراء السبعة)، وسبق الكلام عنه في موارد الشارح في المقدمة.

(٥) أي: مفهوم المخالفة.

(٦) في (ج) و(م) و(طث): إذا.

(٧) في (ض): لفظهما.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) أي في: التيسيير ص ٢٣٨، حيث قال: «إعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المد واللين في الكلمة واحدة، سواء توسطت أو تطرفت، فلا خلاف بينهم في تمكين حرف المد زيادة، وذلك نحو...».

(١٠) في (ض): أو.

ذكره من قراءته على ابن خاقان، وفارس بن أحمد، وظاهر قوله في (التلخيص)
التوسط.

(ع) و(م) و(س): «قوله (لما في العين من فعّلات) أي مراعاة لما في عين الكلمة من فعّلات من خلاف، وهذا يحتاج إلى بيان، وذلك: أن سوءات جمع سُوءَة، على وزن فَعْلَة، وباب فعلة^(١) يُجمع إذا كان اسمها صحيحاً على فَعَلات، بفتح العين، نحو: جَفْنَة وَجَفَنَات، [وَصَحْفَة وَصَحَفَات]^(٢)، [وَقَصْعَة وَقَصَعَات]^(٣)، وإن كان معتل العين نحو: جَوْزَة، وبِيَضَة، فالقياس [في جمعه]^(٤) أن يكون محرّك العين بمثيل حركة^(٥) الفاء كالصحيح، لكنهم استثنوا الحركة على حرف العلة فسَكَنُوه، وبَنُو هُذِيل يفتحون العين في ذلك كالصحيح، فكان يجب بحق الأصل أن يُجمعَ مُعْتَل العين على فَعَلات بالفتح، لولا استثناؤ الحركة على الواو، ولو جُمعت كذلك لتحرّكت الواو من سوءات، فلا يكون فيها مدخل للمدّ، فمن نظر إلى هذا الأصل لم يمد، ومن راعى^(٦) اللفظ يُمدّ كسائر الفصل»،^(٧) وعبارة (س):

«وَخُلْفُهُ فِي الْوَاوِ مِنْ سَوْءَاتٍ إِذْ^(٨) الْقِيَاسُ الْفَتْحُ فِي فَعَلَاتٍ»

(١) في (ج): فعّلات.

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (ج): وقطعة وقطعات، والظاهر أنه تصحيف.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض): حرّكات.

(٦) في (ض): راع. وفي (م): رعى.

(٧) ينظر: (القصد النافع) ص ١٤٥، ١٤٦.

(٨) كذا في (ج) و(طث). وفي (م) و(ض): إذا.

وَقْصُرُ ﴿مَوْيِلًا﴾ مَعَ ﴿الْمَوْءُودَة﴾ لَكَوْنُهَا فِي حَالَةٍ مَفْقُودَةٍ

أَطْلَقَ الْحَكْمَ، وَمُرَادُه نَافِعٌ كَمَا قَالَ:

وَرِبِّا أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ مَا اتَّفَقَ فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ،

أَيْ وَقْصُرُ نَافِعٌ وَأَوْ ﴿مَوْيِلًا﴾ [الْكَهْفُ: ٥٧] مَعَ وَأَوْ ﴿الْمَوْءُودَة﴾

[الْتَّكَوِيرُ: ٨]، لَكُونُ هَذِهِ الْوَاوِ تَسْقُطُ فِي بَعْضِ تَصَارِيفِ الْكَلْمَةِ، نَحْوُ: «وَأَلَّ»،

«يَئِلُّ» إِذَا جَاءَ، (١) وَ«آدَ»، «يَئِيدُّ» إِذَا قُتِلَ. (٢) (ج) وَ(س): «وَالْمَرَادُ بِالْقَصْرِ هُنَا

تَرْكُ الْمَدِ جَمْلَةً، لَأَنَّهُ لَيْسُ فِي الْوَاوِ مِنْ ﴿مَوْيِلًا﴾، وَالْوَاوُ مِنْ ﴿الْمَوْءُودَة﴾ مَدٌ (٣)

صِيغَةٌ وَلَا غَيْرُهُ (٤) اتَّفَاقَا فِيهَا عِلْمٌ (٥).

وَمُدَّ لِلْسَّاكِنِ فِي الْفَوَاتِحِ وَمَدُّ عَيْنٍ عَنْدَ وَرْشٍ (٦) رَاجِحٌ

كَلَامُهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي حُرُوفِ التَّهِيجِيِّ فِي أَوَّلِ السُّورِ،

وَالْمَعْنَى: وَمُدَّ لِنَافِعٍ لِأَجْلِ السَّاكِنِ أَيْ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، قَالَ مَكِيُّ:

«إِعْلَمُ أَنَّ الْمَدَ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ إِنَّمَا يَحْدُثُ [لِاجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ]» (٧)

(١) وَالْمَوْيِلُ الْمَلْجَأُ. يَنْظَرُ: مُختَارُ الصَّاحِحِ لِلرَّازِيِّ صِ ٢٩٤.

(٢) فِي (ج): قُتْلَهُ. وَفِي الصَّاحِحِ لِلرَّازِيِّ صِ ٣٠٩: آدَ، يَئِيدُّ، أَيْدًا = إِذَا قَوَيَّ.

(٣) فِي (ض): مَدَةٌ. وَفِي (م): مَدٌ لَا.

(٤) فِي (ض): غَيْرُهَا.

(٥) (شَرْحُ الْمَجَاضِيِّ) وَرْقَةٌ ٦٧، ٦٨، ٦٩ (٧٠ / ٢١٢).

(٦) كَذَا فِي كُلِّ النُّسُخِ، بَيْنَمَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْمُطْبَوعَةِ: (عِنْدَ كُلِّ). وَكَلَامُ الشَّارِحِ يُؤْكِدُ صَوَابَ مَا هُنَا.

(٧) فِي (ج): اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ.

لازمين^(١)، فحيث ما^(٢) اجتمعا فمَدَ ليفصل بين الساكدين بالمد الذي يقوم مقام الحركة التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني»،^(٣) فإذا كان المد^(٤) إنما هو لوجود^(٥) حرف المد والسبب، فيخرج من هذا ما كان هجاؤه على حرفين لعدم السبب الموجب^(٦) للمد، وما كان على ثلاثة أحرف والأوسط حرف^(٧) متحرك لعدم حرف المد.

فقوله (ومد للاسكن في الفواتح): أي فيما [هجاؤه على]^(٨) ثلاثة أحرف، والحرف الأوسط حرف مد ولين، أي مدا مشبعا. وقوله (ومد عين عند ورث راجح)، (م): «[وفي تكراره]^(٩) وهو داخل في قوله: (ومد للاسكن في الفواتح) إشعاراً بوجه آخر مرجوح، وهو التوسط، وقد أطلق الشيوخ القول بالوجهين جميعاً لجميع القراء»،^(١٠) وقد أصلح البيت بقوله: (ومد عين عند كُلٌّ^(١١) راجح)، والمراد العين من ﴿كَبِيَّضَ﴾ [مريم: ١]، ومن ﴿جَمَّ﴾

(١) سقطت في (م).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٦٤.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ج) و(ض): بوجود.

(٦) في (ض): الموجب.

(٧) في (ض): على حرف.

(٨) في (ج) و(طث): كان هجاؤه على. وفي (ض): كان على.

(٩) في (ض): وفي هذا تكرار.

(١٠) (القصد النافع) ص ١٥١، ١٥٠ بتصرف.

(١١) سبق التعليق على هذا قبل أسطر، فلعل بعض من طبع المنظومة، راعى هذا الإصلاح.

عَسِيقٌ ﴿الشوري: ١﴾، {وعبارة (س) ^(١):

«فَمُدْهَا [السَّاكِنُونَ] الْفَوَاتِحُ [٢] وَمُدْكُ العَيْنَ لِكُلِّ راجحٍ» ^(٣)

(م): «قال الشاطبي:

..... وفي عينِ الوجهانِ والطُّولِ فُضلاً ^(٤)

فأطلق اللفظ لجميع القراء». ^(٥) وذكر الناظم المد لوجود الساكن ولم يتعرض لحكمه إذا تحرك بحرَّةٍ عارضة، وتلك الحركة على ضربين؛ أحدهما حركة نقل في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَحَسِبَ الْأَنَاسُ﴾ [العنكبوت: ١] على قراءة ورش في نقله ^(٦) الحركة إلى الساكن قبلها. والثاني حركة الساكنين في قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١] على قراءة الجماعة، وذلك مختلف فيه بين أهل الأداء؛ ^(٧) فمن اعتد الحركة ورأى أن المد إنما كان ^(٨) لالتقاء الساكنين لم يزد على المد الطبيعي إذ الميم متحرك، قال الداني: «على هذا عامّة من لقينا ^(٩) من الشيوخ»، ومن لم يعتد بالحركة ورأى أنها عارضة مَدَّ كَمَا يَمْدُّ مع

(١) في (م): بياض مكانها.

(٢) في (ج): الساكن للغواتح.

(٣) ما بين المعقوفين الكباريين زيادة في (ج) و(طث).

(٤) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ٦٩، البيت رقم ١٧٧.

(٥) (القصد النافع) ص ١٥٠.

(٦) في (ض): نقل.

(٧) ينظر القولان في: جامع البيان ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(٨) في (ض): يكون.

(٩) في (ج) و(ض): لقينا.

الساكن، قال أبو جعفر: ^(١) «وعليه أكثر الشيوخ [بجميع القراء]^(٢)»، قال الداني: «ومذهبان في ذلك جيدان»، ^(٣) وهذا الخلاف إنما هو في ^(٤) حال الدرج، وأما في حال الوقف فلا خلاف في مده، لأن الوقف على الميم بالسكون في هذين الموضعين، قاله أبو محمد مكي.

وَقِفْ بِنَحْوِ 《سَوْفَ》 《رَيْبَ》 بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَمَا يَنْهَا

قوله (بالمد) يعني الاشباع، ويعني بالقصر القصر على بابه، وهو ترك المد جملة، و(ما بينهما) يعني التوسط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِحْدَى الْحُسْنَيَّيْنِ﴾ [التوبه: ٥٢]، ﴿فَلَآذَكَرَيْنِ حَرَمَ أَمْ لِأَنْثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، و﴿وَدَرَوْا الْلَّيْبِعَ﴾ [الجمعة: ٩]، و﴿رَيْبَ﴾، و﴿إِلَيْهِ﴾، و﴿عَلَيْهِ﴾، و﴿رَأْيَ﴾، و﴿الْعَيْنُ﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿الْمُضْطَفَيْنِ﴾ [ص: ٤٦]، و﴿تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ﴾ [التحريم: ١٠]، و﴿يُوصِيَ بِهَا أَوْ دَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وشبة ذلك. قوله (بنحو سوف) الباء بمعنى: في، أي: في مثل ﴿سَوْفَ﴾، و﴿الْمَوْتَ﴾، و﴿فِرْعَوْنَ﴾، و﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٥]، و(القول)، و﴿وَعَامَنَهُمْ مِنْ حَوْفَ﴾ [قرיש: ٤]، وشيء ذلك. قال الداني: «والذي أخذنا ^(٥) به في ذلك بتمكنين ^(٦) وسط من غير إسراف، وبذلك فرأته». وهذا الخلاف إنما

(١) سقطت في (م) و(ط).

(٢) أي: ابن الباذش، في كتابه الإقناع ص ٤٨٠.

(٣) ينظر: جامع البيان ص ٢٠٧.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض): أخذ.

(٦) في (ض): تمكن.

هو إذا لم يكن الحرف الموقوف عليه همزة، ولذلك قال: (وقف بنحو سوف ريب عنهم). وأما إن كان الموقوف عليه همزة، فعن^(١) ورث وجهان؛ الأشبع والتوسط [على ما]^(٢) تقدم.

* * *

(١) في (ض): فعند.

(٢) في (ض): كما.

[أحكام الهمز]

القول في التحقيق والتسهيل
للهمز والإسقاط والتبديل
والهمز في النطق به تكاليف
فسهلواه تارة وحدفوا
ونقلواه لسكنهون رضا

(ع): الأصل في الهمز التحقيق، والتسهيل إنما هو لأجل تخفيف الهمزة، والدليل على ذلك أن كل همزة مسهلة يجوز تحقيقها، وليس كل همزة^(١) محققة يجوز تسهيلاها، فالتحقيق مطرد والتسهيل غير مطرد، فما اطّرد حكمه أصل لما لم يطّرد. إلا أن هذه القاعدة تنكسر علينا بوضع واحد، وهو حيث تلتقي همزتان من كلمة وتكون الثانية ساكنة في فاء الفعل، نحو: ﴿ءَامَرَ﴾، و﴿ءَادَمَ﴾، و﴿ءَازَرَ﴾، إلى غير ذلك. [إذا اتفاق]^(٢) على تسهيلاها بالبدل، ولا يجوز تحقيقها. ولكن القوانيين والقواعد لا تنكسر بالمفردات،^(٣) ومن الدليل على أن^(٤) الأصل في الهمز التحقيق: أن التسهيل يقتصر إلى سبب وإلى توجيهه وإلى

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (طث): لا اتفاق، وهو خطأ.

(٣) في (طث): بالمفرد.

(٤) سقطت في (ض).

تعليق، والتحقيق لا يفتقر إلى شيء، فما كان^(١) لا يفتقر أصلًا لما يفتقر.

تنبيه: وأنواع التسهيل أربعة؛ تسهيل بين بين، وتسهيل^(٢) بالنقل، وتسهيل بالبدل، وتسهيل بالحذف، لأن التسهيل جنسٌ تحته أنواع.

قوله: (والهمز في النطق به تكلف) أي صعوبة وثقل، قال (س):

فِي النُّطْقِ بِالْهَمْزِ صُعُوبَةً جَدًا
مُنْفَرِداً، فَكَيْفَ إِنْ تَكَرَّرَا
يَيْنَ بَيْنَ أَوْ بَحَذْفِ^(٣) أَوْ تَبْدِيلِ^(٤)
وَلَا جُلِّ ذَا حُفْفَاتَ بِالْتَسْهِيلِ

وقوله (فسهله لو): أراد بالتسهيل بين بين على ما يأتي، وإن كان التسهيل يشتمل على كل^(٥) ما قاله. وقوله (تارة) أي مرة، (م):^(٦) «والمعنى: أن الهمز لما كان في النطق به تكلف، غيروه عن^(٧) أصله طلباً للتحفيظ؛ فمرة سهلوا الهمزة بين بين، ومرة سهلوها بالبدل، ومرة سهلوها بالحذف، وحذفها نوعان؛ نوع تسقط^(٨) فيه مع حركتها، نحو: ﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾، [وشبهه، على قراءة قالون، نوع تسقط بعد نقل حركتها، نحو: ﴿مَنْ -أَمَّ﴾]^(٩)، [وشبهه، على قراءة

(١) الزيادة في (ض).

(٢) في (ض): والتسهيل.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) الظاهر أنها أبيات، كما رسمت في (ج) و(ض).

(٥) سقطت في (م).

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ض): على.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) ما بين المعقوفين كله سقط في (ج).

ورش، وإليه أشار^(١) بقوله (ونقلوه للسكون رضا)»^(٢): أي نقلوا حركته للساكن الحي الذي^(٣) قبله، ولا يجوز النقل إلا للساكن الحي القبلي المنفصل في اصطلاح القراء، والرفض الترك والطرح^(٤). وأصل التسهيل أن يكون بين بين لإبقاء^(٥) بعض الهمز حالة التسهيل، على ما يأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى. ولا يكون التسهيل بين بين إلا من جنس حركته،^(٦) والبدل لا يكون إلا من جنس حركة ما قبله. وقال (س) باثر البيتين المتقدمتين:

أُرِيدَ بَيْنَ بَيْنَ، هَذَا الْمُعْتَمَدُ
 وَحِيتَ مَا أَطْلَقَ تَسْهِيلٌ فَقَدْ
 مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرْفٍ شَكْلِهَا
 وَمَعْنَى بَيْنَ بَيْنَ أَنْ تَجْعَلَهَا^(٧)
 إِبْدَالٌ لَهَا لِكُلِّهِمْ مُحَقَّقاً،
 وَجَعَلُهَا مِنْ شَكْلٍ مَا قَدْ سَبَقَا

(س): يعني أن [التسهيل وإن كان شاملا لأنواع تخفيف الهمز لكونه جنسا، فقد جرى اصطلاح]^(٨) أهل هذا الفن بأنهم إذا أطلقوا يريدون به بين بين، فصار هذا الوجه حقيقة [ُعرفية، فتنبه]^(٩) لذلك واعتمد عليه. وحقيقة

(١) في (ج) و(ض): الإشارة.

(٢) (القصد النافع) ص ١٥٥.

(٣) سقطت في (ج) و(ض).

(٤) في (م): التطرح.

(٥) في (ض): لبقاء.

(٦) في (ض): حركاته.

(٧) في (ض): يجعلها.

(٨) ما بين المعکوفین ساقطة في (ض).

(٩) في (ج): عرفية فتنبهوا. وفي (ض): فيه.

البدل أن يُؤتى بالهمزة حرفًا خالصاً مجانسًا لحركة ما قبله. ثم قال (س) رادًّا^(١):
على من يميل بالتسهيل إلى الهاء^(٢):

فَحَايِدُ عَنْ سَنَنِ الْقُرَاءِ
هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ الْمَنْصُوصُ لَا
رَأَيْتُ ذَاهِلًا عَصْرِنَا فَلَا
لَعِلْمُوا أَنَّ الَّذِي رَأَوْا خَطَأً
وَمَنْ يَمِيلُ^(٣) بِلَفْظِهِ لِلْهَاءِ
تَكُنْ بِجَاهِلٍ^(٤) بِهِ مِمَّنْ تَلَا
أَدْرِي أَجْهَلًا مِنْهُمْ أَمْ غُفْلًا
لَوْ دَبَّرُوا نَصْوَصَ مَنْ^(٥) قَدْ فَرَطَا

(س): وما ذكره غلام^(٦) الفخار^(٧) عن بعضهم
من جعلها هاء، لا يصح،^(٨) وقد رد أبو^(٩) شامة

(١) في (ج) و(ض): ردًا.

(٢) في (ض): الباء، وهو تصحيف ظاهر.

(٣) في (ض): يميل.

(٤) في (ض): جاهلا.

(٥) في (ض): ما.

(٦) في (ج) و(ض): علام.

(٧) هو = ميمون بن مساعد المصمودي، المعروف بـ: غلام الفخار، مقرئ من أهل فاس،
له تصانيف منها «نظم الرسالة» أرجوزة في الفقه المالكي، و«الدرة الجليلة» أرجوزة
طويلة في نقط المصاحف. توفي (٨١٦هـ). ينظر: الأعلام للزركلي ٣٤٢ / ٧.

(٨) في (ض): يصلح.

(٩) في (م) و(ج) و(طث): ابن أبي.

وهو = الإمام شهاب الدين، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو شامة المقدسي، المقرئ
النحوي الأصولي، صاحب التصانيف. صنف شرحاً بديع الحسن للشاطبية، و(كتاب
مفردات القراء)، و(كتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث)، توفي سنة (٦٦٥هـ).

على^(١) قائل ذلك، وقال: «ليس بشيء»،^(٢) ثم قال: ^(٣) «وهذا الذي ذكرته من تفسير بين بين، وتفسير البدل، هو الذي نصّ عليه النحويون، وأئمّة هذا الفن كالداني، ومكي، وابن شريح، ومن بعدهم [إلى يومنا]^(٤)».

(س): تنبية؛ ومُرادهم باجتماع همزتين في الكلمة أو كلمتين [أن لا]^(٥) يقع بينهما حائل، فإن وجد فلا بد من تحقيقهما. والحال قد يكون ألفا، نحو: ﴿بَرَأَوْا﴾ [المتحنة: ٤]، و﴿رِيَاءُ أَلْتَائِس﴾ [البقرة: ٢٦٣، الأنفال: ٤٨]، و﴿أَنْيَاءُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٠]، و﴿رِءَا آيِدِيهِم﴾ [هود: ٦٩]، و﴿مَا رَأَىٰ فِي أَبَقَمَرُونَهُ﴾ [النجم: ١٢ - ١١]. وقد يكون واوا، نحو: ﴿فُلِ إِسْتَهْزِعُوا إِنَّ اللَّهَ﴾ [التوبه: ٦٤]، و﴿وَجَاءُو أَبَاهُم﴾ [يوسف: ١٦]. وقد يكون تنوينا، نحو: ﴿مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا لَّا إِلَانْسَنَ﴾ [الزخرف: ١٤]، و﴿غُثَاءَ أَحْبَوْ﴾ [الأعلى: ٥]. قال الداني: «وقد دخل الخلل^(٦) على جماعة من متاحلي قراءة نافع سهلوا الهمزة في ذلك، ظنّا منهم أن ذلك من باب اجتماع همزتين»، قال: «وذلك جهلا^(٧) منهم بمعرفة الأصول^(٨)، وهو قريب مما تقدم من جعلهم^(٩) الهمزة في

= ينظر: معرفة طبقات القراء ٣ / ١٣٣٤ - غاية النهاية ١ / ٣٣٠.

(١) في (م) و(طث): عن.

(٢) إبراز المعاني من حرز المعاني ١ / ١٤٧.

(٣) القائل هنا هو (س)، وليس أبا شامة، كما هو سياق نقل الشارح.

(٤) الزيادة في (ج) و(ض).

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): ألا.

(٦) في (م) و(ج) و(طث): الخليل.

(٧) في (ج) و(ض): جهل.

(٨) في (م): الأصل.

(٩) في (ج) و(ض): جعل.

التسهيل هاء^(١) نتيجة جهلهم^(٢) بالأحكام».

فنافع سَهْلٌ أُخْرَى الْهَمْزَتِينَ بِكِلْمَةٍ^(٣) فَهِيَ بِذَاكَ بَيْنَ بَيْنَ

كلامه - رحمه الله - في هذا البيت في حكم الهمزتين في كلمة واحدة الأولى منها^(٤) استفهام، وسواء كانتا^(٥) متفقتين أو مختلفتين. والهمز ينتهي في التقسيم الثاني عشر قسماً، وستأتي إن شاء الله تعالى.

(ج) و(ع): «فَأَمَا الْمُتَفَقْتَانِ فَعُدُّهَا فِي الْكِتَابِ^(٦) الْعَزِيزُ إِحْدَى وَعِشْرَوْنَ مَوْضِعًا؛ فِي (البَقْرَةِ): ﴿إِنَّا نَذَرْنَا لِلَّهِ مَا كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [آية: ٥]، ﴿فَلَمَّا كُنْتُمْ تَأْكِلُونَ أَعْلَمُ أَمْ لِلَّهِ﴾ [آية: ١٣٩]، وَفِي ءال عمران: ﴿إِنَّا سَلَّمْنَا﴾ [آية: ٢٠]، وَ﴿إِنَّا فَرَرْنَا﴾ [آية: ٨٠]، وَفِي الْمَائِدَةِ ﴿إِنَّكَ فَلْتَ لِلَّهِنَّا﴾ [آية: ١١٨]، وَفِي هُودَ ﴿إِنَّا لَدُنَّا عَجَّوْر﴾ [آية: ٧١]، وَفِي يُوسُفَ ﴿إِنَّ رَبَّكَ مُتَبَرِّفُونَ﴾ [آية: ٣٩]، وَفِي الإِسْرَاءِ ﴿فَلَمَّا كُنْتَ سَاجِدًا لِمَنْ خَلَفَتِ طِينًا﴾ [آية: ٦١]، وَفِي الْأَنْبِيَاءِ ﴿إِنَّكَ بَعَلْتَ هَذَا بِإِلَهِتَنَا يَإِبْرَاهِيمَ﴾ [آية: ٦٢]، وَفِي الْفَرْقَانِ ﴿إِنَّكُمْ أَضَلَّلْتُمْ عِبَادِي﴾ [آية: ١٧]، وَفِي النَّمَلِ ﴿إِنَّكُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آية: ٤١]، وَفِي يَسِّ ﴿إِنَّا نَذَرْنَا لَهُمْ أَمْ لَمْ نُنَذِّرْهُمْ﴾ [آية: ٩]، وَ﴿إِنَّكَ تَخْذِلُ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [آية: ٢٢]، وَفِي فَصْلِتِ ﴿إِنَّكَ عَجَّيْتَ وَعَرَبَيْتَ﴾ [آية: ٤٣]، وَفِي الْوَاقِعَةِ ﴿إِنَّكَ تَخْلُفُنَّهُ﴾ [آية: ٦٢]، وَ﴿إِنَّكُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزِينِ﴾ [آية: ٧٢]، وَ﴿إِنَّكُمْ

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) في (ج): جهله.

(٣) في بعض المطبوع: في كلمة.

(٤) في (ج) و(طث) و(ض): منها.

(٥) في (ج): كانت.

(٦) في (ج): كتاب الله.

أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا》 [آية: ٧٥]، و﴿عَانِتُمْ تَزْرَعَوْهُ وَأَمْ نَحْنُ الْزَّارِعُونَ﴾ [آية: ٦٧]، وفي قد سمع ﴿أَشْبَقْتُمْ وَأَنْ تَفَدِّمُوا﴾ [آية: ١٣]، وفي سورة الملك ﴿عَامِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [آية: ١٧]، وفي النازعات ﴿عَانِتُمْ وَأَشَدُّ خَلْفًا﴾ [آية: ٢٧].

[والهمزة الثانية من هذا القسم]^(١) إن دخلت على المضارع كانت همزة المتكلم، نحو: ﴿عَالِدُ﴾، و﴿عَآسِجُدُ﴾. وإن دخلت على الضمير كانت أصلية، نحو: ﴿عَآنِتُمْ﴾، و﴿عَآنَتْ﴾، [أو على]^(٢) فاء الكلمة: نحو ﴿عَامِنْتُمْ﴾ في الملك. وإن دخلت على ما هو من أربعة أحرف، كانت همزة القطع الزائدة على فاء الفعل، نحو: ﴿عَافَرَتُمْ﴾، و﴿أَشْبَقْتُمْ﴾، لأنك تقول: أَقْرَرَ على وزن أَفْعَلَ. وأما المختلفان، فهما قسمان؛ القسم الأول أن تكون الأولى مفتوحة وهي همزة الاستفهام أيضا، والثانية مكسورة، وعددها في الكتاب العزيز سبعة وعشرون موضعًا؛ الأولى في الأنعام ﴿أَيْنَكُمْ لَتَشَهَّدُونَ﴾ [آية: ٢٠]، وفي يوسف عليه السلام ﴿فَالَّذِي أَنَّكَ لَأَنَّتْ يُوسُفَ﴾ [آية: ٩٠]، وفي الرعد ﴿أَذَا كُنَّا تَرْبَأً﴾ [آية: ٥]، وفي سبحان ﴿أَذَا كُنَّا عِظَمًا﴾ في موضعين [آية: ٩٨، ٤٩]، وفي مريم ﴿أَذَا مَا مِثُ﴾ [آية: ٦٦]، وفي قد أفلح ﴿أَذَا مِتْنَا﴾ [آية: ٨٣]، وفي الشعراء ﴿أَيْنَ لَنَا لَأْجَرًا﴾ [آية: ٤٠]، وفي النمل ﴿أَيْنَكُمْ لَتَاثُونَ أَلْرِجَالَ﴾ [آية: ٥٧]، ﴿أَلَّهُ﴾ خمسة [آية: ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦]، ﴿أَيْنَا لَمْحَرَجُونَ﴾ [آية: ٦٩]، وفي العنكبوت ﴿أَيْنَكُمْ لَتَاثُونَ أَلْرِجَالَ﴾ [آية: ٢٨]، وفي السجدة ﴿أَذَا ضَلَّنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [آية: ٩]، وفي يس ﴿أَيْنِ ذَكِيرْتُمْ﴾ [آية: ١٨]، وفي الصافات ﴿أَذَا مِتْنَا﴾ [آية: ٥٣، ١٦].

(١) في (شرح المجاصي): «وهذا القسم أيضا ينقسم على ثلاثة أقسام...». ورقة، ٧٣، (٧٥). (٢١٢).

(٢) في (ج): وعلى.

﴿أَيَّنَا لَتَارِكُوا إِلَهَتَنَا﴾ [آية: ٣٦]، ﴿أَنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾ [آية: ٥٢]، و﴿أَيْمُكَ﴾ [آية: ٨٦]، وفي فصلت ﴿فُلَّ أَيْنَنَّكُم﴾ [آية: ٨]، وفي ق ﴿أَمَّا مِتْنَا وَكُنَّا تَرَابًا﴾ [آية: ٣]، وفي الواقعة ﴿أَمَّا مِتْنَا﴾ [آية: ٥٠]، وفي النازعات ﴿يَفْوَلُونَ أَنَا لَمَرْدُودُونَ﴾ [آية: ١٠].^(١)

(ج): «والهمزة الثانية من هذا القسم أصلية حيث وقعت.

والقسم الثالث أن تكون الأولى مفتوحة وهي استفهام أيضا والثانية مضمومة، وعددها في كتاب الله تعالى أربعة مواضع؛ في إعل عمران ﴿فُلَّ أَوْنَيْكُم﴾ [آية: ١٥]، وفي ص ﴿أَنْزِلَ عَلَيْهِ الْذِكْرُ مِنْ بَيْنَنَا﴾ [آية: ٧] ، وفي الزخرف ﴿أَشْهَدُوا خَلْفَهُم﴾ [آية: ١٨]، وفي القمر ﴿أَلْفَيَ الْذِكْرُ عَلَيْهِ﴾ [آية: ٢٥]. والهمزة الثانية من ﴿فُلَّ أَوْنَيْكُم﴾ للمتكلم، ومن [الثلاثة الباقية]^(٢) همزة قطع.

وهذه الأقسام [كلها داخلة في قوله]^(٣) (آخرى الهمزتين). وقوله (فهي بذاك): أي^(٤) التسهيل بين بين، أي إن كانت مفتوحة سهلها بين الهمزة والألف همزة مليئة لطيفة، وإن كانت مكسورة سهلوها^(٥) بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة سهلوها^(٦) بين الهمزة والواو، أي من جنس حركة نفسها وسواء كانت صورتها^(٧) ثابتة أو محذوفة،

(١) (شرح المجاصي) ورقة ٧٣، ٧٤، ٧٥ / ٢١٢.

(٢) في (ج) و(ض): الثالث.

(٣) في (م): في قوله كلها داخلة.

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) في (ج) و(ض): سهلها.

(٦) في (ج) و(ض): سهلها.

(٧) رسمت في (ج): سورتها. وفي (م): صورتها.

والذى ثبتت صورته^(١)؛ ﴿أَيْنَكُمْ﴾ في أربعة مواضع، و﴿أَمَّا﴾ في الواقعة، و﴿أَيْسَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ و﴿أَيْنَا لَمْخَرِجُونَ﴾، ﴿أَيْسَ ذُكْرُتُمْ﴾، ﴿أَيْنَا لَتَارِكُوا﴾، ﴿أَيْبُكَا -إِلَهًا﴾. والثانية^(٢) من المضمومة ﴿فَلَأُوْتَيْتُكُمْ﴾ لا غير، وما ثبت^(٣) منها هو عوض^(٤) من الهمزة^(٥).

لكنْ في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر^(٦) ألفاً ومئتانْ

مُراده في هذا البيت أن يستدرك الوجه الثاني لورش الذي هو البدل، استدركه مما أطلقه أولاً، حيث قال: (فنافع سهل أخرى الهمزتين)، لأن ورشا وافق قالون في هذا الوجه، وخالفه في وجه وهو البدل، كما ذكر^(٧). ووافقه قالون في التسهيل وخالفه في إدخال^(٨) المد على ما سيأتي. والحاصل مما ذكره،^(٩) أن ورشا له في المفتوحتين وجهان؛ التسهيل وهو طريق البغداديين عن عبد الصمد عن ورش، والبدل وهو طريق المصريين [عن أبي يعقوب]^(١٠) عن ورش.

(١) رسمت في (ج): سورته.

(٢) في (ج) و(ض): والثابت.

(٣) في (ج): ثبتت.

(٤) في (ج): عوضاً.

(٥) (شرح المجاصي) ورقه ٧٤ / ٢١٢.

(٦) سقطت في (م).

(٧) في (ض): ذكره.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (ج) و(طث) و(ض): ذكر.

(١٠) سقطت في (ج) و(ض).

(م) و(ع) و(ج): «وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاظِمِ أَنَّ الْأُولَى مُحَقَّقَةٌ لِذِكْرِهِ^(۱) الْثَّانِيَةُ بِالتسهيلِ، وَهُوَ^(۲) كَمَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ، فَوَرُشٌ يَنْقُلُ حَرْكَتَهَا إِلَيْهِ وَيُحَرِّكُهُ بِهَا فَتَسْقُطُ مِنَ الْفَظْوَنِ، عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ نَحْوُهُ: ﴿رَّحِيمٌ - آشَبَقْتُمْ وَ﴾ [الْمَجَادِلَةُ: ۱۳]، وَ﴿فَلَآنْتُمْ وَأَعْلَمُ أَمَّا لِلَّهِ﴾ [الْبَقْرَةُ: ۱۳۹]، وَشَبَهُهُ»^(۳).

وقوله (ألفا) أي ألفا ساكنا. قوله (ومكنت)، (م): «هذا التمكين على ضررين؛ تمكين بزيادة، وتمكين بتوسط، وذلك بحسب ما يقع بعدها، فإن وقع بعدها ساكنٌ كان التمكين بزيادة، وذلك نحو: ﴿إَنْدَرْتُهُمْ وَ﴾، و﴿إَنْتَخَذُ مِنْ دُونِهِ إِلَيْهِ﴾، و﴿آشَبَقْتُمْ وَ﴾، فيكون المد في ذلك بين شبيئين^(۴)؛ همزة^(۵) وسكون». (ع): فإن قيل رواية البدل تؤدي إلى الجمع بين ساكنين [في نحو ﴿إَنْدَرْتُهُمْ وَ﴾ وَهُما^(۶) الألف المبدل من الهمزة والنون، وأجيوب بأن المد يقوم مقام الحركة، وبأن الجمع بين الساكنين]^(۷) يجوز بثلاثة شروط؛ الأول أن يكونا^(۸) في الكلمة واحدة، الثاني أن يكون الأول منها حرف مد ولين كما هو هنا،

(۱) في (ج): لذكر.

(۲) سقطت في (م) و(طث).

(۳) ينظر: (القصد النافع) ص ۱۵۷ - و(شرح المجاصي) ورقة ۷۵ / ۷۷ (۲۱۲).

(۴) في (المطبوع من القصد النافع): سببين.

(۵) في (ج): وهمزة.

(۶) القصد النافع ص ۱۵۷ .

(۷) في (ج): وهم.

(۸) ما بين المعکوفین ساقط في (ض).

(۹) في (ج) و(طث): يكون.

الثالث، أن يكون الثاني منها مدغماً فيما بعده، نحو: ﴿وَحَاجَهُ وَقَوْمُهُ﴾ [الأنعام: ٨١]. ف قوله (ومكنت) أي زيد^(١) في مدها مشبعاً إن كان بعدها ساكن، [وكلها بعدها ساكن]^(٢)، إلا موضعين: ^(٣)﴿إِلَّا إِذْ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ [هود: ٧١]، و﴿إِمَّا مِنْ مَنْ فِي الْسَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٧]، فإن المد في هذين الموضعين متوسط، وقيل مشبّع ليجري الباب مجرى واحداً.

وَمَدَّ قَالُونْ لِمَا تَسَهَّلَا بِالخُلْفِ فِي ﴿أَشْهِدُوا﴾ لِيَقْصُلَا

قوله (ومد): أي أدخل حرف مد، وهو الألف بين [المحققة والمسهلة]^(٤)، في الأنواع الثلاثة ليفصل بالمد بينهما فراراً من التقليل. ^(٥) (ج): « قوله (بالخلف) أي بالخلاف في هذا الحرف وحده من طريق أبي نشيط»^(٦)، وعبارة (م) قال: « قوله (بالخلف) متعلق بقوله (ومد)، أي: ومد قالون بخلاف عنده في ﴿أَشْهِدُوا﴾»، ^(٧) قال أبو عمرو: «في رواية أبي نشيط عن قالون اختلف علينا في قوله ﴿أَشْهِدُوا خَلْفَهُمْ﴾؛ فرأته على أبي الفتح بالمد طردا للقياس في نظائره، ورأته على أبي الحسن بغير مد كَوْرْشِ سوَاء»، ولم يرجح واحداً من الوجهين، وتبعه^(٨)

(١) في (ض): زيدت.

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (ض): الموضعين.

(٤) في (ج): المحققات والمسهلات.

(٥) في (ض): القبح.

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ٧٦، (٧٨ / ٢١٢).

(٧) (القصد النافع) ص ١٦١.

(٨) في (ج): وتابعه.

الناظم على ذلك. وأما الحلواني فلم يفصل^(١) بالمد إلا إذا افتتحت الثانية أو انكسرت، فإن انضمت لم يفصل، وعبارة (س): [ولم يكتف]^(٢) قالون بتسهيل الثانية، بل رأى [أن نقلها]^(٣) باق^(٤) فأدخل ألفا^(٥) بينها وبين المحقيقة ليفصل به بينهما، ولا خلاف عنه في ذلك في المتفقين بالفتح وال مختلفين [من فتح إلى كسر]^(٦). واختلف عنه في المختلفين من فتح إلى ضم؛ فروى الحلواني ترك المد، واختلف في رواية أبي نشيط. ^(٧) ولم يحُلِ الدّانِي الخلاف في رواية أبي نشيط إلا في **﴿أشهَدُوا﴾**، ورجح بعضهم الإدخال في الجميع، وعبارة (ع) [و(م)][^(٨)]:

ومَدْ قَالُون لِمَا تَسْهَلَ بِالخَلْفِ فِي أَءَشَهَدُوا لِيَفْصِلَا

«يقول: إن قالون إذا سهل الهمزة يفصل بينها وبين المحقيقة بالألف في الأنواع الثلاثة»^(٩) وهذا الخلاف الذي ذكر هو من رواية أبي نشيط عن قالون، وأما الحلواني فلم يرو عن قالون إلا^(١٠) الإدخال في^(١١) نوعين وهما: إذا كانت

(١) سقطت في (ضم).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ضم): ثقلها، وفي (ج): ثقالها.

(٤) في (م) و(طث) و(ضم): باقيا.

(٥) في (ضم): الألف.

(٦) في (ضم): بالفتح والكسر.

(٧) في جامع البيان ص ٢١٤: لم يذكر الداني عن أبي نشيط إلا المد في هذا الباب (**أَلْقِي، أَنْزَل، أَؤْبَؤُكُمْ**).

(٨) سقطت في (ج) و(ضم).

(٩) (القصد النافع) ص ١٦٠.

(١٠) سقطت في (م) و(طث).

(١١) في (ج) و(ضم): إلا في.

الثانية مضبوطة أو مكسورة فليس عنده فيها إلا الفصر الذي هو ترك الإدخال، وهو في المضمومة: ﴿فَلَأُوْمَنِيْكُم﴾، و﴿أَنْزِل﴾، و﴿أَنْشِهَدُوا﴾، و﴿أَلْفَى﴾، وفي المكسورة: ﴿أَمَّا كُنَّا﴾، إلى غير ذلك. قلت ما ذكره^(١) في المكسورة لم أقف عليه لغيره بعد نظري [في شرائح هذا]^(٢) الكتاب، وشرح حرب الأمازيغ وغيرهم. وأظن أنه سهوا من الناسخ^(٣) فلا يعرج عليه. واختصار^(٤) ما في التيسير، قال: «إعلم أن الهمزتين^(٥) إذا اتفقتا بالفتح، نحو: ﴿عَانِذْرُتُهُمْ﴾ فالحرميان يُسْهَلُان الثانية، وورش يُبَدِّلُها ألفاً، والقياس أن تكون بين، وقالون يدخل قبلها ألفاً. فإذا اختلفتا بالفتح والكسر، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّا كُنَّا تَرَبَا﴾، فالحرميان، وأبو عمرو، يُسْهَلُون الثانية، وقالون يُدخل بينهما ألفاً. [وإذا اختلفتا بالفتح والضمّ، وذلك في ثلاثة مواضع، في: ﴿أَوْمَنِيْكُم﴾، وفي ﴿أَنْزِل﴾، وفي ﴿أَلْفَى أَلْذَكْر﴾، [فالحرميان يُسْهَلُان الثانية وقالون يُدخل][^(٦) بينهما انتهى مختصرا^(٨).

(١) في (ض): ذكروه.

(٢) في (ج) و(ض): للشرح لهذا.

(٣) في (ض): وهو من الشرح. وفي (ج): وهو من النساخ.

(٤) في (ض): واختار.

(٥) في (م): الهمز.

(٦) في (ض): «فالحرميان وقالون يدخلون». وهو خطأ واضح.

(٧) ما بين المعقوفتين سقطت كلها في (ج).

(٨) ينظر: التيسير ص ٢٤١ - ٢٤٣ بتصريف.

(ع): وروي عن ورش [الإدخال مثل قالون في المفتوحتين خاصة، رواه عنه عبد المنعم،^(١) نصّ على^(٢) ذلك ابن مطروح^(٣) وغيره، ولكنها [ليست بشهيرة].^(٤).

(ج): قوله (ومد قالون لما تسهلا)، أي مدا مشبعاً أطول من مد ورش«،
(٥) إذا كان بعدها^(٦) ساكن في الفصول الثلاثة المتقدمة، وإن لم يكن^(٧) بعدها ساكنُ أدخل بينهما مَدَ صيغةٍ.

وحيث تلتقي ثلاثة ترکَةْ وفي ﴿أَيَّمَةَ﴾ لنقل الحركَةْ

[(س) و(ج) و(م)]:^(٨) «أي وحيث اجتمعت ثلاثة همزات ترك قالون المد، وذلك في أربع^(٩) كلمات: ﴿ءَأَمَنْتُمْ بِهِ﴾ في الأعراف [آية: ١٢٣]، وفي طه

(١) لم أجده له ترجمة بعد طول بحث.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقطة في (ض).

(٣) هو = أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن داود بن مطروح السريني (من المئة السابعة)، له شرح على رأيه الحصري، اسمه: «إبداء الدرة الخيمية في شرح القصيدة الحضرية»، كما سبق في المقدمة.

(٤) في (ض): بشهرة.

(٥) (شرح المجاصي) ورقه ٧٦، ٧٨ / ٢١٢.

(٦) في (ض): بعد.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) كذا في (ج)، وفي (ض): س، ع، م، وفي (طث): س، ع، ج، م. وفي (م): سقطت كلها.

(٩) في (ض): أربعة ! ! .

﴿إِمْنَتُمْ لَهُ﴾ [آية: ٧٠] ، وفي الشعرا﴿إِمْنَتُمْ لَهُ﴾ [آية: ٤٨] ، و﴿إِلَهَنَا﴾ في الزخرف [آية: ٥٨]. فأما﴿إِمْنَتُمْ﴾ فالهمزة الأولى فيه^(١) همزة استفهام، والثانية همزة قطع، والثالثة همزة أصل. [وأما﴿إِلَهَنَا﴾ فالهمزة الأولى فيه أيضاً همزة استفهام، والثانية همزة الجموع، والثالثة همزة الأصل]^(٢)^(٣).

فالهمزة الأولى محققة لورش وقالون، والثانية تسهيلاها^(٤) لها، والثالثة [إيدالها ألفا].^(٥) فحكم ورش وقالون في هذه الموضع واحد، إلا أن ورشا أطول مما من قالون على أصله. وهمزة الأصل في هذه الكلمات هي فاء الفعل ساكنة، وزنه^(٦) ﴿أَمْتَسْ﴾ على وزن ﴿أَفْعَلْتُمْ﴾، وكذلك ﴿أَلَّهَ﴾ على وزن ﴿أَفْعِلَةَ﴾. ووجه ترك إدخال الألف بين المحققة والمسهلة في هذه الموضع؛ أنه لو فعل ذلك لصار كأنه قد جمع في الكلمة^(٧) بين أربع ألفات، وهي الهمزة المحققة، والهمزة المخففة لشبه كل واحدة منها بالألف، والألف المدخلة بينهما، [والألف التي بعدهما، فترك إدخال الألف بينهما لذلك. قاله أبو العباس المهدوي]^(٨).

(١) الزيادة في (ج) و(ض).

(٢) ما بين المعكوفين زيادة في (ض).

(٣) ينظر: (القصد النافع) ص ١٦٣ - و(شرح المجاصي) ورقة ٧٧، (٧٩ / ٢١٢).

(٤) في (ض): تسهل.

(٥) في (ض): تبدل ألفا لها.

(٦) في (ض): ووزن.

(٧) في (ج) و(طث) و(ض): كلمة.

(٨) ما بين المعكوفين ساقطة في (ض).

وقوله (وفي أئمّة): أي وترك الإدخال في أئمّة لنقل الحركة، وذلك أنّ أصل أئمّة: (أَئِمَّة) بهمزة مفتوحة والثانية ساكنة، لأنّه جمع إمام، فاستشقّلوا الجمع بين همزتين ومثليّن في الكلمة واحدة؛ فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها، وحرّكواها بحركة الميم، ثمّ أدغمت الميم في الميم بعد إسكان الميم الأولى وتحريك^(١) الثانية^(٢)، فصار «أَئِمَّة»^(٣)، ورُسم في الخط بالياء^(٤). (س): «وَسَهَّل نافعُ الهمزة الثانية من أئمّة، فتكلّم كالياء المختلسة، وترك قالون الإدخال بينهما»، وقال الداني: «لا يدخل قالون إلا بين الاستفهامية والقطعيّة»، قال الداني: «والتسهيل [قول القراء]^(٥) وأهل الأداء، وبه ورد النص عن ورش، وقيل تُبدل ياء مكسورة من جنس حركة ما بعدها»، قال: «وهو مذهب المصريين»،^(٦) قال^(٧): «ونقل مكيٌّ الوجهين». قال الأخفش: ^(٨) «تُبدل ياء

(١) في (ض): وتحركت.

(٢) في (م): الثانية ساكنة.

(٣) هكذا في (ض)، وفي (م) و(طث): ايّمة.

(٤) في (ج): بياء.

(٥) في (ض): للقراء.

(٦) في (ض): البصريين.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) هو = هذا اللقب يطلق على:

الأخفش الكبير، وهو = شيخ العربية، أبو الخطاب البصري، عبد الحميد بن عبد المجيد،
شيخ سيبويه، (توفي حوالي سنة ١٧٧ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء / ٩ / ٣٢٣.

الأخفش الأوسط، وهو = إمام التحوّل، أبو الحسن، سعيد بن مساعدة البلخي، لزم
سيبوّيه وبَرَّ عليه، وأنّه عن الخليل بن أحمد، كان متّكلماً، ولله كتب كثيرة في التحوّل، =

مشبعةً الكسرة»، وعليه اقتصر الحصري، حيث قال: «ولابد من إبدالها في أيمة». (١) ولم يذكر الداني إلا التسهيل، أي وهو الجاري على القاعدة. وأما مذهب الأخفش ومن قال بقوله فهو خالف للقاعدة، لأن حقيقة البدل أن يؤتى بالهمزة حرفاً خالصاً مجانساً لحركة ما قبله، ويلزم عليه هنا أن تبدل (٢) الثانية ألفاً، [ولا قائل به]. (٣)

قال (ج): «ومن عادة قالون ألا يدخل إلا بين همزة الاستفهام وهمزة القطع، والأولى هنا همزة قطع فلم يدخل لذلك، لأنه جمع إمام. (٤) وجملة الموضع التي لا يدخل فيها ويتفق فيها (٥) ورش وقالون، أحد (٦) عشر موضعًا؛ في (٧) هذه الخمسة المذكورة، وتزيد إليها (٨): (ءالذكرين) في الموضعين في

ومعاني القرآن. مات سنة (بضع عشرة ومئتين). ولعله هو المراد عند إطلاق لقب الأخفش، لأنه أكثرهم ذكرًا في كتب اللغة، والله أعلم. ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٦ / ١٠.
الأخفش الصغير، وهو = العلامة النحوي، أبو الحسن، علي بن سليمان البغدادي، لازم ثعلباً، والمردد، وبرع في العربية، مات سنة (٣١٥ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٨٠ / ١٤.

(١) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعنية عبد الهادي حيتو ص ٣٩.

(٢) في (ض): يبدل.

(٣) في (ض): «ولإلا قال به». والظاهر أنه تصحيف.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) سقطت في (طث).

(٦) في (ج) و(طث): «في إحدى».

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (م) و(طث): لها.

الأنعام، و(ءالان) في الموضعين في يونس، و(ءالله) في الموضعين في يونس، والنمل. وسيأتي الكلام [عليها في مواضعها]^(١) إن شاء الله تعالى». ^(٢) (ج): «أما حكم القراءة في (أئمة)؛ [فاتفق ورش و قالون فيه]، ^(٣) فروي عنهم البدل والتسهيل بين بين»، ^(٤) (م): ^(٥) «قال ابن مجاهد^(٦) في أئمة بهمز الألف، ^(٧) وبعدها^(٨) ياء ساكنة^(٩)، يعني بين الهمزة والياء، وهي التي عبروا عنها بالياء المختلسة الكسرة^(١٠)^(١١).

* * *

- (١) سقطت في (ض)، وفي (شرح المجاصي): «عليها في مواضعها».
- (٢) (شرح المجاصي) ورقة ٧٨، ٢١٢ / ٨٠.
- (٣) في (ض): فاتفقا ورش و قالون. وكذا في (شرح المجاصي) ورقة ٧٨.
- (٤) (شرح المجاصي) ورقة ٧٨، ٢١٢ / ٨٠.
- (٥) سقطت في (م) و(طث).
- (٦) هو = أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر البغدادي المقرئ، الأستاذ شيخ عصره، أول من سبع السبعة، وألف (كتاب السبعة) في القراءات. تصدر للقراء، وزدح علىه أهل الأداء. توفي سنة ٣٢٤ هـ.
- ينظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٥٣٣ - وغاية النهاية ١ / ١٢٨.
- (٧) في (ض): وألف.
- (٨) في (طث) و(ض): بعدها.
- (٩) في (ج) و(ض): كالساكنة. وهي كذلك في (القصد النافع) ص ١٦٦.
- (١٠) في (ض): الكسر.
- (١١) (القصد النافع) ص ١٦٦.

[فصلٌ: في الهمزتين من كلمتين]

فصلٌ: وأسقطَ من المفتوحتينْ أُولاهُمَا قالوْنْ فِي كَلِمَتَيْنْ
كَهْمَةْ أَخْرَاهُمَا، وَقَبْلَ لَا بَلْ أَبْدَلَا

هذا الفصل يحتوي على الهمزتين من كلمتين متفقتين [أو مختلفتين]^(١)، فأعلمك الناظم أن قالون يُسقط الأولى من المفتوحتين، أي يحذفها رأساً، وفي ضمْنه أنه يحقق الثانية، وهو كذلك، ثم مثل ذلك، فقال: كـ﴿جَاءَ امْرَنَا﴾، أي وما أشبهه. وعدها في القراءان تسعه وعشرون؛ الأولى في سورة النساء ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا أَلْسُنَهَا أَمْوَالَكُمْ﴾ [آية: ٥]، ﴿أُوْ جَاءَ احَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَابِطِ﴾ [آية: ٤٣]، وفي المائدة ﴿أُوْ جَاءَ احَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَابِطِ﴾ [آية: ٧]، وفي الأنعام ﴿إِذَا جَاءَ احَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [آية: ٦٢]، وفي الأعراف ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلَهُمْ﴾ [آية: ٣٢]، وفي ﴿تِلْفَاءَ اصْحَابِ الْبَارِ﴾ [آية: ٤٦]، وفي يونس ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلَهُمْ﴾ [آية: ٤٩]، وفي هود سبعة؛ ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ امْرَنَا وَبَارَ الشَّنَوْرُ﴾ [آية: ٤٠]، ﴿وَلَمَّا جَاءَ امْرَنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [آية: ٥٧]، ﴿فَلَمَّا جَاءَ امْرَنَا نَجَّيْنَا صَلِحَا﴾ [آية: ٦٥]، ﴿إِنَّهُ وَفَدْ جَاءَ امْرُ رَبِّكَ﴾ [آية: ٧٥]، ﴿فَلَمَّا جَاءَ امْرَنَا نَجَّيْنَا عَلَيْهَا سَاقِلَهَا﴾ [آية: ٨١]، ﴿وَلَمَّا جَاءَ امْرَنَا نَجَّيْنَا شَعِيبًا﴾ [آية: ٩٤]، و﴿لَمَّا جَاءَ امْرُ رَبِّكَ﴾ [آية: ١٠١]

(١) سقطت في (م).

وفي الحجر ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ مَا لَوْطٍ﴾ [آية: ٦١]، ﴿وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ﴾ [آية: ٦٧] وفي النحل ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلَهُمْ﴾ [آية: ٦١]، وفي الحج ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ إِنْ تَفْعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ [آية: ٦٣]، وفي قد أفلح ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ أَنْثُورُ فَاسْلُكْ بِيهَا﴾ [آية: ٢٧]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدُهُمْ أَلْمَوْتُ فَالْرَّبِّ إِرْجِعُونَ﴾ [آية: ١٠٠]، وفي الفرقان ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ إِنْ يَتَّخِذَ إِلَيَّ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [آية: ٥٧]، وفي الأحزاب ﴿إِنْ شَاءَ أُوْيَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [آية: ٢٤]، وفي فاطر ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلَهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا﴾ [آية: ٤٦]، وفي غافر ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فُضِّلَ بِالْحَقِّ﴾ [آية: ٧٧]، وفي ﴿أَلَذِينَ كَفَرُوا﴾ [١] ﴿وَفَقْدٌ جَاءَ اشْرَاطُهَا﴾ [آية: ١٩]، وفي القمر ﴿وَلَفْدٌ جَاءَ مَلَ قِرْعَوْنَ الْمُنْذُر﴾ [آية: ٤١]، وفي الحديد ﴿حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُور﴾ [آية: ١٣]، وفي المنافقين ﴿لَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾ [٢] [آية: ١١]، وفي عبس ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ انشَرَهُ﴾ [آية: ٢٢].

وقوله (ورش سهلا... آخر اهلا)، وفي ضمنه تحقيق الأولى، وهو مذهب البغداديين عن عبد الصمد عن ورش. (ع):^(٣) وروي عن قالون من طريق الحلواني أنه يسهل الثانية بين بين [ويتحقق الأولى]^(٤) كورش. (ج): «قوله (وقيل لا بل أبدلا)، هذا مذهب المصريين^(٥) عن أبي يعقوب عن ورش»،^(٦) أي^(٧)

(١) في (ض): القتال.

(٢) في (ج): أجدهم.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) في (ض): البصريين، وهو تصحيف ظاهر.

(٦) (شرح الماجسي) ورقة ٧٩، ٨١ / ٢١٢.

(٧) في (ج): لم. والظاهر أنه خطأ.

يبدلها ألفاً محضاً من جنس حركة ما قبلها. (ج): «وقوله (لا بل) [إضراب عن]^(١) رواية التسهيل لرواية البدل، مع بقاء التسهيل من غير أن يطرح التسهيل رأساً بل يشركه بينهما، لأن الرواية جاءت بهما». (٢) قلت: فلفظة (بل) هنا ليست للإبطال، ولفظ أبي عمرو في التيسير: «وإذا^(٣) اتفقنا بالفتح نحو قوله: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، و﴿شَاءَ إِذْرَهُ﴾، وشبهه، فورشُ وقُبْلُ^(٤) يجعلان^(٥) الثانية كالمد^(٦)، وقالون يسقط الأول»^(٧).

قلت: ورأيت لأبي عمرو في بعض^(٨) تصانيفه،^(٩) قال^(١٠): «وقرأ ورش والحلواني عن قالون بتسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين المتفقتين بالفتح والكسر

(١) هكذا في (م) و(طث)، وفي (ض): [حرف إضراب عن]، وفي (ج): [اضرب عن]، وفي (شرح المجاصي): [أي لم يقتصر على]. ورقة ٧٩، ٨٠ / ٢١٢.

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ٧٩، ٨٠ / ٢١٢.

(٣) في التيسير: فإذا.

(٤) هو = محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد، أبو عمر المخزومي، لقبه قُبْلُ، الإمام المقرئ المكي، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز، توفي سنة ٢٩١هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٤٥٢ - غایة النهاية ٢ / ١٤٦.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ج) و(ض): كالمدة.

(٧) التيسير ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) ينظر نحو من كلامه في التيسير ص ٢٤٤.

(١٠) سقطت في (ض).

والضم من كلمتين، [نحو قوله: ﴿جَاءَ أَجْلَهُمْ﴾، و﴿هَوْلَاءِ اَنْ كُنْتُمْ﴾، و﴿أَوْلَيَاءُ اَوْلَيَّكُ﴾] [الأحقاف: ٣١]، وشبيهه. وقرأ ابن خاقان^(١) لورش عن قراءته في رواية أبي يعقوب بجعل الثانية ياءً مكسورة في قوله سبحانه في البقرة: ﴿هَوْلَاءِ اَنْ كُنْتُمْ صَدِيقِينَ﴾، وفي قوله سبحانه: ﴿عَلَى الْبِعَاءِ اَنْ اَرْدَنَ تَحَصَّنَا﴾ [آل عمران: ٣٣]، وهذه رواية المصريين عن أبي يعقوب عن ورش في هذين الموضعين^(٢) خاصة^(٣).

(ج): «قوله (ورش سهلا... أخرهما وقيل لا بل أبدلا) اختلف أيهما أشهر، فقيل رواية البدل وقيل رواية التسهيل». ^(٤) (م) و(ع): «إذا أبدلا فلا يخلو ما بعدها^(٥)؛ من^(٦) أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً كان مددحاً كمثل المدة الأولى وهو الإشبع، وذلك نحو: ﴿جَاءَ اْمْرَنَا﴾، و﴿شَاءَ اَنْشَرَهُ﴾، لوقع الساكن بعدها فصارت^(٧) بالبدل حرفاً واحداً بين سبيلين، فالحكم^(٨) للثاني^(٩) على ما تقدم.

(١) ما بين المعقوفين كله سقط في (ج).

(٢) سقطت في (م).

(٣) سقطت في (ج).

(٤) (شرح المجاصي) ورقه ٨٠، ٢١٢ / ٨٢.

(٥) في (ض) رسمت فوقها ميم ممدودة أفقياً هكذا: (مـ)؟؟.

(٦) في (ض): إما.

(٧) في (ض): فصار.

(٨) كذا في (ج) و(ض)، و(القصد النافع) ص ١٦٨. وفي (م) و(طث): الحكم.
والسياق يقتضي ما أثبته.

(٩) كذا في (ج) و(القصد النافع) ص ١٦٨. وفي (م) و(طث) و(ض): الثاني. والسياق
يقتضي ما أثبته.

وإن كان متحركاً [كان مده]^(١) متوسطاً على المشهور، إذ لا سبب إلا الهمز المتقدم على حرف المد واللين، وقد تقدم حكمه، وذلك نحو: ﴿جَاءَ أَجْلَهُمْ﴾، و﴿جَاءَ أَحَدُهُمْ﴾^(٢) [المُوتُ]، وشببه^(٣).

وَسَهْلِ الْأُخْرَى بِذَاتِ الْكَسْرِ نَحْوُ ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِن﴾ لِلْمَصْرِ^(٤)
وَأَبْدِلَنْ يَاءَ خَفِيفَ الْكَسْرِ مِنْ ﴿عَلَى الْيَعْنَى إِن﴾ و[^(٥)] ﴿هَوْلَاءِ إِن﴾

قوله (وسهل الأخرى) [كناية عن الأخيرة]^(٦) يعني بين بين على أصل إطلاق التسهيل، فتكون بين الهمزة والياء من جنس حركتها، وفي ضمن كلامه أن الأولى محققة، وهذه رواية البغداديين، [وبقي له]^(٧) حكم البدل وسيذكره مع المضمومتين، وسيذكر رواية قالون. و(المصري): هو ورش، وعدد المكسورتين من كلمتين في القرآن، سبعة عشر موضعًا؛

في البقرة ﴿هَوْلَاءِ إِن كُنْتُمْ صَدِيقِين്﴾ [آية: ٣٠]، وفي النساء ﴿مِنَ النِّسَاءِ الَّاَ مَا فَدْ سَلَفَ﴾ [آية: ٢٢]، و﴿مِنَ النِّسَاءِ الَّاَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [آية: ٢٤]، وفي هود ﴿وَمِنْ وَرَاءِ اسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ [آية: ٧٠]، وفي يوسف ﴿إِنَّ الْتَّفْسِ لَامَارَةً بِالسُّوءِ الَّاَ مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [آية: ٥٣]، وفي سبحان ﴿مَا أَنْزَلَ هَوْلَاءِ الَّاَ رَبُّ

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ض): أحدكم.

(٣) (القصد النافع) ص ١٦٨.

(٤) في (م): للمصري.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) في (م) و(طث): ويقابلها.

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَصَارِي^١ [آية: ١٠٢]، وفي النور ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنَّ أَرْدَنَ تَحَصَّنَا لِتَبْتَغُوا﴾ [آية: ٣٣]، وفي الشعراء ﴿مِنْ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْصَّادِفِينَ﴾ [آية: ١٨٧]، وفي السجدة ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [آية: ٤]، وفي الأحزاب أربعة^(١): ﴿لَسْتَ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ يَتَفَيَّث﴾ [آية: ٣٢]، ﴿وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّيَّرِ إِنْ أَرَادَ الْتَّبَيِّنَ أَنْ يَسْتَنِكِحَهَا﴾ [آية: ٥٠]، ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ الْتَّبَيِّنِ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [آية: ٥٣]، ﴿وَلَا أَبْنَاءَ اخْرَنِيهِنَّ﴾ [آية: ٥٥]، وفي سبأ موضعان ﴿مِنْ السَّمَاءِ إِنْ فِي ذَلِكَ لِإِيمَانٍ﴾ [آية: ٩]، ﴿أَهُؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [آية: ٤٠]، وفي ص ﴿هَؤُلَاءِ الْأَصْيَحَةُ وَاحِدَةٌ﴾ [آية: ١٤]، وفي الزخرف ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ الْهُنَاءُ﴾ [آية: ٨٤].

وقوله (وأبدلن ياء إلخ): تكلم في هذا البيت على وجه ثانٍ لورش في هذين الموضعين، أي وأبدلن من الهمزة الأخيرة ياءً خفيف الكسر، أي محتلسة الكسر، أي غير مشبعة الكسرة، وزاد أبو عمرو في «إيجاز البيان» وجها آخر، وهو^(٢): «أن ورشاقرأ في هذين الموضعين بباء محضره^(٣) مشبعة الكسر»،^(٤) فهذه ثلاثة أوجه عن ورش، وسيأتي^(٥) وجه رابع في قوله:

مَدَّ الدِّي الْمَكْسُورَتَيْنِ وَهُنَّا ^(٦) أَدَّى لِجَمْعِ السَّاكِنِينِ أُدْغِمًا	وَقِيلَ بِلَ أَبْدَلَ الْأَخْرَى وَرْشُنَا وَسَهَّلَ الْأُولَى لِقَالُونَ وَمَا
--	--

(١) سقطت في (م).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ض): «محضاً»، وفي (ج): «محففة»، ويظهر أنها خطأ.

(٤) وذكرها في جامع البيان أيضا ص ٢٢٠، ٢٢١.

(٥) في (ض): فسيأتي.

(٦) سيأتي بعد أربعة أبيات.

فِي حَرْفِي الْأَحْزَابِ بِالْتَّحْقِيقِ وَالْخُلْفُ فِي «بِالسَّوْءِ» فِي الصَّدِيقِ

لما ذكر حكم ورش في المكسورتين، أعلمك أن قالون يسهل الأولى منها، يعني بين بين، على أصل إطلاق التسهيل، فتكون بين الهمزة والياء من جنس حركتها، ويفهم منه أيضا تحقيق الثانية. (ع): هذه رواية أبي نشيط عنه، وروى عنه الحلواني تحقيق الأولى وتسهيل الثانية مثل ورش، [وروى عن أبي]^(١) نشيط أنه يحقق الأولى وينبذل الثانية مثل ورش^(٢)، ولكنها ليست بمشهورة. (٣) وروى عنه أحمد بن صالح^(٤) أنه يتحقق الأولى والثانية، وروى عنه الحلواني أنه يسهل الأولى ويتحقق الثانية مثل رواية أبي نشيط، فتحصل^(٥) من هذا أن لقالون في المكسورتين أربعة أوجه، وهذه الأوجه^(٦) الأربع تجري لقالون في المفتوحتين مثل المكسورتين. وروى عنه سالم بن هارون^(٧) وجها خامسا في المفتوحتين،

(١) هكذا في (ج) و(طث). وفي (ض): وروي عن أبي. وفي (م): وروي عنه أبي. وسياق الكلام يقتضي أن يكون الصواب: وروى عنه أبو. والله أعلم

(٢) في (ض): بياض مكانها.

(٣) في (ج) و(ض): بشهيرة.

(٤) هو = أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر الطبرى، الحافظ المقرى، أحد الأعلام، أخذ القراءة عرضا وساعا عن ورش و قالون. كان ثقة ثبتا صاحب سنة، من أهل الحديث وحفظه، وهو من كهول شيوخ البخارى. مات سنة (٢٤٨هـ)، ينظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٣٧٧ - وغاية النهاية ١ / ٦١.

(٥) في (ض): فيتحصل.

(٦) في (ض): الوجوه.

(٧) هو = سالم بن هارون بن موسى، أبو سليمان الليثي، عرض على قالون. ينظر: غاية النهاية ١ / ٣٢٧ - ومعرفة القراء الكبار (ترجمة قالون) ١ / ٢٧٣.

وهو^(١): أنه يحقق الأولى والثانية إلا في لفظ **﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾** خاصة.
 ثم قال (وما أدى جمع الساكنين أدغما): أي أدغمه قالون، وبيان ذلك أنه
 لو سهل^(٢) الهمزة الأولى في حرفي الأحزاب، وهو ما قوله تعالى: **﴿لِلّٰهِيَّةٌ اَرَادَ أَلَّٰهِيَّةٌ﴾** [الأحزاب: ٥٠]، و**﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ أَلَّٰهِيَّةَ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمُ﴾** [الأحزاب: ٥٣]، لأدّى^(٣) إلى اجتماع^(٤) ساكنين مثلين، [لأن الهمزة الأولى
 هنا إذا سهلت قربت من الياء، وقبلها ياء ساكنة، فأدى ذلك إلى اجتماع ساكنين]
^(٥)، وذلك ثقل^(٦). فانتقل إلى إبدالها ياء^(٧) خالصة لانكسار ما قبلها، وقبلها ياء
 ساكنة، فأدغمت^(٨) الياء في الياء، فصار: (للنبي)، و(بيوت النبي)، باء مشددة.
 (م): «وقوله (بالتحقيق) أي باتفاق الرواية^(٩) في ذلك»، ^(١٠) يعني رواة^(١١)
 قالون. وقوله (والخلف): أي عن قالون في **﴿بِالسُّوءِ﴾** في سورة يوسف عليه

(١) سقطت في (ض) و(ج).

(٢) في (ض): سهلت.

(٣) في (ض): أدى.

(٤) في (ض): جمع.

(٥) ما بين المukoفين سقط في (م).

(٦) في (ج): ثقيل.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (ج) و(ض): فأدغم.

(٩) في (طث): الرواية. وكذا في (القصد النافع) ص ١٧٢.

(١٠) (القصد النافع) ص ١٧٢.

(١١) في (ض): رواية.

السلام، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْجَبَسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [آية: ٥٣]، (س):^(١) والإدغام هو المشهور في^(٢) مثل هذين الموضعين. والقول الثاني: إجراؤه مجرى الباب في تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، وضعفه الداني. (م): «وكيفية الإدغام أنه أبدل الهمزة الأولى واوا لانضمام ما قبلها فيها»،^(٤) [ثم أدغم الواو التي قبلها فيها]^(٥) فصار بالسُّوءِ، بواوٍ مشددة». (٦)

وَسَهَّلَ الْأُخْرَى إِذَا مَا انْضَمَّتَا
وَرْشٌ، وَعَنْ قَالُونَ عَكْسُ ذَا أَتَى
وَقِيلَ بَلْ أَبْدَلَ الْأُخْرَى وَرْشُنَا
مَذَّالِي الْمَكْسُورَتَيْنِ وَهُنَّا

هذا هو النوع الثالث من أنواع المتفقين، وهو قوله تعالى: ﴿أَوْلِيَاءُ
أُولَئِكَ﴾ في الأحقاف [آية: ٣١]، وليس في القرآن غيره. قوله (وسهل
الأخرى): [كنية عن الأخيرة]^(٧)، وفي ضمه أن الأولى محققة، وهذه رواية
عبد الصمد عن ورش. ثم قال (وعن قالون عكس ذا أتى): يعني بتسهيل^(٨)
الأولي وتحقيق الثانية.

(ع): والوجوه التي تتصور لقالون في المكسورتين تتصور له في

(١) في (ض): (م).

(٢) سقطت في (ض) و(ج).

(٣) ينظر: جامع البيان ص ٥٦٧.

(٤) الزيادة في (ض).

(٥) ما بين المعکوفین ساقط في (ض).

(٦) (القصد النافع) ص ١٧٣.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) في (ج) و(ض): تسهيل.

المضمومتين، وهي أربعة أوجه، وقد تقدمت. ^(١) وقوله (وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا): البيت ذكر فيها تقدم رواية عبد الصمد عن ورش، والذي ذكر في هذا البيت رواية المصريين عن ورش، فأخبر أنه يبدل المكسورة ياء ساكنة، والمضمومة الأخيرة ^(٢) واوا ساكنة، ولو رش في المضمومة الأخيرة وجه ثالث، وهو ^(٣): أنه يُبدلها واوا مضمومة، نصّ عليها أبو عمرو، ^(٤) وحكاها عن المصريين، ولم يتعرض لها الناظم، لأنها ليس عليها ^(٥) عمل في الأكثر. فتحصل ^(٦) لนาفع في المضمومتين سبعة أوجه؛ أربعة من طريق قالون، وثلاثة من طريق ورش. والإشارة بقوله (وهنا) إلى المضمومتين ^(٧).

ثم إذا اختلفتا وافتتحتْ
أولاً هما فإن الآخرى سهلَتْ
كالْيَا وكالْوَا ومهما وقعتْ
مفتوحةً [ياءً وواوا] ^(٨) أُبِدِلتْ

لما فرغ من الكلام على ^(٩) المتفقين، وهي ثلاثة أنواع كما تقدم، شرع يتكلم

(١) في (ج): تقدم.

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) سقطت في (ض) و(ج).

(٤) ينظر: جامع البيان ص ٢٢٤.

(٥) في (ض): «لها»، وأظنه تصحيف.

(٦) في (ض): فيحصل.

(٧) في (ض): المصريين. وهو خطأ ظاهر.

(٨) كذا في (طث) و(ج)، وفي المطبوع من المنظومة أو شروحها كالنجم الطوالع. بينما في (م) و(ض): واواً وياءً.

(٩) في (ج) و(ض): في.

في المختلفتين، وهي خمسة أنواع؛ وحكم النوعين الأولين من هذه الأنواع الخمسة واحد، وهو تحقيق الأولى وتسهيل الثانية لورش وقالون.

وقوله (كالياء) هذا^(١) مثال للنوع الأول، وعدده في القرآن تسعة عشر موضعًا؛ في البقرة ﴿أَمْ كُنْتُ شَهِدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ﴾ [آية: ١٣٢]، وفي المائدة ثلاثة؛ ﴿وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْفِيَمَةِ وَسُوقَ﴾ [آية: ١٥] الآية، و﴿وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْفِيَمَةِ كُلَّمَا آتَوْفَدُوا﴾ [آية: ٦٦] الآية، و﴿عَنِ اشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلْ لَكُمْ سُؤْكُمْ﴾ [آية: ١٠٣]، وفي الأنعام ﴿أَمْ كُنْتُمْ شَهِدَآءَ إِذْ وَصَّيْكُمْ﴾ [آية: ١٤٥]، وفي التوبة موضعان؛ ﴿إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [آية: ٢٨]، ﴿أُولَئِيَاءَ إِنْ إِسْتَحْبُوا﴾ [آية: ٢٣]، وفي يونس عليه السلام ﴿شَرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ﴾ [آية: ٦٦]، وفي يوسف عليه السلام موضعان؛ ﴿وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ وَمِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [آية: ٢٤]، ﴿وَجَاءَ إِخْرَوْ يُوسُفَ﴾ [آية: ٥٨]، وفي الكهف ﴿مِنْ دُونِي أُولَئِيَاءَ إِنَّا أَعْتَدْنَا﴾ [آية: ٩٨]، وفي مريم عليها السلام ﴿رَزَكَرِيَاءَ إِذْ نَابَدَ رَبَّهُ﴾ [آية: ٢ - ١]، وفي الأنبياء عليهم السلام حرفان؛ ﴿أَلْدُعَاءَ إِذَا مَا يَنْدَرُونَ﴾ [آية: ٤٥]، ﴿وَرَزَكَرِيَاءَ إِذْ نَابَدَ رَبَّهُ﴾ [آية: ٨٨]، وفي الشعراء ﴿بَأْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آية: ٦٩]، وفي النمل ﴿أَلْدُعَاءَ إِذَا وَلَوْا مُدْبِرِينَ﴾ [آية: ٨٠]، وفي الروم أيضا ﴿أَلْدُعَاءَ إِذَا وَلَوْا مُدْبِرِينَ﴾ [آية: ٥١]، وفي السجدة ﴿سُوقَ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [آية: ٢٧] الآية، وفي الحجرات ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [آية: ٩].

وقوله (وكالوا)؛ وهذا مثال للنوع الثاني، وليس في القرآن منه إلا موضع واحد في قد أفلح؛ ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أَمَّةً﴾ [آية: ٤٤]. وقوله (ومهما وقعت) البيت،

(١) الزيادة في (ض).

هذا يشمل^(١) النوع الثالث والرابع، أي: ^(٢) ومهمها وقعت^(٣) الأخيرة مفتوحة، فإنها تبدل عند^(٤) ورش وقالون، إما واما إذا انصضم ما قبلها، وإما ياء إذا انكسر ما قبلها.

أما المضمومة^(٥) التي قبل المفتوحة، فعددتها في القراءان ثلاثة عشر موضعًا؛ في البقرة ﴿السَّبَهَاءُ لَا إِنَّهُمْ﴾ [آية: ١٣]، وفي الأعراف حرفان؛ ﴿أَنَّ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آية: ٩٩]، و﴿وَتَهَدِيَ مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلَيْسَنَا﴾ [آية: ١٥٥]، وفي التوبة ﴿رَبِّينَ لَهُمْ سُوءٌ أَعْمَلُهُمْ﴾ [آية: ٣٧]، وفي هود ﴿وَرَيْسَمَاءُ أَفْلَعِيهُ﴾ [آية: ٤٤]، وفي يوسف عليه السلام ﴿يَأَيُّهَا الْمُلَائِكَةُ أَبْقُتُونِي﴾ [آية: ٤٣]، وفي إبراهيم عليه السلام ﴿وَيَبْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ * أَلَمْ تَرَ إِلَى الظَّنِينَ﴾ [آية: ٢٩ - ٣٠]، وفي النمل موضعان؛ ﴿فَالَّتِي يَأَيُّهَا الْمُلَوْأُ أَبْقُتُونِي﴾ [آية: ٣٢]، ﴿يَأَيُّهَا الْمُلَوْأُ أَيُّكُمْ يَا تِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [آية: ٣٩]، وفي الأحزاب موضعان؛ ﴿أَلَّتِيءُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [آية: ٦]، ﴿إِنَّ أَرَادَ النَّبِيَّ أَنْ يَسْتَنِكِحَهَا﴾ [آية: ٥٠]، وفي فصلت ﴿وَذَلِكَ جَرَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ أَنَّا رَأَيْنَاهَا﴾ [آية: ٢٧]، وفي المتحنة ﴿وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُوْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [آية: ٥].

وأما المكسورة التي قبل المفتوحة، فعددتها في القراءان ستة^(٦) عشر موضعًا؛

(١) في (ج) و(ض): البيت يستعمل على.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ج) و(طث) و(ض): عن.

(٥) في (ج): المضمومتين. وهو خطأ.

(٦) في (ض): تسعة. وهو خطأ واضح.

في البقرة موضعان ﴿مِنْ خُطْبَةِ الْيَسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ﴾ [آية: ٢٣٣]، و﴿مِنْ أَلْشَهَادَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدِيهِمَا﴾ [آية: ٢٨١]، وفي النساء ﴿هَؤُلَاءِ أَهْبَدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [آية: ٥٠]، [وفي الأعراف ثلاثة؛ ﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَفْوُلُونَ﴾ [آية: ٢٧]، و﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا بَعْتَاهُمْ﴾ [آية: ٣٦]، و﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [آية: ٤٩][١])، وفي الأنفال ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوْ إِبْيَاتِنَا﴾ [آية: ٣٢]، وفي يوسف عليه السلام موضعان [٢]؛ ﴿فَبَلْ﴾ [٣] و﴿عَاءِ أَخِيهِ شَمَّ إِسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [آية: ٧٦]، وفي الأنبياء ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ بِالْهَمَّ مَا وَرَدُوهَا﴾ [آية: ٩٨]، وفي الفرقان موضعان؛ ﴿عِبَادَهُ هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلَّوْا السَّبِيلَ﴾ [آية: ١٧]، ﴿مَظَرَ السَّوْءُ أَبَلْمَ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا﴾ [آية: ٤٠]، وفي الشعراء ﴿مِنَ السَّمَاءِ مَا يَأْتِيَ بَقْلَلَتْ أَغْنَتْهُمْ﴾ [آية: ٤] الآية [٤])، وفي الأحزاب ﴿وَلَا أَبْنَاءِ أَخْوَتِهِنَّ﴾ [آية: ٥٥]، وفي الملك موضعان؛ ﴿مَ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ﴾ [آية: ١٧]، و﴿مَ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرِسِّلَ﴾ [آية: ١٨].

فالخُلْفُ فيها بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِبْدَالُهَا وَأَوْلَادَى الْأَدَاءِ تَسْهِيلُهَا كَالِيَاءُ وَالْبَعْضُ عَلَيْهِ	وَإِنْ أَتَتْ بِالْكَسْرِ بَعْدَ الضَّمِّ فَمَذَهَبُ ^[٥] الْأَخْفَشِ وَالْقُرَاءِ وَمَذَهَبُ الْخَلِيلِ لُّمْ سِيبَوِيَّةُ
--	---

هذا هو النوع الخامس، وعدده في القراءان العظيم ثمانية وعشرون موضعًا؛

(١) ما بين المعقوفين سقط في (م).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ض): من. وهو خطأ.

(٤) الزيادة في (ج) و(ض).

(٥) في (ج): ومذهب.

في البقرة ثلاثة؛ [﴿يَهِدِّي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾] [آية: ١٤٢]^(١)، [﴿يَهِدِّي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ فَمَنْ حَسِبْتُمْ﴾] [آية: ٢١٣ - ٢١٤]، [﴿وَلَا يَأْبَ أَلْشَهَادَ إِذَا مَا دُعَوا﴾] [آية: ٢٨١]، وفي إِلَى عمران اثنان؛ [﴿مَنْ يَشَاءُ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِذَلِكَ لِعِبْرَةٍ﴾] [آية: ١٣]، [﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا فَضَّلَ أَمْرًا﴾] [آية: ٤٧]، وفي الأنعام [﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾] [آية: ٨٤]، وفي الأعراف [﴿وَمَا مَسَّنِي الْسُّوءُ إِنَّا إِلَّا نَذِيرٌ وَدَشِيرٌ﴾] [آية: ١٨٨]، وفي يونس عليه السلام [﴿وَيَهِدِّي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾] [آية: ٢٥]، وفي هود عليه السلام [﴿مَا نَشَوْا إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الْرَّشِيدُ﴾] [آية: ٨٧]، وفي يوسف عليه السلام [﴿إِنَّ رَبِّيَ لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ وَهُوَ﴾] [آية: ١٠٠]، وفي مريم عليها السلام [﴿يَزَكِّرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾] [آية: ٦]، وفي الحج [﴿وَنَفِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمِّى﴾] [آية: ٥]، وفي النور ثلاثة^(٢)؛ [﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾] [آية: ٦]، [﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ﴾] [آية: ٤٥]، [﴿وَاللَّهُ يَهِدِّي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾] [آية: ٤٦]، وفي النمل [﴿يَأَيُّهَا الْمَلَوْا إِنَّى الْفِي إِلَيَّ﴾] [آية: ٢٩]، وفي الأحزاب اثنان؛ [﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾] [آية: ٤٥]، [﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ﴾] [آية: ٥٠]، وفي فاطر أربعة؛ [﴿يَرِيدُ مِنَ الْخَلْوِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾] [آية: ١]، [﴿أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾] [آية: ١٥]، [﴿إِنَّمَا يَخْشِيُ اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَوْا إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾] [آية: ٢٨]، [﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ أَلْسِيَّعُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾] [آية: ٤٣]، وفي الشورى ثلاثة؛ [﴿وَلَكِنْ يُرِئُلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَيْرٌ بَصِيرٌ﴾] [آية: ٢٧]، [﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّشَا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الْذُكُورَ﴾] [آية: ٤٩]، [﴿بَيْوَحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ

(١) هذا الموضع سقط في (ض).

(٢) سقطت في (ج).

عَلَيْهِ حَكِيمٌ ﴿يَا يَاهَا أَنْتَبِيهُ إِذَا جَاءَكَ الْمُوْمَنَثُ يُبَاهِيْعَنَكَ﴾ [آية: ٥١]، وفي المتخنة ﴿يَا يَاهَا أَنْتَبِيهُ إِذَا طَلَّفْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [آية: ١٢]، وفي الطلاق ﴿يَا يَاهَا أَنْتَبِيهُ إِذَا طَلَّفْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [آية: ١]، وفي التحريرم ﴿وَإِذَا سَرَّ أَنْتَبِيهُ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ﴾ [آية: ٣].

وقوله^(١) (فالخلف فيها بين أهل العلم): يعني أن الهمزة الأخيرة اختلف العلماء [فيها] - أي القراء مع النحاة - [٢] في كيفية تسهيلها. وهذا حكم مطلق، فذكر أن مذهب [أكثر القراء مع] ^(٣) أبي الحسن الأخفش إيدالها وأوا محضة مكسورة من جنس حركة ما قبلها، قال أبو عمرو: «وبذلك قرأت على عامّة من لقيت من ^(٤) أهل الأداء، وكذلك ^(٥) روى أبو الطاهر ^(٦) عن ابن مجاهد، قال: ^(٧) وهو أثر، أي روایة، وعليه العمل». قال الشاطبي ^(٨):

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (ض): بالقراءة والتحو. وفي (ج): بالقراءة والنّحة.

(٣) في (ض): «القراءة». وهو تصحيف ظاهر.

(٤) في (م) و(ج) و(طث): وعليه.

(٥) في (ج): وكذا.

(٦) في (م) و(طث): طاهر.

وهو = عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم، أبو الطاهر البغدادي المقرئ، العلامه المحقق، أحد الأعلام، مصنف (كتاب البيان والفصل)، قرأ على ابن مجاهد ولازمه مدة، قال أبو عمرو: لم يكن بعد ابن مجاهد مثل أبي الطاهر في علمه وفهمه، مع صدق لمجته، واستقامة طريقته، قرأ عليه خلق كثير، وكان ثقةً أمنينا. توفي سنة ٤٣٩هـ.

ينظر: معرفة القراء الكبار / ٢ - ٦٠٣ - وغاية النهاية / ١ / ٤٢٣.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ٨٢، و تمام البيت:

«وعنْ أكثِرِ الْقُرَاءِ تُبَدِّلُ وَأُوْهَا»^(١).

وقوله (الدى الأداء): أي عند النطق بالتلاوة. ثم قال (ومذهب الخليل ثم سيبويه تسهيلها كالىاء [والبعض عليه]^(٢)): [أي بين]^(٣) الهمزة والياء^(٤) على نحو حركتها، قال أبو عمرو: «وقرأت بذلك^(٥) على فارس بن أحمد في مذهب أهل الحرمين وأبي عمرو»،^(٦) وهذا معنى قول الناظم (والبعض عليه): أي وبعض أهل^(٧) التسهيل. قال أبو عمرو: «فمن سَهَلَ الهمزة راعى حركتها في نفسها، ومن أبدلها راعى حركة ما قبلها إذا كانت أثقل من حركتها، فأجرى الحكم لها لذلك^(٨) إذا^(٩) كان الثقيل هو الحاكم^(١٠) على الخفيف في الطبع والعادة، فجعلها لذلك واوا مكسورة»^(١١).

* * *

و ك ل ب ه م ز ال ك ل ي ب د ا م ف ص ل ا

= و ع نْ أكثِرِ الْقُرَاءِ تُبَدِّلُ وَأُوْهَا

- (١) ينظر: التيسير ص ٢٤٦.
- (٢) الزيادة في (ض).
- (٣) سقطت في (ض).
- (٤) سقطت في (ض).
- (٥) في (ض): ذلك.
- (٦) جامع البيان ص ٢٢٧.
- (٧) في (ج) و(ض): القراء على.
- (٨) في (ج): بذلك.
- (٩) في (طث): إذ.
- (١٠) في (ض): الحكم.
- (١١) ينظر نحوه في: جامع البيان ص ٢٢٧.

[فصلٌ في همزة الوصل]

فَصْلٌ: وَأَبْدِلْ هَمْزَ وَصْلِ الْلَّامِ مَدًّا بُعْيَدَ هَمْزِ الْاسْتِفْهَامِ

تكلّم هنا على همزة الاستفهام مع همزة الوصل في الكلمة، ويُقال لها ألف الوصل، وهذا الاسم أولى بها، وهي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدّرّج. وفائتها التوصل إلى النطق بالساكن، لأنّ العرب لا تبدئ بساكن ولا تقف على متحرّك، فإذا كان قبلها ما يتوصل به إلى النطق بالساكن، استغنى به عنها.

قوله (وأبدل): أي إقرأها بالبدل المحضر من جنس حركة ما قبلها وهي الفتحة، لأنّ همزة الاستفهام لا تكون إلا مفتوحة. (ع): وهذا حكم مطلق، والمراد به ورش و قالون، وذكر الناظم البدل وسكت عن التسهيل لأنّه مرجوح، ويؤخذ حكم هذا الوجه من قوله: (فนาفع سهل أخرى الهمزتين)، لأنّه داخل^(١) فيه. و قوله (همز وصل اللام): أي همزة الوصل التي تكون مع لام التعريف، قال أبو عمرو: «وليس من ألفات الوصل ما يثبت في حال^(٢) الاتصال غير هذه الألفات^(٣) الداخلة على لام التعريف، إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، إذ

(١) في (ض): دخل.

(٢) في (ج): حالة.

(٣) في (ج): الألف.

ببيوتها يُعرف تمكين^(١) الفرق بين الاستفهام والخبر»،^(٢) يعني أن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الخبر أيضاً مفتوحة فلو حذفت همزة الوصل^(٣) لالتبس الاستفهام بالخبر^(٤)، ورواية التسهيل تدل على أن^(٥) همزة الوصل ثابتة باقية. وقوله (مدا): أي صَيِّرْها حرف مد وهو الألف، ويريد بتصغير بُعْدَ قُرْبَ^(٦) الشيء.

وعددها [في القراءان ستة]^(٧) مواضع؛ ﴿فَلَآلَّذَكَرِين﴾ في موضعين في الأنعام [آية: ١٤٣ - ١٤٤]، و﴿ءَالَّى﴾ في موضعين في يونس [آية: ٥١ - ٩١]، و﴿آلَّهُ أَذِنَ لَكُم﴾ [يونس: ٥٩]، [وفي النمل]^(٨) ﴿ءَآلَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [آية: ٥٩] وزاد [أبو عمرو بن العلاء]^(٩) موضعًا سابعاً في يونس عليه السلام ﴿فَأَلَّمْ مُوبِئٍ مَا حِيَّتُمْ بِهِ لِسِحْرٍ﴾ [يونس: ٨١]، فلا بد من المد المشبع في هذه الموضع. (ج)؛ وإبدالها ألفاً لجميع القراء هو المشهور، [ومقابل المشهور]^(١٠) رواية

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) ينظر لهذا البحث: جامع البيان ص ٢١٦، ٢١٧.

(٣) سقطت في (ج) و(ض).

(٤) سقطت في (ج).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ج): قريب.

(٧) في (م): في ستة في القرآن.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) في (م) و(ج) و(طث): أبو عمرو وابن العلاء ! .

(١٠) سقطت في (ض).

تسهيلها بين الهمزة والألف لأهل التسهيل، وهم^(١): نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وقيل يجوز التسهيل لجميع القراء.

فإن قيل: لم اقتصر الناظم على البديل ولم يذكر التسهيل؟ فالجواب [أن يقال]^(٢): إنه^(٣) داخل في أوائل^(٤) الكتاب (فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة). أو يقال إنما تكلم الناظم^(٥) على المشهور ولا يدخل قالون ومن معه من أهل الأداء في هذه الموضع، لأن من^(٦) أصله أن يدخل بين همزة الاستفهام وألف القطع، [وهذه همزة وصل]^(٧) لا تقوى قوة همزة القطع، لأنها تسقط في الوصل^(٨).

وبعده احذف همزة وصل الفعل لعدم اللبس بهمزة الوصل

(ج): «[أي بعد]^(٩) همزة الاستفهام احذف همزة الوصل الداخلية على الفعل، وعددتها في القراءان سبعة مواضع^(١٠)؛ في البقرة ﴿فَلَآتَّهُنَّمُ عِنْدَ اللَّهِ

(١) في (ض): وهو.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ج): أول. وفي (ض): قوله أول.

(٥) سقطت في (ج) و(ض).

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (ض): وهذا وصل.

(٨) في (ج): «القطع»، وهو خطأ.

(٩) في (ض): وبعد.

(١٠) الزيادة في (ض).

عَهْدًا﴿ [آية: ٨٠] ، وفي مريم عليها السلام ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ﴾ [آية: ٧٨] ، وفي سباء﴿أَبْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [آية: ٨] ، وفي الصافات ﴿أَصْطَبَقَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [آية: ١٥٣] ، وفي ص اثنان؛ ﴿أَنَّحَدْتُهُمْ سُخْرِيًّا﴾ [آية: ٦٣] ، و﴿بِيَدَى أَسْتَكْبَرْتَ﴾ [آية: ٧٥] ، وفي المنافقين ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَعْبَرْتَ لَهُمْ وَ﴾ [آية: ٦].

فُحِذِفت^(١) أَلْفُ الوصل مِنْهَا [وَبَقِيتْ هَمْزَةٌ]^(٢) الْاسْتِفْهَامُ، لِأَنَّهُ جَاءَ لِمَعْنَى، وَأَلْفُ الوصل لَا فَائِدَةُ لَهُ إِلَّا الْابْتِداءُ بِهِ، وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامُ تُغْنِيُ عَنْهُ^(٣).
 (م) : «وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ ﴿إِطْلَعَ﴾، ﴿إِنْخَذْتُمْ﴾، ﴿إِاصْطَفَى﴾، وَشَبَهُهُ.
 (٤) [فَالْأُولَى هَمْزَةُ قَطْعٍ]^(٥) وَالثَّانِيَةُ هَمْزَةُ وَصْلٍ مَكْسُورَةٍ. وَقُولُهُ (لِعدْمِ الْلِّبسِ) (ع) :
 هَذَا جَوابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، كَأَنْ قَائِلًا يَقُولُ لَهُ^(٦): لَمْ حُذِفتْ هَمْزَةُ الوصل هُنَّا، وَلَمْ تُحْذَفْ^(٧) مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ؟، فَأَشَارَ إِلَى الْفَرْقِ وَهُوَ عَدْمُ الْلِّبسِ هُنَّا، وَإِنَّمَا ثَبَّتَتْ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ، لِأَنَّ [بَثُوتَهَا يَقُعُ بِهِ]^(٨) الْفَرْقُ بَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ وَالْخَبْرِ، وَلَوْ حُذِفتْ لِالْلِّبسِ الْاسْتِفْهَامُ بِالْخَبْرِ، لَا تَفَاقَ حَرْكَتَهَا بِالْفَتحِ^(٩). وَمَثَالُ هَذَا فِي

(١) كذا في (ج) وفي (شرح المجاصي) ورقة ٩١. وفي (م) و(ط) و(ض): فُحِذِفت.

(٢) في (ج) و(ض): وبقي.

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ٩١، (٩٣ / ٢١٢) بتصرُفِ.

(٤) (القصد النافع) ص ١٨٤.

(٥) سقطت في (ج) و(ض).

(٦) سقطت في (ج) و(م).

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في (ج) و(ض): بثُوتَهَا يَقُعُ.

(٩) في (م): في الفتح.

الكلام إذا قلت: (الرجل [خير من]^(١) المرأة)، فلا يعلم السامع هل أنت [مستفهمًا أو مخبرًا]^(٢)، فإذا قلت (أَلرجل خير من المرأة) علم السامع بأنك مستفهمًا].^(٣) وأما همزة الوصل الداخلة على الفعل فلا يقع بحذفها للبس^(٤) لاختلاف حركتها هنا، لأن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل مكسورة، ولأن الخبر لا تكون فيه إلا مكسورة، مثل: ﴿أَخْذُتُم﴾، ﴿أَطْلَعَ﴾، ﴿أَصْطَفَتِي﴾، إلى غير ذلك. فلما كانت لا تكون^(٥) إلا مكسورة، دلّ على أنه متى وُجد أَوْلَ كلام مفتوحاً، علم أنه من باب الاستفهام لا من باب الخبر.

فصل

قال (ع): «وقد جرت عادة المُقرئين لهذا الكتاب أن يتكلموا هنا على همزة الوصل؛

أما^(٦) حقيقتها فهي الهمزة الزائدة المرسومة لها صورة واحدة في الخط، المُحَقَّقةُ في حال^(٧) الابتداء، الساقطة في حال^(٨) الاتصال من^(٩) اللفظ.

(١) في (ج): بين ! ! .

(٢) هكذا بالنصب في النسخ الأربعه ! .

(٣) ما بين المعکوفین سقطت في (ض). .

(٤) في (ض): لبس .

(٥) في (ج): يكون .

(٦) في (ض): ما .

(٧) في (ج): حالة .

(٨) سقطت في (ض). .

(٩) سقطت في (ض). .

واعلمُ بأن همزة الوصل تكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف؛ أما مواضعها من الأفعال، فإنها تكون في [فعل الأمر من الثلاثي خاصة، وأما ماضي^(١) الثلاثي فلا، لأنه متحرك^(٢)، وتكون في الخماسي فـما فوق يعني في^(٣) السادسية، ولم يوجد على أكثر .

وهمزة القطع تكون في^(٤) الفعل الماضي الرباعي خاصة، ويكون حرف المضارعة منه مضموماً، نحو: (أَكْرَمَ يُكْرِم^(٥))، و(أَخْرَجَ يُخْرُج)، إلا في^(٦) ثلاثة أفعال فإن حرف المضارعة منها مفتوح وهمزتها همزة قطع، وهي على ثلاثة أحرف، وهي: (أخذ)، و(أكل)، و(أمر)، [وهذه همزة القطع، إن كانت في أول الكلام لا يكون ما بعدها إلا ساكناً، إلا هذه الأفعال الثلاثة التي تقدم ذكرها، فإن ما بعد الهمزة فيها متحرك وهي (أكل، وأخذ، وأمر)].^(٧) وهمزة المتكلم لا تكون إلا قطعية في أي فعل دخلت، سواء كان الفعل ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سادسياً. وهمزة المتكلم إذا^(٨) دخلت على الفعل الرباعي لا تكون إلا مضمومة، وإذا^(٩)

(١) في (ض): الماضي.

(٢) في (ض): متحرك.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

(٥) في (م): يكون.

(٦) سقطت في (م).

(٧) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

(٨) في (ج): إن.

(٩) في (ج) و(ض): وإن.

دخلت على^(١) غيره من سائر الأفعال فلا تكون إلا مفتوحة.

وحكم همزة ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أن تكون وصلية في الخماسي والسداسي، وتكون في الرباعي قطعية، ولا تكون في الرباعي فما فوقه إلا مضبوءة، ولا تكون في الثلاثي بخلاف همزة المتكلّم، لأنها تكون في الثلاثي وغيره من سائر الأفعال كما تقدم.
[و فعل الأمر]^(٢) الثلاثي يبتدأ^(٣) على ثلاثة؛ إن كان ثالثه مضبوءاً ابتدئ بالضمّ، ولكن بشرط أن يكون ثالثه مضبوءاً لازماً، وأما إن كان ثالثه مضبوءاً ضمّاً عارضاً فإنه لا يبتدأ بالضمّ، مثاله: ﴿أَيْ إِمْشُوا﴾ [ص: ٦]، ﴿بَاْوَرَا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، إلى غير ذلك مما حركته حركة^(٤) عارضة، لأن أصل (أن امشوا = امشيوا). وإن كان ثالثه مفتوحاً أو مكسوراً فإنه يبتدأ بالكسر.

وأما مواضعها في الأسماء^(٥) فهي على قسمين؛ مصادر وغير مصادر، فالمصادر^(٦) تكون في الخماسي وفي^(٧) السداسي، نحو: (انطلق، ينطلق، انطلاقاً)، أي مكسورة^(٨)، و(استكبر، ياستكبر، استكباراً). [وغير المصادر]^(٩) تكون في

(١) في (ج): في.

(٢) في (ض): والفعل.

(٣) في (ض): يوجد.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ض): الاسم.

(٦) في (ض): فأما المصادر.

(٧) زيادة في (ج) و(ض).

(٨) زيادة في (طث) و(ض).

(٩) في (طث): أو غير مصادر.

أسماء تُحفظ ولا يُقاس عليها، وهي تسعه؛ (ابن، وابنة، وامرأة، واثنان، واثنتان، وأسمٌ، وأسْتُ، وأيمَنُ^(١) الله في القسم^(٢))، هذا الأخير على قول سيبويه خلافاً للفراء^(٣) لأنها عنده همزة القطع، لأنَّه عنده جمعٌ يمين، وعند سيبويه من اليمين^(٤) والبركة. فإن قيل لأيِّ شيء حركة الهمزة من ايمَن الله بالفتح، [وهل لا]^(٥) حركوها بالكسر [مثل غيرها]^(٦) من سائر الأسماء التسعه؟ فالجواب أن يقال: إنَّ العَرَبَ أَلْزَمَتْهُ حَالَةً وَاحِدَةً وَهُوَ الرَّفْعُ بِالْأَبْدَاءِ فِي بَابِ الْقَسْمِ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ^(٧) نَظَائِرِهِ، وَفِيهِ لِغَاتٌ: (أيمَنُ الله، وأيمُ الله، [وأيمُ الله]^(٨))، وَاختلاف^(٩) سيبويه وغيره^(١٠) [إِنَّمَا هُوَ]^(١١) في (أيمَن الله) في

(١) في (ج) و(ض): وأيمُ.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) هو = يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا الأستدي الكوفي، العلام النحو صاحب الكسائي، كان ثقة إماماً، صاحب تصانيف، وكان يُقال عنه: أمير المؤمنين في النحو. مات سنة (٢٠٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء / ١٠ - ١١٨ - تاريخ بغداد / ١٦ - ٢٢٤.

(٤) في (ض): اليمين.

(٥) كذا في (م) و(ض) و(طث). وفي (ج): هلا.

(٦) في (ض): كغيرها.

(٧) في (ض): على.

(٨) سقطت في (ض). وفي (م): وأيمَمُ.

(٩) في (ض): وخالف.

(١٠) سقطت في (م) و(طث).

(١١) سقطت في (ض).

هذا اللفظ خاصة، وأما غيره فمتفق فيه على أن^(١) همزته^(٢) همزة وصل.
وأما مواضعها من^(٣) الحروف فهو موضع واحد، وهو لام التعريف،
مثل: (المسجد، والدار، والفرس)، وحركته بالفتح، وعبارة (ج) قال: «اعلم أن
الأفعال [كلما] كانت بنيت^(٤) على خمسة أحرف أو ستة، فإن همزتها^(٥) همزة
وصل ماضيه وأمره ومصدره، نحو: (انطَّلَقَ انطَّلِقْ^(٦) انطلاقاً)، و(استكبارَ
استكبارُ^(٧) استكباراً). وكذلك^(٨) ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف، فإن همزة فعل
الأمر منه همزة وصل، نحو: (ضرَبَ ضَرِبَ)، و(خرجُ أُخْرُجْ). وكل ما كان
ماضيه على أربعة أحرف فإن همزته همزة قطع كيف أتى^(٩) أيضاً، ماضيه وأمره
ومصدره، نحو: (أَكْرَمَ أَكْرِمْ^(١٠) إكراماً)، ولا زائد في الأفعال على ستة أحرف.
وألف الوصل مبني على [ثلاثة في]^(١١) الأفعال، فإن كان ثالثه مكسوراً أو

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (ج): في.

(٤) في (ض): كلما كانت ماضية. وفي (ج): كلها ماضية.

(٥) في (ج) و(ض): همزته.

(٦) في (ض): ينطلق. والظاهر أنه خطأ.

(٧) في (ض): يستكبر. والظاهر أنه خطأ.

(٨) في (ج): وتزيد.

(٩) سقطت في (ج).

(١٠) سقطت في (م). وفي (ض): يكرم، والظاهر أنه خطأ.

(١١) في (ض): ثالث.

مفتوا حا ابْتُدِئ بالكسر، نحو: (انطَّلِقْ وَاصْبِرْ وَافْرَحْ^(١))، وإن كان ثالثه مضموماً ضمّاً لازماً ابتدئ بالضم، نحو: (أَنْظُرْ^(٢) وَأُخْرُجْ). وكذلك الفعل إذا بُني لما مُسْمِ فاعِلُه، فإنه يبدأ بالضم سواء كان [قطعاً أو وصلاً]^(٣)، كان ثالثه [مضموماً ضمّاً]^(٤) لازماً أو عارضاً، نحو: ﴿وَلَفَدَ أَسْتَهْزِئَ﴾، و﴿بِمَا أَسْتَحْجِظُوا﴾[المائدة: ٤٤] و﴿هُنَالِكَ آبْتَلَى﴾[الأحزاب: ١١]، وما أشبه ذلك. فإذا دخلت همزة الاستفهام أو همزة المتكلّم على هذه الأفعال كلّها صارت قطعاً، كقوله: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾[يوسف: ٩٨]، وكقوله: ﴿فُلْ تَعَالَوْ أَثْلَ﴾[الأنعام: ١٥١]، وما أشبه ذلك.

وقد تقدم حكم الاستفهام، [وأمّا قولنا]^(٥) لازماً، احترازاً من الضمة العارضة، وعددها في القراءان ثمانيّة؛ ﴿إِبْنُوا﴾^(٦)[الكهف: ٢١، الصافات: ٩٧]، و﴿فَضُوا﴾^(٧) [يونس: ٧١]، و﴿إِمْشُوا﴾[ص: ٦]، و﴿أَبْيَتوْ^(٨)﴾، ﴿ثُمَّ أَبْيَتوْ صَفَّا﴾^(٩) [طه: ٦٤]، إذا كان بمعنى المجيء، سواء في كلمة واحدة^(٨) أو كلمتين، ﴿وَاتَّقُوا﴾،

(١) الزيادة في (م) و(طث).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (طث) و(ض): قطعاً أو وصلياً.

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) في (ج) و(ض): وإنما قلنا.

(٦) في (ج) و(ض): أبْيَتوْ.

(٧) في (طث): (واتَّلُوا). وكلّاهما لا يوجد في القرآن، ولعلّه تصحيف، والمقصود إنّها هو المثال الذي بعده في سورة طه.

(٨) سقطت في (ج).

(وَاهْدُوهُمْ) [الصفات: ٢٣]، (وَأُوتُوا إِلَى الْكَهْفِ) [الكهف: ١٦]، لأن هذه الضمة لا تثبت في المستقبل، لأنك تقول: (قضى يقضي، ومضى يمضي)، ولا تثبت في المستقبل إلا الّازمة^(١)، نحو: [نظر ينظر]^(٢)، وإنما ابتدئ^(٣) بالكسر إذا كان ثالثه مكسورا اتباعا لثالثه، وكذلك الضم.

واعلم أنه لا يوجد ألف الوصل مفتوحا في الأفعال،^(٤) وكذلك [لا يوجد]^(٥) ألف وصل^(٦) مضموما في الأسماء. قلت: قال أبو محمد الحسن بن سعيد العُماني^(٧): «ولا يدخل الاستفهام على لفظ الأمر أصلا».

* * *

(١) في (ض): لازمة.

(٢) في (ج): نطق ينطق.

(٣) في (ض): ابتدؤوا.

(٤) في (ض): الفعل.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ج): الوصل.

(٧) هو = الحسن بن علي بن سعيد، أبو محمد العُماني المقرئ، إمام فاضل محقق، له كتابان في الوقف والابداء، قال ابن الجزري: «نزل مصر بُعيد الخمسين». ينظر: غاية النهاية

فصلٌ في الاستفهام المكرر

فصلٌ : والاستفهام إن تكرّراً فَصَيِّرِ الثَّانِي مِنْهُ خَبْرًا^(١)

كلامه هنا^(٢) في الاستفهمين إذا اجتمعا، وعدهما في القرآن أحد^(٣) عشر

مواضيعاً؛

في الرعد ﴿أَمَّا كُنَّا تَرَابًا لَّمَعِي خَلْوِي جَدِيدٍ﴾ [آلية: ٥]، وفي سبحان ﴿أَمَّا كُنَّا
عَظِيمًا وَرَبَّتَا لَنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْفًا جَدِيدًا﴾ في موضعين [آلية: ٩٤ - ٩٨]، وفي قد أفلح
﴿أَمَّا مِنْنَا وَكُنَّا تَرَابًا وَعَظِيمًا لَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [آلية: ٨٢]، وفي النمل ﴿إِذَا كُنَّا تَرَابًا
وَعَابَأْوَنَا أَيْنَا لَمْحَرَجُونَ﴾ [آلية: ٦٧]، وفي العنكبوت ﴿وَلُوطًا لَدْ فَالَّلَّهُ لِفَوْمِهِ
إِنَّكُمْ لَثَاثُونَ الْقَبِحَشَةَ مَا سَبَقْكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَلَمِينَ فِي أَيْنَكُمْ لَثَاثُونَ
الرِّجَالَ وَتَفَطَّعُونَ السَّيْلَ﴾ [آلية: ٢٨ - ٢٩]، وفي السجدة ﴿أَمَّا ضَلَّنَا بِهِ لِأَرَضِ إِنَّا
لَمَعِي خَلْوِي جَدِيدٍ﴾ [آلية: ١٠]، وفي الصافات موضعان؛ ﴿أَمَّا مِنْنَا وَكُنَّا تَرَابًا وَعَظِيمًا لَّا
لَمَبْعُوثُونَ﴾ [آلية: ١٦]، ﴿أَمَّا مِنْنَا وَكُنَّا تَرَابًا وَعَظِيمًا لَّا لَمَدِينُونَ﴾ [آلية: ٥٣]، وفي

(١) في (ض) ذكر البيتين - هذا والذى يليه - .

(٢) سقطت في (ض). .

(٣) في (ض): احدى.

الواقعة ﴿أَذَا مِنْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَلًا لَمْ بَعْثُونَ﴾ [آل عمران: ٤٧]، وفي النازعات ﴿يَفْوَلُونَ أَمَّا لَمْ رُدُودُنَ فِي الْحَافِرَةِ إِذَا كُنَّا عِظَلًا نَخِرَة﴾ [آل عمران: ١٠ - ١١].

فنافع يجعل الأولى منها استفهماماً بهمزة مفتوحة محققة بعدها همزة مسهلة، ويجعل الثانية^(١) خبراً بهمزة^(٢) واحدة مكسورة، إلا في النمل والعنكبوت، فإنه قرأ الأولى بالخبر والثانية بالاستفهام، وإليه أشار بقوله:

واعكِسْهُ فِي النَّمَلِ وَفَوْقَ الرُّومِ لِكَتِبِهِ بِالْيَاءِ فِي الْمَرْسُومِ

[ويعني بالمرسوم المصحف، (ع)]: وأيضاً فإن الاستفهام في هذين الموضعين وقع^(٣) في محله وهو الثاني، لأن استفهمتهم وتكتذيبهم إنما وقع علىبعث لا عن كونهم ثراباً، ذكر ذلك المهدوي. (س): قال الداني: «وكل هذه الموضع يعني^(٤) الأحد عشر في آية واحدة، إلا الذي في العنكبوت وفي النازعات، فإنه من عايتين». (ج)^(٥): «إإن قيل إن الاستفهام^(٦) جاء مكرراً في قراءة نافع في غير الأحد عشر موضعاً،^(٧) في سورة النمل في قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا لَدْ فَالَّتِي لِفَوْمِهِ أَتَاثُونَ الْفَجِحَةَ وَأَنْتُمْ تُبَصِّرُونَ إِيَّنَّكُمْ لَثَاثُونَ الْجِجَال﴾ [آل عمران: ٥٤ - ٥٥]، وفي الصافات ﴿يَقُولُ أَنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّفِينَ إِذَا مِنْنَا﴾

(١) في (ج): الثاني.

(٢) في (ض): لهمزة.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج): ففي.

(٥) في (ج): (ع). والظاهر أنه تصحيف، لأن النص موجود في شرح المجاصي بتمامه.

(٦) في (شرح المجاصي): الاستفهمين.

(٧) سقطت في (ج).

[آية: ٥٢ - ٥٣]، ولم يقع تنبئه على ذلك؟ فالجواب أن يُقال: إنما تكلموا على الاستفهامين^(١) إذا كانا مرتبطين بعضهما^(٢) ببعض، وهذا^(٣) كل واحد منهم قائم بنفسه فافترقا»،^(٤) قلت: وهذا أحسن ما أجيبي به.^(٥)



-
- (١) كذا في (م) و(طث)، و(شرح المجاصي) ورقة ٩٤. وفي (ج): استفهامين.
 - (٢) في (ج): بعضها.
 - (٣) في (ج): وهذا.
 - (٤) (شرح المجاصي) ورقة ٩٤، ٩٦ (٢١٢ /).
 - (٥) ما بين المعكوفين ساقط كله في (ض).

[باب الْهَمْزُ الْمُفْرَدٌ]

القولُ فِي إِبْدَالِ فَاءِ الْفَعْلِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ صَحِيحَ النَّقْلِ

[لما فرغ من ذكر الهمزتين في كلمة [أو في]^(١) كلمتين، أخذ يتكلم في هذا الباب في حكم الهمزة المفردة. وفاء الفعل عبارة عن الهمزة التي تكون في أول أصول الكلمة، والعين عبارة عن الهمزة التي تكون في وسط الكلمة، واللام عبارة عن الهمزة التي تكون في آخر أصول الكلمة. وقد تقدم أن الهمز ينتهي في التقسيم لاثني عشر قسمًا؛ ففي^(٢) كلمة ثلاثة، وفي كلمتين ثماني، وهذا تمام الاثني عشر.

وهي على ثلاثة أقسام؛ قسم تكون فيه في موضع الفاء من الفعل أي فاء الكلمة، سواء في الاسم أو في الفعل على ما يأتي إن شاء الله تعالى. وإنما غالب الفعل لأن الهمزة لا تظهر إلا في وزن الفعل الماضي. وقسم تكون فيه في موضع العين، وقسم تكون فيه في موضع اللام. وكل قسم من هذه الثلاثة على قسمين؛

(١) في (ج): في.

(٢) في (ج): لاثنا.

(٣) في (ج): في.

ساقنة ومتحركة. وقد تضمن هذا البيت أنه يتكلم في كل ما يبدل^(١) من كل قسم منها، ويتبين جميع ذلك إن شاء الله تعالى، فالبيت ترجمة لما يأتي. وقوله (صحيح النقل) أي صحيح لا خلل فيه، نقله الأئمة خلف عن سلف، وصحيف حال من القول، [أو خبر]^(٢) مبتدأ مذوف، أي هو صحيح.

أَبْدَلَ وَرْشُ كُلَّ فَاءٍ سَكَنْتُ وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أَبْدِلْتُ

تكلّم في هذا البيت في الهمزة التي في موضع الفاء من الكلمة، قال

الشاطبي:

«إذا سكنت^(٣) فاءً من الفعل همزة فورش يريها حرف مدد مبدلاً»،^(٤)

قوله (يريها) من أرى بمعنى أعلم، والتقدير: يعلم السامع أو الطالب أنها حرف مدد. (س): ولا خلاف عنه في تحقيق المتحركة إلا المفتوحة بعد ضمة، وستأتي إن شاء الله تعالى. فقوله (أبدل ورش كل فاء سكنت) يعني كل همزة ساقنة في محل الفاء من الكلمة. (ج): «أي قرأها بالبدل المخصوص، أي^(٥) انفرد بذلك».^(٦) فإن كان قبلها فتحة أبدلها ألفا، نحو: ﴿يَا كُلُّ﴾، ﴿وَيَا بَنِي﴾[التوبه: ٣٢]، ﴿مَا مَانَهُ وَ﴾[التوبه: ٦]، ﴿أَلْمَ يَانِ﴾[الحديد: ١٦]، ﴿فَلَا تَاسَ﴾[المائدة: ٦٨، ٢٦]

(١) في (م) و(طث): يدل.

(٢) في (ج): وخبر.

(٣) في (ج): كنت سكنت.

(٤) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ٨٤.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ٩٧، ٩٩ / ٢١٢.

﴿لَا يَالُونَكُم﴾ [آل عمران: ١١٨]، ﴿مَاتُوكُلُّ﴾ [الفيل: ٥]، وما أشبهه.

وإن كان قبلها ضمة أبدلها واوا، نحو: ﴿يُوْمِنُوا﴾، ﴿يُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، ﴿يُوتِيه﴾، وما أشبهه. وإن كان قبلها كسرة أبدلها ياء، نحو: ﴿أَيِّتِ﴾ [إيت] [الشعراء: ١٠] وسواء كانت هذه الفاء الساكنة في الكلمة أو في كلمتين، نحو: ﴿لِفَاءَنَا إِيَّتِ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿يَصَدِّلُحُ إِيَّتِنَا﴾ [١١]، [الأعراف: ٧٧]، ﴿يَفُولُ إِيَّدَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

فإن صورة الياء أو الواو همزة ساكنة، لأنك تقول: ﴿إِيَّدَنَ لِيَ﴾ على وزن (افعل)، وكذلك ﴿أُؤْتُمِنَ﴾ على وزن (افتُعل)، فأبدلها من جنس حركة ما قبلها، وإنما كُتبت ياءً في (ايتنا) و(ايذن لي)، وواوا في (اوتن)، من أجل الابتداء، لأنهم إذا ابتدعوا بهمزة الكلمة اجتمعت لهم^(٢) في حال الابتداء همزتان، فأبدلوا الثانية التي بعد همزة الوصل من جنس حركة ما قبلها.

وقالون يقرأ جميع ما ذكرناه بهمزة محققّة ساكنة،^(٣) وهي فاء الكلمة في اسمٍ كانت أو فعل، ولا يهمز إلا ما^(٤) كان الهمزُ أصله^(٥)، وتعرف ذلك بوزن الفعل؛ فإن ظهر لك فيه الهمز همزة^(٦)، وتقول في نحو: (يأكل، ويأخذ)، (أكل، وأخذ)، على وزن (فعَل)، فتظهر لك الهمزة في فاء الفعل. [وما منه

(١) في (م) و(طث): أو ايتنا.

(٢) في (ج): له.

(٣) ما بين المعقوفين كله ساقط في (ض).

(٤) في (ض): من.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض) بياض مكانها.

وزنه مفعَلة^(١).

وتقول في ما لا أصل له في الهمز في: (يُوقِنُ، أَيْقَنَ)، على وزن (أَفْعَل)، وكذلك في (يُوَعظُ أو عُظِّمَ) على وزن (أَفْعَل)، فتظهر لك الفاء في موضع الياء والواو، فلا يهمز^(٢) إلا ما كانت الفاء في موضع الهمزة منه.

(٣) قلت: ورأيت أن أطوّل في هذا الفصل وأكّر الكلام فيه لأنّه ضروري، وليس كل الناس يحسّنون^(٤) تحصيله. قال (ع)^(٥) ميّنا لما قدمناه: ولا يهمز قالون من الأفعال المستقبلة إلا ما كان أصله الهمزة، ويُعَتَّبُ ذلك بالماضي، إن كانت فاءً الفعل منه همزة فإن قالون يَهْمِزُه، مثل: (ءامن) فيقول في المضارع (يؤمنون) بالهمز، وكذلك (أتى)، يقول في المضارع منه (يؤتون) بالهمز. وإن كانت فاءً الفعل منه واوا أو ياء فلا يهمز مضارعه، مثل: (يوقنون)، لأنّه من (أيْقَنَ)، وكذلك: (يُوعِدُون، ويُوَفُّون، ويُوَفِّضُون، وموسِعُون^(٦))، إلى غير ذلك، لأنّ الماضي من ذلك: (أَوْعَدَ، وآوْفَضَ، وآوْسَعَ، وآوْفَقَ)، ولذلك^(٧) قال الحُصْري: «ولا تَهْمَزْنَ ما كانت الواوُ أَصْلُهُ كقوله في الإنسان يُوفون بالنَّدِير»،^(٨)

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) في (ض): همزة.

(٣) في (ض): (ع).

(٤) في (ج) و(ض): يحسّن.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض): يوسعون.

(٧) في (ج) و(ض): وهذا. وفي (طث): ولذا.

(٨) ينظر: «قصيده الرائية في قراءة نافع» بعنایة عبد المادي حبیتو ص ٤٠.

قلت: قال شارحه محمد بن داود بن مطروح: «يريد لا تَهْمِزَنْ لقالون من الأفعال المستقبلة إلا ما كان أصله الهمز^(١)، يريد في الماضي. ولا تهمزن له منها ما كان أصله واوا أو^(٢) ياء، وذلك أنه متى أشْكَلَ ذلك عليك ولم^(٣) تدر ما أصل الفعل من ذلك رَدَّدَته إلى ماضيه، فإن وجدت فاء الفعل منه [همزة، همزت مُستقبَلَه]^(٤)، وذلك نحو: (ءامَنَ يُؤْمِنْ)^(٥)، و(ءاتَى يُؤْتِي)، و(ءاثَرَ يُؤْثِرُ)، وكذلك (أَكَ، يَأْكَ)، و(أَخَذَ يَأْخُذُ)، وكذلك^(٦) (اسْتَأْجَرَ يَسْتَأْجِرُ)، وأشباه ذلك.

وإن اعتبرت ماضي الفعل فوجدت فاء الفعل منه ياء أو واوا، فلا سبيل إلى همز مستقبليه بوجه، نحو: (يُوفُونَ، ويُوفِضُونَ، ويُوقِنُونَ، ويُوسِعُونَ،^(٧) ويُوعِدُونَ)، وشبه ذلك. ألا ترى أنك تقول في الماضي من ذلك: (أُوفَّى،^(٨) وأُوفَضَ، [وأُوسعَ، وأُوَدَّدَ]، وَأَيْقَنَ)، وكذلك ما أشباهه.

وإن كانت الكلمة اسمًا، لم يَخُلُ ذلك الاسم أن^(٩) يكون جاريًّا على

(١) فـ (ضـ) : الهمـةـ.

(٢) (ج): ولا في

(٣) في (ج) و (ض): فلم.

(٤) في (ضر): همزة فاهمن مستقبلة. وفي (حر): همزة مستقبلة.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): به منون.

(٦) في (ح): و ذلك.

(٧) في (م) و(طث): موسعون.

(٨) في (ض): و واسع، و واعدنا.

(٩) فـ(ضـ): اما آن.

فعلٍ^(١) أو عَيْر جَارٍ؛ فإن كان جاري، نظرت إلى^(٢) الفعل الذي يجري عليه، واعتبرته بما تقدم، مثل: (مُؤَجَّلاً، والمُؤَلَّفَة قلوبُهُم)، وشبه ذلك. وإن كان غير جار على فعل نظرت أشتقاقه، فإن لم تعلم^(٣) أشتقاقه، وقفت عند السماع والرواية. وعلى هذا الأصل تقسيم^(٤) جميع ما خفي^(٥) عليك من كل ساكنٍ يُعرِضُ لك فأشكل أمره». انتهى كلام ابن مطروح.

(ج): «وإنما سهل^(٦) ورثُ الهمزة الساكنة بالبدل، لأنها لا حرفة لها^(٧) تسهل منها، فلم يبق إلا البدل من جنس حرفة ما قبلها. وقد^(٨) قيل إن كل حرف سكن^(٩) [سكنونا حياً]،^(١٠) فهو أخف من الحركة، إلا الهمزة الساكنة فإنها أثقل من المتركرة». ^(١١) قلت: وقد أشار إلى ذلك ابن مطروح، قال بإثباتِ كلام: «لا يجمع أبداً بين همزتين في الكلمة إحداهما ساكنة، بخلاف الجمع بينهما

(١) في (ض): فعله.

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) في (ج): يتعرف. وفي (طث) و(ض): تعرف.

(٤) في (ج): تقس.

(٥) في (ض) و(ج): يمر.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج) و(طث) و(ض): لها.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) في (م): ساكن.

(١٠) في (ج): سكون حي.

(١١) (شرح المجاصي) ورقة ٩٨، ١٠٠ / ٢١٢.

متحركتين، لأن الساكن منها^(١) أُنْقَلَ من المتحرّك، حكى ذلك الفراء وغيره». وقوله (وبعد همز للجميع أبدلت) أي: إذا كانت الهمزة الساكنة بعد همزة أخرى قبلها [أبِدِلت، أَيْ قُرِئَتْ]^(٢) بالبدل لجميع القراء من جنس حركة ما قبلها، نحو: (ءادم، وءامن)، قال الشاطبي^(٣):

﴿وَإِبَدَالُ أَخْرَى الْهَمَزَتِينِ لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنَتْ عَزْمٌ كَ﴿ءَادَمَ﴾﴾ [أَوْهَلَ﴾^(٤)﴾،

وقال الحصري^(٥):

﴿وَلَا خَلَافٌ﴾^(٦) فِي إِبَدَالِ هَمَزَةِ ءادِمِ وَأَمْثَالِهَا، فَاسْمَعْ وَلَا تَكُونْ ذَا وَقْرِ﴾^(٧)﴾

(م):^(٨) «لا خلاف في إبدالها للجميع كما قال الناظم، وذلك نحو: (ءامن، وءأوتوا، وإيمان)، وشبيهه، والأصل (أأمن، أأتوا، إيمان)، فأبدلت من جنس حركة ما قبلها استثناءً لاجتماع همزتين في كلمة، بخلاف ﴿ءَانذَرْتَهُمْ وَ﴾ ونظائره على ما تقدّم، وعلى ذلك لغة العرب [في ما قد]^(٩) رضوا استعمال^(١٠)

(١) في (ض): مثل الهمز. وفي (ج) و(طث): من الهمز.

(٢) في (ض): بياض مكانها.

(٣) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ٨٦.

(٤) في (طث): أهلاً. وفي (م): اهلاً.

(٥) ينظر: «قصيده الرائية في قراءة نافع» بعنوان عبد الهادي حيث ص ٤٠.

(٦) في (طث)، وفي (بحث حيث ص ٤٠): خلف.

(٧) في (ض): وقري.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) كذا في (م) و(طث) و(القصد النافع). وفي (ض): فيها فقد. وفي (ج): فيها قد.

(١٠) سقطت في (ض).

تحقيق الثانية في هذا النوع»،^(١) وعبارة (س):

«وَفَاءُ فَعْلٍ سَاكِنًا أَبْدَلَهُ وَرْشٌ، كَذَا مَا الضَّمُ جَاءَ قَبْلَهُ

فَتَحًاً، وَبَعْدَ الْهَمْزِ لِكُلِّ الْأَلِفِ وَبَابُ تُؤْوِي هَمْزُهُ لِهِ عُرْفٌ»

(س)^(٢): «يعني أن ورشا رحمه الله يبدل الهمزة الساكنة الواقعة في فاء الكلمة ألفا بعد فتحة، وواوا بعد ضمة، وباء بعد كسرة. فالساكنة بعد الفتحة تقع بعد أحد سبعة أحرف، يجمعها قوله: [أوْفِيتَ نِمَ]»^(٣); فالمهمزة نحو: ﴿عَامَنَ، وَعَادَمُ، وَعَازْرُ﴾، يعني: ونحو ﴿أُوتُوا، وَإِيمَان﴾^(٤)، وما أشبهه، أي وهذا المتفق عليه.

والواو نحو: ﴿وَأَتَوْا الْبَيْوَاتِ مِنْ آبَوِيهِمَا﴾ [البقرة: ١٨٩]

[طه: ١٣٢]، ﴿وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [لقمان: ١٧]^(٥)، ﴿وَاتَّمِرُوا بِيَنِنَكُم﴾ [الطلاق: ٦]^(٦)،

أي مما اختص به ورش.

والفاء نحو: ﴿بَأَنُوْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿بَأَذَنَ لِمَنْ شِئْتَ﴾ [النور: ٦٢].

واليء نحو: ﴿يَاخْذُ وَيَاكُلُ﴾، و﴿يَا الْمُؤْمِنَ﴾ [النساء: ١٠٤]. والباء نحو:

﴿تَالَّمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، ﴿تَاتِيْهِم﴾، و﴿الْمُسْتَلِّخِرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤]. والنون

(١) القصد النافع ص ١٨٨.

(٢) في (م) و(طث): (ع). لكن في نهاية النقل أحال المصنف إلى (س) فقال: «... ولولا بناؤه لكان كغيره. انتهى كلام (س)».

(٣) في (طث): أوفيت، ثم. وفي (ج): أوفيت ع.

(٤) كتبت في (ج): إبين. وفي (م): إيمانا.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

نحو: ﴿نَّاكِل﴾، و﴿نَاتِيَ لِأَرْض﴾ [الرعد: ٤١، الأنبياء: ٤٤]، و﴿نَاحِذ﴾. والميم نحو: ﴿مَامَنَهُ﴾ [التوبه: ٦]، و﴿مَاكُول﴾ [الفيل: ٥]، و﴿مَامُون﴾ [المعارج: ٢٨]، و﴿مَاتِيَّ﴾ [مريم: ٦١].

قال الدّاني: «ولم يترك ورش الهمزة فيما وقع قبله ميم إلا في هذه الموضع، ولا خلاف عنه في إبدال الهمزة الساكنة بعد الفتحة إلا في^(١) ما يأتي في باب (تؤوي) إن شاء الله تعالى».

والساكنة بعد الضمة تقع بعد أحد أربعة أحرف، يجمعها قولك: (متين); فالميم نحو: (المؤمنون^(٢)، و﴿وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [التوبه: ٧٠]، و﴿وَالْمُؤْمِنَوْنَ﴾ [الزّكوة]^(٣) [النساء: ١٦٢]. والباء نحو: ﴿تُؤْتُونَ﴾ [يوسف: ٦٦]، ﴿بَلْ تُؤْتَرُونَ﴾ [الأعلى: ١٦]. والياء نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ، وَيُؤْتُونَ﴾، و﴿يُؤْلُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٦]. والنون نحو: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥، الإسراء: ٩٠]، و﴿نُوتِيه﴾^(٤) [النساء: ٧٤ - ١١٤]. ولا خلاف عنه أيضاً في إبدال هذه إلا ما يأتي في (تؤوي).

والساكنة^(٤) بعد الكسرة لها اعتبار بحسب ابتداء الكلمة التي هي فيها^(٥)، واعتبار بحسب وصلها^(٦) بما قبلها، ولذلك يختلف إبدالها في غالب أحوالها بسبب ذلك، وبيانه بتتبع تلك الموضع؛

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) في (ج) و(ض): المؤمن.

(٣) في (ج) و(طث) و(ض): (نُوتِيه). (آل عمران ١٤٥، الشورى ٢٠).

(٤) في (ض): وهي الساكنة.

(٥) في (ض): قبلها.

(٦) في (ج): وصفها.

فقوله تعالى ﴿يَقُولُ إِيَّدَنْ لَيْ﴾ [التوبه: ٤٩]، ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِيَّتُونِي بِهِ﴾ [يوسف: ٥٠ - ٥٤]، ﴿فِرْعَوْنُ إِيَّتُونِي﴾ [يونس: ٧٩]، ونحوها، تُبدل ياءً في الابتداء لكسر ما قبلها، وواواً في الوصل لضمّ ما قبلها. وقوله تعالى ﴿إِلَى الْهَدَى إِيَّتَنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿لِفَاءَنَا إِيَّت﴾ [يونس: ١٥]، ﴿ثُمَّ إِيَّتُوا صَفَّا﴾ [طه: ٦٤]، تُبدل [في الوصل {ألفا}١) وياءٍ في الابتداء. ويتفق الأمران في قوله تعالى: ﴿أَنِ إِيتُ الْفَوْمُ أَلْظَلِيمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠]، ﴿وَلِلأَرْضِ إِيَّتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١]، ﴿فِي أَلْسُنَمَاتِ إِيَّتُونِي﴾ [الأحقاف: ٤]، ﴿أَوِ إِيَّتِنَا بِعَذَابِ أَلْيَمِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ونحوها، فإنها تُبدل ياءً٢) في الوصل {٣) في الابتداء، لأن ما قبلها مكسور. [والساكنة بعد الضمة تُبدلها وواوا في الوصل لأن]٤) ما قبلها مضموم٥) في الابتداء مكسور٦) في الاتصال، كقوله تعالى ﴿لِلَّذِي لَوْثِمَ أَمَتَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فإن همزة الوصل مضمومة لبناء الفعل للمفعول، [ولولا بناؤه]٧) لكان كغيره». انتهى كلام (س).

قلت: ورأيت أن أذكر لفظ الداني في التيسير ليسره،^{٨)} وليرسخ حكم هذا الباب في نفس السامع،^{٩)} وإن كان قد قدمنا ما تضمنه، قال رحمه الله:

(١) في (ض): ألفا في الوصل.

(٢) ما بين المعقوفين سقطت في (ض).

(٣) ما بين المعقوفين الكبيرين { } سقط في (م).

(٤) في (ج) و(ض): وقد يكون.

(٥) في (ج) و(ض): مضموما.

(٦) في (ج) و(ض): مكسورا.

(٧) في (ض): ولو لم يُبنَ له.

(٨) في (م) و(ط): ليり سره.

(٩) في (ج) و(ض): سامעה.

«اعلم أن ورشا كان^(١) يُسْهِل الهمزة المفردة^(٢)، أي يُبَدِّلها، سواء سكنت أو تحركت،^(٣) إذا كانت في موضع الفاء من الفعل. فالساكنة نحو قوله تعالى: ﴿وَيَاخُذُ، وَيَاكُلُ، وَيَاكُونُ، لِفَاءَنَا إِيَّتِي، وَيُوْمِنُونَ، وَالْمُؤْمِنُونَ، وَيُوْثِرُونَ، وَيُوْثُونَ، وَالْمُوْتَمِكَةُ، وَالْمُوْتَمِكَةُ، لِذَنِي لَوْثِمَ، الْمَلِكُ إِيْتُونِي﴾، وشبهه. والمحركة نحو قوله تعالى: ﴿بُوْدَهَ إِلَيْكَ، وَمُوْجَلَّا، وَالْمُوْلَقَةِ، وَمُوْذِنَّ، وَيُوْخَرُهُمْ، وَلَا تُواخِذُنَا﴾، وشبهه.

واستثنى من الساكنة: ^(٤) ﴿وَثُوْتَهَ إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿أَلَتِي تُوْيِه﴾ [المعارج: ١٣]، وسائر باب الإيواء نحو: ﴿الْمَأْوَى، وَمَأْوِيَهُمْ، وَمَأْوِيَكُمْ﴾، ﴿بَأْوَانِي الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وشبهه. ومن المحركة: ﴿وَلَا يَتُوْدُهُ وَحْفَظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿تُوْزُّهُمْ﴾ [مريم: ٨٣]، وكذلك ﴿مَأَابَا، وَإِلَيْهِ مَأَابِّ، وَمَأَارِبُّ، وَمَا تَأَّرَّ، وَبَأَذَنَ﴾، وشبهه، إذا كانت صورتها ألفاً، فـيهمز^(٥) في جميع ذلك، والباقيون يتحققون الهمزة في ذلك كله». انتهى كلام الداني، ^(٦) وهذا الباب^(٧) كبير، ولهذا أكثرنا^(٨) الكلام فيه.

(١) في (ج): كما.

(٢) في (ج) و(ض): المنفردة.

(٣) في (ج): وتحركت.

(٤) في (ض): المسكتة.

(٥) في (ج) و(ض): فهمز. وفي المطبوع من «التيسير»: فهمز جميع.

(٦) التيسير ص ٢٤٧، ٢٤٨.

(٧) في (ج) و(ض): باب.

(٨) في (ج) و(ض): كررنا.

وَحَقٌّ (الإِيُوا) لِمَا تَدْرِيهِ مِنْ ثَقَلِ الْبَدَلِ فِي (تُؤْيِهِ)

[أي: إقرأ لورش ما تصرف من باب الإيواء بهمزة محققة، لأنه لو قرأه بالبدل لاجتمع في الكلمة ثلاثة أحرف من حروف العلة، فتشغل الكلمة^(١).]

وَإِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا وَأَوْا إِذَا مَا الضَّمُّ جَاءَ قَبْهَا

أي: ^(٢) وإن جاءت فاء الكلمة التي هي في موضع الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة، أبدلها ورش واوا محضرية من جنس حركة ما قبلها، نحو: (يُوَلْفُ، والْمُوَلَّفَة، وَمُوَجْلا، وَمُوَذْنَ، وَيُوَذْنَ، وَيُوَدْدَه)، و﴿أَلْ تَوَدُّوا الْأَمَانَتِ﴾ [النساء: ٥٨]، وشبه ذلك. وقالون ^(٣) وسائل القراء يتحققون ذلك.

(ج): «لأنك تقول في الماضي (أَلَّفَ، وَأَيَّدَ) ^(٤)، على وزن (فَعَلَ) مشددة العين، فتظهر لك الفاء في موضع الهمزة في الكل، وتقول فيها لا أصل له في الهمزة: (موهن، أَوْهَنَ) على وزن (أَفْعَلَ)، فتظهر لك الواو في موضع الفاء، فَقِسْ عليه» ^(٥).

(ج) ^(٦): «ومفهوم قوله (إن أتت مفتوحة أبدلها إلى آخره)، أنها إذا ^(٧) جاءت مضمرةً وافتتح ما قبلها، أن ورشا لا يبدل بل يتحقق، لأنه اشترط أن

(١) ما بين المعقودين سقط في (ض).

(٢) سقطت في (م) وج).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض): أدى.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ٩٩، ١٠٠، ١٠١، (٢١٢ / ١٠٢، ١٠٣).

(٦) في (ج): (ع). ولعله الصواب، لأن النص غير موجود في (شرح المجاصي).

(٧) في (ض): إن.

تكون مفتوحة. ومفهومه أيضا أنها إذا افتحت^(١) وانفتح ما قبلها يتحقق، [ومفهومه أيضا أنها إذا انكسرت وانكسر ما قبلها أنه يتحقق، وهذه المفهومات كلها صحيحة جارية].[٢) فمثال المفهوم الأول: ﴿وَلَا يَئُودُه﴾[البقرة: ٢٥٥]، و﴿تَوْرَثُهُمْ﴾[مريم: ٨٣]. ومثال المفهوم الثاني: (تأخر، ومتأرب، وفأدن، وتأدّن، ومتأب)، إلى غير ذلك. ومثال الثالث: ﴿لِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[الحجر: ٧٩]، و﴿بِإِمَامِهِمْ﴾[الإسراء: ٧١]^(٣)، وقالون في جميع ذلك^(٤) على أصله من التحقيق.

(ع): وروى الأصبهاني عن ورش تحقيق الهمزة المتحركة [إن كانت]^(٥) فاء الفعل، في موضوعين في: ﴿مُؤَذِّن﴾[الأعراف: ٤٤، يوسف: ٧٠]، و﴿لِيَلَّا﴾[البقرة: ١٥٠، النساء: ١٦٥، الحديد: ٢٩] خاصة.

والعين واللام فلا تبدلُهما لنافع إلا لَدَى بِئْسٍ بِمَا

لما فرغ من ذكر الهمزة التي في موضع الفاء، أخذ يتكلم في التي في موضع العين واللام.

(ع): والعين عبارة عن الهمزة التي تكون وسط الكلمة، واللام عبارة عن الهمزة التي تكون في طرف الكلمة. قوله (والعين): أي^(٦) إذا أتت عين^(٧)

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ض).

(٣) في (م): وفإمامهم.

(٤) في (ض): هذا.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ض).

(٧) سقطت في (ض).

الكلمة في موضع الهمزة وسواء كانت متحركة أو ساكنة؛ فالمتحركة نحو: (رُؤوسهم، ورَؤوف، ورَءَا)، لأنك تَرِنُه على (فعول) بضم الفاء وفتحها^(١)، ورَءَا على وزن (فَعَل)، فتظهر لك العين في موضع الهمزة.

(ع): وقد اتفق ورش و قالون على تحقيق الهمزة في ذلك إلا في موضعين، وهما: (سَأَلَ سَائِلٍ بِعَذَابٍ وَافِعٍ) [المعارج: ١]، و(أَرَأَيْتَ) حيث وقع، لأن الهمزة في هذين الموضعين في عين^(٢) الكلمة؛ أما (سال سائل) فقد اتفق ورش و قالون على إبدال همزته، وأما (أَرَأَيْتَ، وَأَرَأَيْتُمْ) فلورش فيه الوجهان؛ الإبدال^(٣) والتسهيل، وأما قالون فليس عنده إلا التسهيل.

والساكنة نحو: (الرَّأْس، والكَأْس، والبَأْس، وَدَأْبًا)، لأنك تقول (فَعَل) بإسكان العين، فتظهر لك^(٤) العين ساكنة في موضع الهمزة.

وقوله (واللام) أي إذا وقعت أيضاً لام الكلمة في^(٥) موضع الهمزة، وسواء كانت متحركة أيضاً أو ساكنة. فالمتحركة نحو: (ذَرَأً، وَنَشَأً، وَأَنْبَأً، وَتَرَأً، وَتَبَوَّأً)، لأنك تقول في تصريفه فعل وَأَفْعَل وَتَقْعَل، فتظهر لك اللام في موضع الهمزة. والساكنة نحو: (أَقْرَأً، وَبَنَى، وَهَيَّء، وَبَعَثُمْ). قوله (فلا تبدلهم) أي لا تقرأهما بالبدل من جنس حركة ما قبلهما، بل حَقِيقَهَا لورش و قالون. قوله^(٦) (إلا لدى

(١) في (ج): أو فتحها.

(٢) في (ج): غير.

(٣) في (م) و(ض) و(طث): البدل.

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ض).

بئس بِهَا)، أَيْ إِلَّا عِنْدَ قُولِهِ تَعَالَى فِي الْأَعْرَافِ: ﴿بَعْذَابٌ يُبَيِّنُ﴾ [آية: ١٦٥]، فَإِنْ نَافَعَا قَرَأَهُ بِالْبَدْلِ، أَيْ يَاءَ سَاكِنَةٍ سَكُونًا مِيتًا.

(ج): «قيل إنما ترك همز (بيس) في هذا الموضع، لفارق بين الأسماء والأفعال، فهمَزَ قالوْنُ كُلَّ فعل من لفظه، وترك هذا الموضع لأنَّه ليس في القراءان اسمٌ غيره^(١). وأما ورش فمذهبة تركُ الهمز في الأسماء والأفعال، على ما يأتي إن شاء الله تعالى»^(٢).

وعبارة (س) قال: «لا خلاف في إيدال همزة (بيسٍ بما كانوا يُقسّونَ) لورش وقالون؛ أما قالون فحجّته في الاقتصار على إيداله في هذا الموضع دون غيره إرادة الفرق بين الاسم والفعل، فإن جميع ما وقع من لفظ بيس في القراءان فعل إلا هنا فإنه اسم، وكان في الأصل فعلًا إلا أنه وصف به فصار اسمًا، فأبدله فرقاً بين الاسم والفعل، قاله مكيٌّ،^(٣) والمهدوي. وقيل لما صار وصفًا ثقل فُحْفَفَ بالبدل، وقيل في تعليله غيرُ هذا.

(ع): وبيس من الأفعال التي لا تتصرّف، لأن الأفعال كلها تصرف بخمسة أضُرُبٍ؛ بالماضي^(٤) والمستقبل والأمر والنهي^(٥) والمصدر، إلا خمسة أفعال،^(٦) وهي: نِعْمَ، وَيَسْ، وَلَيْسَ، وَحَبَّذَا، وَفَعَالاً^(٧) التعجب مثل: (ما أحسنَ

(١) في (ضر): غير هذا.

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ١٠١، (١٠٣ / ٢١٢).

(٣) ينظر: كتاب الكشف عن وجوه القراءات / ١ / ٤٨١.

(٤) في (ض): الماضي.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ض).

فـ (ز) و (ض) : فـ (ي)

[زياداً)، و(أكْرَم بزيـد) [١].

وأبدلَ (الذِّيْبُ)، و(بِيرٍ)، (بِيسَ) ورُشُ، و(رِيَا) بِادْغَامِ عِيسَى

يعني أن ورشا أبدل همزة الذئب ياءً، ووقع ذلك في سورة يوسف عليه السلام في ثلاثة مواضع، وأبدل الهمزة من ﴿وَبِيرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥] ياءً، وهي ^(٢) عين الكلمة، وكذلك حكم (بِيسَ) حيث ما وقع، أي و قالون يحقق الهمزة في جميع ذلك.

قوله (ورعيا): [أَيْ وَأَبْدَلْ عِيسَى رَعِيَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحْسَنَ أَثْثَارَ وَرِعِيَا﴾] [مريم: ٧٤]، (٣) يعني أنه أبدل فيه الهمزة ياء. (ج): [أَيْ مِنْ جِنْسِ حَرْكَةِ مَا قَبْلَهَا]، (٤) ولم (٥) ينظر إلى اللبس الذي بينه وبين الري الذي هو الامتلاء من شرب الماء، ثم أدمغها في الياء التي بعدها، فيقول: (ورِيًّا)، بياء مشددة، وفي ضمن هذا أن ورشا يتحقق فيه الهمزة وهو كذلك.

(ع): وهو عنده مما تراه العين وهو المنظر^(٦) الحسن، ولو ترك همزه لصار من الريّ الذي هو الامتلاء من الشرب، ويحتمل أن يكون عند قالون أيضاً من رأي العين الذي هو المنظر^(٧) الحسن، فخفّفه.

(١) سقطت في (ض). وفي (ج) سقطت «وأكرم بزيد».

(٢) سقطت في (ض).

(٣) ما بين المعكوفين سقطت في (ض).

(٤) (شرح الماجستير) ورقة ١٠٢، (١٠٤ / ٢١٢).

(٥) في (ضر): وما.

(٦) في (ج): المنظور.

(٧) في (ج): المنظور.

وَإِنَّمَا أَلْتَسِيٌّ وَرُشْ أَبْدَلَهُ وَلُسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلُ شَقَّلَهُ

(م):^(١) «الهمزة في [هذا الموضع]^(٢) في محل اللام من الفعل، وقد ذكر في البيتين المتقدمين أنه لا يبدل^(٣) الهمزة^(٤) التي في موضع العين واللام إلا ما ذكر، فذكر أولاً ما يبدل من التي هي عين، وذكر الآن ما يبدل من التي هي لام. فأعلمك أن ورشا يبدلها ياء في قوله تعالى: **«إِنَّمَا أَلْتَسِيٌّ زِيَادَةً فِي الْكُفْرِ»** [التوبه: ٣٧] لا غير، لأن أصله الهمز، لأنه^(٥) من (أنساً ونساءً) إذا آخر، فقال (وإنما النسيء ورش أبدله). ودل ذلك من قوله أن قالون يحققهـا،^(٦) ولم يختلفـا^(٧) في شيء مما وقع لاما [من الفعل غير هذه الكلمة، وسائر ذلك مما وقع لاما]^(٨) لا خلاف^(٩) بينهما في تحقيقهـ ساكناً كان أو متحركـاً، نحو: **«بَأَذْرُؤُتُمْ»** [البقرة: ٧٢]، و **«فَرَأَنَهُ»** [القيامة: ١٨]، و **«تَسْوَهُمْ»** [آل عمران: ١٢٠]، التوبه: ٥٠، و **«شِئْتَ»**، و **«جِئْتَ»**، و **«وَهَيْئَ»** [الكهف: ١٠]، و **«أَنْشَأْتُمْ»** [الواقعة: ٧٢]، و **«أَنْشَأْتُمْ»**،

(١) سقطت في (م) و(طث). والنص ثابت في (القصد النافع).

(٢) في (م): هذه الموضع.

(٣) في (ج): يبدلـه.

(٤) في (ج) و(ض): من. وكذا في (القصد النافع) ص ١٩٨.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض): يتحققـه.

(٧) في (ض): يختلفـ.

(٨) ما بين المعقوفين سقطت في (ج).

(٩) في (ج): اختلافـ.

و﴿تَنْفَرُوا﴾ [الإسراء: ٩٣]، و﴿بِأْمُرُوا﴾ [النساء: ١٧٦]، و﴿يَسْتَهِزُونَ﴾،
وشبّهه﴿﴾^(١).

وقوله (ولسكنون الياء قبل ثقله): أي ولأجل سكون الياء قبل الياء المبدل
ثقلَها^(٢) بالادغام، وذلك أن [ورشا أبدل]^(٣) من الهمزة التي هي لام الكلمة
[ياءً وقبلها]^(٤) ياءً أخرى، فأسكن الياء الأولى سكونا حيا وأدغم الياء في الياء،
فصار (النبي) باء مثقلة، أي مشددة.

* * *

(١) (القصد النافع) ص ١٩٨، ١٩٩.

(٢) في (ض): ثقله.

(٣) في (ج): أبدل ورشا.

(٤) الزيادة في (ض).

[باب نقل الحركة]

القول في أحكام نقل الحركة وذكر من قال به وتركته

(ع):^(١) «النقل تحرير الساكن بحركة الهمزة^(٢) التي بعده في الوصل، وإسقاطها من اللفظ تحفيقاً^(٣) بشروط ستة إن شاء الله. وترجم الشاطبي^(٤) والداني في التيسير [باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها؛ قال في التيسير:]^(٥) «علم أن ورشا كان يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها فيتحرّك بحركتها، وتُسقط هي من اللفظ، وذلك إذا كان الساكن غير حرف مَدٌ ولِينٌ، وكان آخر كلمة، والهمزة أول كلمة أخرى.

والساكن الواقع قبل^(٦) الهمزة يأتي على ثلاثة أضرب؛

فالضرب الأول: أن يكون تنويناً، نحو قوله تعالى ﴿مِنْ نَّبِيٍّ لَا﴾

(١) سقطت في (م) و(ط).

(٢) سقطت في (م).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) ينظر شرح الشاطبية للضياع ص ٨٧.

(٥) ما بين المukoفين ساقط في (ض).

(٦) في (ج): بعد قبل.

[الأعراف: ٤٩، الزخرف: ٧]، (١) و﴿مِنْ شَيْءٍ لَذُكَانُوا﴾ [الأحقاف: ٢٦]، و﴿كَمُؤْأَآحَدُ﴾ [الإخلاص: ٤]، و﴿نَذِيرٌ مُّبِينٌ فَإِنْ عَبَدُوا أَللَّهَ﴾ [نوح: ٢ - ٣]، وشبهه. والثاني: أن يكون لام المعرفة، نحو (الأرض، والآخرة، والأزفة، والأولى، والآن، والأذى)، وشبهه، وهذا وإن (٢) كان متصلًا مع الهمزة في الخط، فهو (٣) يجري عند القراءة مجرى المنفصل. والثالث: أن يكون سائر حروف (٤) المعجم، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ﴾، ﴿مِنِ اسْتَبْرِق﴾ [الرحمن: ٥٤]، ﴿وَادْكُرْ لِاسْمَاعِيلَ﴾ [ص: ٤٨]، و﴿أَلَمْ آحَسِبَ النَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١ - ٢]، و﴿وَفَالَّتْ أُولَئِكُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨]، و﴿فَالَّتْ أُخْبِرَتْهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٦]، و﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، و﴿نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [المائدة: ٢٩]، و﴿دَوَاتِي أَكْلِ حَمْطٍ﴾ [سبأ: ١٦]، وشبهه. واستثنى أصحاب أبي يعقوب عن ورث من ذلك حرف واحدًا في الحالة في قوله تعالى: ﴿كِتَابِيَةً إِنَّهُ ظَنَنتُ﴾ [آلية: ١٩ - ١٨]، فَسَكَنُوا (٥) الهاء وحققوا الهمزة بعدها على مراد القطع والإستئناف، وبذلك [قرأتُ على مسيحة المصريين، وبه آخذ] (٦) [٧]. [وقرأ الآلقون] (٨) بتحقيق الهمزة في جميع ما تقدّم [مع تخلص] (٩) الساكن قبلها.

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (م) و(طث): إن.

(٣) في (ج): فهذا.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ض): بسكون.

(٦) كذا في (ج) وفي المطبوع من «التيسير»، وفي (م) و(طث): وبه الأخذ.

(٧) في (ض): «وبذلك قرأ على شيوخه المصريين وبه أخذ».

(٨) في (ض): والباقيون.

(٩) في (ض): وتحلص. وفي (م): من تخلص.

واختلفوا في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَقَدْ كُنْتُمْ﴾، و﴿إِنَّ اللَّهَ وَقَدْ عَصَيْتُ﴾ في يومنس [آية: ٩١، ١٥]، وفي قوله تعالى ﴿عَادَا أَلْأَوْبَى﴾ في [النجم: ٤٩]، وسيأتي إن شاء الله تعالى»^(١).

حرکة الهمز لورش تتقىل للساكن الصحيح قبل المفصل خلف، ويجري في ادغام **﴿مَالِيهَ﴾** أو لام تعريف، وفي **﴿كِتَابِيَةَ﴾**

قال الشاطبي:

«وَحَرْكُ لورشِ كُلَّ ساكنٍ إِخْرِ صحيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهَلًا»^(٢)

وقال (س):

«وَاحْذِفْ لورشِ همزةً من بَعْدِ ما تَقْبِلْ شَكْلَهَا لِمَا تَقَدِّمَا وَهَاءٌ سَكْتٌ لَيْسَ كَالصَّحِيحِ»، مِنْ ساكنٍ مُنْفَصِلٍ صَحِيحٍ

ويعني بشكلها حركتها. قوله (حرکة الهمز) أي حرکة همزة^(٣) القطع كيفما^(٤) كانت^(٥) مضبوطة أو مكسورة أو مفتوحة، نحو: (مَنْ أُوتِيَ، مِنِ اللَّهِ، مَنْ أَمَنَ). قوله (لورش) أي هو الذي اختص بالنقل، وفي ضممه أن قالون

(١) التيسير ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) ينظر شرح الشاطبية للضياع ص ٨٧.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج) و(ض): كيف.

(٥) سقطت في (ج).

يُخالفه^(١) لا ينقل، وهذا صحيح. قوله (الساكن) [احترازا من المتحرك، نحو: ﴿فَبَنَتْبِعُ مَا يَتَّكِ﴾] [طه: ١٣٣، القصص: ٤٧]، ﴿وَنَعْلَمَ أَنَّ فَدْ صَدَقْتَنَا﴾] [المائدة: ١١٥] وقوله (الصحيح) [٢) احترازا من المعتل، نحو: ﴿فَالْوَاءَ أَمَنَّا﴾، ﴿بِالذِّي
أَنْزَل﴾] [آل عمران: ٧١، العنكبوت: ٤٦]، ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا﴾].

وأما الواء والياء إذا سكتتا سكوناً^(٣) حياً وانفتح ما قبلها، نقلت الحركة إليها، نحو: ﴿تَعَالَوْا إِلَيَّ كَلِمَةٍ﴾] [آل عمران: ٦٣]، ﴿وَلَوْ آتَ أَهْلَ﴾
[الأعراف: ٩٦]، ﴿وَلَوْ أَلَى﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ﴿تَعَالَوْا أَثْل﴾ [الأتعام: ١٥١]، ﴿خَلَوْا
إِلَى﴾ [البقرة: ١٣]، وما أشبه ذلك. قوله (قبل) أي قبل الهمزة، ولكنه بناء على الضم لما قطعه عن الإضافة، والمفصل صفة للساكن الصحيح.^(٤) واحتراز بقوله (المفصل) [من المتصل]^(٥)، نحو: ﴿أَلْفُرْءَانُ، وَأَلْظَمَاءُ، مَسْئُولًا،
وَدْفَعَةُ، وَأَلْخَبْءَ﴾، وما أشبه ذلك مما يكون الساكن مع الهمزة في كلمة واحدة، وإنما ينقل ورث ما كان من كلمتين ليثقل اجتماع كلمتين والهمزة،^(٦) ولم يفعل ذلك فيها كان من الكلمة، لخفة [الهمزة في الكلمة]^(٧).

وقوله (أو لام تعريف) معطوف على قوله للساكن، أي حركة الهمزة

(١) في (ض): بخلافه.

(٢) ما بين المعقوفين سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (م) و(ج) و(طث): الكلمة.

لورش تنتقل للساكن الصحيح المنفصل^(١) أو لام تعريف، نحو: «الْأَرْضُ، والآخرة، والإنسان، والإحسان»، وشبيهه. قوله (وفي كتابيه خلف) أي في كِتَابِيَّةٍ إِنِّي ظننتُ خلافً لورش في نقل حركة همزة^(٢) إلىاهاء، [وهذه اهاء^(٣) هاء السكت]^(٤); فحکى عبد الصمد^(٥) عنه النقل، وروى غيره القطع، (ج): «وهو المشهور من طريق أبي يعقوب الأزرق»^(٦).

وقوله (ويجري في ادّغام ماليه) أي ويجري الخلافُ المذكور في البيت، في ادّغام الهاء من (ماليه) في الهاء من (هلك)، فمن^(٧) نقلَ هناك أَدْغَمَ هنا، ومن حقّ هناك ولم يُنقلَ أَظْهَرَ هنا.

(ج): «والإظهار هو المشهور، وهذا الخلاف إنما هو لورش وحده». ^(٨)
 قلت: وفي تشهيره نظر، لأن كلامه يقتضي أن الخلاف في (ماليه هلك) منصوص
 عن ورش وليس كذلك، وإنما هو قياسٌ من أبي محمد مكي، لأنه قال: «ويلزم
 من ^(٩) نقل الحركة من (كتابيه إني) أن يدغم (ماليه هلك)». قال (م): «وهذا

(١) في (م) و(طث): قبل المنفصل.

(٢) في (ج) و(ض): الهمزة.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) في (ج): «وهذه هاء السكت»، لكن عليها ضرب بـ.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) (شرح الماجسي)، ورقة ١٠٦، (١٠٨ / ٢١٢).

(٧)

(٨) (شـح المـجاـصـيـ)، ورقة ١٠٧، ١٠٩ / ٢١٢.

(٩) سقطت في (ض).

الذى ذكر الناظم هو الذى ذكره مكى»^(١).

قال (ع): «والإظهار في (ماليه هلك) مشكلٌ مخالف للقياس، لأنهما حرفان متبايان^(٢)، فكان القياس الإدغام مثل سائر المثلين إذا سبق أحدهما بالسكون والثاني متحرك، قال: ومن أجل^(٣) هذا الإشكال، كان الوقف علىيهما^(٤) أحسن لوجهين؛ الأول أنه^(٥) [يخرج بذلك من]^(٦) هذا الإشكال. والثاني أنه^(٧) يقيها على^(٨) أصلها [للمعنى الذي]^(٩) جاء بها إليه^(١٠) الذي هو الوقف والاستراحة، وهو مذهب التحويين. [وروى عن]^(١١) المبرد^(١٢) أنه:

(١) القصد النافع ص ٢٠٤.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (م) و(طث): جهل.

(٤) في (ض): عليها.

(٥) في (ج): أن.

(٦) في (ض): تخرج الآن بذلك.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (ض): المعنى التي.

(١٠) في (ض): له.

(١١) في (ض): وروى.

(١٢) هو = محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرد الأزدي البصري، إمام التحوى صاحب «الكامل»، كان ثقة متفتنا في جميع العلوم، مات سنة ٢٨٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٧٦ - وغاية النهاية ٢ / ٢٤٥.

صلى رجلٌ من النُّحاة خلفَ إمامٍ صلاة^(١) الصبح، فقرأ بسورة الحاقة في إحدى الركعتين، فوصل الماء من ماليه بالماء من هلك، فقطع الصلاة خلفه، فقال: إن هذا لحن^(٢) عظيم لا تجوز الصلاة به. انتهى كلام المبرد^(٣).

(ع)^(٤): «وهو حسنٌ وموافق لاختيار محمد بن داود الصنهاجي،^(٥) الشهير بابن آجرِّوم في كتابه المسمى بـ«فوائد^(٦) المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني»». قلتُ: قال الداني في «التيسيير»: «قرأ حمزة ﴿عَنِي مَالِيَه﴾، ﴿عَنِي سُلْطَنِيَه﴾ بحذف الماءين^(٧) في الوصل، والباقيون بإثباتهما في الحالتين^(٨)»،

(١) في (ج): صلى.

(٢) في (ض): اللحن.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (م): بياض مكانها.

(٥) هو = محمد بن محمد بن داود، أبو عبدالله الصنهاجي المغربي، الإمام النحووي المالكي، المشهور بابن آجرِّوم، صاحب المقدمة في النحو، مولده ووفاته بفاس سنة ٧٢٣هـ.

من مؤلفاته أيضاً شرُح على الشاطبية بعنوان: «فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني»، وقد حُقِّق وطبع (السفر الأول الموجود منه، وفيه شرُح لـ ٢٣٣ بيتاً) بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه).

ينظر: الضوء الالمعنوي للساخاوي ٩ / ٨٢ - الأعلام للزرکلي ٧ / ٣٣ - ومقدمة تحقيق «فرائد المعاني» ١ / ١٤ ... للباحث عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي.

(٦) الصواب في اسمه: «فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني»، كما هو مطبوع.

(٧) في (ض): الماء، وفي المطبوع من التيسير «الماءين».

(٨) في (ض) وفي المطبوع من التيسير: «الحالين».

(١) وزاد الشاطبي **﴿مَا هِيَهُ﴾** [القارعة: ١٠]، قال شارحه ابنُ آجرُوم: «ماليه، وماهيه، وسلطانيه، قرأهن حمزة بحذف الهماء في الوصل، ولا خلاف في إثبات الهماء في الوقف، قال: **﴿وَحِجَّةٌ إِثْبَاتٌ لِهَمَاءٍ وَحْذَفَهَا﴾** [في الكلم الثلاث]^(٣) أنها هاءُ السَّكْتَ لحقت ^(٤) في الوقف، فمن حذفها في الوصل فلعدم الحاجة إليها فيه، ومن ثبتهما ^(٥) فيه أجري الوصل مجرى الوقف»، هذا الكلام الذي ^(٦) ذكره في سورة الحاقة.

ولنرجع إلى ^(٧) الكلام في المسألة، قال ابن آجرُوم بإثر [كلام مكي]^(٨) المتقدم، قلت: القياس يقتضي أن لا يكون (ماليه هلك) في ^(٩) رواية ورش ك (كتابيه)، بل يلزم في (ماليه هلك) الإدغام ليس إلا، لأن الإدغام لا يكون إلا في السواكن ^(١٠) [وهذا سakan]. ^(١١) وقد ذكر سيبويه أن مثل هذا لا يُتصور

(١) التيسير ص ٥٢١.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض): ثبته.

(٥) في (ج): ثبتهما.

(٦) الزيادة في (ض).

(٧) سقطت في (م).

(٨) في (ض): الكلام.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (ج): سakan.

(١١) في (ض): سakan وتقدير السakan.

فيه إلا^(١) الإدغام، ثم قال بعد^(٢) كلام، قلت: والذي يقتضي^(٣) القياس في (ماليه هلك) الإدغام^(٤) لكل من^(٥) أثبت الماء في الوصل، وهو الذي تقتضيه^(٦) أصول كلام العرب الذي أنزل القرآن بها.^(٧) وأما الظهور فشيء لم يثبت من كلام العرب، وكلام المقرئين يقتضي أن الظهور عندهم غير مأثور عن النبي ﷺ، وإنما هو نظرٌ منهم، فلا يرجع^(٨) إليه لمخالفة^(٩) كلام العرب وأسلوب فصاحتهم، والله سبحانه أعلم [بإشكال في هذه المسألة]^(١٠).

ولم يتعرض لها (س) في نظمه، وقال: «إِنْ قَلْتَ لِمَ لَمْ تُذَكِّرْ»^(١١) ما أشار إليه صاحبُ الأصل - يعني [ابن بري]^(١٢) - من جريان الخلاف في^(١٣) ادغام

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (ض): بعيد.

(٣) في (ج) و(ض): يقتضيه.

(٤) في (ج): إلا الإدغام.

(٥) في (ض): ما.

(٦) في (م): يقتضيه.

(٧) في (م): به.

(٨) في (ض): المحافظة.

(٩) كذلك في (م) و(طث). وفي (ج): «ولإشكال هذه المسألة». وفي (ض): «والإشكال هذه المسألة».

(١٠) سقطت في (ض) و(ج).

(١١) في (ج): يذكر.

(١٢) سقطت في (ج).

(١٣) في (م) و(ج) و(طث): من.

هاء^(١) مالية في هاء هلك؟ فأجاب^(٢): بأنني لم أذكره لما فيه من الإشكال، مع أن^(٣) ذلك الخلاف ليس منصوصاً، وإنما هو إلزام، قال مكي: يلزم^(٤) من قال بالنقل في (كتابيَّة) أن^(٥) يدغم في (مالِيَّة)، ويلزم من ترك^(٦) النقل أن يظهر.

(س): «وفي الإظهار إشكال لأنهما مثيلين^(٧) اجتمعا، والأول منها ساكن، فإذا ظهر^(٨) الأول في الوصل خالف للقياس، وهذا الأشكال اختيار بعض المتأخرين الوقف^(٩) على (مالية) ثم يتبدئ (هَلَكَ)، ليخرج بذلك من الإشكال ويعطى هاء السكت حَقّها». ثم ذكر^(١٠) (س) حكاية المبرد المتقدمة في قطع^(١١) الصلاة خلف إمام وصل^(مالية) بما بعدها، قال (س): «إن كان^(١٢) الإمام وصل وأظهر الهاء، فوجه قطع الصلاة ظاهر لأن هذا لحن، وإن لم يُظهر الهاء

- (١) سقطت في (م) و(طث).
 في (م) و(طث): فأجيب.
 سقطت في (ج).
 سقطت في (م) و(طث).
 في (م) و(طث): يلزمها أن.
 في (ض): قال بترك.
 في (م) و(ض) و(طث): مثلان.
 في (ض): فانظر، وهو تصحيف ظ
 سقطت في (ض).
 سقطت في (ض).
 في (ج) و(ض): قطعه.
 سقطت في (ض). وفي (م): كلام.

بل أدعّم، فقطع الصلاة غيرَيْن». قلت: قطع الصلاة غيرَيْن على الوجهين معاً، انظر «البيان والتحصيل» في اللحن في الصلاة.

[قال (س)]:^(١) «وبعد أن كنت^(٢) كتبت هذا، رأيت للداني ما معناه: للناس في هاء السكت ثلاثة أوجه؛ إثباتها وقفا ووصلًا وهو مذهب عامّة القراء، قال: ^(٣) فعليه لا يجوز إظهارها لأنّها صارت بإثباتها وصلًا [كالحرف الصحيح، وإثباتها]^(٤) كذلك مُظْهَرًا، قال: وهو المطابق [لما روی]^(٥) عن الأزرق من عدم نقل الحركة إليها^(٦) في (كتابيه). وإن^(٧) ثبت وصلًا فهو كالمحقق عليه فلا يصح إدغامه، وحذفها وصلًا وهو مذهب النحاة، قال: وهو أقيس». قال (س): «وعليه يتخرج^(٨) قطع المبرد^(٩) الصلاة، قال يعني الداني: ومذهب القراء^(١٠) آثر^(١١). انتهى كلام (س).

وَيَدِأُ الْلَّامَ إِذَا مَا اعْتَدَّا بِهَا بَغَّرِ هَمْزٍ وَصَلِّ فَرْدًا

(١) في (ض) بياض مكانها.

(٢) الزيادة في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض): «والحذف وال الصحيح إثباتها».

(٥) في (م) و(طث): لها وروي.

(٦) في (ج) و(ض): إليه.

(٧) في (ج): فهو وإن.

(٨) في (ض): يترجح.

(٩) في (ج) و(ض): الفراء.

(١٠) في (ج): الفراء.

(١١) في (طث): أثر.

ذكر الناظم في هذا البيت حكم الابداء بالهمزة مع لام التعريف المذكور في البيت^(١) الذي قبل هذا، وهو قوله (أو لام تعريف). قوله (ويبدأ اللام) أي ويبدأ ورُسُّ اللام بغير همز وصل، أي ويسقط^(٢) ألف الوصل إذا اعتمد^(٣) بالحركة المنقولة وهي حركة الهمز. و(ما) زائدة، والضمير في (بها) عائد على حركة الهمز^(٤) المتقدم ذكرها. و(بغير همز) يتعلق بقوله (يبدأ).

فيقول في نحو: «الأرض»، «لأَرْض، لآخرة، لِإِيمَان، لِإِنسَان، لَأَنْفُس»، وشبهه. فينطق بحركة اللام ويترك همزة الوصل لحصول الاستغناء عنها، لأن همزة الوصل إنما جيء بها ليتوصل^(٥) للساكن، فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها. وفي ضمن كلامه أنه إذا^(٦) لم يعتمد بالحركة، أنه يبدأ بإثبات همزة الوصل، فيقول: «الْأَرْض، الْأُولَى، إِلَّا نَسَان، إِلَّا خِرَّة، إِلَّا إِيمَان»، وشبه ذلك. وهذا هو المشهور، وقد نص الداني في (إيجاز البيان) على الوجهين ورجح هذا الثاني، وقال: «هذا أوجه الوجهين وأحسنهما»، يعني إثبات همزة الوصل^(٧)، قلت: وكان حق الناظم أن يُقدّم هذا الوجه أو يقتصر عليه، لأنه هو المعروف، وأما سقوط ألف الوصل فغير مألف. (م)^(٨): «وقوله (فردا)،

(١) في (ض): هذا البيت.

(٢) في (ج): يسقط. وفي (ض): أسقط.

(٣) في (طث): اعتمد.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): للتوصيل.

(٦) في (ج): لو.

(٧) في (ض): على الوجه الأول.

(٨) سقطت في (ض).

يعني مُفرداً مجرّداً^(١) من همزة الوصل»^(٢).

وَنَقْلُ وَالِنَافِعِ مَنْقُولًا ﴿رِدًا﴾ و﴿ءَالَّى﴾ و﴿عَادًا أَلَّا ولِي﴾

(م):^(٣) «ذكر في [هذا البيت]^(٤) الموضع^(٥) التي وافق فيها قالون^{٥١، ٥٢} على النقل، وهي أربعة مواضع؛ ﴿ءَالَّى﴾ في الموضعين في يونس [آية: ٧٠]، ولذلك قال (وَالآن)، فأتى باللفظ مددوداً على الاستفهام احترازاً من غيرهما، نحو ﴿الَّىٰ حَيْثَ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿الَّىٰ حَبَقَ اللَّه﴾ [الأفال: ٦٧]، وشبيه ذلك»^(٦). وضرورة الشعر تبرز^(٧) المد في (ءالآن) المذكور، ولا يحتاج فيه إلى التقييد بسورة يونس أو بالاستفهام، خلاف^(٨) الكلام المنشور فلا بد^(٩) من تقييده بذلك، وإلا وقع اللبس بغيره. [الموضع الثالث]^(١١) والرابع في^(١٢) قوله

(١) سقطت في (ج).

(٢) (القصد النافع) ص ٢٠٥.

(٣) سقطت في (طث).

(٤) في (ض): هذين البيتين.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) (القصد النافع) ص ٢٠٥.

(٨) في (ض): تحرز.

(٩) في (ج) و(ض): بخلاف.

(١٠) في (ج) و(ض): فإنه لا بد.

(١١) في (ج): من الموضع الثالث.

(١٢) سقطت في (ض).

تعالى ﴿رِدَّا يُصَدِّفْنَ﴾ [القصص: ٣٤]، و﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ في (والنجم) [آية: ٤٩].

(م) و(ع): «قوله (ونقلوا النافع) يعني الحركة إلى الساكن قبلها في الأربع مواضع^(١). (٢) قوله (منقولا) نعتٌ لمصدر^(٣) محدود يدل عليه معنى الكلام، أي ونقلوا الحركة لนาفع منقولا، أي مأثورا مرويا، فيكون النقل الأول من نقل الحركة، والثاني من نقل الرواية، ويحتمل أن يكون ونقلوا من نقل الرواية، أي ورروا لنافع منقولا رداً، [وكذا ما عطف عليه]^(٤). فيكون قوله منقولا حالاً من ردء، وقدمه عليه ثم عطف عليه (الآن وعادا الأولى)، وهذا كما تقول (جاء ضاحكا زيد)، ثم تعطف عليه غيره، فتقول (وعمر وبيكر).

قال الناظم عفا الله عنه: ^(٥) «وهذا أردتُ وإياه قصدتُ، لأن فيه اجتناب الحشو وإيهار الصناعة اللغظية، وهي تجنيد الألفاظ واختلاف المعاني بالاشتقاق، ومنه في القراءان ﴿بَأَفِيمْ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ لُفِيْم﴾ [الروم: ٤٢]، ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَنَ﴾ [النمل: ٤٦]. وعبارة (ع) قال: «وهذا الوجه الثاني أحسن، لأنه سُئل عنه المؤلف حين [تعارض الوجهان]^(٦)? فقال: «أردت^(٧) ونقلوا من نقل

(١) في (ج): الموضع.

(٢) (القصد النافع) ص ٢٠٦.

(٣) في (ج): بمصدر.

(٤) في (ج): وكذلك. وسقطت كلها في (ض).

(٥) في (ض): عنا وعنده.

(٦) في (ض): معارضه الوجهين.

(٧) في (ض): وإياه أردت.

الرواية، فهذا أردتُ وإيّاه قصدتُ»^(١).

(م)^(٢): «ونقض^(٣) قالونُ أصلَه،^(٤) فقل في هذه الموضع وليس من أصله أن ينقلَ، كما خالف أيضاً ورثُ أصله في (ردها)، وليس من أصله أن ينقل ما كان من^(٥) كلمة واحدة»،^(٦) وإنما ينقل ما كان من كلمتين. (ج): «ووجه نقل ورش له^(٧) أنه أشبه ما كان من كلمتين، لأنِّ رِدًا يُشبه الأمرَ من وَرَدَ يَرُدِّ رِدًّا،^(٨) إذا وَرَدَ بالمكان على الماء، والتنوين يُشبه أنْ الخفيفة، فاجرأوه على ما كان من كلمتين للشَّبَه الواقع».^(٩) ورِدًا أصلُه رِدًّا بِدَالٍ ساكنة بعدها^(١٠) همزة منونة بالفتح، وبذلكقرأ جميع القراء، والرِّدُّ المُعَيْن. وقيل يحتمل من قولهم أَرْدَأً على المائة، إذا زاد عليها، فيكون المعنى: أَرْسَلْه مَعِي زيادة^(١١) يُصَدِّقني، قلتُ: والأَوْلُ أَيْنُ، والله سبحانه أعلم. قال الفاسي:«وهذا هو اختيار الناظم أنه

(١) نقله عنه أيضاً الخراز في (القصد النافع) ص ٢٠٦، فقال: «قال لي الناظم...».

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ج) و(ض): ونافق.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (طث): في.

(٦) (القصد النافع) ص ٢٠٦.

(٧) الزيادة في (ج) و(طث) و(ض).

(٨) الفعل: وَرَدَ، يَرُدُّ، رِدْ، وَرْدَ، وُرُودًا.

(٩) (شرح المجاصي) ورقة ١١٠، ١٠٨ / ٢١٢.

(١٠) في (ج) و(طث) و(ض): وبعدها.

(١١) في (ض): ردًا.

(١٢) هو = محمد بن حسن بن يوسف، أبو عبدالله الفاسي المغربي، الإمام المقرئ =

بمعنى الإعانة»،^(١) وهو اختيار ابن آجرّوم في شرح حرز الأماني.

وَهَمْزُوا الْوَاوَ لِقَالُونَ لَدَى نَقْلِهِمْ فِي الْوَصْلِ أَوْ فِي الْابْتِدَا

أي همز^(٢) القراء الواو من (عاداً الأولى) لقالون بهمزة ساكنة، (ج):

«وهذا^(٣) المشهور، وحکى صاحب (الإقناع):^(٤) أن قالون قرأ من طريق أبي نشيط مثل ورش». قوله (لدى نقلهم) أي في^(٥) حالة نقلهم، وسواء وصلت الكلمة بها قبلها، أو ابتدأت^(٦) بها وحدتها. (م): «وفي قوله^(٧) (لدى نقلهم)

جال الدين، شيخ القراء بمدينة حلب. ولد بفاس، وقدم مصر فأخذ القراءات عن اثنين من أصحاب الشاطبي وهم: أبو موسى عيسى بن يوسف المقدسي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن سعيد الشافعي. كان إماماً ذكياً واسع العلم، بصيراً بالقراءات وعللها، انتهت إليه رئاسة الإقراء بحلب. له شرح على الشاطبية في غاية الحسن سماه «اللائى الفريدة في شرح القصيدة»، وهو مطبوع. توفي سنة (٦٥٦هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار / ٣ - ١٣٢٩ / غاية النهاية / ٢ - ١٠٩.

(١) ينظر شرحه على الشاطبية «اللائى الفريدة في شرح القصيدة» / ٢ / ٢٢٩.

(٢) في (ض) و(ج): همزوا.

(٣) في (ج) و(طث) و(ض): هذا هو.

(٤) أي ابن الباذش، قال في كتابه «الإقناع في القراءات السبع»: «وذكر الأهوازيُّ والخزاعيُّ عن أبي نشيط - أي: عن قالون - من جميع طرقه التسهيل كورشٍ وأبي عمرو». ٧٧٦ / ٢.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ١١٠، ١١٢ / ٢١٢.

(٦) الزيادة في (ج) و(ض).

(٧) في (ج) و(ض): ابتدأ.

(٨) في (ض) و(طث): قولهِم.

إشعاراً بأن^(١) لها حالة أخرى لا يكون فيها نقلٌ، وهي^(٢) في الابتداء بهَا، على ما يأقِي في البيت الذي بعد هذا^(٣).

لَكُنْ بَدْأَهُ بِالْأَصْلِ أَوْلَى مِنِ ابْتِدَائِهِ بِالنَّقْلِ

والضمير في (له) عائد على قالون، (م): «والأصل المذكور،^(٤) أصل هذه الكلمة [وهي (الأولى)]،^(٥) بإثبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها، كأنه^(٦) يقول: قراءة^(٧) هذا اللفظ على الأصل، والتحقيق أولى من ابتدائه بالنقل كما فعل ورش، [يشير إلى الوجهين المتقدمين عن ورش]^(٨) في قوله (ويبدأ اللام إذا ما اعتدا... البيت).

فحصل من هذا أن في^(٩) الابتداء بهذه^(١٠) الكلمة لقالون ثلاثة أوجه؛ أحدها^(١١) أن يبتدئ (الأولى) بإثبات همزة الوصل وضم اللام وهمزة^(١٢) ساكنة

(١) في (ض) و(ج): أن. وكذا في المطبوع من (القصد النافع).

(٢) في (ج): وهو. وكذا في المطبوع من (القصد النافع).

(٣) (القصد النافع) ص ٢٠٩.

(٤) في (ج): مذكور.

(٥) في (م) و(طث): وهو الأول.

(٦) سقطت في (ض) و(ج).

(٧) سقطت في (ض) و(ج).

(٨) ما بين المكوفين سقطت في (ض).

(٩) سقطت في (ج).

(١٠) في (م) و(طث): من هذه.

(١١) في (ج): أحدهما.

(١٢) في (ض): وبهمزة.

بعدها، والثاني يبدأ (لأولى) بحذف همزة الوصل^(١) وضم اللام وهمزة ساكنة، والثالث أن يبتدئ (الأولى) على الأصل كما تقدم»،^(٢) قال أبو عمرو: «وهذا الوجه عندي أوجه وأقيس».^(٣) وعبارة (س) قال: «والحاصل لقالون في هذه الكلمة في وصلها بما قبلها وجه واحد وهو النقل وهمز الواو، وفي الابتداء ثلاثة أوجه؛ [الأصل وهو]^(٤) الأحسن، والنقل مع همزة الوصل، والنقل مع إسقاطها وهمز الواو فيهما.

وعبرة أبي الحسن علي بن سليمان القرطبي^(٥) قال: «ذكر الحافظ أبو عمرو الداني عن ورش في الابتداء بالأولى من قوله تعالى ﴿عَادَ أَلْأَوْلَى﴾ بهمزة،^(٦) وجهين؛^(٧) أحدهما (الأولى) بهمزة الوصل مع النقل، فلا يعتد بالعارض وهو تحريك لام التعريف بحركة الهمزة، والثاني بحذف ألف الوصل فيعتد بالعارض، كقولهم (بخمر^(٨) جاءني)».^(٩) وذكر الحافظ أبو عمرو والإمام أبو عبدالله محمد بن شريح في ذلك عن قالون ثلاثة أوجه؛^(١٠) وهي الوجهان

(١) سقطت في (ج).

(٢) (القصد النافع) ص ٢١٠، ٢١١.

(٣) ينظر: التيسير ص ٥٠٢.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) من شيخ ابن بري، وقد سبقت ترجمته في المقدمة.

(٦) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٧) ينظر: كلام الداني في التيسير ص ٢٥٠.

(٨) في (م) و(طث): بحر. وفي (ض): الأحر.

(٩) ينظر: جامع البيان ص ٧٣٣، ٧٣٤.

(١٠) ينظر: جامع البيان ص ٧٣٣، ٧٣٤.

المذكوران عن ورش إلا أنه يأتي فيهما بهمزة ساكنة مكان الواو، فيقول: (الأولى، لؤلؤى^(١)).

وقد روی عنه الحافظ أبو عمرو في بعض تواصيفه من طريق الحلوياني بخلافه عنه في ذلك ترك المهمزة الساكنة مثل ورش، والمشهور عنه إثباتها. والوجه الثالث (الأولى) على الأصل، فيبتدئ بهمزة الوصل بعدها لام التعريف ساكنة، بعدها همزة مضمومة، بعدها واو ساكنة، كسائر القراء غير ورش، ولفظ الشاطبي^(٢):

وَتَنْوِينُهُ بِالْكَسِيرِ كَاسِيهِ ظَلَّا	وَقُلْ عَادًا الْأُولَى بِإِسْكَانِ لَامِهِ
وَبَدْؤُهُمْ، وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فُضْلا	وَأَدْغَمَ بِاقِيَّهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلْهُمْ
لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلا	لِقَالُونَ وَالبَصْرِيِّ وَتُهْمَزُ وَأُوْه
وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدِّا بِعَارِضِهِ فَلَا»	وَتَبَدَّا بِهِمْرِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلَّهُ

أخبر - رحمه الله تعالى - بحكم^(٣) قراءة المشار إليهم؛ بالكاف وهو ابن عامر، والظاء وهم الكوفيون وابن كثير، ويعني بالковيين عاصماً ومحنة والكسائي، ويعني بابن عامر الشامي^(٤)، ويعني بباقيهم نافعاً وأبا عمرو بن العلاء.

وَالْهَمْزُ بَعْدَ نَقْلِهِمْ حَرَكَتَهُ يُحَذِّفُ تَخْفِيْفًا فَحَقِّقْ عِلَّتَهُ

(١) سقطت في (ض).

(٢) ينظر شرح الشاطبية للضياع ص ٨٩، ٩٠.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج): ويعني بالبصريين أبو عمرو بن العلاء. وفي (ض): سقطت كلها.

تكلّم في هذا البيت على حكم الهمزة بعد^(١) نقل حركتها حيث كان، فذكر أنها تُحذف تخفيفاً، وكأنه جواب عن سؤال مقدر يتضمنه أَوْلُ الباب، لأنّه قال في أول الباب (حركة الهمز لورش تنتقل)، لأنّ قائلاً يقول له: إذا نقلت حركتها إلى ما قبلها، ما حكمها بعد النقل؟ فقال: تُحذف تخفيفاً، وهكذا قال المهدوي أن حذفها تخفيفٌ، وقيل في تعليل حذفها غيرُ هذا.

قلت: قوله (فحقق علّته)، يريد والله أعلم أن ما ذكره من التعليل بالتحقيق هو المُحَقَّقُ. والحاصل أنّهم لم يختلفوا في الحذف، وإنما اختلفوا في وجْه علّته، وقال (ج): «قوله (فتحقق علّته) أي حق علّة حذف [هذا الهمز]، وما قاله الناس فيه، وحكم النقل»^(٣).

* * *

(١) في (ض): عند.

(٢) في (م): هذه الهمزة.

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١١١، ٢١٢ / ١١٣.

[باب الإظهار والإدغام]

الفول^(١) في الإظهار والإدغام وما يليهم من الأحكام

قال (س) و(ع): «باب^(٢) الإظهار والإدغام والقلب والإخفاء ما^(٣) يجب الاعتناء به والتحفظ عليه، لأنه لحنٌ خفيٌّ يجهلهُ كثير من الطلبة، وهذا الباب كثير الدُّور متكرر في القراءان، ولهذا قال أبو بكر الأَدْفَوِي^(٤) في «كتاب الاستغناء»: «من أَدْغَمَ مَا يُظْهِرُ أو أَظْهَرَ مَا يُدْغِمُ، يعني أو أَظْهَرَ مَا يُخْفِي، أو تركَ مَا يُقْلِبُ، فهو لاحنٌ في تِلَاوَتِه»، وهذا^(٥) قال ابن مجاهد: «اللحن على

(١) في (م) و(طث): والقول.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (م) و(طث): لما.

(٤) هو = محمد بن علي بن أحمد، العلوى الإدرسي، أبو بكر الإدفو - أو: الأَدْفَوِي - ، نسبة إلى مدينة إدفو - أو: أَدْفُو - بصعيد مصر، الإمام المقرئ، النحوي المفسر، كان ثقة، عالماً بالعربية، بصيراً بالمعاني. توفي سنة (٣٨٨هـ). له كتاب «الاستغناء في تفسير القرآن وعلومه»، كتاب ضخم في تفسير القرآن، حُقِّق جزء منه بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض. ينظر: معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٧٥ - وغاية النهاية ٢ / ١٧٥.

(٥) سقطت في (ض).

قسمين؛ لحن جلي، ولحن خفي، فالجلي هو تغيير الحركات [الذى هو الإعراب]^(١)، والخفي هو إظهار ما يدغم [وإدغام ما يُظهر]^(٢)، وفتح ما يمال وإمالة ما يفتح إلى غير ذلك. وقد ثبت لكل حرف من حروف القراءان حَقُّ، فوجب على التالي له^(٣) أن يعطى كَلَّ حرف حَقَّهُ.

قلت: وحقيقة الإظهار والإدغام معروفة. (س): «والإخفاء مرتبة بين الإظهار والإدغام، لأن الإظهار في الحروف المتبااعدة [في المخرج]^(٤)، والإدغام في المتقاربة [في المخرج]^(٥) والمتماثلة، والإخفاء في الحروف التي لم تتباعد تباعداً يقتضي الإظهار، ولم تقارب تقارب^(٦) يقتضي الإدغام، فله حالة بين حالتين». قلت: وقد أشار أبو عمرو في «الтиيسير» إلى هذا المعنى فقال: «الإخفاء^(٧) حَالٌ بين الإظهار والإدغام، وهو عَارٍ من التشديد فاعْلَمُه». ^(٨) فقال أبو عمرو: «وقد أجمعوا على إدغام النون الساكنة والتنوين في الراء واللام بغير غنة، وأجمعوا على إدغامها^(٩) في الميم والنون بغنة، واختلفوا عند الياء والواو»^(١٠).

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (ض) و(ج).

(٥) سقطت في (ض) و(ج).

(٦) في (ج): قربا.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) التيسير ص ٢٦٥.

(٩) في (ض) وفي المطبوع من (التييسير): إدغامها.

(١٠) التيسير ص ٢٦٥.

قلت: ورأيت للداني في غير التيسير ما نصّه: «وروى الأصحابي عن ورش إظهار الغنة مع الإدغام عند الراء واللام، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾، ﴿مَنْ أَنْبَارِ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٢ - ١٩٣]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهَ لَهُ وَنُورًا﴾ [النور: ٣٩]، ﴿يَوْمَيْذِ لَا تَنْبَغِ﴾ [طه: ١٠٦]، ونحوه^(١)). قلت: وعدم^(٢) الغنة هو المشهور، «وأجمعوا أيضا على إظهارهما عند حروف الحلق الستة، وهي الهاء والخاء، والعين والغين، والخاء^(٣) والهمزة، إلا ما كان من مذهب ورش [عند الهمزة]^(٤) من إلقاء حركة الهمزة عليها، كما^(٥) تقدم»^(٦).

ويقع الاتفاق من ورش وغيره على إظهار النون في قوله تعالى: ﴿وَيَنْئَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٧]، قال أبو عمرو: «وكذلك أجمعوا على قلبهما^(٧) مهما عند الباء خاصة، وعلى إخفائهما عند باقي حروف المعجم، والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام وهو عار من التشديد»^(٨).

(س) و(ع): «والاصل من هذه الأحكام الإظهار، لأن الأصل في الحروف أن يُنْطَق بكل حرف على ما هو عليه». (ع): «والحروف كلها تدغم في

(١) في (طث): ونحو.

(٢) في (ج): وإدغام.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ج) و(ض): على ما.

(٦) التيسير ص ٢٦٥.

(٧) في (ج): قبلهما. وفي (ض): قبلها.

(٨) التيسير ص ٢٦٥.

مثلها، إلا الممزة فإنها إذا لقيتها همزة أخرى^(١) لا يجوز إدغامها، وإنما تتحقق أو تسهل بنوع من أنواع التسهيل، إما بالبدل أو بالنقل أو بالحذف على ما تقدم ذكره. وكذلك الألف لا تدغم في مثلها، لأنها^(٢) لا يوجد في كلام العرب [ألفان ساكنان]^(٣) أحدُهما في^(٤) آخر الكلمة والثاني [في أول]^(٥) الكلمة، لأن الألف لا يكون إلا ساكناً، والساكن لا يكون في أول الكلمة». قلت: والحاصل أن الألف هوائيٌ لا يتصور فيه إدغامٌ، ولا إظهار، ولا إخفاء، ولا قلبٌ.

و﴿إِذ﴾ لأَحْرُفِ الصَّفِيرِ أَظْهِرَا وَلِهِجَاءِ ﴿جُدْتَ﴾ لِيسَ أَكْثَرَا

أي^(٦) أحرف الصفير ثلاثة الصاد والسين والزاي، أي^(٧) وسميت صفير^(٨) لتصفير الصوت عند النطق بها. أي أظهر^(إذ) لأحرف الصفير وهجاء (جُدتَ)، فهذه ستة أحرف يجمعها قوله ستصد جُزْ، وقد جمعت في [أوائل كِلم]^(٩) هذا البيت:

«تَابَ صَالِحُ سَاحِرا جَاءَ دَاعِيًّا زَمَرا»

(١) سقطت في (ض) و(ج).

(٢) في (م): أنه.

(٣) في (ج): ألفين ساكنين !.

(٤) سقطت في (م).

(٥) سقطت في (ج).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): تصفيرا.

(٩) في (ج): أول كلام. وفي (ض): أوائل.

(م): «قوله (وإذ لأحرف الصغير أظهرها) حكم مطلقٌ، والمراد به ورش و قالون، وفي (أَظْهِرَا) ضمير يعود على إذ، والألف فيه للإطلاق، وفيه رواية أخرى (أَظْهِرَا) بفتح الهمزة والراء^(۱)، فتكونُ الألف فيه للتشيية عائدٌ على ورش و قالون». ^(۲) و قوله (ليس أكثر) أي ليس^(۳) المُظْهَرُ عند (إذ) أكثر^(۴) مما ذكرت، يعني مما يصح إدغامُها فيه، لما بين الذال وبينهن من التقارب. وإنما اقتصر على هذه الستة لاختلاف القراء فيها، وإلا فهي تُظهرَ عند غير هذه الستة المذكورة بلا خلاف، نحو ﴿إِذْ كَانُوا﴾ [الأحقاف: ۲۵]، ﴿وَإِذْ فَالُوا﴾ [الأنفال: ۳۲]، ﴿وَإِذْ نَبَدَى﴾ [الشعراء: ۹]، وأشباهها، لما بينها وبينهن من التباعد، على ما يتبيّن إن شاء الله في الخارج.

و﴿فَدَ﴾ لأَحْرُفِ الصَّفِيرِ تَسْتَبِينْ ثُمَّ لِذَالٍ وَلِحِيمٍ وَلِشِينٍ

(م)^(۵): «وهذا أيضاً حكم مطلق كالذي قبله، يشمل^(۶) ورشا و قالون، و قوله (تستبين) أي تُظهر، واقتصر أيضاً على ذكر هذه الحروف لاختلاف القراء [بجواز الإدغام فيها]^(۷)، ولم يذكر غيرها مما تُظهر عنده، نحو: ﴿وَفَدْ كَانُوا﴾ [القلم: ۴۳]،

(۱) سقطت في (ض) و(ج) والقصد النافع ص ۲۱۶.

(۲) القصد النافع ص ۲۱۶.

(۳) سقطت في (ض).

(۴) في (طث): كثير.

(۵) سقطت في (م) و(طث).

(۶) في (م) و(طث): يشتمل على.

(۷) في (طث): فيها جواز الإظهار والإدغام. وفي (م): فيها جواز الإدغام والإظهار. وفي (ض): فيها جواز الإدغام. وما أثبتُه من (ج) ولعله أوافق.

﴿وَقَدْ حَابَ﴾، و﴿قَدْ نَبَّأْنَا﴾ [التوبه: ٩٥]، وغير ذلك، إذ لا خلاف فيه»^(١) فمثاليه عند الصاد ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ وشبيهه، ومثاله عند السين ﴿فَذْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١] وشبيهه، ومثاله عند الزاي ﴿وَلَقَدْ رَيَّنَا﴾ [الملك: ٥] لا غير، ومثاله عند الذال المعجمة ﴿وَلَفَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] لا غير، ومثاله عند الجيم ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُم﴾ [البقرة: ٩١، غافر: ٣٤] وشبيهه، ومثاله عند الشين ﴿فَذْ شَعَفَهَا حُبَّاً﴾ [يوسف: ٣٠] لا غير.

وزاد عيسى الظاء والضاد معاً وورش الإدغام فيهما وعى

أي زاد قالون على هذه الستة الظاء المُشالية والضاد، كقوله تعالى: [﴿وَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾]^(٢) [البقرة: ٢٢٩، الطلاق: ١]، وكقوله (فَقَدْ ضَلَّ). قوله (ورش الإدغام فيها وعى) أي في هذين الحرفين وعى، أي حفظاً. وقد جمعت هذه الأحرف كلها في أوائل كلام^(٣) هذا البيت:

«ضَلَّ ظَلُومٌ ذَمَّ زَاهِدِينَا صَامُوا شُهُورًا جَاهَدُوا سِنِينَا»

(س) و(ع): «وما ذكره من الخلاف بين قالون وورش في الظاء والضاد هو المشهور عنهم، وقد رُوي عن قالون [الإدغام فيها مثل ورش، وروي عنه] ^(٤) الإدغام في الضاد [دون الظاء]، ^(٥) وهي ^(٦) رواية إسماعيل القاضي. وروي

(١) (القصد النافع) ص ٢١٦ بتصرف.

(٢) في (ض): فقد ظلموا.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) ما بين المukoفين سقطت في (ض).

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (ض): وفي.

عن ورش الإظهار من طريق الأصبهاني مثل قالون.
و(الثاء للتأنيث) حيث تأتي مُظْهَرٌةٌ عند الصَّفِيرِيَّات
أيضاً، وبالإدغامِ ورش جاء

(م): «ذكر في هذين البيتين أن ورشا و قالون يُظهران ثاء التأنيث، أي^(١)
الدالة على تأنيث الفاعل^(٢)، عند خمسة أحرف، وهي الثاء الساكنة المتصلة بالفعل
الماضي، نحو: (قالَتْ) وشبهاه. فذكر^(٣) الصَّفِيرِيَّاتِ الْثَّلَاثَ وَالجِيمَ وَالثَّاءِ». ^(٤)
وزاد قالون الظاء، فأظهر [عندما تاء]^(٥) التأنيث، وذلك في^(٦) ثلاثة مواضع
ليس في القراءان غيرها، عند قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [آل عمران: ١٣٩]،
و﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، وفي الأنبياء ﴿كَانَتْ ظَالِمَة﴾ [آل عمران: ١١]،
وقد جمعت أيضاً في أوائل كلام^(٧) هذا البيت:

«جَهْتُ سَعِيدًا^(٨) زَئِرًا ثم ظَعْنَتْ صَاغِرًا^(٩)
فَعند الصاد نحو قوله تعالى ﴿لَهَدِمْتْ صَوَاعِع﴾ [الحج: ٣٨]، وعند السين

(١) الزيادة في (ج) و(ض).

(٢) في (ج): الفعل.

(٣) في (ض) زيادة: أنها تظهر عند.

(٤) (القصد النافع) ص ٢١٧، ٢١٨.

(٥) في (طث): عند ثاء. وفي (م): عند.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (ج) و(ض): كلام.

(٨) في (م) و(طث): صباحا.

(٩) في (م) و(طث): سائرا.

﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٥٢٦]، وعند الزاي ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧]، وعند الجيم ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٤] وشبهه، وعند الثاء (كَذَبَتْ ثَمُودُ). واقتصر أيضا على هذه لاختلاف القراء فيها، ولم يذكر غيرها، إذ لا حاجة به لاتفاق القراء على الإظهار فيها، (١) نحو: ﴿فَالَّتِي رُسْلَهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٣]، و﴿فَالَّتِي يَوْيَلَبَتِي﴾ [هود: ٧١]، و﴿فَالَّتِي مَا جَرَأَهُ﴾ [يوسف: ٢٥]، وشبهه.

وَيُظْهِرَانِ ﴿هَل﴾ و﴿بَل﴾ لِلطَّاءِ
وَالظَّاءِ وَالثَّاءِ مَعًا وَالثَّاءِ
وَالرَّازِي ذِي الْجَهْرِ وَحَرْفِ النُّونِ
وَالضَّادِ مُعْجَمًا وَحَرْفِ السَّيِّنِ

كلامه واضح، [قوله (يظهران) أي]: (٢) ورش وقالون هل وبل عند هذه الأحرف الثمانية، وقد جمعت [هذه الأحرف] (٣) في [أوائل كلام] (٤) هذا البيت:

طَاعَ نَفْسِي ظَبَّيٌ سَرَبَ تَاهَ زَهْوًا ثُمَّ ظَنَّا﴾ (٥)

أي بخل (٦) وهذه أمثلتها: ﴿بَلْ طَبَعَ أَلْلَهُ عَلَيْهَا﴾ [النساء: ١٥٤]، ﴿بَلْ
ظَنَنتُمْ﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿بَلْ تَاتِيهِم﴾ [الأنباء: ٤٠]
﴿هَلْ شُوَّبَ﴾ [المطففين: ٣٦]، ﴿بَلْ ضَلَّوْ﴾ [الأحقاف: ٢٧]، ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾
[يوسف: ١٨، ٨٣]، ﴿بَلْ زَيْنَ﴾ [الرعد: ٣٤]، ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [الحجر: ١٥]، وشبه ذلك.

(١) في (ج) و(ض): فيه.

(٢) في (ج) و(ض): أي يظهر.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (م) و(طث): «نفسِي سبا ظبِّي زاهَا * ضُحِى ثَوَى توقي طما».

(٦) في (طث): يحل. وفي (م): يجل. وفي (ض): نجل.

وهذه الأحرف^(١) الثانية منها ما وقع بعد (بل)، [ومنها ما وقع بعد (هل)][^(٢)]، [ومنها [ما اشتراكا][^(٣)] فيه. واقتصر أيضاً على ذكر هذه الثانية لاختلاف القراء فيها، ولم يذكر غيرها إذ لا حاجة لذكرها^(٤) لاتفاق القراء على إظهارها، نحو: (بَلْ كَانُوا)، [بَلْ قَالُوا]^(٥)، و﴿هَلْ كُنْتَ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣]، وشبيهه.

* * *

(١) في (ج) و(ض): الحروف.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ض): ما وقع مشتركاً.

(٤) في (م): به في ذكرها.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): بل قاموا.

[فصلٌ في حروف قُرْبَتْ مَخَارِجُهَا]

فصلٌ: وما قَرُبَ مِنْهَا أَدْعَمُوا
 كقوله سُبحانه ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾
 و﴿فَدَّ تَبَيَّن﴾ و﴿فَالَّتَّ طَابَة﴾
 و﴿أَنْقَلَت﴾ فَلَا تَكُنْ مُّخَالِفَةً

ذكر في هذين البيتين^(١) ما تُدغم فيه هذه الحروف المتقدمة، فأعلمك أن الدال من (إذ) تُدغم في الظاء المعجمة، وأن الدال من (قد) تدغم في التاء، وأن تاء التائيث تدغم في حرفين وهما الدال والطاء المهملتان. ومثل جمعها، فالضمير في قوله^(٢) (منها)^(٣) عائدٌ على تاء التائيث، وقد، وإذ^(٤). وقوله (فلا تكن مخالفه) أي فلا تكن مخالفًا لهذا الحكم، يُشير إلى أن الإدغام في ذلك لازم، والعلة في ذلك أن هذه الحروف قُرْبَتْ^(٥) مع ما ادغمت فيه من حروف طَرَفِ^(٦) اللسان، فصارت لتقابر بخار جها كالمُثْلَثَيْن.

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ض): وإذا.

(٥) سقطت في (ض) و(ج).

(٦) في (م): طرح.

[ج) و(م)]^(١): «وَيَقِيَ عَلَى النَّاظِمِ ذِكْرُ المَوْاضِعِ الَّتِي تُدْعَمُ فِيهِ (هَلْ)
و(بل)، لَأَنَّهُ تَكَلَّمُ عَلَى إِظْهَارِهِمَا، وَالْعُذْرُ لَهُ أَنَّهُمَا يَنْدَرِجُانِ فِي قَوْلِهِ (وَمَا قَرَبَ
مِنْهُمَا دُغْمًا)، وَذَلِكَ أَنَّ (هَلْ) و(بل) يُدْعَمُانِ فِي الرَّاءِ حَيْثُ يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمَا
بِاِتِفَاقٍ أَيْضًا، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالَّبَّلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
[الْأَنْبِيَاءُ: ٥٦]، و﴿بَلْ رَآنَ﴾ [الْمُطَفَّفُونَ: ١٤]، و﴿بَلْ رَفِعَةُ اللَّهِ﴾ [النَّسَاءُ: ١٥٧]^(٢).
(م)^(٣): «وَلَمْ تَأْتِ الرَّاءُ فِي الْقِرْءَانِ بَعْدَ لَامَ (هَلْ)، وَلَوْ أَتَتْ [لَمْ يَكُنْ بُدْ]^(٤)
مِنِ الْإِدْغَامِ». (ج) : «وَكَذَلِكَ ﴿فُلْ رَّبِّيَ يَعْلَمُ الْفَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾
[الْأَنْبِيَاءُ: ٤]، وَإِذَا تَقْدَمَتِ الرَّاءُ عَلَى الْلَامِ أَظْهَرَتِ اِتِفَاقًا لِنَافِعٍ، نَحْوَ (يَغْفِرُ لَكُمْ)
وَشَبَهُهُ، لَأَنَّ الرَّاءَ أَقْوَى مِنَ الْلَامِ لِتَكْرِيرِ الْذِي فِيهَا، [وَلَا يُدْعَمُ إِلَّا ضَعِيفٌ فِي
قُوَّيٍّ، وَأَدْغَمُ الْلَامَ فِيهَا] ^(٥) [إِذَا تَقْدَمَ لِضَعْفِهِ]^(٦).

وَسَاكِنُ الْمِثْلَيْنِ إِنْ تَقْدَمَـا وَكَانَ غَيْرُ حَرْفِ مَدِّ أَدْغَمَـا

كَلَامُهُ وَاضْحَى، قَالَ الشَّاطِبِيُّ :

(١) سقطت في (ض).

(٢) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٢٠ بتصريف - وأيضا شرح المجاصي ورقة ١١٨، ٢١٢ / ١٢٠ بتصريف.

(٣) في (ج): (ج).

(٤) في (م) و(طث): لكان لا بد.

(٥) (القصد النافع) ص ٢٢٠.

(٦) ما بين المعковين سقط في (ض).

(٧) (شرح المجاصي) ورقة ١١٨، ١٢٠ / ٢١٢.

«وَمَا أَوْلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكِّنٌ^(١) فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا»،

أي لا بد من إدغامه لجميع القراء، ويريد بالساكن الساكن^(٢) سكونا حيا، نحو: «كُنْتُمْ مُّوْمِنِينَ»، وسواء كانا في كلمة أو في كلمتين، نحو: «يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ» [النساء: ٧٧]، «أَيْنَمَا يُوَجِّهُهُ» [النحل: ٧٦]، «إِذْهَبْتِكَبِي» [النمل: ٢٨]، «كَانَتْ تَاتِيْهُمْ» [غافر: ٢٢، التغابن: ٦]، «مِنْ نَصِيرٍ» [الحج: ٦٩، فاطر: ٣٧]، وشبه ذلك. واحترز بالساكن من المتحرك، نحو: «يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ»، «أَلْرَحِيمُ مَلِكٌ» [الفاتحة: ٣ - ٢]، «أَوْ تَحْرِيرُ رَفِيقَةٍ» [المائدة: ٩١]، وشبهه، فإنه لا يُدْغِمُ هذا الفصل إلا أبو عمرو بن العلاء. وَتَحَرَّزَ بِقُولِهِ^(٣) (إن تقدم) مما إذا تأخر، نحو: «وَلَكِنْ انْظُرِ» [الأعراف: ١٤٣]، لأن النون الأولى تحرك لالتقاء الساكنين، وبعدها نون ساكنة مثلها، فإن هذا لا يُدْغِم، لأنه لا يُدْغِم إلا ساكن^(٤) في متحرك.

قوله (وكان غير حرف مد) احترازا مما إذا كان المثلان حرفياً مدد؟ فأما الألف فلا يوجد ألف ساكن وقبله ألف ساكن، وأما الياء والواو مع مثلهما، فإن كانا في الكلمة نحو: «عَدْوُ»، و«وَلِيٰ»، و«عَصِيَّاً» [مريم: ٤٤، ١٣]، و«عَتِيَّاً» [مريم: ٧، ن: ٦٩]، «وَسَيِّدًا» [آل عمران: ٣٩]، و(وصيّة)، و(ميت)، فلابد من الإدغام. وإن كانا من كلمتين، نحو: «الَّذِي يُوْمَنُ» [الأعراف: ١٥٨]، «وَأَحْسَنْنَا وَاللَّهُ» [المائدة: ٩٥]، فلا يجوز الإدغام، للمد القائم مقام الحركة.

(١) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١١٨.

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) في (ج) و(ض): في قوله.

(٤) في (ج): الساكن.

وأيضاً لو أدخلنا للاختلاف^(١) لذهب مذهبما وإن كانا حرفياً^(٢) لين، نحو: ﴿ءَاوْأَوْ وَنَصَرَوْ﴾ [الأنفال: ٧٣، ٧٥]، ﴿حَتَّى عَقَمُوا وَفَالُوا﴾ [الأعراف: ٩٥]، ﴿عَصَوْ وَكَانُوا﴾، فلا خلاف في إدغامهما^(٣).

قلت وعبارة (م) قال: «و ظاهر قول الناظم أن الساكن إن^(٤) كان حرف لين، فإذا دغامه جائز، نحو: ﴿ءَاوْأَوْ وَنَصَرَوْ﴾، و﴿آتَفُوا وَءَامَنُوا﴾ [المائدة: ٩٥]، إذ ليس بحرف مددٌ حقيقةً، وهو كذلك، نص على ذلك أبو عمرو. ^(٥) لأن الاعتلال^(٦) قد زال عنهم وانبسط اللسان بهما، فصارا^(٧) بمنزلة سائر الحروف الجامدة». ^(٨) ولم تقع^(٩) ياء حرف لين في القراءان بعدها مثلها، ومثاله في الكلام: ﴿عَالَيْ يَا هِنْدُ﴾. قلت: والتقيد بالسكون الحي يكفي في الباب^(١٠).
 وأظهرنا^(١١) ﴿نَحْسِف﴾، ﴿نَبَذْت﴾، ﴿عَدْت﴾، ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾، وكذا^(١٢) ﴿لَبِثْت﴾

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ض): حرف.

(٣) في (ج) و(ض): إدغامه.

(٤) في (ض) و(القصد النافع): إذا.

(٥) ينظر كتابه: التحديد في الاتقان ص ١٣٠ عند ذكر الكاف).

(٦) كذا في (ج) و(ض) و(القصد النافع). وفي (م) و(طث): الاختلال.

(٧) في (م) و(ض) و(طث): فصار.

(٨) القصد النافع ص ٢٢٢.

(٩) في (ج): يقع.

(١٠) في (ج): الياء.

(١١) رسمت في (م): ليشتو.

و﴿إِذْهَب﴾ معاً ﴿يَعْلِب﴾ ﴿وَلَنَعْجَب﴾ ﴿يَتُب﴾ ﴿يُرِدْ تَوَاب﴾ فيهمَا وإنْ قَرْب

أي أظهر ورُشْ وقالون [هذه الحروف المذكورة، قال][١١] (س):

«أَظْهَرَ صَادَ مَرِيمٍ يُرِدْ يَتُبْ وَإِذْهَبْ وَيَغْلِبْ نَافِعٌ وَإِنْ قَرْبَ
تَعْجَبْ وَنَخْسِفْ مَعْ لَبِثْتُ مُطْلَقاً أُورْشَمُوهَا^(٢) عَذْتُ بَذْتُ وَانْطَلَقاً
بِهِ لَنَحْلٍ^(٣) مِينَا^(٤) فِي التَّوْنَ لَدَى يَسْ [نَخْلُفُهَا]^(٥) وَرُشْ بَدَا».

قوله ﴿نَخْسِف﴾: أي أظهر الفاء عند الباء في قوله تعالى: ﴿نَخْسِفْ بِهِمْ
الْأَرْض﴾ [سبأ: ٩] لا غير، وكذلك ﴿فَنَبَذْتَهَا﴾ في [طه: ٩٦] لا غير، و﴿عَذْتُ
بِرَبِّيهِ وَرَبِّكُم﴾ في [غافر: ٢٧] و[الدخان: ٢٠] لا غير، و﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ في
[الأعراف: ٤٣] و[الزخرف: ٧٢] لا غير. قوله (وكذا لَبِثْتُ^(٧)) وفي ضمنه (لَبِثَتَ،
وَلَبِثْتُمْ) لا غير، إذ لا فرق [بينهما إلا في الخطاب وزيادة الميم، وقد بين الشاطبيُّ
ذلك، فقال:

«لبثت^(٨) الفرد والجمع وصلا». ^(٩) وإلى هذا أشار (س) بقوله

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ج): أورثتم.

(٣) في (ض) و(طث): لنجل.

(٤) في (ض): ميتا.

(٥) في (ج) و(ض): نون خلفهما.

(٦) في (ج) و(ض): وكذا.

(٧) رسمت في (م): لبشوأ.

(٨) ما بين المعقوفين سقطت في (ج).

(٩) ينظر شرح الشاطبية للضياع ص ١٢١ وتمام البيت:

(مع لبست مطلقاً).

قوله (واذهب معا) أي في سورة سبحان: ﴿أَذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾ [الإسراء: ٩٧]، وفي [طه: ٦٣] ﴿فَأَذْهَبْ بِإِنَّ لَكَ﴾، ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُوتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ في سورة [النساء: ٧٣]، ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ بَعَجَبْ فَوْلُهُمْ﴾ في [الحجرات: ١١] وقوله [الرعد: ٥]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَتْبِعْ بِأَوْلَيَكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ في [الحجرات: ١١] وقوله ﴿يُرِدْ ثَوَابَ﴾ أي ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُوتِهِ مِنْهَا﴾ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُوتِهِ مِنْهَا﴾ في [آل عمران: ١٤٥] لا غير.

وقوله (يرد ثواب فيها) (م^(١)) و(ع): «يعني في موضعين^(٢) في إال عمران». ^(٣)

وقوله (وإن قرب) أي وإن قرُب مخرج كل واحد من تلك الحروف من مخرج الآخر، وإنما قال (وإن قرب)، لأنه عَلَّلَ أوّلاً في ^(٤) الإدغام بالقرب {في قوله (وما قرب منه أدغموا)، فكأنه يقول: وإن عَلَّلْنَا [بالقرب} ^(٥) في الإدغام، ^(٦) فإن الإظهار جاء فيها أُظْهِر^(٧) منها هنا ^(٨) مع القرب، اتباعاً للرواية^(٩)،

= «وَحِرْمٌ نَصْرٌ صَادَ مَرِيمَ مَنْ يُرِدْ

^(١) في (م): (س).

^(٢) في (ض): الموضعين.

^(٣) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٢٥.

^(٤) سقطت في (ض) و(طث).

^(٥) ما بين المعقوفين سقطت في (ض).

^(٦) في (م): في الإدغام بالقرب.

^(٧) في (ج): ظهر. وفي (م) و(طث): أُظْهِرها.

^(٨) سقطت في (ض).

^(٩) في (م): في الرواية.

[قاله (س)][١].

وَدَالْ صَادِ مَرِيمٌ لِـ﴿ذُكْرٍ﴾
وَ﴿إِرْكَبُ﴾ وَ﴿يَلْهَثُ﴾ وَالخَلَافُ فِيهِمَا
عَنْ أَبْنِ مِينَا، وَالكَثِيرُ أَدْغَمَا
أَظْهَرُ، وَخُلُفُ وَرْشَهُمْ بِنُونَا

أي أظهر نافع دال صاد من ﴿كَبِيَّعَصَّ﴾ عند الذال المعجمة في قوله سبحانه: ﴿ذُكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٢] ثم قال (وبيا يعذب من رووا للمصري) يريد قوله تعالى في [البقرة: ٢٨٤]: ﴿وَيَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، فأخبر أن المصري وهو ورش يظهر ذلك وهو المشهور عنه، وهي رواية الأزرق والأصبهاني، ومُقايله رواية عبد الصمد بالإدغام، وفي ضممه أن قالون فيه على الإدغام، وهو كذلك.

وقوله (واركب ويلهث) يريد قوله تعالى: ﴿يَبْنَى إِرْكَبُ مَعَنَا﴾ في [هود: ٤٢]، و﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ في [الأعراف: ١٧٦]، أي أظهر ورش هذين الحرفين^(٤) بلا خلاف. ثم قال (والخلاف فيهما) أي في هذين الحرفين عن قالون. ثم قال (والكثير أدمجا) (م)^(٥): «يريد أن الإدغام عن قالون فيهما أكثر، وما^(٦) علمت أن أبا عمرو رجح [وجهاً منها][^(٧)]»،^(٨)

(١) سقطت في (م) و(ط).

(٢) في (م) و(ط): للمصري.

(٣) رسمت في (م): ن.

(٤) زاد في (ج): «عن قالون»، وهي خطأ فلا معنى لها.

(٥) الزيادة في (ج).

(٦) في (م) و(ط): وما.

(٧) في (م) و(ط): إدغامهما.

(٨) (القصد النافع) ص ٢٢٧. وينظر: التيسير ص ٢٦٣، ٢٦٤ - وجامع البيان ص ٢٨٨.

وبالنظر إلى ما^(١) روى [أبو عمرو في إحدى روايته،^(٢) وما ذهب إليه مكي وابن شريح من^(٣) الأخذ بالإدغام، يترجح^(٤) الإدغام على ما ذكر الناظم، قال مكي: والإظهار أحسن^(٥) [لأنه الأصل].^(٦) وعبارة (س) قال:

«وأما قالون في (اركب، ويألهث) فاختلَّفَ عنه فيها؛^(٧) فروى الحلواني الإظهار فيهما، وروى القاضي إسماعيل الإدغام فيهما، وروى أبو نشيط الوجهين^(٨)، ولم يرجح الداني واحداً منها،^(٩) وأخذ [فيهما مكي]^(١٠) وابن شريح بالإدغام، وباعتبار هذا التفريق^(١١) يترجح^(١٢) الإدغام عند^(١٣) قالون».

(١) سقطت في (م).

(٢) ينظر: جامع البيان ص ٢٨٨.

(٣) في (ج) و(ض): أن.

(٤) ما بين المكوفين سقطت في (ج).

(٥) في (ض) و(ج): حسن.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) ينظر: التيسير ص ٢٦٣، ٢٦٤.

(٨) في (ج): الوجهان.

(٩) أي: في جامع البيان ص ٢٨٧، ٢٨٨.

(١٠) في (ض): مكي فيهما.

(١١) في (ج) رسمت كأنها: التحرير؟.

(١٢) في (ج): يرجح.

(١٣) في (ض): عن.

وقال (ع): «قوله (والكثير أدغما) [وليس يريد^(١)] الكبير^(٢) باعتبار رواة^(٣) قالون، وإنما ي يريد الكثير باعتبار المتأخرین لا باعتبار الرواۃ^(٤)». وقال (ج): «قوله (والكثير أدغما) أي^(٥) الذي عليه العمل والمشهور والكثير من القراء الإدغام»^(٦).

وقوله (وعنه) أي وعن ابن مينا أظهر النون من ﴿لَّ وَالْفَلَم﴾ [القلم: ١] مع النون من ﴿يَسْ وَالْفُرْءَان﴾ [يس: ٢ - ١] عند الواو، وفي ضمنه أن ورشا يُدغمها، ثم استدرك فقال (وخلف ورثهم بونا)، وذكر (ج): «أن ورشا يُدغم النون في الواو في ﴿يَس﴾ بلا خلاف عنه»، قال: «وهو القياس، لأن النون إذا سكنت قبل الواو فالحكم الإدغام». قال: «وأختلف عن ورش في (ن وَالْقَلْم)، والمشهور من طريق المصريين الإظهار^(٧)». وقال (س): «اختلف عن ورش في نون ﴿يَس﴾ ونون ﴿لَّ وَالْفَلَم﴾؛ فروى عنه^(٨) الأصبهاني الإظهار فيهما، وروى عنه عبد الصمد الإدغام فيهما، وروى عنه الأزرق الإدغام في ﴿يَس﴾، والإظهار في ﴿لَّ وَالْفَلَم﴾، ولم يذكر الداني الخلاف إلا في ﴿لَّ

(١) في (ج): ي يريد ليس. وفي (ض): ليس.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (م) و(ض) و(طث): روایة.

(٤) في (ض): الروایة.

(٥) الزيادة في (طث).

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ١٢١، ١٢٣ / ٢١٢.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ج).

وَالْفَلَمِ»، قال في «إيجاز البيان»: «وكان يدغم النون من هجاء ﴿يَسِّ﴾ أيضاً في الواو، ويبقى^(١) غنة النون في ﴿يَسِّ﴾ من غير خلاف، واختلف عنه في إظهارها عند الواو في ﴿نَّ وَالْفَلَمِ﴾، فقرأتُ على أبي الحسن بالإدغام، وقرأت على غيره بالإظهار». قال: «وبه أخذ أكثر أهل الأداء من^(٢) شيخ مصر».

* * *

(١) في (ج): وتبقى.

(٢) في (ج): عن.



[فصلٌ في أحكام النون الساكنة والتنوين]

ذِكْرُ ادْغَامِ النُّونِ وَالثَّنَوِينِ وَالْقَلْبِ وَالإِخْفَاءِ وَالْتَّبِيِّنِ

هذا الفصل من فصول الباب المتقدم، وقد قدّمنا كثيراً من أحكامه، وسيأتي إن شاء الله تعالى مزيدٌ بيانٌ لذلك^(١). وذكر أبو عمرو^(٢) وغيره، أن اللون^(٣) الساكنة والتنوين عند حروف المعجم أربعة^(٤) أحكام؛ إظهار، وإدغام، وقلب، وإخفاء، على^(٥) نحو ما ذكر الناظم في الترجمة. والقلب مصدر قولك: قلب، يقلب، قلباً، ولا يقال الإقلاب، لأن الإقلاب^(٦) رباعي من أقلب، والقلب^(٧) ثلاثي من قلب يقلب قلباً، مثل ضرب يضرب ضرباً. ويعني

(١) في (ض): ذلك.

(٢) ينظر: جامع البيان ص ٢٩٢ - ٣٠١.

(٣) في (ض): اللون.

(٤) في (ج): أربع.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) الزيادة في (طث).

(٧) في (م): والقلم.

بـ(التبّين^(١)) الإلّاظهار.

وَأَظْهَرُوا التَّنْوينَ وَالنُّونَ مَعًا عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ حِيثُ وَقَعَا

(ج): «[أَيْ أَظْهَر][٢) جميع القراء، وأتى بجميع القراء لأنّه أبلغ في الحكم لحل الاتفاق»، (٣) قلت: ولا يصح الاتفاق لأن الداني قال في بعض كتبه: (٤) «روى المسيي إخفاء هما عند الخاء والغين»، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾، و﴿فِرَدَةَ خَلِيلٍ﴾[البقرة: ٦٤، الأعراف: ١٦٦]، و﴿مِنْ غِلٍ﴾[الأعراف: ٤٢، الحجر: ٤٧]، و﴿مِنْ مَاءِ غَيْرِ ءَايِسِ﴾[محمد: ١٦]. وقال (م) و(ع): «أراد الرواة^(٥) عن نافع. وحروف الحلق ستة وقد جمعها أبو مزاحم الخاقاني في بيت واحد، فقال^(٦):

«فَخَاءٌ وَخَاءٌ ثُمَّ هَاءٌ وَهَمْزَةٌ وَعَيْنٌ وَغَيْنٌ لَيْسَ قَوْلِي بِالثُّكْرِ﴾^(٧)

(ع): وقد جمعها بعضهم في أوائل كلم^(٩) هذا البيت:

(١) في (م) و(طث): بالتنوين.

(٢) في (ج): وأظهروا.

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١٢٤، ١٢٦ / ٢١٢.

(٤) كلامه في «جامع البيان» ص ٢٩٢.

(٥) في (م): الرواية.

(٦) ينظر: قصيده الرائية في التجويد أو «المنظمومة الخاقانية»، البيت رقم (٤٥).

(٧) في (م) و(طث): لاء.

(٨) في (ض): فخاء وحاء.

(٩) (القصد النافع) ص ٢٣٠، ٢٣١.

(١٠) في (ض): كلام.

﴿أَمْنِتُكُم﴾ خَوْفَ غَدْرِي^(٢) هَلَّا^(٣) حَفْظُّمْ عَهْدِي^(١)»

فمثال إظهار النون عند الهمزة: ﴿مِنْ إِلَهٍ، وَمِنْ اسْتَبْرَقٍ﴾، وشبيهه على مذهب قالون بتحقيق الهمزة، وأما ورش فإنه ينقل حركتها إلى الساكن قبلها إذا كان الساكن^(٤) معها من كلمتين، فتذهب من^(٥)اللفظ على ما تقدم في باب النقل، وأما^(٦) إن كانت معه في كلمة واحدة، فلا خلاف في تحقيقها وإظهار النون قبلها، ولم تأت إلا في موضع واحد وهو قوله تعالى في الأنعام [آية: ٢٦]: ﴿وَهُمْ يَنْهَا عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، وبافي البيت والتمثيل له واضح.

وَأَدْعَمُوا فِي ﴿لَمْ يَرَوْا﴾ لِكِنْهُ أَبْقَوْالَدَى هِجَاءِ ﴿يَوْمٌ﴾ غُنْهُ

قلت: وهكذا ذكره^(٧) أبو عمرو في «إيجاز البيان»، أن النون الساكنة والتنوين يُدغمان عند^(٨) خمسة أحرف، يجمعها قولك^(٩): «لم يروا»، وقال محمد^(١٠) بن مجاهد يجمعها قولك: «يرْمُلُونَ» فزاد النون،^(١١) قال أبو عمرو:

(١) في (ض): ءامتكم.

(٢) في (ض): عذري.

(٣) في (ج): هل لا.

(٤) الزيادة في (ج).

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (ج) و(ض): فأما.

(٧) في (ج) و(ض): ذكر.

(٨) في (ض): في.

(٩) في (ج) زيادة: لم و قال.

(١٠) الزيادة في (م) و(ج).

(١١) هذا الكلام نفى صحة نسبته له الداني، بدليل أنه لم يذكر في كتابه «السبعة» إلا خمسة =

«ولا معنى عندنا لذكر النون مع الحروف المذكورة، لأنه من باب إدغام المثلين، فهي كسائر المثلين، نحو: ﴿فَمَا رَبَحَتْ تَجَرَّتْهُم﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿وَلَا يَغْتَبِ
بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢].^(١) قلت: ولا بد من الغنة في إدغام النون في
النون، هذا^(٢) هو المنصوص، وقد جمع بعضهم هذه الأحرف في أوائل كلم هذا
البيت، وهو:

«مَكْوَا [رُوحِي وَنَفْسِي]^(٣) لَوْيَ حَفَظُوا لِي وِدَادًا»

قوله (وأدغموا في لم يروا)، (ع) و(م): «ظاهره^(٤) سواء كانت النون مع
هذه الأحرف في الكلمة واحدة أو كلمتين، وليس على ظاهره وإنما تدغم النون في
هذه الحروف إذا كانت معهن في كلمتين^(٥) لا غير، وقد قيد الناظم رحمه الله
تعالى ما أطلقه هنا في قوله:

وَنُظْهَرُ النُّونُ لِوَاوِيَا فِي نَوْا وَنِيَا^(٦)

{والضمير في قوله (لكنه) ضمير الأمر والشأن، [وضمير الأمر

= أحرف ليس فيها النون. ينظر: جامع البيان ص ٢٩٤.

(١) ينظر أيضاً: جامع البيان ص ٢٩٤.

(٢) في (ج): هكذا.

(٣) في (ض): رزق نفسي.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض): كلمة.

(٦) هو البيت رقم (١٤٤)، وسيأتي شرحه بعد بيت واحد.

(٧) (القصد النافع) ص ٢٣٣.

والشأن^(١) يُفَسِّرُه ما بعده^(٢) قوله (لدى هجاء يوم غنة)، (م)^(٣): «وكذلك تكون^(٤) الغنة باقية عند إدغامها في النون مثلها»، ^(٥) وبافي الكلام بين. قلت: وما ذكره من اختصاص الغنة بهجاء (يَوْمٌ) هو المعروف^(٦) المُعَوَّل^(٧) عليه، وقال أبو عمرو في [بعض كتبه]^(٨): «وروى الأصبهاني عن ورش إظهار الغنة مع الإدغام عند الراء واللام، وروى المسيب^٩ إظهار الغنة عند اللام»^(٩).

وقلُّو هُمَال حَرْفُ الْبَاءِ مِيمًا، وَقَالُوا بَعْدَ الْإِخْفَاءِ

(م):^(١٠) «ذكر في البيت الحكمين الباقيين من الأحكام الأربع، وهما القلب والإخفاء. فالحكم الأول قوله (وقلبوهما لحرف الباء ميمًا)، والحكم الثاني قوله (وقالوا بعد بالإخفاء)، يعني أن الرواية^(١١) عن نافع قلبو النون الساكنة والتنوين عند الباء فصيّر وهمًا ميمًا، وسواء كانت النون مع الباء في الكلمة أو

(١) سقطت في (ج).

(٢) ما بين المukoفين سقط في (ض).

(٣) سقطت في (م).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) (القصد النافع) ص ٢٣٤.

(٦) الزيادة في (ج).

(٧) في (م): المعمول.

(٨) في (ض): كتابه.

(٩) ينظر: جامع البيان ص ٢٩٤.

(١٠) سقطت في (م) و(ض) و(طث).

(١١) في (ض): الرواية.

كلمتين، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَأْنِئُونَكَ﴾ [يوحنا: ٥٣]، و﴿أَنْبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٢]، و﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾، وشبيهه^(١)). قوله (وقالوا بعد بالإخفاء أي وقالوا^(٣) بعد^(٤) هذه [الأحكام الثلاثة]^(٥) المذكورة، بإخفائهم عن باقي الحروف وهي خمسة عشر، يجمعها قوله: «فَكَقْشُطُ سَتَصْدُ ضَظْدُ جَزُ»^(٦).

(ج): «والإخفاء هو حالة^(٧) بين حالي^(٨) الإدغام والإظهار، والغنة باقية معه»،^(٩) قلت: وهكذا قال أبو عمرو الداني أن الغنة مع الإخفاء باقية، قال الشاطبي^(١٠):

﴿وَقَلْبُهُمَا﴾^(١١) مِمَّا لَدِي الْبَا وَأَخْفِيَا عَلَى غُنْتَهُ عِنْدَ الْبَوَاقيِّ^(١٢) لِيَكُمْلَا^(١٣)

قوله (وقالوا بعد بالإخفاء)، المختار عند (م) تفسيره بما تقدم،

(١) سقطت في (ض).

(٢) (القصد النافع) ص ٢٣٦.

(٣) في (ض): وقالون.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ج) و(ض): الثلاثة الأحكام.

(٦) في (ج) و(طث) و(ض): «فَكَقْشُطُ ضَظْدُ سَتَصْدُ جَزُ».

(٧) في (م) و(طث): حال.

(٨) سقطت في (م) و(طث).

(٩) (شرح المجاصي) ورقة ١٢٦، ١٢٨ / ٢١٢.

(١٠) ينظر شرح الشاطبية للضبعان ص ١٢٣.

(١١) في (م): وَقَلْبُهُمَا.

(١٢) في (م): الباقي.

(١٣) سقطت في (ض).

قال^(١): «وَلَا يُرْجِعُ حَكْمَ الْمِيمِ بَعْدَ الْقَلْبِ عَنْدِي، لَمْ يُؤْدِي إِلَيْهِ مِنْ نَقْصٍ حَكْمٌ مِّنَ الْأَحْكَامِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ كَانَ حَكْمُهَا فِي الْمَشْهُورِ كَذَلِكَ، لَأَنَّ حَكْمَ الْمِيمِ السَّاکِنَةِ عَنْدَ الْبَاءِ بَعْدَ الْقَلْبِ إِما إِظْهَارٌ وَإِما إِخْفَاءٌ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عُمَرٌ، وَلَكِنْ رَجِحُ الْإِخْفَاءِ». ^(٢) وَكَذَلِكَ أَيْضًا نَصٌّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ السَّاکِنَةَ عَنْدَ الْبَاءِ تَكُونُ مَخْفَاءً، ^(٤) نَحْوَ: «كُنْتُمْ بِهِ»، قَالَ: وَهُوَ الْقِيَاسُ^(٥) مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَقَالَ آخَرُونَ هِيَ مُظَهَّرٌ.

قال (ع) و(م): «وَحْجَةٌ إِخْفَاءُ النُّونِ السَّاکِنَةِ وَالْتَّنْوينِ عَنْدَ حِرَوفِ الْإِخْفَاءِ، أَنَّهُمَا لَمْ يَقْرَبَا مِنْ [هَذِهِ الْحِرَوْفَ كَثْرَبِهَا مِنْ] ^(٦) حِرَوفَ ^(٧) الْإِدْغَامِ وَهِيَ ([لَمْ يَرَوَا]^(٨)) فِي جَبِ الْإِدْغَامِهَا». ^(٩) وَلَمْ يَبْعُدَا^(١٠) أَيْضًا مِنْهُمَا بَعْدَهُمَا مِنْ حِرَوفِ الْخَلْقِ فَيُجِبُ إِظْهَارُهُمَا مِنْ أَجْلِ الْبَعْدِ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ الْقَرْبُ^(١١) الْمُوجِبُ لِلْإِدْغَامِ، وَتَعَذَّرَ الْبَعْدُ الْمُوجِبُ لِإِظْهَارِهِ، أُعْطِيَ لَهُمَا حَالَةٌ بَيْنَ حَالَتِيْنِ وَهِيَ إِخْفَاؤُهُمَا، نَصٌّ

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) (القصد النافع) ص ٢٣٧.

(٤) في (ج): مخافة.

(٥) في (ج) و(ض): قياس.

(٦) سقطت في (م) و(طث).

(٧) في (م) و(طث): حرف.

(٨) في (القصد النافع) ص ٢٣٩: لم يرو.

(٩) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٣٩.

(١٠) في (م) و(طث) و(ج): يبعد.

(١١) في (ض): القلب. وهو تصحيف ظاهر.

على ذلك أبو عمرو،^(١) ونحوه المهدوي^(٢)، ثم قال أبو عمرو الداني متصلًا بنصّه: «إلا أن إخفاء هما عند هذه الحروف يتفضل على قدر قُرْبِ المخارج وبُعدها، فما قَرْبَ^(٣) منه كان^(٤) عنده أخفى مما بَعْدَ^(٥) منه»،^(٦) وهذه الأشياء تدرك عند التلاوة.

وَتُظَهِّرُ النُّونَ لِوَاوٍ أَوْ يَا
فِي نَحْوِ **﴿فِنْوَان﴾** وَنَحْوِ **﴿اللَّذْنِيَّا﴾**
خِيفَةً أَن يُشْبِهَ فِي ادْعَامِهِ
مَا أَصْلُهُ التَّضَعِيفُ [في التَّزَامَه]^(٧)

أي تُظهر النون إذا كانت مع الواو والياء^(٨) في الكلمة واحدة^(٩) نحو: **﴿فِنْوَان﴾** [الأنعام: ١٠٠]، و**﴿صِنْوَان﴾** [الرعد: ٤]، ونحو: **﴿اللَّذْنِيَّا﴾**، و**﴿بَيْنَ﴾** [الصف: ٤]، وليس في القراءان غير هذه الأربع موضع. ثم ذكر علة الإظهار في ذلك، فإن^(١٠) النون لو أُذْعِمت في هذه الحروف لَتُوْهَم^(١١) أن هذه

(١) جامع البيان ص ٣٠١.

(٢) في (م): للْمِهْدَوِي.

(٣) في (ج) وفي المطبوع من (جامع البيان): قربا.

(٤) في (ض) و(ج) وفي المطبوع من (جامع البيان): كانا.

(٥) في (ض) و(ج) وفي المطبوع من (جامع البيان): بعدها.

(٦) جامع البيان ص ٣٠١.

(٧) في (م) و(طث): لالتزامه.

(٨) في (طث): أو الياء.

(٩) سقطت في (ض) و(ج).

(١٠) في (ج) و(ض): وأن.

(١١) سقطت في (ض).

الكلمة^(١) مما أصله التَّضْعِيف، فـيُلْتَبِسُ وَزْنُ بوزنِ فلا يُدرى هل هو مُضَعَّف في الأصل أو ما أُدْغِمَتْ نُونُه، لأن إدغام ما في الكلمة واحدة لازم لا ينفك المُدْغَمُ من المُدْغَمِ^(٢) فيه بحال، بخلاف ما كان من كلمتين لأنه قد يوقف على الكلمة الأولى فـيُنْفَصَل^(٣) عن الثانية وتـظـهـرـ الأولى، فـلو أـدـغـمـتـ ﴿صِنْوـاـ﴾ لـقـلتـ^(٤) (صِنـوـانـ)، وـقـسـ على ذـلـكـ غـيرـهـ. وـكـذـلـكـ فيـ الـكـلامـ (شـاهـةـ زـنـمـاءـ)،^(٥) لـوـ أـدـغـمـتـ لـقـلتـ (شـاهـ زـمـاءـ)، فـيـلـتـبـسـ بـالـزـمـ. ^(٦) قال مـكـيـ: ولو وـقـعـتـ النـونـ سـاكـنـةـ [قـبـلـ الرـاءـ وـالـلـامـ] فيـ كـلـمـةـ لـكـانـتـ]^(٧) مـُظـهـرـةـ، وـلـكـنـ لمـ يـقـعـ ذـلـكـ فيـ الـقـرـءـانـ، وـعـبـارـةـ (سـ): «إـنـماـ ذـكـرـ^(٨) السـواـوـ وـالـيـاءـ دـوـنـ غـيرـهـماـ مـنـ حـرـوفـ الـإـدـغـامـ لـأـنـ النـونـ لـمـ تـقـعـ سـاكـنـةـ فيـ كـلـمـةـ فيـ الـقـرـءـانـ إـلـاـ مـعـهـمـاـ»، قال مـكـيـ: «ولـوـ وـقـعـتـ معـ غـيرـهـمـاـ لـمـ يـكـنـ بـدـدـ مـنـ الإـظـهـارـ».

* * *

(١) في (ض): الكلمات.

(٢) في (ض): المدغوم.

(٣) في (م) و(طث): فـيـنـفـصـلـ.

(٤) في (ج): اـنـقـلـبـ.

(٥) شـاهـةـ زـنـمـاءـ = أي لها زـلـمتـانـ أو زـنـمـتـانـ، بـمـعـنـى قـلـيلـةـ اللـحـمـ، وـرـجـلـ مـزـمـ = قـلـيلـ اللـحـمـ نـحـيـفـ الـجـسـمـ، وـكـذـلـكـ فـرـسـ مـزـمـ. يـنـظـرـ جـمـهـرـةـ اللـغـةـ لـابـنـ درـيدـ / ٣٦٩ـ .ـ ٣٥٢ـ .ـ أـمـاـ الزـمـ، فـهـوـ = التـقـدـمـ. يـنـظـرـ تـهـذـيـبـ اللـغـةـ لـلـأـزـهـريـ / ٤ـ .ـ ٤ـ .ـ

(٦) في (طث): بالـلـازـمـ. وـفيـ (م): بـالـلـامـ.

(٧) سـقطـتـ فيـ (ضـ).

(٨) في (ض): ذـكـرـواـ.

[أحكام الفتح والإملاء]

القول في المفتوح والممالي وشرح ما فيه من الأقوال

قال محمد بن الحسن الفاسي في شرحه لحرز الأماني: «الفتح» عبارة عن استقامة النطق بالألف والفتحة، والإملاء عبارة عن انحراف النطق بها^(١)، وتنقسم إلى كبرى وصغرى؛ فالكبرى تسمى إضجاعاً، والصغرى متوسطة في ذلك وتسمى بين بين، وبين اللفظين، وتقليلاً. والفتح هو الأصل بدليل جواز فتح كل ممالي وامتناع عكسه، وأن الفتح بغير سبب، والإملاء لابد لها من سبب^(٢). (س): «الفتح هو الأصل لعدم افتقاره^(٣) إلى موجب، والإملاء فرع لافتقارها لسبب، وسببها مجاز لا موجب لجواز فتح كل ممال»، قال المودي^(٤) وغيره: «الإملاء لغة تميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد، والفتح

(١) في (ض) و(اللائى الفريدة ص ٣١٥): بها.

(٢) (اللائى الفريدة في شرح القصيدة) ٢ / ٣١٥ .

(٣) في (م): أو افتقاره.

(٤) هو = الحسن بن قاسم بن عبد الله، أبو محمد بدر الدين المودي المصري، يعرف بابن أم قاسم، مفسّر أديب، له تفسير للقرآن العظيم، وشرح على الشاطبية، وشرح على ألفية ابن مالك. توفي سنة ٧٤٩هـ. ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٢ / ١١٤ - وغاية النهاية ١ / ٢٠٧.

لغة أهل الحجاز إلا في مواضع قليلة». (م): «الإِمَالَةُ أَنْ تَنْحُوا بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرَةِ، وَبِالْأَلْفِ نَحْوَ الْيَاءِ، وَالْفَتْحُ أَصْلُ الْإِمَالَةِ فَرْعٌ، لَأَنَّكَ^(١) تَقُولُ: كُلُّ مَمْالٍ يَحْجُزُ فَتْحَهُ، وَلَا يَسِّرُ كُلُّ مَفْتُوحٍ تَجْوِزُ إِمَالَتَهُ، وَالسَّبِيلُ الْمُوجِبُ لِإِمَالَةِ شَيْئَانِ، وَهُمَا الْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ». (٢) قَالَ (ج): «وَحْقِيقَةُ الْإِمَالَةِ فِي اصطلاحِ القراءِ أَنْ تَمِيلَ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرَةِ، وَبِالْأَلْفِ نَحْوَ الْيَاءِ، وَتَسْمَى هَذِهِ الْإِمَالَةُ الْمَحْضَةُ، وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَ أُمِيلَتِ الْفَتْحَةِ بَيْنَ الْفَتْحَةِ الْكَسْرَةِ، وَالْأَلْفُ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ، وَلَا تَخْلُصُ الْفَتْحَةُ كَسْرَةً وَلَا أَلْفًا يَاءً، وَإِنَّمَا^(٣) بَيْنَ ذَلِكَ»^(٤).

(م)^(٥): «الضمير في قوله (وشرح ما فيه من الأقوال) راجعٌ إلى الألف، كأنه قال: القول في الألف الموصوف بالفتح^(٦) لمن فتح، وبالإمالة لمن أمال»^(٧).

أَمَالٌ وَرُشُّ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ ذَا الرَّاءِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ
نَحْوُ ﴿رَءَاء﴾ ﴿بَشْرَى﴾ وَ﴿تَنْرَ﴾ وَ﴿أَلْثَصْبَرَى﴾ وَ﴿أَلْفَرَى﴾
وَ﴿يَتَوَبَرَى﴾ وَ﴿أَلْتَصَبَرَى﴾ وَ﴿أَشَبَرَى﴾

(١) في (ض): بدليل أنك.

(٢) (القصد النافع) ص ٢٤١، ٢٤٢ بتصرف.

(٣) في (ض): وإنما.

(٤) (شرح المجاخي) ورقة ١٢٩، ١٣١ (٢١٢ / ١٣١).

(٥) في (طث): (س). وفي (م): غير واضحة لكنها رسمت شبيهة بـ(س).

(٦) في (ض): بالفتحة.

(٧) (القصد النافع) ص ٢٤٢.

ذكر في هذين البيتين أن ورشاً يُمْيل كَلَّ أَلْفَ مِنْقُلَبَةٍ عَنْ يَاءٍ وَقَبْلَهَا رَاءٌ فِي
اسْمٍ كَانَتْ أَوْ فَعْلٌ، قَلْتَ: وَقَدْ ذَكَرَ الدَّائِنُ وَغَيْرُهُ مِيزَانًا يُعْرَفُ بِهِ ذَوَاتُ الْيَاءِ مِنْ
ذَوَاتِ الْوَاءِ،^(١) قَالَ الشَّاطِبِيُّ^(٢):

«وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ^(٣) الْفِعْلَ صَادَفَتْ مَنْهَلًا»

الْمَنْهَلُ مَكَانُ النَّهَلِ، وَالنَّهَلُ الشُّرْبُ، قَالَ^(٤) شَارِحُهُ الصَّنْهَاجِيُّ^(٥)
وَغَيْرُهُ: «يُعْنِي أَنَّ تَثْنِيَةَ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُ ذَوَاتَ الْيَاءِ أَيْ تُؤَضِّحُهَا، فَإِذَا أَرَادَ الْقَارِئُ
مَعْرِفَةَ أَصْلِ الْأَلْفِ فِي الْأَسْمَاءِ ثَنَى الْأَسْمَاءَ، فَإِنْ ظَهَرَتْ فِيهِ الْيَاءُ عَلَمَ أَنَّهَا أَصْلُ
لِأَلْفِ، [أَيْ]^(٦) فِي الْمَفْرَدِ، فَأَمَالَ الْمَفْرَدَ، وَإِنْ ظَهَرَتْ فِيهِ الْوَاءُ عَلَمَ أَنَّهَا أَصْلُ
الْأَلْفِ]^(٧) الَّتِي فِي الْمَفْرَدِ، فَلَمْ يُمْلِيَ الْمَفْرَدَ، وَسَبَبَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ بِيَانِ
شَافِيَا فَنِقولُ:

الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنِ وَالْفَعْلِ الْمُتَلَاقِيَّ إِذَا كَانَ آخْرُهُمَا أَلْفًا وَلَمْ تَدْرِ أَهْيَ مِنْ
ذَوَاتِ الْيَاءِ أَوْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاءِ، فَإِنَّكَ تَحْتَرِّهُمَا بِأَدْلَةٍ، فَمَا كَانَ مِنْ الْيَاءِ أَمْلَأَهُ

(١) يُنْظَرُ: جامِعُ البَيَانِ ص ٣٠٢.

(٢) يُنْظَرُ: شَرْحُ الشَّاطِبِيَّ لِلضَّبَاعِ ص ١٢٥.

(٣) سقطَتْ فِي (م).

(٤) سقطَتْ فِي (ض).

(٥) يُعْنِي: ابْنَ آجَرِّوْمَ.

(٦) سقطَتْ فِي (م).

(٧) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سقطَتْ فِي (ض).

وما كان من الواو لم تُسلِّمْ.

وأدلة^(١) الأسماء أربعة؛ أحدها التَّسْنِيَة: قالوا في (فَتَّى، فَتَيَان) وفي (عَمَى، وَهَدَى، عُمَيَان، وَهُدَيَان)، وقالوا في (رَجَا، وَسَنَا، وَشَفَا، وَعَصَا، وَأَبَا أَحَدٍ، رَجَوَانِ، وَسَنَوَانِ، وَشَفَوَانِ، وَعَصَوَانِ، وَأَبَوَا أَحَدٍ).

والثاني: بناء الفعل منه: بعد أن تردد إلى نفسك، لو قيل لك كيف تقول في فعلت من رجا وسنا وعصا؟ تقول^(٢): رجوت، وسنت، وعصوت، فتعلم أنه من ذوات الواو.

والثالث: أن تكون فاء الكلمة واوا: نحو: الْوَقَى، والْوَجِى^(٣)، يعلم أنها من ذوات الياء،^(٤) إذ ليس في كلام العرب ما فاؤه ولا مه واوا، وليس في الكلام وزنٌ على مثال وَعَوْتُ، وإنما يكون ذلك^(٥) في الصحيح، نحو: دَعْدُ، وَقَلْقُ، وَسَلَسُ.

والرابع: أن تكون العينُ واوا، نحو: الْهَوَى^(٦)، وَالشَّوَى، وَالنَّوَى، فتعلم أنه من ذوات الياء، لأنه لو^(٧) كان من ذوات الواو لكانت عينه ولا مه واوا، وهذا قليل إنما [جاء منه]^(٨) ألفاظ معروفة: كالكُوَّة، والْهُوَّة، وَالصُّوَّة، وَالْقُوَّة.

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ج) و(ض): لُقلَّت.

(٣) في (م) و(طث): الموجي.

(٤) في (م) و(طث): الواو.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (م): الهدى.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (م) و(طث): جاءت عنه.

وكذلك إذا كانت العين ياءً فإنه يدل على أنه من الياء، نحو: الحَيَا، لأنه لا يكون من الواو، وليس في كلام العرب ما^(١) عيْه^(٢) ياء ولا مه وواوا، وأما (حِيَة) فشاذٌ لا يُعوّل عليه، وأصل الحيوان الحَيَّان، قُلبت الياءُ وواوا لكرابه^(٣) اجتماع الأمثال، وإذا أشكل شيء حُمِل على الأكثر.

وأدلة الأفعال ستة؛ أحدها أن تردد الفعل إلى نفسك، فتظهر لك الياء أو الواو، نحو: رمى، وعفا، تقول في ردّهما^(٤) إلى نفسك: رَمِيْتُ، وعَفَوْتُ. الثاني، الشأن الثانية، تقول فيهما: [رَمَيَا، وعَفَوَا].^(٥) الثالث المستقبل، تقول فيها^(٦): يَرْمِي، ويعْفُو. الرابع المصدر، تقول: رَمِيًّا، وعَفْوًا. الخامس كون الفاء وواوا، نحو: وَعَى، وَدَى، فتعلم أن الألف منقلبة^(٧) عن الياء، لما قلناه^(٨) في الاسم. السادس كون العين وواوا، نحو: هَوَى، وَرَوَى، فتعلم أنه منقلب^(٩) عن الياء، لما تقدم أيضاً في الاسم.

ولا يُختبرُ الاسم والفعل إذا كانا على أكثر من ثلاثة أحرف^(١٠)، فإنه كله

(١) في (م) و(طث): مما.

(٢) في (ج): يعينه.

(٣) في (ج) و(ض): كراهة.

(٤) في (ج) و(ض): ردّها.

(٥) في (ج): رميان وعفوان!.!

(٦) في (ج) و(ض): فيهما.

(٧) سقطت في (ض) و(ج).

(٨) سقطت في (ض).

(٩) سقطت في (ج) و(ض).

(١٠) في (ض) زيادة: والفعل إذا كان على أكثر من ثلاثة أحرف.

من ذوات الياء». انتهى كلام ابن آجرّوم.

وقال (س):

وأَصْلُهُ بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ^(١) اِنْجَلاً^(٢) »

قال (س)^(٣) في شرح كلامه: ^(٤) «[هذا شروع في]^(٥) ذكر^(٦) تبیین المیزان
الممیز^(٧) بين ذي الياء وذی الواو من الأسماء والأفعال؛ ولا يخلو الألفُ من
أن^(٨) يكون ثالثاً أو رابعاً فما فوقه، فإن كان ثالثاً فلا يخلو من^(٩) أن يكون في فعل
أو اسم، فإن كان في فعل فله ثلاثة موازين، وإن كان في اسم فله ميزانان،
فجملة^(١٠) الموازین خمسة، فبدأ بموازین الفعل، فذكر^(١١) منها في هذا الشطر
واحداً، والضمير المضاف إليه (أصل) يعود على الألف، و(انجلا) الشيءُ أي

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) هذا شطر من منظومة (س) التي يذكرها الشارح كثيراً، ويذكر شرحها من نظمها
نفسه.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) أي في شرح منظومته.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

(٧) في (طث): أن المیز.

(٨) في (ض): أوزان.

(٩) سقطت في (ج) و(ض).

(١٠) في (ج): فجمعه.

(١١) في (ض): وذكر.

ظهر»، ثم كَمَلَ الكلام، فقال رحمه الله تعالى:

«وبِمُضَارِعٍ [أو إِسْنَادٍ]^(١) إِلَى
وَأَصْلُهُ فِي الاسمِ يَنْجِلِي إِذَا
ثَنَّيْتَ أَو جَمَعْتَ بِالثَّاءِ وَذَا
أَوْفَوْقَهُ، أَمْلَهُ كَيْفَ وَقَعَا»^(٢)

(س)^(٤): «يعني أن الفعل الثلاثي يُختبرُ أَلْفُهُ بِالمُصْدَرِ، أَو بِالمُضَارِعِ، أَو
بِإِسْنَادِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْفَاعِلِ الْبَارِزِ المُتَصَلِّ، فَيُخْرُجُ بِضَمِيرِ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ الْمُفَعُولِ،
وَيُدَخَلُ فِي^(٥) الْفَاعِلِ التَّكَلُّمُ وَالْمَخَاطِبُ مَذْكُورًا أَو مَؤْنَثًا، وَيُخْرُجُ بِالْبَارِزِ الْمُسْتَبَرِ،
وَبِالْمُتَصَلِّ الْمُنْفَصِلُ، فَإِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ لَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ شَيْءٌ [إِلَّا بَعْدِ الاختِبَارِ].^(٦) فَإِنْ
اخْتَبَرَتِ الْأَلْفُ بِأَحَدِ الْثَّلَاثَةِ وَظَهَرَتْ لَكِ الْيَاءُ، فَأَصْلُّ وَفَاقَا أَوْ خَلَافَا، وَقَدْ
تَظَاهَرَ فِي^(٧) الْثَّلَاثَةِ^(٨) عَلَى الشُّرُوطِ الْمُتَقْدِمَةِ، نَحْوَ: رَمَى، وَعَصَا، وَهَدَى، تَقُولُ:
رَمِيْتُ، وَعَصِيْتُ، وَهَدِيْتُ، وَيَرْمِي، وَيَعْصِي، وَيَهْدِي، وَرَمِيَّا، وَعَصِيَّا، وَهَدِيَّا.
وَقَدْ يَظَاهِرُ فِي الْمُضَارِعِ وَالْإِسْنَادِ، نَحْوَ: قَضَى، تَقُولُ: قَضِيْتُ، وَيَقْضِي، وَقَدْ يَظَاهِرُ

(١) في (ج) و(ض): وإسناد.

(٢) في (ج) و(ض): فاعل مضمر.

(٣) في (م): جا رابع. لكنه في الشرح بعد قليل سيدكره (جاء رابعا).

(٤) سقطت في (م).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ض) و(طث).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (م) و(طث): الثالثة.

في الإسناد والمصدر^(١)، نحو: سعى، ورءا، تقول: سعْتُ، سعِيًّا، ورأَيْتُ، رأِيًّا.
وإن ظهر لك الواو في الاختبار فافتتح إن لم يقع رأسًّا آية، نحو: دنا، ودعا،
وخلا، وعلا، تقول: دَنُوتُ، يَدْنُو^(٢)، دُنُوا^(٣)، ودَعُوتُ، يَدْعُو، دَعْوَة، وعلَوتُ،
يُعلُو، عُلُواً، وخلَوتُ، يَخْلُو، خُلُواً، وتقول في نجا، وبدا^(٤)، نجوت، ينجو،
وبَدَوتُ، يَبْدُو، وما أشبه ذلك.

وقوله^(٥) (وأصله في الاسم ينجلي) البيت^(٦)، يعني أن الألف إذا كان في
الاسم الثلاثي، فإنه يُختبر بأمررين؛ أحدهما التثنية، تقول في فتَيَّ، وهُدَيَّ،
وعَمَيَّ، ونحوها: فَتَيَان، وهُدَيَان، وعَمَيَان، وتقول في الرَّبَا، والصَّفَا، و﴿آبَآ أَحَدِ﴾^(٧)
[الأحزاب: ٤٠]، و﴿سَنَا بَرْفِه﴾ [النور: ٤٢]، و﴿شَقَا جُرْف﴾ [التوبه: ١١٠]
ونحوها: رِبَوان، وصَفَوان، [وأبوا أحد]^(٨)، وسَنَوان، وشَفَوان. والثاني الجمع
بالتاء، يعني والألف، فحذف الواو وما عطفت عليه^(٩) لعدم اللبس، فتقول:
فَكَيَات، وصَفَوات.

ومن فائدة هذا الاختبار أن ما كان من ذوات الواو يُرسم بالألف، إلا في

(١) في (ج) و(م) و(طث): المصدر.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (م).

(٤) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٥) الزيادة في (ض) و(طث).

(٦) في (ض): أي يبين.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ض).

رُؤوس الآيِّ، كالضُّحى، وسَجَى، وما كان من ذوات الياءٍ يُرسم بالياء. قوله (وذا إن جاء ثالثا) شرط فيها تقدم. قوله (وإن جاء رابعا) البيت، يعني أنَّ الألف إذا كان رابعاً فما فوقه وهو الخامس والسادس في الفعل، والسابع في الاسم، فإنه يُمال في اللفظ ويرسم بالياء، سواء كان في الاسم أو في الفعل، وإن كان من ذوات الواو إلا (مَرَضَات) في الأسماء، فإنه لا يُمال، ذكره الداني في «إيجاز البيان».

قلت: قال (ج): «وقد جاءت روایة عن ورش في إِمَالَة (مَرَضَاتٍ) لأنَّ الفها رابعة». ^(١) قوله (كيف وقعاً) أي سواء كان من ذوات الواو، نحو: ﴿أَزْبَكَ لَكُم﴾ [النور: ٢٨]، أو من ذوات الياء، نحو: ﴿إِسْتَسْبِئ﴾ [البقرة: ٥٩].

قلت: وإنما أطلنا الكلام هنا وكَرَّزْناه، ليتمكن من فهم الناظر فيه، ويرسخ في قلبه، لأنَّه ضروريٌّ لا غنى للطالب عن معرفته.

ولنرجع الآن إلى تقرير ^(٢) كلام الناظم، قوله (نحو رأى): أي ^(٣) من ذوات الياء، لأنك إذا ردتَ الفعل إلى نفسك، قلتَ رأيْتُ، فتظهر لك الياء وهي المُمَالَةُ ^(٤) في مكان الألف. وجمع الناظم في أمثلته بين ما أُميل لانقلاب ألفِهِ عن ياء، وبين المُشَبَّهَ ^(٥) به وهو ما ألفه للتأنيث ^(٦)، فالمقلب عن ياء، هو

(١) لم أجدها في (شرح المجاصي).

(٢) في (ض): تغريق.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج) و(طث): الإِمَالَة.

(٥) في (ض): المشبهة.

(٦) في (م): للثانية. وهو خطأ.

قوله: (رأى، واشتري، ويتوارى، والقُرِى)، وأما (بُشَّرى، وَتَثْرَا، والنصارى)، فالألف فيها للتأنيث، وهي موجودة في خمسة أوزان؛ فعلى نحو بُشَّرى وأخرى، وفَعْلِي نحو تَثْرَا، وترضى، ومَرْضى، والسَّلْوَى، وفَعَالِي نحو نصارى، ويتامى، وفِعْلِي نحو إِحْدَى، وذَكْرِى، وفَعَالِي نحو كُسَالَى، وأسَارِى.

وحاصله أن ألف التأنيث الممالة، لها خمسة أبنية؛ ثلاثة في المفرد، وهو كل ما كان على وزن (فعلي) بفتح الفاء، وضمها، وكسرها، نحو: صَرْعِى، وأخْرى، وذَكْرِى، واثنان في الجمع وهو ما كان على وزن (فعالي) بفتح الفاء، وضمها، نحو: نَصَارِى، وسُكَارِى.

(م): « وإنما ذكر الناظم هذه الموضع مع ذوات الياء وإن لم تكن كذلك حقيقةً، لاشراكها معها في جواز الإمالة، إذ الإمالة سائعة^(١) فيها كما^(٢) هي في المقلوب عن^(٣) الياء»^(٤).

لَرَاءٍ فِيهِ كَـ﴿الِّيَّاتَبِّمِ﴾ و﴿رَبَّمِ﴾
وَالْخُلْفُ عَنْهُ فِي ﴿أَرِبَّكَهُمْ﴾ وَمَا
وَفِي الّذِي رُسِّمَ بِالْيَاءِ عَدَا
(حتى) (زَكِي مِنْكُمْ) [إِلَى] (عَلَى) [٥] (لَدَى)

(١) كذا في المطبوع من (القصد النافع) ص ٢٤٧. وفي (م) و(ض) و(طث): سابقة. وفي (ج): قرآنية. وما أثبتته هو الأوفق، والله أعلم.

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) في (ج): نحو.

(٤) (القصد النافع) ص ٢٤٧.

(٥) في (م): على إلى.

إِلَّا رُءُوسُ الْأَيْدِيْ دُونْ هـاءِ وَحْرَفَ {ذِكْرُهَا} لِأَجْلِ الرَّاءِ

(س) (١) (ع): «الهاء من قوله (عنه) عائد^(٢) على ورش، أخبر أن الخلاف عنه^(٣) في ثلاثة مواضع؛ في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَرِيَكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، وما لا رأء فيه، نحو ما مثلّ به، وفي الذي رُسم بالباء، وهي الألفات المجهولة وغيرها، أي التي جهل أصلها فلم يكن لها سبب تُخبر به، وهي ثلاثة مواضع، وهي: متى، وبلي، وأنى الاستفهامية، نحو: ﴿أَبْنَى لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، بخلاف أنا الخبرية، نحو^(٤) ﴿أَنَا حَمَلْنَا ذُرَيْتَهُمْ﴾ [يس: ٤٠]، فإن ألفها ثابتة في الرسم.

فإن قيل: لِأَيِّ شِيءٍ رُسِمتْ بالياءُ وأمِيلَتْ [في اللفظ أَنَّى]^(٥)
الاستفهامية، نحو: **أَبْنَى لَكِ هَذَا**^{*}، ولم تُرسم الخبرية بالياء ولم تُتمِلْ في
اللفظ نحو: **أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوِيهِمْ**^{**} [الزخرف: ٨٠]، و**أَنَّا خَلَقْنَا**
لَهُمْ^{***} [يس: ٧٠]، وشبه ذلك؟ فالجواب: أن النون الثانية في **أَنَّا لَا نَسْمَعُ**
وشبّه نونُ الضمير، [ونون الضمير]^(٦) لا تُمال، نحو: **خَلَقْنَا، وَأَنْزَلْنَا**
وشبّهها ضميرًا ولكونها زائدة، والضمائر^(٧) لا تُمال إجماعاً، بخلاف أَنَّى
الاستفهامية فإن النون الثانية منها ليست ضمير، وإنما هي من نفس الكلمة،

(١) رسمت في (ض): (ش). وفي (م): غير واضحة.

(٢) في (ضر) : عائدة.

(٣) سقطت في (م).

(٤) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

(٥) سقطت في (ج). وفي (طث): في اللفظ نحو أنتي.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (ج): والضمير.

فهي حرفٌ من الحروف، فاقتصر على ذلك.

قوله (عدا) حرف من حروف الاستثناء، فهو يقول: كلما رسم بالياء فهو مُمَالٌ على خلاف فيه، غير هذه الموضع الخمسة [التي ذكرها، فإنها]^(١) لا إمالة فيها من غير خلاف بين القراء، وإن رسمت بالياء. قوله (زكي منكم) أي في النور «مَا زَكَىٰ مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ» [النور: ٢١]، ف(منكم) تقيد له احترازاً من نحو: «زَكَيْهَا» في سورة «وَالشَّمْسُ» [آية: ٩]، و«تَرَبَّكَى» بالتشديد في [طه: ٧٩]، مما هو زائد على الثلاثي. (ج): «قوله (زكي منكم) أي^(٢) غير ممال وهو ثلاثي من ذوات الواو، ولم يأت في القراءان إلا هذه اللفظة في موضع واحد في النور»^(٣).

(ج): «وقوله (إلا رءوس الآي دون هاء) فمتفق^(٤) على إمالته عند ورش». ^(٥) (س): «وهو ما وقع رأس ءاية ولم تتصل^(٦) به هاء التأنيث في اسم كان أو فعل، فيه راءٌ [أو لم]^(٧) يكن، كان^(٨) من ذوات الواو أو من ذوات الآياء، وذلك رءوس آيات إحدى عشرة سورة، وهي: طه، والنجم، والمعارج، والقيامة، والنازعات، وعبس، وسبح، والشمس، والليل، والضحى، واقرأ. قال الداني: «ولا أعلم خلافاً عنه في إماله ذلك بين بين، لأجل وقوع الألف في

(١) في (ض): الذي ذكر فإنه.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٤، (١٣٦ / ٢١٢).

(٤) في (ج): أي متفق.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٥، (١٣٧ / ٢١٢).

(٦) في (ج): يتصل.

(٧) في (م) و(طث): ولم.

(٨) سقطت في (م) و(طث).

الطرفِ، وهو محلّ التغيير».

(س): «وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ [فِي قَوْلِهِ] ^(١):

وَلَكِنْ رُءُوسُ الْأَيِّ قَدْ قَلَ فَتَحُهَا لَهُ غَيْرُ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلاً، ^(٢)

وَجُودُ الْخِلَافِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ (قَدْ قَلَ فَتَحُهَا) يَقْتَضِي أَنَّهُ قَرَاءَةً ^(٣) بِفَتْحِ رُءُوسِ الْأَيِّ، وَابْتَلَى الشِّيُوخَ فِي كَلَامِهِ؛ فَحَمَلَهُ بعْضُهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَتَأَوَّلَ بعْضُهُمْ (قَدْ قَلَ فَتَحُهَا) بِمَعْنَى عَدْمِ فَتْحِهَا إِنَّ ^(٤) لَمْ يَكُنْ فِيهَا فَتْحٌ. قَلْتُ: وَقَالَ الْفَاسِيُّ فِي قَوْلِهِ (قَدْ قَلَ فَتَحُهَا) «تَقْلِيلُ الْفَتْحِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ ^(٥) عَنِ الْإِمَالَةِ الْيَسِيرَةِ الْمُسَمَّاَةِ بَيْنَ بَيْنِ»، ^(٦) وَقَالَ الصَّنْهَاجِيُّ -أَعْنِي ابْنَ آجَرَوْمَ- فِي شِرْحِهِ: ^(٧) «قَوْلَهُ (قَدْ قَلَ فَتَحُهَا): الْأَكْثَرُ إِمَالَتُهَا بَيْنَ الْلَّفْظَيْنِ، عَلَى أَنْ أَبَا عُمَرَ قَالَ: «لَا أَعْلَمُ خَلْفَ أَعْنِهِ أَيِّ عَنْ وَرْشِ فِي إِمَالَةِ ذَلِكَ بَيْنَ بَيْنِ لَوْقَعِ الْأَلْفِ طَرْفًا»، وَيُظَهِّرُ مِنْ كَلَامِ النَّاظِمِ أَنَّ فِي ذَلِكَ خَلْفًا وَسَبَبَيْنَهُ. وَكَذَلِكَ يَظَهُرُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْحَسْنِ الْحَصْرِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، حِيثُ ^(٨) قَالَ:

(١) فِي (طَث): فِي. وَفِي (ج): لَهُ قَوْلُهُ. وَسَقَطَتْ فِي (م).

(٢) يَنْظُرُ: شِرْحُ الشَّاطِبِيِّ لِلضَّيْبَاعِ ص ١٣١.

(٣) فِي (ج): قَوْلًا. وَفِي (ض): قَارِئًا لَا يَفْتَحُ.

(٤) فِي (ض): أَيِّ.

(٥) سَقَطَتْ فِي (ج). وَفِي (ض) سَقَطَتْ: وَهُوَ.

(٦) (اللَّائِيُّ الْفَرِيدَةُ فِي شِرْحِ الْقَصِيدَةِ) ٢ / ٣٤٢.

(٧) فِي (ج) وَ(ض): شِرْحٌ.

(٨) سَقَطَتْ فِي (ج).

«[وَأَمَا رَءُوسُ الْآيِّ فِي مِثْلِ وَالضَّحِىٰ]»^(١)
فَإِنِ إِمَالَتَهُنْ^(٢) فِيمَا^(٣) رَوَى الْمَصْرِيُّ^(٤)

فمفهومه أنه لم يُملِّها فيها روى غير المصري، وقد نصّ على ذلك أبو عبدالله محمد ابن شريح، قال: «وقد قرأت لورش^(٥) في رءوس الآي كلها بالفتح أيضاً، وما ذكره يفيد^(٦) أنه قد أماله بين اللفظين». انتهى كلام الصنهاجي وهو حسن.

(ج): «قوله (دون هاء) أي أاما^(٧) إذا اتصل بهاء^(٨) التأنيث فإنها لا تمال، هذا هو المشهور من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش، وحُكِي فيها الإِمَالَة من طريق الحاقاني، وأبي الحسن. والتي^(٩) اتصل بها^(١٠) هاء التأنيث، و﴿وَالشَّمْسُ﴾

(١) ما بين المukoفين سقطت في (ج).

(٢) كذا في (ض) وفي المطبوع من (القصيدة الرائية) ص ٤٢ . وفي (م) و(ج) و(طث): أصلهُنْ.

(٣) في (ج) و(طث) و(ض): في ما.

(٤) ينظر: «قصيده الرائية في قراءة نافع» بعنابة عبد الهادي حميتو ص ٤٢ ، ولفظ البيت فيه:

«وَأَمَا رَؤُسُ الْآيِّ فِي مِثْلِ وَالضَّحِىٰ
فَإِنَا أَمْلَنَاهُنْ مِنْ طُرُقِ الْمَصْرِيِّ»

(٥) في (ج) و(ض): له.

(٦) سقطت في (ض) و(ج).

(٧) سقطت في (ض) و(ج)، و(شرح المجاخي) ورقة ١٣٦ .

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): بها هاء.

(٩) في (ج) و(ض): والذي.

(١٠) في (ض): به.

وَضُحِّيَّهَا ﴿الشَّمْسٌ: ۱﴾ كُلُّهَا، وَآخِرُ (النَّازِعَاتِ) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَمْ لِلَّسَّمَاءِ
بَنِيهَا﴾ [النازعات: ۲۷] إِلَى [آخِرِهَا، إِلَّا] ^(۱) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ
ذُكْرِيَّهَا﴾ [النازعات: ۴۲]، ^(۲) فَإِنَّهُ لَا خِلَافٌ فِي إِمَالَتِهِ لِأَجْلِ الرِّءَاءِ.

قلت: وما تكلم محمد بن مطروح في شرحه لبيت الحصري المتقدم، قال:
«يعني أن ورشا كان يُميل ذوات الياء الواقعة في رءوس الآي سواء وقع قبلها
راءً أم لم يقع، وهي إحدى عشرة سورة»، [قد ذكرناها فيها][٣] تقدّم، ثم قال:
«وهذه روایة أبي يعقوب الأزرق وعبد الصمد عن ورش، وروى عنه الأصبهانيُّ
إخلاص الفتح في ذلك. وبالإمالة بين اللفظين قرأ قالون ذلك في روایة القاضي
عنه، وفي روایة [أبي عون عن][٤] الحلواني عنه». ثم قال الحصري[٥]:

سِوَى حُرْفَ (٦) (هَارٍ) فَكَّ رَبِّي عَدَا أَسْرِي فَدُونَكَ عِلْمِي (٧) بِالْقَبُولِ وَبِالْبِشْرِ (٨) وَلَا تَجْهَلْنَ فَاجْهَلْ بِالْمَرْءِ قَدْ يُزْرِي»	«وَقَالُونُ يَقْرَأُ الْبَابَ بِالْفُتْحِ لَمْ يُمْلِ قَرَأْتُ لِعَمْرِي بِالْإِمَالَةِ مُخْضَةً وَوَافَقَ فِي التُّورَاةِ وَرَشَا فُخْذُ وَرَدِي (٩)
---	---

(١) سقطت في (ض).

(٢) (شرح المجاضي) ورقة ١٣٦، ١٣٨ / ٢١٢).

(٣) في (ج) و(ض): فذكر ما.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعنابة عبد الهادي حيث ص ٤٢، ٤٣.

(٦) في (ض): جرف.

(٧) علم (ج) في .

(٨) في (م) و(بحث حميتو ص ٤٢): وبالبشري.

(٩) في (بحث حميتو ص ٤٣): وزد.

قال ابن مطروح: «يعني أن قالون قرأ الباب كله بالفتح ما عدا ما ذكر، وقد قدمنا أن قالون قرأ الباب كله بالفتح من جميع طرقه إلا رواية القاضي عنه، ورواية أبي عون عن الحلواني عنه أنه قال: أقرأ^(١) في الروايتين بين اللفظين مثلَ ورش في الباب كله». انتهى كلام ابن مطروح.

ورأيتُ أن أذكر هنا كلام أبي عمرو الداني مستوفياً ما وقع له في غير «كتاب التيسير»، قال رحمة الله تعالى: «كان^(٢) ورثُ من قراءتي^(٣) على ابن خاقان وعلى أبي الفتح في رواية أبي يعقوب عبد الصمد، وإسماعيل في رواية أبي الزعراء، والمسبي في رواية ابن سعدان^(٤)، وقالون في رواية القاضي، ورواية أبي عون عن الحلواني عنه؛^(٥)

يقرءون كلَّ ما كان من ذوات الياء في الأسماء والأفعال في رءوس الآي وفي غيرها بين اللفظين، نحو الْهُدْيَ، والعَمَى، وَكُسَالَى، وأَسَارِي، والنَّصَارَى، ويتوارى، وشبيهه، وكذلك: ﴿وَالضَّجْعَى * [وَاللَّيلِ إِذَا سَجَنَ]﴾^(٦) [الضحى: ١ - ٢]، وسائر رءوس الآي من ذوات الياء^(٧) كانت أو من ذوات الواو،^(٨) ما لم يكن

(١) الزيادة في (م) و(طث).

(٢) في (م) و(طث): قرأ.

(٣) في (م) و(ج) و(طث): قراءته. وهو تصحيف.

(٤) في (ض): سعيدان.

(٥) سبق الترجمة ل المؤلِّف الرواية في المقدمة.

(٦) في (ض): والليل إذا يغشى.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) سقطت في (ج).

بعد الألف هاء التأنيث، نحو: بعض آي (والنazuات)، وآي (والشمس)، فإنه لا خلاف فيها قرأتُ لهم في إخلاص الفتح في ذلك إلا قوله تعالى في (النazuات) ﴿مِنْ ذِكْرِهَا﴾، فإن من تقدم يقرأ الراء وما بعدها بين اللفظين.

وكذلك قرؤوا كَلَّ ألف بعدها راء مجرورة هي لام الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فِي الْتَّهَارِ﴾، و﴿الْبَارِ﴾، و﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٨]، المطفيين: ١٨] و﴿خَتَارِ﴾ [القمان: ٣١]، و﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦]، و﴿جَبَارِ﴾، و﴿الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، و﴿عَابِرِهِمْ﴾، و﴿أَدْبِرِهِمْ﴾ [الإسراء: ٤٦، محمد: ٢٦]، وما كان مثله. وكذلك قرؤوا ﴿رِبَا كَوْكَباً﴾ [الأنعام: ٧٧]، والراء من (التَّوْرَة)، (وما أَدْرَيكَ)، (أَلَرَ)، و(أَلَمَر)، حيثُ وقع ذلك.

وقرأ الآباء، وورث في روایة الأصبهاني بإخلاص^(١) الفتح في جميع ما تقدم. وأقرأني أبو الحسن في الروایتين عن قالون حرف^(٢) ﴿هَار﴾ [التوبه: ١١٠] بالإمالة، وكذلك أقرأني أبو الفتح ذلك^(٣) في روایة الحلواني خاصة».

وَاقْرَأْ ذَوَاتَ الْوَاوِ بِالإِضْجَاعِ لَدَى رُءُوسِ الْأَيِّ لِلإِتْبَاعِ
قلت يريد بالإضجاع هنا الإمالة الممحضة، يدل عليه قوله بعد هذا^(٤):

وكل ماله به أتينا من الإمالة فبين بینا،^(٥)

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ض): جرف.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) في (ج) غير واضحة.

(٥) يأتي بعد أربع أبيات.

(ع):^(١) «يريد بالإضجاع الإِمَالَة^(٢) بين بين». قوله (لدى رءوس الآي)، (ج): «ورأْسُ الشيءَ آخْرُه، والآيُ جمع آيَة»،^(٣) أي إذا كانت ذوات الواو في الثلاثي رأس كل آية في السُّور المتقدمة، فاقْرَأْها^(٤) بالإِمَالَة. (ع): «ومفهوم كلام الناظم أن ما رُسِّمَ بالياء وهو من ذوات الواو، ولم يقع رأس آية أنه لا إِمَالَة فيها، وهذا صحيح جار،^(٥) كقوله تعالى في الأعراف: ﴿صَحِّي وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[﴾] [الأعراف: ٩٨]، إذ ليس برأس آية، وتمام الآية ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[﴾].

(س) و(م)^(٦): «ثم ذوات الواو الواقعة في هذه السور،^(٧) إن اتصل بها هاء التأنيث أُميلت على الخلاف المتقدم، وإن عَرِيت عن الهاء أُميلت باتفاق، أي إن صَحَّ الاتفاق. وقد تقدم الخلاف [فيها أيضاً]^(٨)، والذي وقع منها في رءوس الآي، اثنا عشر لفظا، وهي:

﴿صَحِّيَهَا﴾ في ثلاثة مواضع [النازعات: ٤٦، ٢٩، الشمس: ١]، و﴿تَلَيَهَا﴾ [الشمس: ٢]، و﴿دَحَيَهَا﴾ [النازعات: ٣٠]، و﴿طَحَيَهَا﴾ [الشمس: ٦]، وستة بغير هاء، وهي: ﴿الْعَلَى﴾ في الموضعين [طه: ٤، ٧٥]، و﴿صَحِّي﴾ في [طه: ٥٨]، و﴿الْقُوى﴾

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٥، ١٣٧ / ٢١٢.

(٤) في (ض): فقرأه.

(٥) في (ض): جائز.

(٦) في (ض): (ع).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): أيضاً فيها.

في [النجم: ٥]، و﴿وَالضَّجِي﴾ [الضحي: ١]، و﴿سَجِي﴾ [الضحي: ٢].

فأما (دَحِيَهَا) فقيل إنه من ذوات الواو، وقيل من ذوات الياء، يقال:
دَحَى اللَّهُ الْأَرْضَ دَحْوًا وَدَحْيًا، أي بَسَطَهَا، قيل والأكثر الواو. وكذلك
(طَحِيَهَا)، قيل هو من ذوات الواو، وقيل من ذوات الياء، يقال: طَحَى طَحْوًا
وَطَحْيًا. قوله (للابتعاث):^(١) إشارة إلى العلة الموجبة لإمالة ذوات الواو، أي
لأجل اتباع ذوات الواو ولذوات^(٢) الياء في الإمالة، لتحقق الموافقة بين الألفاظ،
وتأتي الآي على نَسَقٍ واحد، ويعمل اللسانُ عملاً واحداً.

والأَلْفَاتِ الْلَّائِي قَبْلَ الرَّاءِ مَخْفُوضَةً فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ
كَ ﴿الْبَارِ﴾ و﴿الْأَبْرَارِ﴾ و﴿الْعَجَّارِ﴾

وقد تقدم أن موجبَ الإمالة الكسرةُ والياءُ، وهذا [مَحْلُّ ما]^(٣) أميل
لأجل الكسرة. قوله (والألفات) معطوف على ذوات الواو^(٤)، أي إقرارُ ذوات
الواو^(٥) والألفاتِ. قوله (قبل الراء) أي التي تكون قبل الراء، احترازاً من غير
الراء، نحو: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا﴾ [الحل: ٨٠] وما أشبهه، واحترز^(٦) من تَقْدِيمٍ^(٧)

(١) ينظر للمزيد: (شرح المجاصي) ورقة ١٣٥، ١٣٧ / ٢١٢.

(٢) هكذا، ولعل الصواب: لذوات.

(٣) في (ض): المحل ما.

(٤) في (ض): الياء.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض): وتحرز. وفي (م): واحتراز.

(٧) في (ض): تقديم.

الراء على الألف^(١)، نحو: ﴿تَرَآءِتِ الْمِيَّتِ﴾ [الأفال: ٤٩] وشبيهه. ونصب (خفوضة) على الحال من الراء في حال خفظها، يعني أن تكون الكسرة في الراء كسرة إعراب لا كسرة بناء، فخرج بذلك نحو: ﴿الْجَوَارِ﴾، و﴿مَنْ أَنْصَارِ﴾ [آل عمران: ٥١، الصف: ١٤]، فإن هذه لاتهمال، لأن الكسرة فيها كسرة بناء.

(ج): «وقد جاءت الإمالة لورش في (منْ أَنْصَارِيَ إِلَى الله)، ووجهه أنه اعتد بالعارض. قوله (في آخر) احترازا من الوسط، نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٤٠]، و﴿وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٢]، وما أشبه ذلك، لأن الإمالة محلها الطرف. قوله^(٢) (الأسماء) احترازا من كسرة البناء في الأفعال، نحو: ﴿فَلَا تُتَمَّرِ﴾ [الكهف: ٢٤] وشبيهه، لأن الأفعال لا يدخلها الخفظ^(٣)﴾.

وقوله ﴿وَالْجَارِ﴾ يريد قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْفُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ في الموصعين في النساء [آية: ٣٦]، فيه خلاف عن ورش في الإمالة^(٤) وعدمها، والإمالة [هي المشهورة]^(٥) من طريق أبي يعقوب الأزرق وعبد الصمد، وروى عنه^(٦) الأصبهاني فيه الفتح، وفي بعض النسخ (وفي كلا الْجَارِ خلاف^(٧))

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٧، ١٣٩ / ٢١٢.

(٥) في (ض): بالإمالة.

(٦) في (ض) و(ج): هو المشهور.

(٧) في (م): عن.

(٨) في (ض): الخلاف.

جَارٍ)، ورجح الأول^(١).

و﴿الْكُفَّارُ﴾ مع ﴿بِكُفَّارٍ﴾ **بالياء والخُلُفُ بـ(٢)﴾ جَارِينَ﴾**

أي أمال ورش ﴿الْكُفَّارُ﴾ سواء كان^(٣) مُعَرَّفاً أو مُنَكِّرا، وهو فائدة التكرار. قوله (بالياء) أي إذا كان لفظه بالياء، أي سواء كان في موضع نصب أو موضع خفض. قوله (بالياء) احترازا من المرفوع، نحو: ﴿الْكَافِرُونَ﴾ بالواو، والمفرد نحو ﴿الْكَافِرُ﴾، أو جمع تكسير نحو ﴿الْكَوَافِرُ﴾^(٤) [المتحنة: ١٠]، فإن الياء ذهبت في هذه الألفاظ كلها فلا ثمال. واحتلَّفَ عن ورش في قوله تعالى في العقود [المائدة: ٢٢]: ﴿إِنَّ فِيهَا فَوْمًا جَبَارِينَ﴾، وفي قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، فأخذ الأزرق بالإملاء، وأخذ الأصبهاني بالفتح، قال الداني: «والوجهان جيدان».

ثم شرع الناظم في حروف التهجي الواقعه في أوائل السور، فقال:

وَرَا وَهَا يَا ثِمَ هَاطَةَ وَحَا وَبَعْضُهُمْ حَامِعَ هَا يَا فَتَحَا
هذا معطوف على ما قبله، أخبر أن ورشا يميل الراء من (أر)،
و(أمر)، و(ها)، (يا) من (كهيعص)، و(ها) من (طه)، و(حا) من (حم).
قوله (وبعضهم حامع ها يا فتحا)، قال (م) و(ع): «وبعضهم هنا هو^(٥) أبو

(١) في (ج) و(طث) و(ض): الأولى.

(٢) في (م): في.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض): الكافر.

(٥) الزيادة في (ج).

الحسن الحصري»،^(١) حيث قال^(٢):

«[و]حا ميم^(٣) ثم الهاء والياء بعدها
قرأتُ له بالفتح في أكثر العُمُرِ»

قال شارحه ابن مطروح: «ما أخذ به الناظم هي^(٤) رواية الأصبهاني عن
ورش، وأما رواية أبي يعقوب وعبد الصمد عن ورش فالإمامية بين الغضيين».
(س)^(٥): «والمشهور عن^(٦) ورش في هذه الثلاثة الإمامية»، قال بعض شراح ابن
برى: «هذا الخلاف لم يذكره مكي، وإنما ذكر فيها الإمامية، [ولم يذكره]^(٧) الداني
في كتاب من كتبه»،^(٨) قال: وإنما ذكره الحصري في أرجوزته،^(٩) وذكره^(١٠) ابن
شريح في مفردته في الهاء خاصة، وذكره في الكافي^(١١) في الهاء والياء».

قال (س)^(١٢): «أما الفتح^(١٣) في الحاء قد ذكره الداني في «إيجاز البيان»

(١) ينظر: القصد النافع ص ٢٦٠.

(٢) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعنابة عبد المادي حيثتو ص ٤٢.

(٣) في (ض): وحم.

(٤) في (ج): هو.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) في (م) و(طث): عند.

(٧) في (ج) و(ض): ولا ذكره.

(٨) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٦١، ٢٦٠.

(٩) أي في البيت السابق قبل بضعة أسطر.

(١٠) سقطت في (ض).

(١١) في (م) و(طث): الكاف.

(١٢) سقطت في (ض).

(١٣) في (طث): أما. وفي (ج): والفتح.

قال ما نصّه: «[وقد روی لي فارس][^(١)] بن أَحْمَدَ عَنْ قِرَاءَتِهِ^(٢) (حُمَّ) بِإِخْلَاصٍ فَتحَ الْحَاءِ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَصْحَّ»، يعنى الإِمَالَةُ لُورُودٌ^(٣) النَّصُّ بِهِ عَنْهُ. قَلْتَ: وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ بِبَعْضِ شَرَاحِ ابْنِ بَرِّيِّ هُوَ (م)،^(٤) وَتَبَعَهُ (ع). وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا ذَكَرَهُ ابْنَ مَطْرُوحٍ وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ أَبِي عُمَرِ الدَّانِيِّ فِي بَعْضِ كَتَبِهِ الَّتِي أَفْرَدَهَا الذَّكْرُ الْخَلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِ النَّافِعِ، فَقَالَ مَا نَصَّهُ: «وَقَرَأْتُ لِلْجَمَاعَةِ^(٥) (كَهِيْعَصْ) بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ، وَحَكِيَ لِي فَارسُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^(٦) عَنْ أَصْحَابِهِ بِإِخْلَاصٍ فَتحَ الْهَاءِ وَالْيَاءِ لَهُمْ. وَقَرَأْتُ لُورُوشَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبِ [طَهِ] خَاصَّةً^(٧) بِإِمَالَةِ الْهَاءِ إِمَالَةً مُخْضَةً، وَقَرَأْتُهُ لُورُوشَ مِنْ رِوَايَةِ^(٨) عَبْدِ الصَّمْدِ وَالْمُسَيْبِيِّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدَانَ بَيْنَ الْلَّفْظَيْنِ، {وَهُوَ

(١) في (م) و(طث): وقد روی فارس. وفي (ض): وقد قرأت على أبي الفتح فارس.

(٢) في (م) و(طث): قراءة.

(٣) في (ج): فورود.

(٤) (القصد النافع) ص ٢٦٠، ٢٦١.

(٥) في (ج): الجماعة.

(٦) في (ج) و(طث): الحسين.

وَهُوَ = عَبْدُ الْبَاقِيِّ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ السَّقَّا، الْخَرَاسَانِيُّ ثُمَّ الدَّمْشِقِيُّ. الْمَقْرِئُ، أَحَدُ الْحَذَاقِ، قَالَ الدَّانِيُّ: كَانَ خَيْرًا فَاضْلًا، ثَقَةً إِمَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ، عَالِمًا بِالْعُرْبِيَّةِ، تَوَفَّى بِمِصْرَ سَنَةَ (٣٨٠هـ). يَنْظُرُ: مَعْرِفَةُ الْقِرَاءَةِ الْكَبَارَ / ٢ - ٦٨٠ - غَایَةُ النَّهَايَةِ / ١ / ٣٢٣.

(٧) في (ج): خاصة طه. وفي (ض): طه.

(٨) سقطت في (م) و(طث).

القياس،^(١) لقول^(٢) أبي الزعراء عن أبي [عمر عن]^(٣) إسماعيل بن جعفر: غير أني بالفتح قرأت له^(٤). {^(٥) وقرأ الباقيون وورث في رواية الأصحابي بالفتح}. انتهى كلام الداني. وأما (ج) فقال: « قوله (وبعضهم حامٌ هـ يا فتحا) أي بعض القراء، وهو فارس بن أحمد وأصحابه ذكروا^(٦) الفتح في الهاء والياء من (كهيущ) والحا من (حم)،^(٧) والمشهور ما تقدم يعني الإملة.

وَكُلُّ مَالِهِ بِهِ أَتَيْنَا
مِنِ الْإِمَالَةِ فَيَبْيَنَ بَيْنَ
وَقَدْ رُوِيَ الْأَزْرَقُ عَنْهُ السَّمْحَضَا
فِيهَا بِـ(هـ) طَهَ وَذَاكَ أَرْضَى

(م)^(٨): «أخبرك أن كل ما تقدم من الإملة عن ورش في الباب كله إنما هي بين بين، يعني بين لفظ الإملة ولفظ الفتح»،^(٩) إلا ما روى الأزرق من الإملة المحضة في الهاء من (طه)، قال أبو عمرو الداني: «والذي نص عليه الأزرق في كتابه يدل على أن جميع ذلك بين اللفظين»، والضمير [في قوله (عنـه) يعود]^(١٠)

(١) في (ج) و(ض): قياس.

(٢) في (ج): «قرأ». وفي (ض): «قول» ثم بياض بمقدار الكلمة صغيرة.

(٣) في (م): «عمرو عنـ»، أو: «عمر وعنـ».

(٤) سقطت في (ض).

(٥) سياق الكلام بين المعکوفین الكبيرین غير مفهوم.

(٦) في (ض): ذكر. وكذا في (شرح المجاصي) ورقة ١٣٩.

(٧) (شرح المجاصي) ورقة ١٣٩، ١٤١ (٢١٢ / ١٤١).

(٨) الزيادة في (ج).

(٩) (القصد النافع) ص ٢٦٢.

(١٠) في (ج): في له وعنه يعودان. وفي (ض): فيما له وعنه يعودان.

على ورش، والضمير في قوله (فيها) يعود على الإمالة.

قال (ع): «[وأما ما ذكره]^(١) الناظم أَوْلَ الباب في^(٢) قوله (أمال ورش من ذات الياء البيت) فكان لفظه يحتمل^(٣) أن يريد الإمالة المضمة، لأن الإمالة هكذا إذا أطلقت في الاصطلاح إنما^(٤) يريدون^(٥) بها إمالة مضمة، فأزال ما هنالك من الاحتمال^(٦) بقوله (وكل ما له به أتينا الخ البيت). قوله (وذاك أرضي) أي أختار، فيؤخذ منه أن هناك وجها آخر^(٧) غير مختار في الهاء من (طه). واختار الحصري في الهاء من (طه) الفتح، فقال^(٨):

«إمالة ورش كلهـا غير مـضـمة سـوىـهـاءـمـنـ طـهـ»^(٩) وللفتح أستجري^(١٠)

قال (ع): «أما الأصبهاني فروى [عن ورش]^(١١) الفتح في جميع القراءان، وأما عبد الصمد فروى عن ورش الإمالة بين بين في جميع القراءان، فخرج

(١) في (ض) و(ج): ولما ذكر.

(٢) سقطت في (ض) و(ج).

(٣) في (ج) و(ض): محتملا.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ض): يريدان.

(٦) في (ج): الإجمال.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (ض): لقوله.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعنوان عبد المادي حيث ص ٤٢.

(١١) في (ج): عن نافع عن ورش.

بـهذا^(١) أن الإِمَالَةُ عِنْدَ وَرْشٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرِّوَاةِ^(٢) عَلَى^(٣) ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ؛ قَسْمٌ أَخْذَ عَنْهُ بِالْفَتْحِ فِي جَمِيعِ الْقَرْءَانِ، وَهُوَ أَبُو بَكْرُ الْأَصْبَهَانِي، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْحَصْرَى بِقَوْلِهِ (وَلِلْفَتْحِ أَسْتَجْرِي). وَقَسْمٌ أَخْذَ عَنْهُ بِالْإِمَالَةِ بَيْنَ بَيْنَ فِي جَمِيعِ الْقَرْءَانِ وَهُوَ عَبْدُ الصَّمْدِ. وَقَسْمٌ أَخْذَ عَنْهُ بِالْإِمَالَةِ بَيْنَ بَيْنَ [فِي جَمِيعِ الْقَرْءَانِ]^(٤) إِلَّا اهْتَاءً مِنْ (طَهِ) كَمَا تَقْدِيمُ، وَهُوَ أَبُو يَعْقُوبُ الْأَزْرَقُ.^(٥).

وَقَالَ (س): إِثْرَ قَوْلِهِ:

«وَمَحْضُ هَاءُ طَهِ^(٦) عَنْ خَلْلِهِمْ^(٧)
وَفَتْحُ كُلِّ الْبَابِ عَنْهُمْ^(٨) قَدْ أَتَى
وَبَيْنَ بَيْنَ فِي الْجَمِيعِ ثَبَّاتًا»
قالَ (س): «[أَعْنِي أَنَّ]^(٩) مَا تَقْدِيمُ مِنْ التَّفْصِيلِ لِلْإِمَالَةِ^(٩) بَيْنَ^(١٠) الْمَحْضَةِ
وَغَيْرِهَا، إِنَّمَا هُوَ طَرِيقُ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ، وَرَوْيَ عنْهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فَتْحَ الْبَابِ كُلِّهِ،

(١) في (ض) و(ج): من هذا.

(٢) في (ض): الرواية.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) في (ض) زيادة: «لَهُ».

(٦) رسمت في (ج): بهم. وفي (ض): جلهم. وفي (م): خلفهم.

(٧) في (ج) و(طث) و(ض): عنه.

(٨) في (ض): أي.

(٩) في (ض): في الإِمَالَة.

(١٠) سقطت في (م) و(طث).

وروى عنه عبد الصمد إمالة الباب كله^(١)، وهو معنى قوله (وبين بين في الجميع ثبتا)، يعني في جميع الباب ثبت، يعني^(٢) من طريق عبد الصمد.

وأَقْرَأْ جَمِيعَ الْبَابِ بِالْفَتْحِ سَوَى 『هَارِ』 لِقَالُونَ فَمَحْضَهَا رَوَى
وَقَدْ حَكَى قَوْمٌ مِّنَ الرُّوَاةِ تَقْلِيلًا هَا يَا عَنْهُ وَ『الْتَّوْرِيَةِ』

أي أقرأ جميع ما أماله^(٣) ورُشِّ في الباب بالفتح لقالون على المشهور عنه، إلا 『هَارِ』 فبالإمالة المحضرية عنه، نصّ على ذلك أبو عمرو الداني، وقال في «المفردة» له بعد ذكر الإمالة: «على أن فارسا أقرأني ذلك بإخلاص الفتح، وبالأول آخذ يعني^(٤) لقالون». ^(٥) قوله (وقد حكى قوم إلى آخره) يعني أن بعض الرواة روى^(٦) عن قالون في هذه الموضع الثلاثة بين اللفظين، فالقليل كنایة عن^(٧) الإمالة اليسيرة. وقد ذكر الداني في هذه الثلاثة أعني الهماء والياء من (كهيущ) و(التورية) وجهين؛ الإمالة اليسيرة [والفتح،^(٨) والإمالة

(١) في (ج): كله وبين. وفي (ض): بين بين.

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) في (ض): له.

(٤) في (ض) زيادة: بالإمالة.

(٥) قال أبو عمرو الداني في «المفردة»: «وأقرأني أبو الحسن في الروايتين عن قالون حرف (هار) في التوبة بالإمالة الحالصة، وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية الحلواي خاصة». نسخة المكتبة الأزهرية (ق ١٩٢ / وجه أ).

(٦) في (ج) و(ض): رووا.

(٧) في (ج): على.

(٨) ينظر: جامع البيان ص ٤٤٥، وص ٦١٣، ٦١٤ - والتيسير ص ٤١٤.

اليسيرة^(١) أشهر.

وقال (س):

«وَافْتَحْ لَنَجْلِ^(٢) مِنَا كُلَا وَأَمْلَ
مَحْضًا لَهُ بَهَارٍ^{*} وَفَتَحَهُ نُقْلُ
فِي هَا يَا وَالْتَّوْرِيَةِ تَقْلِيلُ اصْطُفْيِ
تَقْلِيلُ كُلَّ الْبَابِ جَاءَ فَاقْتَنْيِ»

(س): «يعني أن قالون يفتح في المشهور عنه جميع ما أماله ورش، إلا أربعة مواضع، فإن المشهور عنه إمالتها، لكن (هار) إمالته محضة، والثلاثة الباقية بين بين، والتقليل كنابة عن الإمالة اليسيرة. قوله (تقليل كل الباب جاء فاقتني) يعني أنه جاء عن قالون إمالة^(٣) جميع ما أماله ورش، وهو روایة إسماعيل القاضي، وهو المقابل للمشهور المتقدم، والاقتفاء الاتباع، أي فاتّبع ما ذكرتُه لك.

اللهم عاملنا بفضلك معاملة أوليائك^(٤) الذين مننت عليهم بالوقوف
ببابك، واجعل ما كتبناه قصدًا^(٥) لوجهك، يا أرحم الراحمين، [يا أرحم
الراحمين، يا أرحم الراحمين]^(٦).

(١) سقطت في (م).

(٢) في (ج): بنجل.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض): أولياء.

(٥) في (ج) و(ض): حالصا.

(٦) في (ض): يا رب العالمين.

[فصل]

فَصْلٌ: وَلَا يَمْنَعُ وَقْفُ الرَّاءِ إِمَالَةُ الْأَلْفِ فِي الْأَسْمَاءِ

حَمْلًا عَلَى الْوَصْلِ وَإِعْلَامًا بِمَا قَرَأَ فِي الْوَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَ

تقْدِيم^(١) أَنَّ الْمَوْجِبَ لِلِّإِمَالَةِ نَحْوَهُ: ﴿الْبَارِ، وَالْأَبْرَارِ، وَالْفُجَّارِ﴾، وَجُودُ الْكَسْرَةِ، فَإِذَا وَقَتَتْ عَلَى الْكَلْمَةِ بِالسَّكُونِ ذَهَبَتِ الْكَسْرَةُ، وَهَلْ تَذَهَّبُ الْإِمَالَةُ لِذَهَابِ مَوْجِبِهَا^(٢)? قَوْلَانِ ذَكْرِهِمَا الدَّانِي،^(٣) وَأَرْجُحُهُمَا بِقَاءُ^(٤) الْإِمَالَةِ لِأَنَّ السَّكُونَ عَارِضٌ.

(ج)^(٥): «قَوْلُهُ (فِي الْأَسْمَاءِ) بِيَانِ لِلْوَاقِعِ،^(٦) لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا يَوْجِدُ فِيهَا الْخَفْضُ، فَإِذَا^(٧) وُجِدَتْ كَسْرَةٌ فَهِيَ حِرْكَةُ بَنَاءِ لَا حِرْكَةُ إِعْرَابٍ، نَحْوَهُ: ﴿ثَمَارِ﴾ [الْكَهْفُ: ٢٢]، وَ﴿سَارِعُوا﴾ [آلِ عُمَرَانَ: ١٣٣]، وَالْمَقْصُودُ لِأَمِ الْكَلْمَةِ، وَهَذِهِ^(٨) الَّتِي فِي الْأَفْعَالِ عَيْنُ الْكَلْمَةِ».^(٩) وَقَوْلُهُ (حَمْلًا عَلَى الْوَصْلِ) أَيِّ^(١٠) قِيَاسًا عَلَى

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (ض): موجبان.

(٣) التيسير ص ٢٧٦.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (م) و(طث): (ع). وسقطت في (ض). والنَّصُ موجودٌ في (شَرْحِ المَجَاصِي).

(٦) سقطت في (ج) و(ض) وفي (شَرْحِ المَجَاصِي).

(٧) في (ج) و(ض): فإنَّ.

(٨) في (ج): وهي.

(٩) (شَرْحِ المَجَاصِي) ورقة ١٤٣، ١٤٥ / ٢١٢.

(١٠) سقطت في (ج).

الوصل، والمراد بالوصل الدرج^(١)، أي وصل الكلام من غير وقف. وقوله (وإعلاماً بها) أي وإشعاراً بوجود الإملالة في وصل الكلام. وقوله (كما تقدماً) أي كما تقدم في حكم القراءة في قوله (والألفات اللائي قبل الراء)، فأخبر بحکمها^(٢) هناك وتكلّم على إمالتها.

وَيَمْنَعُ الْإِمَالَةَ السَّكُونُ
في الوصل، والوقف بها يكون

[ذكر في هذا البيت أن الألف^(٣) الممالة نحو: (موسى، وعيسي، وترى) وشبيهه، تُمنع^(٤) إمالتها في حالة الدرج واتصال الكلام إذا لقيها ساكنٌ، نحو: ﴿مُوسَى الْكِتَاب﴾، و﴿نَرَى اللَّه﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿أَفْرَى أُلْتِي﴾ [سباء: ١٨]، و﴿أَرْعَيَا أُلْتِي﴾ [الإسراء: ٦٠]، و﴿النَّصَرَى الْمَسِيح﴾ [التوبه: ٣٠]، وشبه ذلك. ووجه منع الإملالة أن الألف الممالة حذفت لالتقاء الساكين، لأن السكون سبب في زوال الألف، وبزوال الألف تزول الإملالة، هكذا أشار إليه الداني،^(٥) والمهدوي. ثم قال (والوقف بها يكون) أي بالإملالة^(٦).

وَالخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ﴿ذِكْرَى الْبَارِ﴾

(١) في (ج): الدرج.

(٢) في (ج) و(طث) و(ض): بحکمها.

(٣) في (ج) و(ض): الألفات.

(٤) في (ج) و(ض): قمتع.

(٥) التيسير ص ٢٧٦.

(٦) ما بين المعقوفين سقط كله في (ض).

ذكر الناظم الخلاف في تفخيم الراء وترقيقها من «ذُكْرَى» في حالة الوصل.

قال (س): «الترقيق نوعٌ من الإملالة، ولا أعلم وجهاً لما ذكره ابن بري من الخلاف في ترقيق راء^(١) (ذُكْرَى) في الوصل وتفخيمه، وإنما قيّدَ الخلاف بالوصل لأنَّه مُرْقَّقٌ في الوقف باتفاق لُوجُودِ الإملالة، وهي ذاتُه في الوصل، قال بعضُهم: «وهذا الخلاف الذي ذكره الناظم لم أرَه لأحدٍ إلا لأبي العباس بن حرب^(٢)»، ^(٣) قال: وأظنه في ذلك واهما^(٤)، والذي^(٥) أوجب^(٦) وهمه أنَّ الداني في «إيجاز البيان» لما تكلَّم على الألف المحفوظة [لِسَاكِنٍ لقيه]^(٧)، قال بفتح ما قبله، يعني^(٨) أنه لا يمال، فاعتقد ابنُ حرب أنَّ الراء تُفَخَّم^(٩) لذهب الإملالة،

(١) سقطت في (ض).

(٢) هو = أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب، أبو العباس المسيلي، الأستاذ المقرئ، كان من أهل الحذق والتجويد، أخذ القراءات عن أبي داود سليمان بن نجاح، وصنَّف كتاب «التقريب في القراءات السبع»، توفي في حدود (٤٠٥ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار . ٢٥١ - وغاية النهاية / ١٠٦ .

(٣) (القصد النافع) ص ٢٦٨ .

(٤) في (ض): وهمها.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (م) و(طث): وجب.

(٧) في (ض): للساكن قبله.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (م): تفخيم.

فُضْلٌ^(١) رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مُرَايَاةِ كَسْرَةِ الدَّالِّ، وَالكَافُ السَّاكِنَةِ^(٢) بَيْنَهُمَا^(٣)
لَا يَمْنَعُ تَأثِيرُهَا فِي الرَّاءِ، لِكُونِهِ غَيْرَ مُسْتَعْلِ^(٤).

وَبِالجملةِ إِنْ هَذِهِ الرَّاءُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلِفَ فِيهَا، وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِلَّا
الْتَرْقِيقُ إِنْ لَمْ يُعْتَدْ سَكُونُ الْكَافِ، وَإِنْ اُتْبِرَ [سَكُونُ الْكَافِ]^(٥) لَمْ يُخْتَلِفْ فِي
تَفْخِيمِ الرَّاءِ، إِلَّا أَنْ اعْتَبَرَ سَكُونُ الْكَافِ ضَعِيفٌ فِي نَفْسِهِ لِعدَمِ اسْتِعْلَائِهِ،
أَنْتَهَى كَلَامُ (س). وَبَعْضُهُمُ المُشَارُ إِلَيْهِ هَمَا (م)^(٦) وَ(ع)، أَنْكَرَوا وجُودَ الْخَلَافِ،
وَأَنَّ الْعَمَلَ عَلَى التَّرْقِيقِ، وَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ يَكُونُ السَّاكِنُ تَنْوِينًا وَفِي
ما كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالْفَاتْحِ قِيفِي^(٧)
نَحْوُ **﴿فَرَى ظَاهِرَةً﴾** وَجَاءَ^(٨)
إِمَالَةُ الْكُلُّ لَهُ أَدَاءَ^(٩)

لَمَا تَكَلَّمَ عَلَى السَّاكِنِ الْمُنْفَصِلِ كَيْفَ يَوْقُفُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ سَاكِنًا^(١٠) وَهُوَ

(١) في (ج) و(ض): وغفل.

(٢) في (ج) و(ض): الساكن.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض) و(ج): مستعمل.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (القصد النافع) ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٧) في (طث): قف.

(٨) في (م): جاءا.

(٩) في (م): أداء.

(١٠) في (ج) و(ض): الساكن.

غير^(١) مُنَوْن، في نحو: ﴿مُوسَى الْكِتَاب﴾، و﴿عِيسَى إِبْرَاهِيمَ﴾، و﴿تَرَى اللَّهَ﴾^(٢)، و﴿الْفَرَى الْتِي﴾، وشبه ذلك، تكلّم هنا فيما إذا التقى ساكنان، وهما الألف والتنوين في الأسماء المقصورة، نحو: ﴿هُدَى﴾، و﴿مُفْتَرِى﴾، و﴿فَرَى﴾، وشبهه، مما هو متصل في الكلمة، وهذه الألف لا توجد إلا في حال الوقف. قوله (وفي ما) أي في الذي كان منصوباً، أي موضعه^(٣) موضع نصب، وقال منصوباً ولم يقل مفتوحاً لأن النَّصْبَ [من ألقاب الإعراب، والفتح]^(٤) من ألقاب البناء^(٥).

قوله (بالفتح) أي فِتْرَكِ الإِمَالَةِ قَفْ، وهذه^(٦) الألف لا توجد إلا في حال^(٧) الوقف كما تقدم، ثم مثل بقوله تعالى: ﴿فَرَى ظَهَرَةً﴾[سبأ: ١٨]، وهو في موضع نصبٍ لأنَّه مفعولٌ ثان^(٨) لِجَعَلْنَا^(٩). (ع) و(م): «ومفهوم^(١٠) قوله ما كان منصوباً، أنه إن كان في غير المتصوب، فالوقف عليه بالإِمَالَةِ مرفوعاً كأن أو مخفوضاً، نحو: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِيهِ مَوْلَىٰ عَنْ مَوْلَىٰ شَيْئاً﴾[الدخان: ٣٩]، لأنَّ

(١) سقطت في (ج).

(٢) رسمت في (ج): ونون الله.

(٣) في (ض): في.

(٤) ما بين المعکوفین سقط في (م) و(ج).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (طث): وهذا.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ض) و(ج).

(٩) في (ج) و(طث) و(ض): بجعلنا.

(١٠) سقطت في (ض).

الأول^(١) فاعلٌ يُغْنِي، والثاني مجرورٌ بعْنٌ^(٢).

وَقِيدٌ **فُرَى** بـ(ظاهره) احترازاً من **فُرَى مُحَصَّنَةٍ** [الحشر: ١٤] لأنَّه في موضع خَفْضٍ. وقوله (وجاء إِمَالَةُ الْكُلِّ) أي وجاءت^(٣) الروايةُ عن ورش بالإِمَالَةِ في كُلِّ المَوْضِعَاتِ، أي سُوَاءَ كَانَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمَقْصُورَةُ في مَوْضِعٍ نَصْبٍ، نَحْوَ: **فُرَى ظَاهِرَةً**، أَوْ فِي^(٤) مَوْضِعٍ خَفْضٍ، نَحْوَ: **فِي فُرَى مُحَصَّنَةٍ**، أَوْ فِي مَوْضِعٍ رَفْعٍ، نَحْوَ: **سِحْرٌ مُفْتَرٌ** [القصص: ٣٦]، لأنَّه في مَوْضِعٍ رَفْعٍ نَعْتُ لِسِحْرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وقوله (لَهُ) أي لورش. وقوله (أَدَاءُهُ أَيْ نُطْقاً)، أي [أَدَاءُ القراءَةِ]^(٥) ونطقاً^(٦) بِهَا فِي [هَذِهِ كَلْهَاتِ]^(٧) بالإِمَالَةِ.

(ع) و(م): «وَكَانَ حَقُّ النَّاظِمِ أَنْ يَقُولَ: (وجاء إِمَالَةُ الْكُلِّ وَفَتْحُ الْكُلِّ)، لأنَّ المَخْفُوضَ وَالْمَرْفُوعَ يَجُوزُ فَتْحُهُمَا كَالْمَنْصُوبِ، وَيَكُونُ كَمَا قَالَ الشَّاطِبِيُّ:

«وَقَدْ فَخَمُّوا التَّنْوينَ وَقَفَّا وَرَقَّوْا» **الْبَيْتُ**^(٨)

يعني الاسم المقصور الذي فيه التنوين على أي حالة كان، من رفع أو

(١) في (ج) و(ض): الأولى.

(٢) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٧٠.

(٣) في (ج): وجاء.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ض): إذا قرأ.

(٦) في (ج) و(طث) و(ض): ونطق.

(٧) في (ض): هذا كله.

(٨) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٤١.

نصب أو خفض، ثم قال:

«وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلًا»^(١)

فاقتصر في [ذكر المرفوع والمحفوظ على المشهور]^(٢)، وهي الإملاء»،

لأنها يعبر عنها بالترقيق، كما أن التفخيم عبارة عن عدم الإملاء.

وعدد هذه الأسماء المقصورة [خمسة عشر]^(٤) كلمة، وهي:

﴿بَقْتَى﴾ [الأنياء: ٦٠]، ﴿ضْحَى﴾ [الأعراف: ٩٨، طه: ٥٩]، ﴿هُدَى﴾،
﴿سُدَى﴾ [القيامة: ٣٥]، ﴿أَذَى﴾، ﴿فُرَى﴾ [سبأ: ١٨، الحسرون: ١٤]،
﴿مُبْغَرِى﴾ [القصص: ٣٦]، ﴿غُرَّى﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ﴿مَوْلَى﴾ [الدخان: ٣٩]،
﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٤]، ﴿عَمَى﴾ [فصلت: ٤٣]، ﴿مَسَمَّى﴾، ﴿مُصَبَّى﴾،
﴿سُوَى﴾ [طه: ٥٧]، ﴿مَثُوا﴾^(٥). وليس في القرآن ما يُمال من التنوين إلا
هذه الكلمات.



(١) هو قمام البيت.

(٢) في (ض): ذلك على المنسوب. وفي (القصد النافع) ص ٢٧٠: في ذكر المرفوع على الأشهر.

(٣) (القصد النافع) ص ٢٧٠.

(٤) كذا في كل النسخ، ولعل الصواب: خمس عشرة كلمة! ! .

(٥) في (ج) و(طث): شوى. والموجود في القرآن: (للشوى) (المعارج ١٦).

[باب الرّاءات]

القولُ فِي التَّرْقِيقِ لِلرّاءاتِ مُحَرّكَاتٍ [أو مُسَكَّنَاتٍ]^(١)

قال (س): «يقال ترقيق الراء، ويقال إمالة الراء، وهو أكثر عبارات^(٢) الداني في «إيجاز البيان». وأصل الراء التخفيم، والترقيق فيها تخفيضٌ ما لم تنكسر، فإن انكسرت غلبت الكسرة عليها فأخرجتها عن أصلها، قال مكي: والدليل على أن أصلها التغليظ، أن كُلَّ راء غير مكسورة أو^(٣) كالمكسورة يجوز تغليظها، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق.

ولما كان الترقيق فرعاً احتاج إلى سبب، وهو ثلاثة؛ كسرة لازمة، أو ياء ساكنة لازمة، أو ألف ممال، وقد يكون الترقيق للتناسب^(٤)، كما قيل في الإمالة. والغالب على الكسرة والياء اعتبارهما سابقين على الراء، وقد ترقق لهما متأخرین كما سيأتي إن شاء الله تعالى، والألف الممال يعتبر مؤخراً خاصة.

(ع): «وللراء في مذهب نافع ثلاثة أحوال؛ حالة ليس فيها إلا الترقيقُ

(١) في (ج) و(ض): ومسكنات.

(٢) في (ج) و(ض): عبارة.

(٣) في (ج): أي. وفي (ض): أي أو.

(٤) في (ض): لتناسب.

اتفاقاً، وذلك إذا كانت مكسورةً في نفسها أو كانت ساكنة وقبلها كسرةٌ لازمة، فهي في^(١) حكم المكسورة، كـ(فرعون). وحالة ليس فيها إلا التفخيم اتفاقاً، وذلك إذا كانت مفتوحة أو مضمومة أو ساكنة ولم يجوازها سببٌ من أسباب الترقيق، ومثال الساكنة: ﴿مَرِجِعُكُمْ﴾، و﴿مَرِفَاً﴾[الكهف: ١٦]. وحالة اختلاف فيها، وذلك إذا كانت مضمومة أو مفتوحة وتقدّمها سببٌ يوجب ترقيقها، فمن مذهبه الترقيق وهو ورث رقق، ومن مذهب التفخيم [وهو قالون]^(٢) فخم.

رَقَقَ وَرُثْ فَتْحَ كُلُّ رَاءٍ وَضَمَّهَا بَعْدَ سُكُونِ الْيَاءِ ^(٣) وَنَحُوا﴾خَيْرًا﴾ وَ﴾بَشِيرًا﴾ وَ﴾الْبَشِيرُ﴾ وَ﴾السَّيْرُ﴾ وَ﴾الْطَّيْرُ﴾ وَفِي﴾حَيْرَانَ﴾ وَبَعْدَ كَسْرِ لَازِمٍ كَ﴾نَاظِرَةَ﴾	وَضَمَّهَا بَعْدَ سُكُونِ الْيَاءِ ^(٣) وَنَحُوا﴾خَيْرًا﴾ وَ﴾بَشِيرًا﴾ وَ﴾الْبَشِيرُ﴾ وَ﴾السَّيْرُ﴾ وَ﴾الْطَّيْرُ﴾ وَفِي﴾حَيْرَانَ﴾ وَبَعْدَ كَسْرِ لَازِمٍ كَ﴾نَاظِرَةَ﴾
--	--

أخبر رحمه الله تعالى أن ورشا يرقق الراء المفتوحة والمضمومة إذا كانت بعد سببٍ يوجب ترقيقها، وهي:^(٤) ياء ساكنة سكونا حيا أو ميتا، أو بعد كسرة لازمة، نحو ما مثل به، واحترز بقوله (بعد سكون الياء^(٥)) ما إذا كانت الراءُ

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ج) و(ض): ياء.

(٤) في (ج): وفي.

(٥) في (طث): وهو.

(٦) في (ج) و(ض): ياء.

قبل^(١) الياء نحو: ﴿أَلْبَحْرَيْنِ﴾، ﴿وَجَرَيْنِ﴾ [يونس: ٢٢]، فإنها مفخّمة. وفي ضمن كلامه أن قالون لا يُرقق بل يُفخّم، وهو الصحيح. ^(٢) وذكر الخلاف عن ورش في ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]؛ (م): «والقياسُ ترقيقُه، و﴿عِمْرَانَ﴾ يُفخّم من غير خلاف، ففخّم^(٣) ﴿حَيْرَانَ﴾ قياساً عليه، لتقاربِهما في الوزن»^(٤).

(س): «قال الداني: «وإمالة حيران هو القياس». قال (س): «وشَهَرُهُ بعضُهم، ووجه ترقيقه ظاهرٌ، لأنها راء مفتوحة بعد ياء ساكنة، ووجه تفخيمه ما بينه وبين ﴿عِمْرَانَ﴾ من الشبيه الموجب لمنع الصرفِ، وهو زيادة الألف والنون»، قلتُ: وعبر الداني عن الترقيق بالإمالة على عادته. قوله (وبعد كسر لازم) معطوف على قوله (بعد سكون الياء^(٥)) [أي رقهها بعد سكون الياء. وقوله^(٦)] (وبعد كسر لازم) تحرّرَ بذلك^(٨) من الكسرة العارضة، فإن حُكمَها التفخيم، نحو: ﴿بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]، و﴿بِرَبِّهِمْ﴾، و﴿بِرَسُولِهِ﴾ [التوبية: ٥٤، الحديـد: ٢٧]، و﴿لِرَفِيـكَ﴾ [الإسراء: ٩٣]، و﴿لِحَكْمٍ رَبِّكَ﴾، وسواءً كان الكسر في الكلمة أو في كلمتين.

(١) في (ج): بعد. وهو خطأ بين.

(٢) في (ج) و(ض): صحيح.

(٣) في (م) و(طث): فخم. وفي (ض): فيفخم.

(٤) (القصد النافع) ص ٢٧٣ باختصار.

(٥) في (ج) و(ض): ياء.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) ما بين المعکوفین سقطت في (ج).

(٨) في (ج): من ذلك.

(ج): «وَتُعْرَفُ الْلَّازْمَةُ بِأَنَّهَا إِذَا سَقَطَتْ تَغْيِيرُ الْفَظْوَ وَالْمَعْنَى، وَالْعَارِضَةُ لَا تَغْيِيرٌ^(١) لَا لِفَظًا وَلَا مَعْنَى». ^(٢) قَالَ (ع) وَ(م): «وَشَرَطُ النَّاظُمُ فِي الْكُسْرَةِ أَنْ تَكُونَ لَازْمَةً وَلَمْ يُشْتَرِطْ فِي الْيَاءِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُشْتَرِطَهُ، لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَاكِنَةً غَيْرَ لَازْمَةً لِلرَّاءِ فَلَا تُوجِبُ تَرْقِيقًا، نَحْوُهُ: ﴿فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]، وَ﴿فِي رَبِّهِمْ﴾ [التوبه: ٤٥]، لَكِنْ لَمْ يَمْثُلْ بِهِ (خَبِيرٌ، وَبَصِيرٌ، وَالسَّيرٌ، وَالْطَّيْرُ)، فَكَانَهُ اشْتَرَطَ لُزُومَهَا». ^(٣) قَلْتَ: وَعَلَى هَذَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُخْتَصِرِينَ كَابِنَ مَالِكَ^(٤) وَغَيْرَهُ، يُكَمِّلُونَ الْحُكْمَ بِالْتَّمْثِيلِ مِبَالَغَةً فِي الْاِخْتَصَارِ، كَقُولُ ابْنِ مَالِكٍ: «كَلَامُنَا لِفَظٍ مَفِيدٍ كَاسْتَقْمٌ»، ^(٥) فَاَكْتَفَى بِالْمَثَالِ عَنْ ذِكْرِ بَقِيَةِ الْقِيُودِ.

إِلَإِذَا سَكَنَ ذُو اسْتِعْلَاءِ^(٦)
بَيْنَهُمَا، إِلَّا سُكُونَ الْخَاءِ
فَإِنَّهَا قَدْ فُحْمَتْ كَ﴿مِصْرًا﴾
[و﴿إِصْرَهُمْ﴾ و﴿فِطْرَتَهُمْ﴾]^(٧) و﴿وَفِرَارًا﴾^(٨)

(ج): «هَذَا اسْتِثنَاءٌ مُمْكِنٌ^(٩) لَمْ يَذْكُرْهُ، إِلَّا أَنَّهُ

(١) في (م) و(طث): تغيير.

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ١٤٩، ١٤٨، ١٥١، ١٥٠ / ٢١٢).

(٣) (القصد النافع) ص ٢٧٣.

(٤) هو = محمد بن عبدالله بن مالك، أبو عبدالله جمال الدين، الطائي الجياني الأندلسي، التحاوي الإمام الكبير شيخ العربية، صاحب كتاب «التسهيل»، و«الألفية». نَظَمَ القراءات في قصيدة دالية، وانتهى إلى علم اللغة والتحوا. توفي سنة ٦٧٢هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ٣ / ١٣٦٣ - وبغية الوعاة ١ / ١٣٠ رقم (٢٢٤).

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ص ٢١.

(٦) في (م): الاستعلاء.

(٧) في (ج): وفطرت وإصرهم.

(٨) في (ج): ما. وكذا في (شرح المجاصي).

مُخَرَّجٌ^(١) له^(٢) من مفهوم البيت، كأن قائلا يقول له: إذا حال بين الكسرة والراء ساكنٌ فما حكمه؟ فقال: حكمه الترقيق، نحو: (ذِكْرُ، وسِحْرٌ، وَكِبْرٌ)، إلا إذا كان الساكن حرف استعلاء، فإنها تُفْخَم معه»، ^(٣) ما عدا الخاء، [لاستثنائه إياها]^(٤) من حروف الاستعلاء، فإن الراء تُرْقَق معها. وحروف الاستعلاء سبعةٌ يجمعها قوله: (قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ). قال (م): «وفي ضمن قوله (إلا إذا سكن ذو استعلاء) أن الساكنَ غَيْرَه إذا حال لا يُعْتَبِرُ، وإنما يُعتبر حروفُ الاستعلاء»^(٥).

وَفُخِّمَتْ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَ﴿لَرَمْ﴾ وفي التَّكْرِيرِ^(٦) بفتح أو بضم
وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ وَإِنْ حَالَ أَلِفُ وبابُ ﴿سِتْرَا﴾ فَتْحُ كُلُّهُ عُرِفَ
أَيْ فُخِّمَتِ الرَّاءُ^(٧) إِلَّا^(٨) فِي أَرْبَعَةِ فَصُولٍ^(٩)، وَقَدْ ذُكِرَتِهَا فِي هَذِينِ
البيتينِ، وَهِيَ كَالْمُسْتَثَنَةِ مَا تَقْدِمُ، لَأَنَّ مَقْتَضِيَ مَا تَقْدِمُ تَرْقِيقَهَا، وَهِيَ؛
الْأَعْجَمِيَّةُ^(١٠)، وَتَكْرَارُ^(١١) الرَّاءِ مَفْتُوحَةٌ أَوْ مَضْمُوَّةٌ، وَوُقُوعُ حِرْفِ الاستعلاءِ

(١) في (ج) و(ض): يخرج.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١٥١، ٢١٢ / ١٥٣).

(٤) في (ض): لاستثنائهم إياها.

(٥) (القصد النافع) ص ٢٧٥.

(٦) في (م): التَّكْرِيرِ.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) الزيادة في (ج).

(٩) في (ض): أصول.

(١٠) في (ج): العجمة.

(١١) في (ض): وتكرير.

بعدها، الرابع باب (سترا)، أي كل ما كان على وزن [سترا، وزنه]^(١) فعلاً، نحو: «وزراً» [طه: ٩٨]، و«ذكراً»، و«حاجراً» [الفرقان: ٥٣، ٢٢]، و«أمراً» [الكهف: ٧٠]، و«وصهراً» [الفرقان: ٥٤]، و«وفراً». المشهور في باب (سترا) التفحيم وهو المعروف، ومفهومه أن الترقيق فيه غير معروف. وقوله (وفخمت في الأعجمي)، (س) و(ع): «أي من غير^(٢) خلاف، وذلك نحو: (إبراهيم، وإسرائيل، وعمران) وشبيهه، مع أن قبل الراء في ذلك كسرة لازمة، وليس الحال حرف استعلاء.

قال (س): «فائدة: تعرف عجمة^(٣) الاسم بنقل الأئمة له، وبخروجه عن أوزان الأسماء العربية، قال المرادي: نحو إبراهيم.^(٤) وبُعْرُوه^(٥) عن حروف الدلّاقة، [وهو رباعي أو خماسي، قال: فإن كان في الرباعي سين فقد يكون عربيا نحو عَسْجَد، وهو قليل، وهو^(٦) من أسماء الذهب. وحروف الدلّاقة]^(٧) ستة يجمعها قوله: (مُرْبَنْل). وبأن يجتمع^(٨) فيه من الحروف ما لا يجتمع^(٩) في كلام العرب،

(١) سقطت في (طث).

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (م): عجمية.

(٤) في (ض): بريسام ! ! .

(٥) في (م) و(طث): وبعده.

(٦) سقطت في (م).

(٧) ما بين المعقوفين سقط في (ض).

(٨) في (ج) و(ض): يجمع.

(٩) في (ج): يجمع.

كالجيم والقاف من غير فاصل، نحو: (قَجْ، وَجَقْ)، والصاد والجيم، نحو:
 (الصَّوْلَجَان^(١))، والكاف والجيم، نحو: (السَّكْرَجَة)، [وبتبعة الراء النون في
 أول الكلمة، نحو: (نَرِجَس)، والزّاي للدال، نحو: (منهذ)].

(م) و(ع):^(٢) «وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاظِمِ أَنَّ (إِرَمَ) غَيْرُ أَعْجَمِيٍّ [بِعَطْفِهِ عَلَى
 الْأَعْجَمِيِّ]^(٣)، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ»،^(٤) حِيثُ قَالَ:
 «وَفَخَمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَمْ»،^(٥) وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو^(٦) الْحَسْنُ ابْنُ غَلْبُونَ
 لِتَرْقِيقِهِ الرَّاءِ، وَذَكَرَ أَبُو عُمَرٍ وَفِيهَا الْوَجْهَيْنِ مِنْ^(٧) التَّفْخِيمِ وَالتَّرْقِيقِ، وَذَكَرَ أَنَّ
 مِنْ فَخْمَهِ [إِنَّمَا فَخَمَهَ]^(٨) لِكُونِهِ اسْمًا أَعْجَمِيًّا مَعْرَفَةً عَلَيْهِ مَؤْتَثِرًا^(٩).

وَقُولُهُ (وَفِي التَّكْرَارِ) أَيْ تَكَرُّر^(١٠) الرَّاءِ مَرْتَيْنِ. [وَقُولُهُ (بِفَتْحِهِ) أَيْ
 مَفْتوحة، نحو: ﴿ضَرَارًا﴾ [البقرة: ٢٢٩، التوبية: ١٠٨]، و﴿مَدْرَارًا﴾، و﴿فَرَارًا﴾]^(١١)

(١) في (م): الصالحان.

(٢) ما بين المukoفين سقط في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) (القصد النافع) ص ٢٧٧.

(٥) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٤٤.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج): في.

(٨) سقطت في (م).

(٩) ينظر: جامع البيان ص ٣٥٤.

(١٠) في (ج): تكررة. وفي (ض): تكرير.

(١١) ما بين المukoفين سقط في (ض).

وقوله (أو بضم)، نحو: ﴿الْمِرَارُ﴾ [الأحزاب: ١٦]، فهي مفتوحة^(١) مفخمة^(٢).

وقوله (و قبل مستعل) أي و فخمت أيضا قبل حرف مستعل، يعني الراء المفتوحة التي فيها كلامه، وأما الساكنة فسيذكرها^(٣) بعد. ولم يقع بعد الراء المفتوحة غير ثلاثة أحرف، وهي: الطاء، والضاد، والقاف، ولو وقعت كلها لكان قياسها التفحيم، فأما الطاء، فنحو: (صِرَاطٌ، وَالصِّرَاطُ)، وأما الضاد، فنحو: ﴿إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٦]، وشبيهه، وأما القاف، فنحو: ﴿هَذَا إِرَاقٌ﴾ [الكهف: ٧٧]، و﴿الْأَفْرَاق﴾ [القيامة: ٢٧]، و﴿وَالْأَشْرَاق﴾ [ص: ١٧]. وسواء كان حرف الاستعلاء مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً. قوله (وإن حال ألف) مفهومه أنه^(٤) إن حال غير ألف، أنها تُرقى ولا تُفخم و سقط عمل المستعلي. (ع): «مثل التاء من قوله تعالى: ﴿حَصَرْتُ صُدُورَهُمْ﴾ [النساء: ٨٩]، في حال الدَّرَج لكن على مذهب الداني لأنَّه روى فيه^(٥) الترقيق، وروى ابن^(٦) شريح فيها التفحيم».

وعبارة (م): «وذلك في قوله تعالى: ﴿حَصَرْتُ صُدُورَهُمْ﴾، التاء حائلة في حالة الوصل، والصاد^(٧) لا تمنع الترقيق مع أنها غير لازمة كغيرها، إذ هي في

(١) سقطت في (ض) و(ج).

(٢) في (م): مخففة.

(٣) في (ج): فستذكرها. وفي (ض): فيذكرها.

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) في (ض): فيها.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (القصد النافع) ص ٢٧٨: فالصلة.

كلمة أخرى، على أن فيه^(١) خلافاً، والمشهور ما ذكر تُهـ^(٢). (ع): «وهذا الخلاف إنما هو في حالة الوصل، وأما في حالة الوقف على (حَصْرَتْ)، فليس^(٣) فيها إلا الترقيق قولاً واحداً، لأن^(٤) حرف الاستعلاء لا يُعتبر^(٥) به إذا كان مكسوراً متقدّماً على الراء، وذهب عمله^(٦) في التفخيم، وإنما يعتبر^(٧) به إذا كان متأخراً. وإنما^(٨) لم^(٩) يُعتبر حيلولة الألف إذا حال بين الراء وحرف الاستعلاء، أو بين الراءين^(١٠) كما تقدم، لأنه ليس بحاجزٍ حصين، فحيلولته كَلَا حيلولة، بخلاف الثناء من (حَصْرَتْ) على مذهب أبي عمرو في حالة الدرج، لأنها حاجزٌ حصين فيسقطُ من أجلها عمل^(١١) حرف^(١٢) الاستعلاء الآخر المتحرك بالضمّ.

وقوله (وباب سترا فتح كله عرف) قد تقدم بيانه. (ج): «وكنى بالفتح عن التفخيم لأن الترقيق في الراء ضربٌ من الإملاء، والتفخيم يشبه الفتح الذي

(١) في (ج) و(طث): فيها.

(٢) (القصد النافع) ص ٢٧٨.

(٣) في (م) و(طث): ليس.

(٤) في (م) و(ج) و(طث): إلا أن. والسياق يقتضي ما أثبتته.

(٥) في (ض): يعتد.

(٦) في (ض): عامله.

(٧) في (ض): يعتد.

(٨) في (م) و(طث): أو إنما.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (م) و(طث): الراء.

(١١) في (ض): عملها.

(١٢) في (ج): حروف.

لا إِمَالَةٌ فِيهِ، وَالضَّمِيرُ فِي (كُلِهِ) يَعُودُ عَلَى الْبَابِ». ^(١) وَقُولُهُ (عِرْفٌ) أَيْ هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْقَرَاءِ وَالنَّحَاةِ، أَعْنِي التَّفْخِيمَ فِي كُلِّ مَا كَانَ وَزْنَهُ (فِعْلًا) مِنْ وَنَا بِالْفَتْحِ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ، نَحْوَ: (سِتْرًا، وَوِزْرًا، وَذِكْرًا)، وَقَدْ تَقدَّمَتْ أَمْثَلُهُ.

وَرَقَقِ الْأُولَى لَهُ مِنْ **﴿بِشَرَز﴾**
 إِذْ غَلَبَ الْمُوْجَبَ بَعْدَ النَّقْلِ
حرْفَانِ مُسْتَعْلٍ وَكَالْمُسْتَعْلِ ^(٢)

أَيْ رَقَقِ الْأُولَى لَوْرَشُ مِنْ قُولِهِ تَعَالَى: **﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَز﴾** [الْمُرْسَلَاتُ: ٣٢]، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الرَّاءِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ قَالَ: (وَلَا تُرْقِقُهَا لَدَى أُولَى الضررِ)، يَعْنِي أَنَّ الْقِيَاسَ فِيهِ ^(٣) تَرْقِيقُهَا مِنْ أَجْلِ الْكَسْرَةِ الَّتِي فِي الرَّاءِ الثَّانِيَةِ كَالرَّاءِ الْأُولَى مِنْ (بَشَرَزِ)، وَلَكِنَّهُمْ فَخَمُوهَا. ثُمَّ ذَكَرَ الْعُلَّةَ فِي تَفْخِيمِهَا، فَقَالَ: (إِذْ غَلَبَ الْمُوْجَبَ بَعْدُ ثُبُوتِ نَقْلِ) الرَّوَايَةُ ^(٤) (حرْفَانِ مُسْتَعْلِ) وَهُوَ الضَّادُ (وَكَالْمُسْتَعْلِ) ^(٥) وَهُوَ الرَّاءُ الْمَفْتوحَةُ، يَعْنِي أَنَّ مَجْمُوعَ الْحُرْفَيْنِ هُوَ الَّذِي مُنْعَى الْكَسْرَةُ أَنْ تَعْمَلَ كَمَا عَمِلَتْ فِي (بَشَرَزِ). فَالْعُلَّةُ فِي تَفْخِيمِ الرَّاءِ مِنْ (أُولَى الضررِ) مَرْكَبَةٌ مِنْ حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ الرَّاءُ الْمَفْتوحَةُ ^(٦). فَقُولُهُ (الْمُوْجَبُ) مَفْعُولٌ، وَ(حرْفَانِ) فَاعِلٌ يَغْلِبُ.

(١) (شَرْحُ المَجَاصِي) وَرَقَةٌ ١٥٣، ١٥٥ / ٢١٢.

(٢) فِي (طَثٍ): وَكَالْمُسْتَعْلِ.

(٣) فِي (ض): فِي.

(٤) فِي (م): الرَّوَايَةُ.

(٥) فِي (طَثٍ): وَكَالْمُسْتَعْلِ.

(٦) سَقَطَتْ فِي (ض) وَ(ج).

والحاصل أن موجب التفخيم^(١) وهم الحرفان، غالب^(٢) موجب الترقيق وهي الكسرة، والعمدة على النقل، والتعليق تأنيثُ.

وَكُلُّهُمْ رَقَقٌ إِنْ سَكَنْتُ
مِنْ بَعْدِ كُسْرٍ لَازِمٍ وَاتَّصَلْتُ
إِلَّا إِذَا لَقَيْهَا مُسْتَعْلِي^(٣)
وَالخُلْفُ فِي (فِرْقٍ) لِفَرْقٍ سَهْلٍ

(ع) و(م)^(٤): «لما فرغ من ذكر الراء المفتوحة والمضمومة، أخذ يتكلّم هنا في الساكنة، فأخبر أنها تُرقق بعد الكسرة اللازمّة عند جميع القراء»،^(٥) كما قال الشاطبي^(٦):

«وَلَا بُدٌّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ إِذَا»^(٧)

وذلك^(٨) نحو: ﴿بِرْعَوْنَ، وَشِرْعَةً، وَاصْبِرْ، وَاسْتَعْمِرْ﴾، فإن كانت عارضة، نحو: ﴿إِنِّي بِرْبِّتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٨، الطلاق: ٤]، و﴿يَبْنَىٰ بِرْكَبْ﴾ [هود: ٤٢]، فليس إلا التفخيم. قوله (واتصلت) أي وكانت الكسرة اللازمّة متصلة بالراء في الكلمة واحدة، نحو ما مثلنا به^(٩).

(١) في (ج) زيادة: «حرفان».

(٢) في (ج): فإن غالب.

(٣) في (ج) و(ض): مستعمل.

(٤) سقطت في (م) و(طث). وفي (ض): (م).

(٥) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٨٣.

(٦) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٤٦.

(٧) في (م): الكلمة «إذا» كتبت في الشطر الثاني من البيت.

(٨) في (م) و(طث): وكذلك.

(٩) سقطت في (ج) و(ض).

(ج) ^(١): «واحترز من المنفصلة، نحو: ﴿فَالَّرِبِّ إِرْجِعُون﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و﴿يَبْنَىٰ إِرْكَبْ﴾، ﴿أَمْ إِرْتَابُوا﴾ [النور: ٤٨]، ﴿إِنِ إِرْتَبْتُمْ﴾، فإنها مفخّمة بإجماع لأن الكسرة منفصلة عنها» ^(٢).

ثم قال (إلا إذا لقيها مستعمل)، أي إلا إذا لقي هذه الراء الساكنة التي قبلها كسرة لازمة مستعمل، فإنها تُفخّم بلا خلاف أيضاً عند جميع القراء، نحو: ﴿وَإِرْصَادًا﴾ [التوبه: ١٠٨]، و﴿لِيَالِمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]، و﴿فِرْطَاسِ﴾ [الأنعام: ٨]. ثم قال (والخلف في فرق)، وهو موضع واحد في الشعرا [آية: ٦٣]، (ع): «والخلاف الذي فيه، لجميع القراء [نافع ولغيره] ^(٣)»، ولم يختلف في (قرطاس) وشبيهه، والفرق بينهما سهل لا صعوبة فيه.

(ج): «فوجء من فخّمه مراعاة لوجود حرف الاستعلاء بعده، ولم ينظر للكسرة، ووجه من رقّه أن حرف الاستعلاء لما [أن انكسر] ^(٤) ضعفَ وقبله كسرة، فرققت الراء، وقيل رُققت لوقوعها بين كسرتين، فغلب عليها الترقيق، وهو المشهور عند القراء» ^(٥).

في ﴿الْمَرِء﴾ ثم ﴿فَرِيهَ﴾ و﴿مَرِيمَ﴾ هنا، وإن حكى عن بعض العرب	وقبل كسرة وباء فخما إذ لا اعتبار لتأخر السبب
--	---

(١) في (ض): غير واضحة (ج) أو (ع)؟.

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ١٥٦، ١٥٨ / ٢١٢.

(٣) في (ض): نافع وغيره.

(٤) كما في (ج). وفي (م) و(طث): انكسرت. وفي (ض): أن كُسر. وفي (شرح المجاصي): انكسر.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ١٥٦، ١٥٨ / ٢١٢.

و قبل كسرة أي^(١) الهمزة في ﴿الْمَرْءُ﴾، و قبل الياء من ﴿مَرِيمَ، فَرِيَةٍ﴾ فَخَّا، أي فَخَّم^(٢) و رُش و قالون، وهذا مذهب أبي عمرو والداني، ومذهب وابن شريح ومن قال بقولهما كالحصري^(٣) وغيره، الترقيق. قوله (في المرء) أي في الموضعين في البقرة (آية ٢٤) والأفال (آية ١٠٢). قوله (ثم قرية) أي حيث وقع، وكيف وقع، مضافاً أو غير مضاف، نحو: ﴿مِنْ فَرِيَةٍ﴾، و﴿مِنْ فَرِيَتَكَ﴾، و﴿مِنْ فَرِيَتَنَا﴾، و﴿مِنْ فَرِيَتُكُمْ﴾. قوله (إذ لا اعتبار لتأخر السبب هنا)، [أي لا عبرة بتأخر السبب]^(٤) هنا في هذه الكلمات^(٥)، أي هذا السبب لا يوجب ترقيقاً، وإنما يوجب الترقيق إذا^(٦) كان مُقدَّماً^(٧).

وقوله (وإن حُكِي عن بعض العرب)، أي^(٨) أنه يعمل^(٩) سواء تقدم^(١٠) أو تأخر، فهو ضعيف.^(١١) وهذا كله احتجاج لمذهب الداني.

(١) الزيادة في (ج).

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) ينظر: «قصيدته الرائية في قراءة نافع» بعنابة عبد الحادي حبيتو ص ٤٤.

(٤) ما بين المعковين سقط في (ض).

(٥) في (م) و(طث): الكلمة.

(٦) في (ج) و(ض): أن لو.

(٧) في (ج) و(ض): متقدماً.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) في (ض): يرقق.

(١٠) سقطت في (ض).

(١١) هكذا في (ج) و(ض). وزاد في (م) و(طث): قال الداني: والوجه التفخيم كالجماعة.

قال (م): «وعن ورش في المرء وجهان»،^(١) [قال الداني: والوجه التفخيم كالجَمِعَة]^(٢). قال (س): «الداني^(٣): وبإخلاص التفخيم في (المرء) قرأْتُ، وهو القياس، لمكانة^(٤) الفتحة قبله، قال مكي: وهو الأشهر عن ورش، قال: وبالترقيق قرأْت». ﴿وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ فِي مُكَرَّرٍ لَأَنَّهُ وَقَعَ فِي بِشَرَرٍ﴾

هذا [البيت انفصاً]^(٥) عن اعتراض مقدر، فأخذ^(٦) رحمه الله يُفرق^(٧) بين الكسرتين؛ كسرة الهمزة في المرء، وكسرة الراء في بشرر، [فكأن قائلا قال له: ما الفرق بين السورتين]^(٨)? [فقال: إنه]^(٩) وقع في مكرر، يعني أن السبب وهو كسرة الراء وقع في مكرر، والراء حرف قوي، فرُّقت الأولى لأجل الثانية، ليعمل اللسان عملا واحدا، [بخلاف (المرء)],^(١٠) و(قرية)، و(مريم).

(١) (القصد النافع) ص ٢٨٥.

(٢) هكذا في (ج). وسقطت في (م) و(طث) و(ض). والظاهر أن سياق النسخة (ج) أصوب.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) في (ض): لمكان.

(٥) في (ج): انفصل.

(٦) في (ض): فأخبر.

(٧) في (ض): بالفرق.

(٨) ما بين المعکوفین سقط في (ج).

(٩) في (ج): بأن قال لأنه. وفي (ض): فقال لأنه.

(١٠) في (ج): الخلاف لمرءٍ.

الاتفاق أنّها مكُسورةٌ رقيقةٌ في الوصل^(١) للضرورة

ذكر في هذا البيت أن الراء المكسورة لا خلاف في ترقيقها في حال وصلها، ف قوله (مكسورة) منصوب على الحال، أي^(٢) في حال كسرها. و قوله (للضرورة) يعني أن الترقيق في الراء المكسورة لازمٌ ضرورةً، لا يمكن غيره.

لَكَنَّهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ
وَالْيَاءُ وَالْمُمَالِ مِثْلُ الْمَرِ^(٣)
وَالْوَقْفُ بِالرَّوْمِ كَمِثْلِ الْوَصْلِ
فَرِدٌ وَدَعْ مَا لَمْ يَرِدْ لِلأَصْلِ

(م) و(ع): «يعني أن الراء المكسورة المذكورة في البيت قبله، تُرقق في الوقف، وكذلك^(٤) إذا وقعت بعد الكسارة أو بعد^(٥) الياء الساكنة أو الحرف الماء؛ فالكسرة، نحو: ﴿مُنْهَمِر﴾ [القمر: ١١]، و﴿مُنْفَعِر﴾ [القمر: ٢٠]، والياء نحو: ﴿مِنْ حَيْرِ﴾، و﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ حَبِير﴾ [هود: ١]، والماء نحو: ﴿مِنْ الْأَخْبَارِ﴾ [ص: ٤٧]، و﴿مِنَ النَّارِ﴾»،^(٦) على مذهب من يميل وهو ورش، وقد أطلق الناظم الحكم والمراد ورُش وقالون، لكن قوله (الماء) لا يرجع إلا لورش. و قوله (مثل الماء) يعني بالمر الوصل، وهو الدَّرَج. و قوله (الوقف

(١) في (ض): الأصل.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (م): المري.

(٤) سقطت في (ج) و(ض). وفي (القصد النافع) ص ٢٨٨: وذلك.

(٥) سقطت في (ج) و(ض).

(٦) (القصد النافع) ص ٢٨٨.

بالروم) تعرّض في هذا البيت للوقف بالروم [حيث يجوز الروم^(١)، والروم هو الوقف^(٢) على بعض الحركة، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. قوله (كمثل الوصل) أي حكمه كحكم^(٣) الوصل، فمن رَقْق في الوصل رقق في الروم، ومن فَخْم في الوصل فخم في الروم. قوله (فرِدْ) هو مِنْ وَرَدَ، يَرِدُ، إِذَا وَرَدَ عَلَى الماء، أي: رِدْ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَدَعْ، أي أُتْرُوكَ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصْ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ التَّفْخِيمُ.

(م) و(ع): «وَاللَّام^(٤) هُنَا بِمَعْنَى^(٥) عَلَى، كَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ﴾ [الإِسْرَاء: ١٠٧]، أي على الأذقان. والمراد^(٦) هنا من الراءات، هي المفتوحة التي لم يتقدّمها سببٌ من أسباب الترقيق، نحو: ﴿صَبَرَ﴾، و﴿غَمَرَ﴾، و﴿وَأَنْ يُحْشَرَ﴾ [طه: ٥٩]، وشبيهه^(٧).

* * *

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ج): الوقف.

(٣) في (ج) (طث) و(ض): حكم.

(٤) في (ج) و(طث) و(ض): فاللام.

(٥) في (ج) و(ض): عوض من.

(٦) في (ج) و(ض): والذي.

(٧) (القصد النافع) ص ٢٨٩، ٢٩٠.

[باب اللامات]

القول في التَّغْلِيظِ لِللاماتِ إذا انْفَتَحَنَ بعْدَ مُوجَبَاتِ

هذا البيت ترجمة لما يأتي، ذكر فيه أنه يذكر ما خرج عن أصله من اللامات فُخِّمَ، وأن ذلك لوجب أوجبه، وفي قوله (بعد موجبات) تنبئه على أن أصل اللام الترقيق، [قال المهدوي: «أصل اللام الترقيق】 لكونه [غير مستعمل]^(١)، قال مكي: «ألا ترى»^(٢) أنه يجوز ترقيق كل لام، ولا يجوز تفخيم كل لام».

قال (م): «قال^(٣) شيخنا: ولا يُعرض على هذا الأصل بتفخيم^(٤) لام (الله) بعد الفتح والضم، لأن التفخيم في هذا اللام يدل على التعظيم مع مشاكلة التفخيم ومجانسة الفتح والضم^(٥)، ولا يجوز أن تفخم^(٦) بعد الكسرة،

(١) في (ض): بياض في مكانها.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (م) و(طث): لتفخيم.

(٥) في (ض): والضم له.

(٦) في (ج) و(ض): يفخم.

للمخالفة التي بين [التفخيم والكسر]^(١)^(٢).

قال (ع): «كل لام مفخمة^(٣) يجوز ترقيتها، وليس كل لام مرقة يجوز تفخيمها، ولا يعرض على هذا الأصل بتفخيم لام اسم^(٤) (الله)، ثم ذكر نحو ما تقدم. قلت: ولما تكلم الداني في «التيسيير» على مذهب ورش في تغليظ اللام عند الطاء والصاد والظاء، قال: «وقرأ الباقيون بفتح هذه اللام، بفتح^(٥) من غير إشباع^(٦) حيث وقعت، وأجمعوا على تغليظ اللام من اسم (الله) مع الكسرة في الوصل، والضمة»،^(٧) وعلى ترقيتها مع الكسرة في الوصل.

(ع): «يُقال التغليظ ويقال التفخيم في اللام بمعنى واحد، لأن التفخيم لفظ مشترك في اللام والراء، والتغليظ خاص باللام.

غَلَّظَ وَرَشَ فَتْحَةَ الْلَّامِ^(٨) يَلِي طَاءَ وَظَاءَ وَلِصَادِ مُهْمَلٍ
إِذَا أَتَيْـنَ مُتَحَرِّكَاتِ بِالْفَتْحِ قَبْلُ أَوْ مُسَكَّنَاتِ

قال (ج) وغيره: «ورش هو الذي اختص بالتغليظ دون سائر القراء». ^(٩)

(١) في (ج): الكسر والضم.

(٢) (القصد النافع) ص ٢٩٠ بتصرف.

(٣) في (ج): مفخم.

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) الزيادة في (ج).

(٦) في (ض): إشباع حركة.

(٧) التيسير ص ٢٨٤.

(٨) سقطت في (ض). وفي (م) ألحقت في الهماش، وكتب أمامها «صح».

(٩) (شرح المجاخي) ورقة ١٦٢، (١٦٤ / ٢١٢).

(ع): «انفرد ورش وحده بتفخيم اللام دون قالون، ودون أصحاب نافع، ودون سائر السبعة، ثم اختلف الرواة عن ورش؛ فروى عنه الأزرقُ وعبد الصمد تفخيمَ اللام عند الصاد^(١) والظاء المعجمة لا غير، وروي عن عبد الصمد أيضاً^(٢) تفخيمُها عند الصاد خاصة، وترقيقها^(٣) فيها عدا ذلك. وأما الأصبهاني فلم يرو عنه^(٤) إلا الترقيق في الجميع^(٥).

قال الفاسي في (شرح حرز الألماني): «قال أبو عمرو في بعض تصانيفه،^(٦) بعد أن ذكر شروط تفخيم اللام لورش: «[هذه قراءتي في هذه]^(٧) اللام مع الأحرف الثلاثة، يعني الطاء والظاء والصاد، على^(٨) ابن خاقان وعلى فارس بن أحمد عن^(٩) قراءتهما على أصحابهما عن أبي^(١٠) يعقوب الأزرق»، وعلى ذلك عوّل في (التسير)، ولم يذكر فيه غيره. ثم قال في التصنيف المشار إليه: «وقرأتُ على أبي الحسن بن غلبون عن قراءته على أصحاب أبي بكر بن سيف^(١١) بتفخيم

(١) في (ض) زيادة: والطاء.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ج): ويرفقها.

(٤) في (ج): عنهم.

(٥) في (م): جميع.

(٦) ينظر بعض ذلك في «جامع البيان» ص ٣٦١.

(٧) كذا في (ج) و(ض) و(اللائين الفريدة ٤١١ / ٢). وفي (م) و(طث): قال هذه قراءة.

(٨) في (م) و(طث): عن.

(٩) في (م) و(طث): على.

(١٠) سقطت في (م) و(طث).

(١١) هو = عبدالله بن مالك بن عبدالله بن سيف، أبو بكر التّجّيبي، المصري المقرئ، محدث

اللام مع الصاد والظاء المعجمة لا غير»، قال: «وكان محمد بن علي^(١) يروي عن أصحاب أحمد بن هلال^(٢) تفخيم اللام مع الصاد وحدها^(٣)». قال: «وروى محمد بن خiron^(٤) عن أصحابه المصريين تغليظ اللام^(٥) المفتوحة مع الصاد إذا سكنت لا غير، نحو: ﴿أَضْلَلْتُم﴾ [الفرقان: ١٧]، و﴿أَضْلَلْنَا﴾ [إبراهيم: ٣٨]، و﴿بَصَّلَ مِنْ رَبِّكُم﴾ [البقرة: ١٩٨]، [الإسراء: ١٢]».

قال أبو عمرو: «هذا كله مما انفرد بروايته المصريون. [فاما رواية]^(٦) عاممة

= إمام ثقة، صاحب أبي يعقوب الأزرق، وكان خاتمة من تلا عليه، وانتهت إليه الإمامة في قراءة ورش. توفي سنة (٣٠٧هـ) ينظر: معرفة القراء الكبار / ١ / ٤٥٧ - وغاية النهاية / ١ / ٣٩٨.

(١) هو = محمد بن علي الأذفوي، وقد سبقت ترجمته.

(٢) هو = أحمد بن عبدالله بن محمد بن هلال، أبو جعفر الأزدي المصري، أحد الأئمة القراء بمصر، أستاذ كبير محقق، توفي سنة (٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار / ٢ / ٥٤٢ - وغاية النهاية / ١ / ٧١.

(٣) في (ض): وحده.

(٤) هو = محمد بن عمر بن خيرون، أبو عبدالله المعاوري المغربي، الإمام شيخ الإقراء بالقيروان،قرأ بمصر وحذق في رواية ورش. روى عنه القراءة عامّة أهل القيروان وسائر المغرب، وكان ثقة صالحا فاضلا، قال ابن الجوزي: «وهو الذي قدم بقراءة نافع على تلك البلاد، فإنه كان الغالب على قراءتهم حرف حمزه، ولم يكن يقرأ لنافع إلا خواص الناس، فلما قدم ابن خيرون القيروان اجتمع عليه الناس، ورحل إليه القراء من الآفاق». توفي بمدينة سوسة سنة (٣٠٦هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار / ٢ / ٥٦١ - وغاية النهاية / ٢ / ١٩١.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ج) و(ض).

أهل الأداء لرواية ورش من البغداديين والشاميين وغيرهم، {فلا يُفرّقون بين شيء [من هذه]^(١) اللامات}^(٢)، بل يُرّقّبون من غير تمييز. وبذلك فرأى في رواية أحمد بن صالح،^(٣) ويونس بن عبد الأعلى،^(٤) [وأبي بكر بن]^(٥) الأصبهاني، [عن ورش]^(٦)^(٧).

قال (س):

عن وَرْشَهُمْ ترقيّة الّلاماتِ	واعلَمْ بِأَنَّ أَكْثَرَ الرُّوَاةِ ^(٨)
تَفْخِيمَهُ فِي الغَرْبِ جَاءَ مُشْرِقِ	ثُمَّ ^(٩) بِذَٰلِ ^(١٠) أَخَذَ أَهْلَ الْمَشْرِقِ

(١) في (ج): بهذه.

(٢) في (اللآلئ الفريدة) ٢ / ٤١٢: فلا يعرفون تغليظ شيء من هذا اللامات.

(٣) هو = سبقت ترجمته.

(٤) هو = يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة، أبو موسى الصدّاف المצרי، الإمام المقرئ، الفقيه المحدث الحافظ،قرأ القرآن على ورش، وحدث عن سفيان بن عيينة، وعبد الله بن وهب، ومعن بن عيسى، وتفقه بالشافعى. روى عنه الحروف الأصبهانىُّ وابن خزيمة وابن جرير الطبرى. وكان إماماً ثقة، كبير الشهود بمصر. توفي سنة ٣٦٤هـ، وهو آخر من قرأ على ورش وفاته. ينظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٣٨٣ - وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٤٨ - وغاية النهاية.

(٥) في مكانها في (ض) بياض.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) (اللآلئ الفريدة) ٢ / ٤١١، ٤١٢.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): الروايات.

(٩) سقطت في (ج).

(١٠) في (ض): بذلك.

وهو للدّاني^(١) في الإيجاز من أنه لفظ ذَوِي^(٢) الْحِجَازِ،

(س)^(٣): «يعني أن الرواية عن ورش اختلفو؛ فأكثرهم يروي عنه ترقيق اللام على أصلها، كقالون والجماعة، إلا في اسم (الله) فإنه يُقَحَّمُ للجميع بشرطه. قوله (ثم بذا أخذ أهل المشرق) يعني بأهل المشرق الشاميين والبغداديين، فإنهم لم يأخذوا عن ورش إلا بالترقيق، وإليه الإشارة بذا، قال أبو شامة: «تغليظ اللام لم يذكره أكثر المصنّفين في القراءة، وإنما اعنى به المغاربة والمصريون». ^(٤) قوله ([جاء مشرق]^(٥)) يعني أن تفخيم اللام لم يكن بغير دليل، بل له دليل [مُشْرِقٌ، أَيْ]^(٦) واضح، مع صحة الرواية عن ورش من طريق الأزرق وغيره».

وقد ذكر الدّاني في «إيجاز البيان» أن التفخيم لغة أهل الحجاز، وذكره ابن مطروح عنهم، قال: «هذا فاشٍ في لغة أهل الحجاز». قال (س): «وإذا كان تفخيم اللام من لغاتهم^(٧) مع فصاحتهم وبلاغتهم، فلا وجه لطعن طاعنٍ فيه، والله سبحانه أعلم». ثم قال (س):

(١) في (ج): الدّاني.

(٢) في (ج): ذو.

(٣) في (طث): (ش). وسقطت في (م).

(٤) ينظر: شرحه على الشاطبية «إبراز المعاني من حرز الأمانى» ص ٢٦١.

(٥) في (ج): بالشرق.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج) و(ض): لغتهم.

«وَبَعْضُ^(١) شُرَاحُ الْقَصِيدِ صَرَّحَا^(٢)
 بِأَنَّهُ^(٣) لَيْسَ بِقَوْلِ الْفُصَحَا
 مِنْ رَفْضِهِ^(٥) الثَّقَلَ^(٦) فَاعْلَمْ مَا رِسِّمْ^(٧)
 لِأَنَّهُ^(٤) مُخَالِفٌ لِمَا عَلِمْ

يعني (بالقصيد) حرز الأَمَانِي، والمراد (بعض الشَّرَاح)^(٨) أبو شامة، قال
 ما نَصَّهُ: «وَلَا شَكَ أَنَّهُ [إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ]^(٩) لِغَةٌ^(٩)، فَهِيَ^(١٠) لِغَةٌ ضَعِيفَةٌ مُسْتَثْقَلَةٌ،
 فَإِنَّ الْعَرَبَ عُرِفَ مِنْ فَصِيحٍ لِغَتِهِمْ^(١١) الْفَرَارُ مِنَ الْأَنْتَقَلِ إِلَى الْأَخْفِ، وَالتَّغْلِيظُ
 عَكْسُ ذَلِكَ»^(١٢).

ولنرجع إلى بيان كلام المصنف، قوله (غلظ ورش الخ)، يعني أن ورشا
 غلّظ اللام إذا أتى قبلها أحد ثلاثة أحرف، وهي الطاء والظاء والصاد المهملة
 بثلاثة شروط؛ واحد في اللام، وهو أن تكون مفتوحةً، وشرطان في الثلاثة،

(١) في (ج): وبعد.

(٢) في (ج): طرحا.

(٣) في (ج): لأنه.

(٤) في (ج) و(ض): وأنه.

(٥) في (ض): رفضهم.

(٦) في (ج): الثقال.

(٧) في (م) و(طث): شراح.

(٨) في (ج): إن ثبت. وفي (ض): عرف أثبت.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (ض) و(ج): فهو.

(١١) في (ج) و(ض): لغتها.

(١٢) «إِبْرَازُ الْمَعْنَى مِنْ حَرْزِ الْأَمَانِي» ص ٢٦١.

أحد هما^(١) أن يتقدّم على اللام، والثاني أن يتحرّكَ بالفتح^(٢) أو يسْكُنَ، وقد جمعها الناظم في البيتين^(٣) بقوله: (إذا أتینَ) يعني الأحرف، كانت اللام مشددة أو مخففة، وهو ظاهر إطلاق لفظه.

فالطاء نحو: ﴿الْطَّلَق﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٥]، و﴿وَالْمُظْلَقُ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، و﴿مَطْلَعَ الْبَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، والظاء نحو: ﴿ظَلَمُوا﴾، و﴿يُظْلِمُونَ﴾، و﴿يُظْلَمُونَ﴾، والصاد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا صَلَبُوه﴾ [النساء: ١٥٧]، و﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ [النساء: ١٠]، فإن انتقص شرطُ من ذلك رجعْتُ إلى أصلها من التّرقيق.

وفي ذواتِ الياءِ إِنْ أَمَّا لـ	والخُلْفُ في ﴿طَال﴾ وفي ﴿فِصَالًا﴾
فَغَلَظَنْ وَاتْرُكْ سَبِيلَ الْخُلْفِ	وَفِي الَّذِي يَسْكُنُ عَنْدَ الْوَقْفِ
تَبْتَعُ وَتَتَّبِعُ سَبِيلَ التَّحْقِيقِ	وَفِي رُءُوسِ الْآيِّ خُذْ بِالْتَّرْقِيقِ

ذكر في هذه الأبيات أربعة مواضع من هذا الباب تتوفرت فيها الشروط، ومع ذلك وقع فيها خلاف لِمُوجب أوجهه، وتتبين^(٤) موضعًا موضعًا^(٥) إن شاء الله تعالى. قوله (والخلف في طال وفي فصالا) [يعني فيما حال فيه بين اللام وبين هذه الأحرف ألف، نحو ما مثل به، وهذا هو الموضع الأول، ومن ذلك: ﴿أَنْ يَصَّلِحَا﴾ [النساء: ١٢٧]، ﴿أَبَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ﴾ [طه: ٨٥]، وشبهه].

(١) في (ج): أحدها.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (م) و(طث): بيتين.

(٤) في (ض): وستين.

(٥) سقطت في (م).

وليس ذكر (طال وفصالا) [١] على وجه التخصيص والحصر، وإنما ذكر هما على وجه [٢] المثال، إذ **المُعتبر** [٣] فصل الألف، ولا فرق بين الجميع في ذلك.

وقوله (وفي ذوات الياء) أي والخلف في ذوات الياء إن [٤] أاما، هذا هو الموضع الثاني، وذلك [أن يقع] [٥] بعد اللام ألف مالة، وقد تقدّمتها هذه الحروف، ويشمل ذلك [٦] موضعين من الموضع الأربعة، أحدهما [٧]: ما ليس برأس آية، والثاني ما يقع رأس آية، على ما يتبيّن بعد إن شاء الله تعالى. فأما الذي ليس برأس آية [٨]، فجملته ستة مواضع لا غير؛

في البقرة **﴿مُصَلَّى﴾** [آية: ١٢٤]. في حال الوقف، [قاله الداني] [٩]. (س): «وكذلك **﴿يَصْلَى النَّارَ﴾** [الأعلى: ١٢]. في حال الوقف، و **﴿يَصْلِيَهَا مَذْمُومًا﴾** [الإسراء: ١٨]، و **﴿وَيَصْلَى سَعِيرًا﴾** [الانشقاق: ١٢]، **﴿لَا يَصْلِيَهَا إِلَّا الْأَشْفَى﴾** [الليل: ١٥]، [الذي يصلى النار] [١٠]).

(١) ما بين المعقوفين سقط في (ض).

(٢) في (ج): جهة.

(٣) في (ج): المعبر.

(٤) سقطت في (م).

(٥) سقطت في (ج).

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ض): أحدهما.

(٨) سقطت في (م).

(٩) سقط في (ض).

(١٠) كذا في جميع النسخ أعاد موضع (الأعلى)، والموضع السادس إنما هو في سورة العاشية (آية ٤): **﴿تَصْلَى نَارًا﴾**، وموضع سابع في المسد [آية: ٣] **﴿سَيَصْلَى نَارًا﴾**.

وأما الذي هو رأس آية، فجملته ثلاثة مواضع لا غير؛ في القيامة [آية: ٣١] ﴿وَلَا صَبْلَى﴾، وفي سبع [آية: ١٥] ﴿وَذَكَرَ إِسْمَ رَبِّهِ بَصَلَى﴾، وفي العلق [آية: ١٠] ﴿عَبْدًا إِذَا صَبَلَى﴾. قوله (إن أمالا) يعني أن هذا الخلاف لا يعرض إلا على القول بالإمالة، والمعنى: هل تترك^(١) الإمالة على القول بها فتفتحم اللام، أو يمال الألف فيلزم ترقيق اللام؟ [ويعني أنه لا يجمع^(٢)] بين تفخيم اللام والإمالة، فإن ذلك لا يجوز، إذ لا تجتمع^(٣) الإمالة مع التفخيم في حرف واحد. (م): «والألف في قوله (إن أمالا) [ألف إطلاق]^(٤)، والفعل^(٥) للمفرد^(٦) وهو ورش»^(٧).

ثم قال (وفي الذي يسكن عند الوقف)، أي والخلاف في اللام الساكنة عند الوقف عليه^(٨)، نحو: ﴿أَنْ يُوصَل﴾، و﴿وَبَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٧]، و﴿ظَلَّ وَجْهُهُ وَ﴾ [النحل: ٥٨، الزخرف: ١٦]، أي ما سكن في الوقف وهو مفخّم في الوصل. ثم قال (فغلظن)، أي فغلظ^(٩) الأنواع الثلاثة المتقدمة على المشهور.

ثم أخرج منها رعوس الآي، فأعلمك أن المختار في جميع ما تقدم التفخيم إلا

(١) في (ج): ترك.

(٢) في (ج) و(ض): ولا يعني أنه يجمع.

(٣) في (ج): يجتمع.

(٤) في (ض): للإطلاق.

(٥) في (ض): والفاعل.

(٦) في (ج) و(القصد النافع): لمفرد. وفي (ض): مفرد.

(٧) (القصد النافع) ص ٢٩٥.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) في (ج): فغلظن.

رءوس الآي، فالمختار فيها الترقيق، وهي ثلاثة ألفاظ لا غير، كما تقدم في القيامة، وسبح، والعلق.

(م) و(ع): «والمراد بالترقيق هنا الإملة اليسيرة». ^(١) وقوله (تبّع) أي تتّبع رءوس الآي بعضها بعضاً لتَأْتِي على نسق واحد [في الإملة]، ^(٢) ليعمل اللسان عملاً واحداً، لأن ما قبل اللام مال.

(م): «ورَقَقَ قالُونُ جَمِيعَ ذَلِكَ، لَأَنَّ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ مَنْسُوبٌ لِوَرْشَ دُونَ قَالُونَ»، ^(٣) وقد تقدم هذا المعنى مستوفى.

وَفُخِّمْتُ فِي ﴿اللَّه﴾ و﴿اللَّهُمَّ﴾ لِكُلِّ بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ
أَيْ فُخِّمْتُ الْلَّامُ مِنْ اسْمِ (الله)، و(اللهُمَّ) بِلَا خَلَافٍ، وقد تقدم ذلك
مستوفى.

* * *

(١) ينظر: (القصد النافع) ص ٢٩٠.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) (القصد النافع) ص ٢٩٠.

[باب الوقف بالرَّوْمِ والإِشْمَامِ وَمَرْسُومِ الْخَطَّ]

القولُ فِي الْوَقْوفِ بِالإِشْمَامِ
والرَّوْمِ وَالْمَرْسُومِ فِي الْإِمَامِ

هذا البيت ترجمة لما يأتي، والإمام [هنا هو]^(١) مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه^(٢).

قِفْ بِالسُّكُونِ فَهُوَ أَصْلُ الْوَقْفِ
دُونِ إِشَارَةِ لِشَكْلِ الْحَرْفِ
وَإِنْ تَشَأْ وَقْفْتَ لِإِلَمَامِ
مُبَيِّنًا بِالرَّوْمِ والإِشْمَامِ

{(م)^(٣): «[ترجم على الوقف بالروم والإشمام]^(٤) ثم ذكر حكم الوقف}^(٥) بالسكون، وقدّمه لوجهين؛ أحدهما توطئةً لما يتفرّغ عليه من وجوه الوقف، والثاني لأصالته^(٦) في هذا الباب»،^(٧)

(١) سقطت في (م).

(٢) في (م) و(طث) زيادة هنا «(م): ترجم على الوقف بالروم والإشمام، ثم ذكر حكم الوقف، فقال:». ولا توجد في المطبوع من (القصد النافع).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (م).

(٥) في (طث): ما بين المعقوفين ذكر قبل البيتين، ثم أعيد هنا.

(٦) هكذا في (ض) و(القصد النافع). وفي (م) و(طث) و(ج): لإمالته. ويظهر أن الصواب ما أثبتته.

(٧) (القصد النافع) ص ٣٠٠.

لأنه أصل الوقف والروم والإشمام.

فرعٌ عنه:

والوقف في كتاب الله تعالى على خمسة أوجه؛ وقف^(١) بالسكون، ووقف^(٢) بالروم، ووقف^(٣) بالإشمام، ووقف^(٤) بالحذف، ووقف^(٥) بالإبدال. فأما وقف السكون،^(٦) فمعلوم. وأما وقف^(٧) الروم، فهو نُطق ببعض الحركة بصوتٍ ضعيف على ما يأتي، قال الفاسي بعد قول الشاطبي^(٨):

«وَرَوْمُكِ إِسْمَاعِيلُ الْمُحَرَّكِ وَاقْفَا
بِصَوْتِ حَفَّيْ كُلَّ دَانِ تَنَوَّلَا
وَالإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشَّفَاهِ بُعْيَدَ مَا
يُسَكِّنُ لَا صَوْتُ هُنَاكَ فِي صَحَّلَا»^(٩):

«قوله (كل دان)، أي كل قريبٍ منك، (تنوّلا) أي^(١٠) تنوّله منك، وأخذه عنك وهو مطاوعٌ، نَوْلُتُه كذا، أي أعطيته إياه، فتنوّله أي أخذه». ^(١١) ثم أخبر

-
- (١) في (م) و(طث): وقوف.
(٢) في (م) و(طث): ووقف.
(٣) في (م) و(طث): ووقف.
(٤) في (م) و(طث): ووقف.
(٥) في (م) و(طث): ووقف.
(٦) في (ج): بالسكون.
(٧) سقطت في (ض) و(ج).
(٨) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٥٠.
(٩) في (م) و(طث): فيضحلا. وفي (ج): فيحصل.
(١٠) سقطت في (ج).
(١١) (اللّالئ الفريدة) / ٤٢٠.

على^(١) الإشمام أنه لا صوت معه فيصلاح،^(٢) يقال صَحِلَ^(٣) صوْتُه إذا كانت فيه بَحَّة^(٤).

ثم ذكر «إجماع النحويين على هذا، أي أن الروم غير الإشمام،^(٥) سوى ابن كيسان^(٦) ومن وافقه من الكوفيين، فإنهم ترجموا عن الإشمام بالرَّوْمِ وعن الرَّوْمِ بالإشمام، واحتجوا على ذلك بالاشتقاق، فقالوا في^(٧) المعروف من كلامهم أنك إذا قلت: رُمْتَ الشيءَ، فمعناه أنك رُمْتَهُ ولم تَصِلْ إِلَيْهِ، وإذا قلت أَشْمَمْتَ الْفَضَّةَ الْذَّهَبَ،^(٨) فمعناه أنك خَلَطْتَهَا^(٩) بشيء منه. قالوا فإذا ذُكرتْ رُمْتَ الحركة أي رمت النُّطقَ بها ولم تَفْعَلْ^(١٠)، ومعنى قوله أَشْمَمْتَ الْحَرْفَ الْحَرْكَةَ، أي^(١١) أَنْلَتُهُ شيئاً من

(١) في (ض): عن.

(٢) في (م) و(طث): فيصلاح. وفي (ج): فيحصل.

(٣) في (م) و(طث): ضحل. وفي (ج): حصل.

(٤) في (ج): فجة. ينظر لمعنى «صلاح»: لسان العرب ١١ / ٣٧٧.

(٥) في (م) و(طث) زيادة: «وااحتجوا على ذلك بالأس». وهي غير واضحة المعنى!

(٦) هو = محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، كان من جلة النحويين، قال الخطيب: «كان أحد المذكورين بالعلم والموصوفين بالفهم، أخذ عن المبرد وشعلب، وكان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين معاً في النحو»، وجمع بين النحويين. توفي سنة ٢٩٩هـ. ينظر: تاريخ بغداد ٢ / ١٨٧ - و«إنباء الرواة بأخبار النحاة» للقفطي ٣ / ٥٨.

(٧) الزيادة في (م) و(طث).

(٨) في (م) و(طث): والذهب.

(٩) في (ج): خلصته. وفي (ض): خلطتها.

(١٠) في (ج) و(ض): أفعل.

(١١) الزيادة في (م) و(طث).

النطق بها»،^(١) قال الفاسي: «وهذا الذي ذهبوإليه صحيحٌ من جهة الاشتقاء، غير أن من تقدم ذكره من النحوين غير خارج عن الاشتقاء أيضاً، لأن معنى قوله: رمت الحركة^(٢) تناولت^(٣) إتمام الصوت بها ولم تَفعِل. ^(٤) ومعنى قوله: أشمتُ الحرف الحركة أُنْلَتُه شيئاً من العلاج، [وهو تليينه]^(٥) العضو [للنطق بها]^(٦) ولم تَنْطِق، ^(٧) فهو موافق للاشتقاء».^(٨).

وأما الوقف بالحذف فيكون في أربعة أشياء؛ في التنوين في غير المتصوب، وفي صِلَةٍ هاء الضمير في النوعين في الياء والواو، وفي [الياء الزَّائدة]^(٩)، وفي صلة ميم الجمع. فإذا حذفت ذلك رجعت إلى الحرف الذي قبل المحذوف، فحذفت منه الحركة ووقفت عليه بالسُّكُون، فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنًا في الوصل وقفت عليه كذلك.

وأما الإبدال فإنه يكون في موضعين؛ أحدهما المتصوب المنون، نحو: «عَمْرُورَأَرَحِيمًا»، تُبَدِّل من التنوين ألفاً. والثاني هاء التأنيث اللاحقة للأسماء، نحو: (جَنَّة، ورَحْمَة، ومَوْعِظَة)، وشبهه ذلك، تُبَدِّل من التاء هاءً فتقفُ عليها

(١) (اللَّائِي الفَرِيدَة) ٤٢١ / ٢.

(٢) الزيادة في (م) و(ط).

(٣) في (ج): تناول. وفي (ض) و(اللَّائِي الفَرِيدَة): رمت تناول.

(٤) في (ج) و(ض) و(اللَّائِي الفَرِيدَة): أَفْعَل.

(٥) في (ض) و(اللَّائِي الفَرِيدَة): وهي تهيئة. وفي (م): وهو تليينة.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج) و(ض) و(اللَّائِي الفَرِيدَة): أَنْطَق.

(٨) (اللَّائِي الفَرِيدَة) ٤٢١، ٤٢٢ / ٢.

(٩) في (ج) و(ض): الياءات الزوائد.

ساكنة، فإن كانت منونة حذفت التنوين ثم أبدلت، وهذه هي اللغة الفصيحة^(١)، ومنهم من يحذف التنوين ويقف عليها بالباء كالوصل.

فهذه الوجوه كلّها راجعة إلى السكون لا إلى الرّوْم. قوله (دون إشارة) أي من غير أن تُشير بالروم أو بالإشام لشَكْلِ الحرف، [لأنه إذا وقف القارئ بالسكون لم يَعْلَم السَّامِعُ مَا أَصْلُ الحرف الموقوف عليه]^(٢)، أي [الحركة الحرف]^(٣) من ضمٌ أو كسر على ما يأتي.

ثم قال (وإن تشاً وقفت للإمام)، أي لنافع مُبِينًا لحركة^(٤) الحروف في الوصل، لأن بيان ذلك إنما يكون بالنُّطق به أو ببعضه مثل الرّوْم، أو بالإشارة إليه مثل الإشام. ثم أخذ يُفَسِّر ما يكون به البيان، فقال: (بالروم والإشام)، فالواو^(٥) بمعنى أو، لأنه لا يجتمع رَوْمٌ وإشام في حالة واحدة.

فالرّوْم إِضْعَافُكَ صُوتَ الْحَرَكَةِ	من غَيْرِ أَن يَذْهَبَ رَأْسًا صَوْتُكَهُ
يَكُونُ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ	مَعًا، وَفِي الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ
وَلَا يُرَى فِي النَّصْبِ لِلْقُرَاءِ	وَالْفَتْحِ لِلْخِفَّةِ وَالْخَفَاءِ

كلامه واضح، وقد قدّمنا الكلام على الرّوْم والإشام. قال (س): «قال الداني: «الرّوْم أتَمُّ بياناً من الإشام، لأن الرّوْم نطق بعض الحركة، وليس في

(١) في (ض): الصّحيحة.

(٢) ما بين المعقوفين سقط في (ج).

(٣) سقطت في (م) و(طث). وفي (ض): حركة.

(٤) في (ج) و(ض): حركات.

(٥) في (ض): قالوا الواو.

الإشمام إلا^(١) الإشارة بالعضو»،^(٢) وفائدة الروم والإشمام بيان ما للحروف^(٣) من حركة».

قال (ع): «وفائدة الروم والإشمام تبيّن وإعلام بحركة الحرف الموقوف عليه، لأنه^(٤) إذا وقف القارئ بالسكون، لم يعلم السامع ما أصل الحرف الموقوف عليه، لا سيما في^(٥) موضع الالتباس، نحو: ﴿وَقُوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وكذلك ﴿إِنَّهُ لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَبِهِ﴾ [القصص: ٢٤]. ومنهم من قال: إنما جيء بهما للفرق بين ما هو مُحرّك^(٦) في الأصل، وبين ما هو ساكن ليس له حركة، وهو وجهٌ حسن.

ولم تأت في الروم والإشمام عن نافع روایة، وإنما هو استحسان من الشیوخ، قاله الدانی. ^(٧) وروي عن مکیي أنه قال: «بلغني^(٨) في ذلك روایة عن نافع من طريق ورش، ولكن لم أرها، يعني لم [آخذْ بها]^(٩)». قوله (رأسا) أي بالكلية، قوله (يكون في المرفع)، أي نحو: ﴿غَبُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ﴿حَكِيمٌ﴾

(١) سقطت في (م).

(٢) التحديد في الاتقان ١ / ١٧١ بتصريف.

(٣) في (ج) و(ض): للحرف.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ج) و(ض): متحرّك.

(٧) ينظر نحوه في: التيسير ص ٢٨٦.

(٨) في (ج): يعني.

(٩) في (ج) و(ض): آخرها.

عَلِيهِمْ)، و(في المجرور)، نحو: ﴿مِنْ عَفْوِ رَحِيمٍ﴾ [فصلت: ٣١]، ﴿مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٧]، و(في المضموم)، نحو: ﴿مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [الروم: ٣]، و(حيث)، و(في المكسور)، نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾، و﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ﴾، و﴿إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبه: ٥٢]. عبر بالرفع والجر^(١) والنصب عن ألقاب الإعراب، وبالضم والكسر والفتح عن ألقاب البناء.

(ج)^(٢): «الرّوم لا يكون إلا في آخر الكلام، ولا يكون إلا فيها يُوقف عليه بالسكون الحيّ، وهو الوقف على بعض الحركة^(٣) بصوتٍ خفيٍّ يُذهب جُلهُ وجُلّ الحركة حتى يقرب من الساكن، لئلا يخرج عن لغة العرب، لأنهم^(٤) لا يقفون على متحرك. والوقف^(٥) على الحركة كُلّها لحنٌ، والوقف بالسكون في الدّرّاج أيضاً لحنٌ»،^(٦) قال: «واعلم أنه لا يجوز الرّوم في (يُومِئذٍ، وَحِينَئِذٍ)، لأنّ أصل الذال السكون».^(٨).

وقوله (لا يرى في النصب للقراء)، {أي لا [يُجِيزُه القراءُ]^(٩) في النصب، نحو: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ﴾ [النصر: ٢]، ﴿أَنْزَلَ الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ٩٢، الشورى: ١٧]

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) في (ج): الحركات.

(٤) في (طث) و(ج): لأنه.

(٥) سقطت في (م).

(٦) في (ض): والوقف.

(٧) (شرح المجاصي) ورقة ١٦٩، ١٧١ / ٢١٢.

(٨) نفسه.

(٩) في (ض): يحيزونه.

﴿أَجَعَلْتُمْ سِفَاهَةً﴾ [التوبه: ١٩]، وشبيهه، ولا في الفتح، نحو: (كيفَ)، و(أَيْنَ)، و(أَيَّانَ)، و(جَعَلَ)، و(خَرَجَ). قوله (للقراء)، أي {^(١) لا يحيزه القراء، وهو جمع قارئ، والهمزة فيه أصلية، (م)^(٢): «وفي ضمّنه جواز ذلك عند غير القراء وهم النّحويون، وقد اختلف^(٣) النّحاة في ذلك». ^(٤) قوله (للخفة والخفاء)، (ج): «أَيِ لِخَفَةً [الفتح والنّصب]^(٥)، وخفاء الرّوْم»^(٦).

وَصِفَةُ الْإِشْمَامِ إِطْبَاقُ الشَّفَاءِ	بَعْدَ السُّكُونِ وَالضَّرِيرُ لَا يَرَا
مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ عِنْدَهُ مَسْمُوعٌ	يَكُونُ فِي الْمَضْمُومِ وَالْمَرْفُوعِ
كَلَامُهُ بَيْنَ، وَهَكُذَا نَصٌّ عَلَيْهِ الدَّانِي، ^(٧) وَنَحْوُهُ عَبَارَةُ الْحَصْرِيِّ، قَالَ ^(٨) :	
يُرَى رَوْمُنَا بِالْعَيْنِ ^(٩) تَسْمَعُ صَوْتَهُ	وَإِشْمَامُنَا مُثْلِلٌ إِلَيْهِ بِالشُّفْرِ ^(١٠)

قال شارحه ابن مطروح: «والإشمام هو الإشارة بالعضو الذي هو الشفتان إلى الحركة بعد سكون الحرف الموقوف عليه من غير صوت يسمع، وإنما

(١) ما بين المعقوفين سقط في (م).

(٢) سقطت في (ض) و(ج).

(٣) في (طث): اختلفت.

(٤) (القصد النافع) ص ٣٠٣.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): النصب والفتح.

(٦) (شرح المجاخي) ورقة ١٦٩، ١٧١ (٢١٢ / ٢١٢).

(٧) ينظر: التيسير ص ٢٨٦.

(٨) ينظر: «قصيده الرائية في قراءة نافع» بعنوان عبد الهادي حميتور ص ٤٢.

(٩) في (ج) و(ض): والعجمي. وفي (نسخة بحث حميتور ص ٤٢): والأعمى يسمع صوته.

(١٠) في (م): بالشفرى.

هو يُرى بالعين». قوله (وإطباقي الشفاه)، يعني ضم الشفتين. قوله (يكون في المضموم والمرفوع)، (ع): «مفهومه أن المكسور والجرور لا يكون فيه، وهذا صحيح».

وقف بالإسكان بلا معارض
والخلف في هاء الضمير بعد ما
في هاء تأنيث وشكل عارض
ضمّة أو كسرة أو أميم ما

لما تكلّم على الموضع التي يَصِحّ فيها^(١) الروم والإشام وإنقاً وخلافاً،
تكلّم هنا على موضع لا يَصِحّ فيها ذلك، فذكر ثلاثة مواضع؛ اثنان متفق على
منع الروم والإشام فيها، والثالث مختلف فيه؛

الأول: هاء التأنيث اللاحقة للأسماء، نحو: (رَحْمَة، ونِعْمَة، وَجَنَّة،
وَالْقِيَامَة، وَالطَّامَة، وَالصَّاحَة)، ونحو ذلك. وسواء كانت مضمومة أو مخوضة
أو مفتوحة، قال المهدوي: «وإنما امتنع الروم والإشام فيها لأن الحركة ليست
للهاء، وإنما هي للباء». (س): «أي فأشبّهت العارضة»، [قال الداني]^(٢): « ولو
وقفت بالباء لجاز كغيرها، وسمّيت هاء باعتبار الوقف، وباء باعتبار الوصل».
(ع): «قوله (في هاء تأنيث)، ظاهره أن الهاء هي الأصل، وكذلك^(٣) يظهر
من كلام الشاطبي، لأنه قال^(٤):

«وفي هاء تأنيث وميم الجميع قُلْ
وعارضِ شَكْلٍ لم يَكُونَا لِيَدْخُلَا»،

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ج): وكذا.

(٤) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٥١.

وهو مذهب الكوفيين، بخلاف البصريين القائلين بأن التاء هي الأصل».

الثاني: الحركة العارضة وهي^(١) المراد بـ(الشكل العارض)، أي ليس له^(٢) أصل في الحركة، وإنما الحركة فيها غير لازمة، نحو: ﴿وَأَنْذِرْ لِلنَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، ﴿وَيَشَرِّ لِلَّذِينَ عَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، يونس: ٢، ﴿لَمْ يَكُنْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١]، ونحو ذلك، مما عرض لالتقاء الساكدين، أو عَرَضَ لأجل النَّقل على مذهب ورش، نحو: ﴿مِنْ لَبْكِهِم﴾ [الصفات: ١٥١]، ﴿وَقَالَتْ أُولَئِكُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨]، قال الداني: «لأن أصل هذه الحروف السكون، وإنما حُرِّكت لوجب في الوصل، فإذا وُقِفت عليها^(٣) ذهب موجب التَّحْرِيك، فرجعت إلى أصلها، فلا معنى للإشارة، لأن فائدها^(٤) [في الوقف]^(٥) معرفة حركة الحرف^(٦) الموقوف عليه في الوصل، ولا حركة أصلية له فيه». وأفاد بقوله (وشكل عارض)، أن المراد بالحركة المتقدمة الحركة اللاحزة.

قوله (والخلف في هاء الضمير)، [هذا هو الموضع الثالث المختلف فيه، أي في هاء ضمير الواحد المذكر الغائب المتصلة بالاسم أو بالفعل أو بالحرف. وقوله (بعد ما ضمّة)، أي بعد ضمّة أو كسرة، و(ما) زائدة، نحو: ﴿بَأَمْهُ و﴾ [القارعة: ٨]، و(يَعْلَمُهُ)، و(رَسُولُهُ)، وشبه ذلك. أو بعد واو ويء، وهو المراد بقوله (أو

(١) في (م): وهو.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ج): عليه.

(٤) في (ض): فائدة.

(٥) سقطت في (ج). وفي (ض): الوقف.

(٦) في (ج): الحروف.

أُمِّيهِمَا)، نحو: «وَجَاعِلُوهُ» [القصص: ٦]، و«وَمَا فَتَلُوهُ» [النساء: ١٥٧]، و(فيه)، و(إليه).

(ج): «ومالمشهور منع الروم والإشمام في هاء الضمير»^(١)، وعلى المنع أكثر القراء». ^(٢) قيل ويؤخذ من كلام الناظم أن الحروف هي أصول الحركات، يعني الواو والياء، ^(٣) قال الفاسي: «وهو مذهب أكثر النحويين، وذهب بعضهم إلى أن حروف المد واللين الثلاثة»^(٤)، أعني: الياء والواو والألف مأخوذه^(٥) من الحركات الثلاث»، ^(٦) قلت: وتبَعَ النَّاظِمُ فِي ^(٧) ذَلِك الشَّاطِبِيَّ، حيث قال: «أُوْ أَمَّاهُمَا وَأُوْ وَيَاءُ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُّحَلَّلًا»^(٨)

(ع) ^(٩): «وما قاله الناظم هنا معارض^(١٠) ما تقدم له في باب المد، حيث قال:

لِّمْ هُمَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَتَى عَنْ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ نَشَأْتَا

(١) ما بين المعقوفين سقط في (ج).

(٢) (شرح المجاصي) ورقة ١٧٢، (١٧٤ / ٢١٢).

(٣) في (ض) زيادة: والألف.

(٤) في (م): ثلاثة.

(٥) في (م) و(طث): مأخوذه.

(٦) (اللآلئ الفريدة) ٤٢٨ / ٢.

(٧) سقطت في (م) و(طث).

(٨) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٥٢.

(٩) سقطت في (م).

(١٠) في (ج): العارض. وفي (ض): يعارضه.

أي: فظاهره أن الضمة والكسرة أصلٌ، والجواب عنه: أنه تكلّم فيما سلف على قولٍ، وهنا^(١) على قول، فيكون جَمَعَ بين القولين».

قلت: وقد ألمَعَ بعض الشراح هنا^(٢) بشيء من أحكام الوقف، وكونه ينقسم إلى تَامٌ وحَسْنٌ وكافٌ إلى غير ذلك، وهو ضروري، فرأيت أن أفرد له باباً، وأذكر فيه المُهم الذي لا يُستغني عنه، إذ هذا^(٣) مَحَلُّه، وإذا فرغت منه عُدْتُ^(٤) إلى بيان كلام المصنف إن شاء الله سبحانه.

* * *

(١) في (ض): والجواب هنا.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ج): هو.

(٤) في (ض): أرجع.

باب في أحكام الوقف، وأقسامه

قال ابن آجرّوم في شرحه لحرز الأماني: «اعلم أن العرب شرعت الوقف للاستراحة، قال أبو محمد الحسن بن سعيد العماني: اعلم أن القارئ في التلاوة كالمسافر الضاري في الأرض، وقد جاء في الحديث: «أي الأعمال أفضل؟ قال: الحال المريح، قيل: وما الحال المريح؟ قال: الخاتم المفتوح»،^(١)

(١) الحديث رواه الترمذى في «كتاب القراءات/ باب: ٥ / ١٩٧، ١٩٨ رقم ٢٩٤٨» - والطبرانى في الكبير / ١٢٦٨ رقم (١٢٧٨٣) - وأبو نعيم في حلية الأولياء / ٢٦٠ - والحاكم فى المستدرك «كتاب فضائل القرآن/ ذكر فضائل سور» / ١ رقم ٧٥٧ (٢٠٨٩) - والبيهقى فى شعب الإيمان «فصل فى إدمان تلاوة القرآن» / ٢ رقم ٣٤٨ (٢٠٠١)، كلّهم:

عن زُرارة بن أبي أوفى عن ابن عباس رض أن: «النبي ﷺ سُئل: أي العمل أفضل؟ قال: الحال المريح». قيل: وما الحال المريح؟ قال: صاحب القرآن، يضرِّبُ من أول القرآن إلى آخره، ومن آخره إلى أوله، كُلُّها حَلٌّ، إِرْتَحَلٌ».

وقال الترمذى: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوى»، وكذا استغربه أبو نعيم في الحلية. وضعفه الشيخ الألبانى في السلسلة الضعيفة رقم (١٨٣٤).

- بينما رواه الدارمى في «كتاب فضائل القرآن/ باب: في ختم القرآن» رقم (٣٥١١) - والترمذى / ٥ / ١٩٨: من حديث: «قتادة عن زُرارة بن أوفى أن: النبي ﷺ ... مرسلاً». وقال الترمذى: «هذا عندي أصح».

فالخاتم للقرآن شُبَّهَ^(١) بِرَجْلٍ [أراد سفرا]^(٢) [حتى بلغ الْمَنْزِلَ فَحَلَّ بِهِ، وكذلك المفتتح للقرآن شُبَّهَ بِرَجْلٍ أَرَادَ السَّفَرَ^(٣)[٤]، فافتتحه بالسَّيْرِ^(٥).

قال (س): «معرفة أحكام هذا الباب ضرورية، لأنَّه ينبعي للتألي أن يتلوَ كتاب الله^(٦) في الصلاة وغيرها على النحو الذي يفهم، ولا يمكن ذلك إلا بمعرفة المَقَاطِعِ وَالْفَوَاصِلِ التي يقف^(٧) فيها، ومعرفة كيفية ذلك الوقف. وأعلم أنَّ وصل مواضع الوقف عند امتداد النَّفْسِ جائز، فليكُنْ التالي كالضَّارب في الأرض، ومواضع الوقف بين يديه كالمنازل، فالعارف لا يتعدى منزلًا إلا إذا أيقن أنه يصل إلى المنزل الذي بين يديه، وتهاره قائمٌ، والجاهل بالمنازل يعرِّسُ حيث [جَنَّ عَلَيْهِ]^(٨) الليل، فقد يكون في موضع يلحقه فيه ضررٌ، وقد يكون فيه تَلَفٌ ماله أو نفسه، وكذلك القارئ العارف^(٩) بالمقاطع يقف حتى لا يلحقه لُومٌ، والجاهل يقف عند انتهاء نفسه، وذلك من شَيْمِ الصَّيْبَانِ. وإن كان بعضهم ذهب إليه، وليس مرضياً عند أهل التحقيق، فإن

(١) في (ض): شبيه.

(٢) في (ج): سافر.

(٣) في (ج): سفرا.

(٤) ما بين المukoفين سقط في (ض).

(٥) في (ج) و(ض): بالمسير.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) في (ض): يوقف.

(٨) في (ج) و(طث) و(ض): جنه.

(٩) في (ض) و(ج): فالعارف.

النفس [قد ينتهي]^(١) فيقف حيث يُكره الوقف أو يَحْرُم، وربما اقتضى كفراً عند القصد، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى».

(س):

ثُمَّ هُوَ عِنْدَهُمْ عَلَى أَقْسَامٍ أَرْبَعَةٌ؛ فِيمَنْهُ [ذو تَمَامٍ]^(٢) كَافٍِ وَمِنْهُ حَسَنٌ ثُمَّ قَبِيحٌ وَقَلِيلٌ غَيْرُ ذَاهِبٍ، وَذَاهِبٌ هُوَ الصَّحِيحُ^(٣)

(س): «يعني أن أصحاب هذا الفن اختلقو في عدد أقسام الوقف على أربعة أقوال؛ أحدها أنه ثلاثة: تام، وكاف، وقبح، وهو مذهب ابن الأباري^(٤) ومن قال بقوله. وقال آخرون إنه قسمان تام وقبح. وذهب أبو حاتم^(٥) في طائفة إلى أنه أربعة أقسام؛ تام، وكاف، وحسن، وقبح، [قال الداني: «وهو أعدل

(١) في (م): تنتهي.

(٢) في (طث): تام. وفي (م): تام وكاف.

(٣) كذا في (م) و(ج). بينما كتب البيتان في (ض) و(طث) وكأنهما نثر، في سياق الشرح.

(٤) هو = محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر ابن الأباري، الإمام الحافظ المقرئ، النحوي البغدادي صاحب التصنيف، قال الخطيب البغدادي «كان صدوقاً ديننا من أهل السنة»، وكان من أعلم الناس في نحو الكوفيين. مات سنة (٣٢٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٧٤ - معرفة القراء الكبار ٢ / ٥٥٦.

(٥) هو = سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني، نحوي البصرة ومقرئها في زمانه، أخذ العربية عن أبي عبيد والأصمعي، وصنف التصانيف، وروى عنه أبو داود والنسائي في كتابيهما، وكان يُقال: أهل البصرة يفخرون على أهل الدنيا بـ«كتاب» سيبويه، و«كتاب الحيوان» للجاحظ، و«كتاب القراءات» لأبي حاتم، وقال ابن الجوزي: «وأحسبه أول من صنف في القراءات». توفي سنة (٢٥٥هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٤٣٤ - وغاية النهاية ١ / ٢٨٩.

الأقوال، قال^(١): وبه أقول». ^(٢) وقال العُماني: إنما خمسة أقسام؛ تام، وحسن،^(٣) وكاف، وصالح، ومفهوم، وزاد سادسا وسِّماه جائزًا».

(س):

﴿فَذُو التَّمَامِ بِتَمَامِ مَا وَرَدْ
بِلَا تَعْلُقٍ بِمَا قَبْلُ، وَقَدْ
يَبْقَى، وَقَبْلُ عَاطِفٍ كَافِ يَقَعُ
وَبَيْنَ مَا يُبَدِّلُ ثالثُ لَمْعٌ﴾

(س)^(٤): «أي الوقف التام ويسمى مختارا، وهو الوقف بعد تمام القصة، بحيث لا يبقى بين الكلامين^(٥) تعلقٌ لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى»، قال الداني: «وأكثر ما يوجد في الفواصل وراء وس الأيم، كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَأَوْلَىٰ
هُمُ الْمُبْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٤]، ثم يتبدئ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٩]، وقوله:
﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥]، وشبه ذلك. وكذلك كل قصة انقضت
وتَمَّت». ^(٦) وقوله (بلا تعلق بما قبل)، التعلق ما يكون من الارتباط بين الكلامين
لفظاً ومعنى، [أو أحدهما]^(٧)، قال الداني: «وقد يكون الوقف تماماً قبل انقضاء
الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذَلَّةً﴾ [النمل: ٣٥]، هذا تام^(٨) لأنَّه

(١) سقطت في (طث).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء ص ١٣٩.

(٣) ما بين المعكوفين سقط في (م).

(٤) في (م) و(طث): (ش).

(٥) في (ض): الكلام.

(٦) المكتفى في الوقف والابتداء ص ١٤٠.

(٧) في (م) و(ج): وأحدهما.

(٨) في (طث): التام. وفي (ج): التام. وفي المكتفى ص ١٤٠: هو التام.

انقضى^(١) كلامُ بلقيس، ورأس الآية ﴿يَفْعَلُونَ﴾، ^(٢) قلت: وهذا بناء على أن ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، مُسْتَأْنَف^(٣)، وأما إن كان من قوله، فالتمام^(٤) (يفعلون).

وقوله (وقد يبقى) يعني أن^(٥) الوقف التام قد يبقى معه تعلق ما قبله بما بعده من جهة المعنى خاصة، قال الداني: «فيكون في درجة الكافي، كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا إِلَّا بِآيَهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، فالوقف تام، ثم يتبدئ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾، فالكلام قد تم، ولكن ذلك كله ردّ لما قالوه، واستعظام لـ«مقالتهم»، ^(٦) فهو [مُتَعَلِّقٌ بِهِ]^(٧) من جهة المعنى، وكذلك ما أشبهه.

(س): «تنبيه^(٨):

وقد وردت أحاديث في الحض على تعلم^(٩) الوقف التام، أسنن الداني في «كتاب الوقف»^(١٠) له أن: «جبريل عليه السلام أتى النبيَّ ﷺ، فقال له: إقرأ القراءان على حرفٍ، فقال له ميكائيل إسْتَرْدُهُ، فقال اقرأ على حرفين، قال

(١) في (ج) وفي المطبوع من المكتفى ص ١٤٠: انقضاء.

(٢) المكتفى ص ١٤١، ١٤٠.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ج) و(طث): فالتمام.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) ينظر: المكتفى ص ١٤١، ١٤٢.

(٧) في (طث): تعلق. وفي (م) و(ض): متعلق.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (ض): تبيين.

(١٠) المكتفى ص ١٣١.

ميكائيل استزده، حتى بلغ^(١) سبعة أحرفٍ، كل كافٍ شافٍ، مام تختتم بآية رحمة آية عذاب، أو آية عذاب آية رحمة»،^(٢) وفي طريق اخر: «ما لم تختتم آية رحمة بعداً، أو آية عذاب بمغفرة».

(س): «فَبِهِ يَهْدَا الْحَدِيثُ عَلَى قُبْحٍ»^(٣) الوقف القبيح، وذلك ناشئ عن^(٤) وصل ما حقه أن يفصل، ويidel على أن ما سوى ذلك جائز، وهو شاهد لمن يقول الوقف قسمان تام وقبيح». قلت: ولو قال هذا القائل: الوقف قسمان^(٥) جائز وقبيح، لكان هذا الحديث شاهد له، وأما جعله التام قسيماً^(٦) للقبيح، فغير بين فتأمهله.

(١) في (م): تبلغ.

(٢) الحديث رواه: البخاري في «كتاب فضائل القرآن» / باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف» رقم (٤٩٩١) - ومسلم في «كتاب صلاة المسافرين» / باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف (نوعي)» ٦ / ١٠١؛ من حديث عبد الله بن عباس رض.

- ورواية الداني أخرج نحوها النسائي في «سننه» في «كتاب الافتتاح» / جامع ما جاء في القرآن» رقم (٩٤٣) - وأحمد في المسند رقم (٢١١٣٢، ٢١٠٩٢): من حديث أنس بن مالك عن أبي بن كعب رض، لكن إلى قوله «شاف كاف» فقط.

- أما الرواية بزيادة «ما لم تختتم...»: فرواه عبد الرزاق في «المصنف» في «كتاب الجامع» / باب: على كم أنزل القرآن من حرف» رقم (٢٠٣٧١) من حديث أبي بن كعب رض مرفوعا - والداني في «المكتفي» ص ١٣١ من حديث أبي بكره رض مرفوعا أيضا.

وسياقى مزيد تخرير لحديث أبي بن كعب رض بعد قليل.

(٣) الزيادة في (ج).

(٤) في (ض): عند.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (م) و(طث): قسما.

(س): «وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «أتينا رسول الله صلوات الله عليه وسلامه فقال: إن الملك كان معنا فقال: إقرأ القرآن، فعدَ^(١) حتى بلغ سبعة أحرف، فقال ليس منها إلا كاف شاف، ما لم تختتم عاية رحمة بعذاب، أو تختتم رحمة بعذاب»،^(٢) قال الداني: «فهذا تعليم التام من رسول الله صلوات الله عليه وسلامه».^(٣)

وقوله (و قبل عاطف كاف يقع)، (س): «يعني أن الوقف الكافي، قال الداني: «ويسمى م فهو ما»،^(٤) هو الذي يحسن الوقف عليه والابداء بما بعده، غير أن الذي بعده له تعلق بما قبله من جهة المعنى خاصة، وأكثر ما يكون بين المعطوفات، فالوقف في أثناء آية ﴿ حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، وآيات ﴿ إِذَا أَلْشَمْسُ كَوَرَتْ ﴾، وآيات (النجم)، وك قوله في (النور) [آية: ٥٩]: ﴿ وَلَا عَلَى أَنْبُسَكُمْ إِلَى آخِرِهَا ﴾، وغير ذلك كافٍ. وبالجملة، فالجمل المعطوفة بعضها على بعض إذا اعتبرت كل جملة وجدت،^(٥) كلاما مستقلا مفيدا يصح الوقف عليه^(٦)، [فالوقف عليه حسن]^(٧).

(١) في (م): فعدوا.

(٢) الحديث رواه: أبو داود في «كتاب الوتر/ باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف» رقم (١٤٧٧) - وأحمد في المسند / ٥ / ١٢٤، ١٢٢، ١١٤ (رقم: ٢١٤٩ طبعة شعيب/ وصحح إسناده) - وعبد الرزاق في «المصنف» في «كتاب الجامع/ باب: على كم أنزل القرآن من حرف» رقم (٢٠٣٧١) - والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» رقم (٣١١٣) - والبيهقي في السنن الكبرى / ٢ / ٣٨٤؛ كلّهم من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٣) المكتفى ص ١٣٢.

(٤) المكتفى ص ١٤٤.

(٥) في (ج): واحدة.

(٦) في (ج) و(ض): عليها.

(٧) سقطت في (ض) و(ج).

ومن جهة عطف بعضها على بعض كان بينها تعلق، فالوقف بين تلك الجمل كافٍ، أي يكتفي به القارئ، فلا يكَلِّفُ الْمُضيَّ^(١) إلى ما هو حسن أو تام رخصة^(٢)، ودليله من السنة ما ثبت عن ابن مسعود رض قال: «قال لي رسول الله ﷺ إِقْرَا عَلَيَّ، فَقَلَتْ أَقْرَا إِلَيْكَ وَعَلَيْكَ أُنْزَلَ! فَقَالَ لِي: أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي: فَأَفْتَحْتُ سُورَةَ النِّسَاءِ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: ﴿بَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قَالَ: فَرَأَيْتُهُ وَعَيْنَاهُ تَدْرِفَانْ دُمُوعًا، فَقَالَ لِي: حَسْبُكَ». ^(٣) فأمره النبي ﷺ أن يقف على (شهيداً)، وليس بتام، والتام (حديثاً)، إذ القصةُ عنده انقضتْ، قال الداني: «فَدَلَّ ذَلِكَ دَلَالَةً وَاضْحَى عَلَى جَوَازِ الْقَطْعِ عَلَى الْكَافِيِّ، وَوَجْوبِ^(٤) اسْتِعْمَالِهِ»^(٥).

تنبيه:

جعل العُماني الصالح والمفهوم قسمين مستقلين، وهما دون الكافي، وجعل الحسن مقدماً على الكافي، قال: «فالوقف على قوله تعالى: ﴿وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦٠] صالح، وعلى (مِنَ الله) كاف، والتام في آخر الآية. وعلى ﴿عِنْدَ رَبِّهِم﴾ [البقرة: ٦١] مفهوم». قال: «وأما الجائز فهو على ما خرجته

(١) في (م) و(طث): الماضي.

(٢) في (ج): رحمة.

(٣) الحديث رواه البخاري في «كتاب فضائل القرآن/ باب: قول المقرئ للقارئ حسبك» رقم (٥٠٥٠)، وأطرافه في (٤٥٨٢، ٥٠٤٩، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦) - ومسلم في «كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب: فضل استماع القرآن وتدبّره (نووي)» ٦ / ٨٧.

(٤) في (ض): وجواز.

(٥) المكتفى ص ١٣٦، ١٣٧.

من قياس^(١) الصالحة والمفهوم، ولم أجد لهم فيه^(٢) نصاً، وهو دون هذه الأقسام في الرتبة، قال: « وإنما ذكرتُه ليتسعَ الأمرُ على التالي، لأنَّه قد يضيقُ عليه النَّفسُ ولا يبلغ الوقفَ المنصوصَ عليه، فيقفُ في موضعِ جائزٍ »، فترتيب الأوقاف عندَه: تام، ثم حسن، ثم كاف، ثم صالح، ثم مفهوم، ثم جائز.

قلت: [وأنا أذكر]^(٣) عبارة العماني لما تكلَّمَ على الأوقاف، قال: « وهي على خمس درجات؛ فأعلاها رتبة التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم »، قال: « وهذه الألقاب استعملها أبو حاتم في كتابه »، ثم زاد العماني سادساً [وسماه جائزًا]^(٤)، ثم قال: « وهذه العبارات وإن كانت كثيرةً، فهي على سبيل المقاربة؛ فالحسن والكافى يتقاربان، والتام فوقهما، والحسن يقارب التام، والصالح والمفهوم قريبان أيضاً، والجائز دونهما في الرتبة ». انتهى كلام العماني.

(س): « قوله (وبيَنَ ما يُبَدِّلُ ثالثَ لَمْعً) ، يعني بالثالث الحسن، وبصيغة الحسن^(٥) عَبَرَ عنه الداني في كتاب^(٦) الوقف، قال وُسُمِّيَ صالحاً،^(٧) وعبر عنه في «إيجاز البيان» بالصالح، ثم قال: « ويسمى حسناً »، فالحسن والصالح عنده بمعنى واحد، وهو الذي يَحْسُن الوقف عليه، ولا يحسن الابداء بما بعده

(١) في (ض): القياس الوقوف.

(٢) في (م) و(طث): به. وفي (ض): فيها.

(٣) في (ج): وإنما ذكرت.

(٤) في (ج) و(ض): وهو الجائز.

(٥) في (م) و(طث): الصالح.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) سماه في كتابه «المكتفى» ص ١٣٨: صالحاً، وفي ص ١٤٥: حسناً.

لتعلّقه به من جهة اللفظ والمعنى، كالوقف على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، [ثم على] ^(١) ﴿رَبِ الْعَالَمِينَ﴾، ثم على ﴿أَرَرَحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. فإن الوقف في هذه الموضع ^(٢) حسنٌ لفهم المُراد، ^(٣) ولكن الابداء بال مجرور قبيح. وصاًبِطُه الوقف بين البدل والمُبدل ^(٤) منه. فقوله في البيت المتقدم (وَيْنَمَا يُيدَلُ ثالثُ لَمَعٌ) أي ظَهَرَ بين البدل والمبدل ^(٥) منه، وإنما جاز هذا الوقف لأن القارئ لا يتمكّن أن يقف في كل موضع على التام والكافي، لأن نَفْسَهُ ينقطع قبل ذلك.

قال الداني: «وينبغي القطع على رؤوس الآي لأنها مقاطع، وأكثر ما يوجد ^(٦) التام فيها، وقد استحب السلف القطع عليها وإن تعلق بعضها ببعض، ودليله ما ثبت عنه ^(٧) [من تقطيع قراءته، قالت أم سلمة ^{رض}: (كان رسول الله ^{صل}] إذا قرأ قطع قراءته، آية آية، يقول: ﴿سَمِّ اللَّهُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثم يقول ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِ الْعَالَمِينَ﴾ فيقف، ثم يقول ﴿أَرَرَحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾»، ^(٨) قال الداني:

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) ينظر: المكتفى ص ١٤٥.

(٤) في (م): والبدل.

(٥) في (م): والبدل.

(٦) في (ض): وجد.

(٧) ما بين المعقوفين سقط في (ض).

(٨) الحديث رواه: أبو داود في «كتاب الصلاة/ باب: استحباب الترتيل في القراءة» رقم (١٤٦٦)، وفي «كتاب الحروف والقراءات/ باب» رقم (٤٠٠١) - والترمذي في «كتاب القراءات/ باب: ما جاء كيف كان قراءة النبي ^{صل}» رقم (٢٩٢٣) وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وفي «باب: في فاتحة الكتاب» رقم (٢٩٢٧) =

وهذا الحديث أصل هذا الباب»^(١).

فالحسن عند الداني مؤخر^(٢) عن الكافي، والعmani جعل الحسن أحد نوعي^٠ التام، فال TAM عنده على نوعين؛ [نوع لا يبقى فيه بين ما قبله وما بعده تعلق^٠ بوجه]^(٣)، ونوع تام أيضاً لكنه أيضاً^(٤) بين الكلامين تعلق ما^(٥)، فهذا هو الحسن عنده.

فصل

قال العmani رحمه الله تعالى: «ومستحب للقارئ أن يقف على التام، فإن لم يجد إليه سبيلاً فالحسن، فإن لم يمكن^(٦) فالكافي، وكذلك الصالح والمفهوم، وما دام يقدر على^(٧) الوقف في الموضع المنصوص عليهما، لا يعدل عنها إلى الجائز، ولا يعدل عن الجائز إلى الموضع التي يكره قطع النفس^٠ عندها». قلت: وقد تقدم أن وصل موضع الوقف عند^(٨) امتداد النفس جائز، قال العmani: «وإذا أشار

= وقال: «هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل» – وأحمد في «المسند» رقم ٢٦٤٥١، ٢٦٥٨٣، ٢٦٥٢٦ / وينظر: تخريج الشيخ شعيب له بالتفصيل). وصحّحه الدارقطني، والحاكم، وشعيب الأرناؤوط، والألباني...».

(١) المكتفى ص ١٤٥، ١٤٧.

(٢) في (ج): يؤخر.

(٣) ما بين المعكوفين سقط في (ض).

(٤) الزيادة في (ج).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض): يكن.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في (ض): مع.

الْمُقْرِئ^(١) إلى القارئ بالوقف، فإنما هو تعليم له أن هذا الموضع يَحْسُن قطع النفس عنده، أو يُختار قطعه عنده، ^(٢) وإن كان في ^(٣) نَفْسِه طُولٌ، ليس ^(٤) أنه يجب ^(٥) عليه الوقف عنده، لأنَّ الوقف ^(٦) قاعدة ^(٧) موضوعة لاتجاه القارئ إليها عند انقطاع ^(٨) النفس».

قال: ^(٩) «ولو كان في وُسْع أحدنا وطاقتَه أَنْ يتمكَّن من نَفْسِه حتَّى يقرأ القراءان من أَوْلَه إلى آخره في نفسِ واحد، لكان ذلك في الشريعة سائغاً، غير أنَّ الطاقة تَقْصُرُ عنه، وتستحيل القدرة عليه في العادة في جِيلِيَّة البشرية. وإذا لم يكن ذلك في الوسع ولم يدخل تحت الطاقة، كان للقارئ أَنْ يقطع القراءة على الأنفاس ^(١٠)، أي على الوجوه المستحسنة المذكورة، كما أنَّ المسافر إذا عجز عن قطع مسافته في دفعَة واحدة، جعلها منازلَ يَتَخَيَّرُها.

* * *

(١) في (ض): القارئ.

(٢) في (م) و(طث): عنه.

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) في (ج): فليس.

(٥) في (ج): يوجب.

(٦) في (ج) و(طث) و(ض): الوقف.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) في (ج) و(ض): انقضاء. وفي (طث): انتهاء.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (م): الأنفس.

فصلٌ

وها أنا أذكر إن شاء الله تعالى جملةً فوائد من (إيجاز البيان) للداني متممة لما تقدم، وإن كان وقع منها تكرارٌ فهو مقصود لتشييت الأحكام وتصحيفها^(١)، ولترسخ معانيها في نفس الطالب،^(٢) قال أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى: «باب ذكر معرفة المقاطع والمبادئ»:

ثم ذكر أنواع الوقف من تام وكاف وحسن، على نحو ما تقدم، ثم قال: «فأما المقاطع التامة^(٣) وهي^(٤) التي^(٥) [يمحسن الوقف عليها والابتداء بما بعدها، لأنقضاء الكلام عندها وانقطاعه،^(٦) وامتناع ما بعدها أن يكون متعلقاً بها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْكَ عَلَى هُدَىٰ مِنْ رَّبِّهِمْ وَأَوْتَيْكَ هُمُ الْمُبْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٤]، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ وَ﴾ [البقرة: ٥]. وكذلك ﴿وَلَا هُمْ يُنَصَّرُونَ﴾ [البقرة: ١٢٢]، والابتداء بقوله: ﴿وَإِذْ إِبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٣]. وكذلك ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٣]، والابتداء بقوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ﴾ [البقرة: ١٢٤]. وكذلك كل قصة تنتهي وتتم، ثم تبتدئ بغيرها في الفواصل،^(٧) وذلك كثيراً موجود.

(١) في (ض): تصحيح.

(٢) في (م) و(طث): النفس.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ج) و(ض): فهي.

(٥) في (ض): ثلاثة.

(٦) في (ج): ولانقطاعه.

(٧) في (ج) زيادة عبارة غير واضحة رسمت هكذا: (حشرها في). وفي طبعة «عالم المعرفة» =

وقد تكون المقاطع التامة أحياناً^(١) في منزلة الكافية لما يكون فيها بعدها من ذكر بعض أسبابها، وذلك نحو قوله ﴿وَيَنْذِرُ الَّذِينَ فَالْوَلَا إِنَّهُمْ أَنْذَرُوا وَلَدَاهُ﴾ [الكهف: ٤]، هذا وقف تام^(٢) لأنّه قد انقضى ذكر قوله، ثم استأنف فقال: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِإِبَा�بِهِمْ كَبَرْتُ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، وذلك كله نفيٌّ لما قالوه، فهو كالمتعلق به من جهة المعنى، ونظائر^(٣) ذلك كثيرة.

وأما المقاطع الكافية، فهي التي يحسن [الوقف عليها]^(٤) والابتداء بما بعدها أيضاً، إلا أنّ الذي بعدها متعلق بها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَمْهَاتُكُم﴾ [النساء: ٢٣]، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها، وذلك كله معطوفٌ بعده على بعضه. وكذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿أَلَذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ إِرْشَادًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢١]، والابتداء بقوله: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ الْسَّمَاءِ مَاءً﴾، لأن ذلك عطف على ﴿أَلَذِي جَعَلَ﴾ وكذلك كل كلام قائمٍ بنفسه يُفيد معنىًّا يُكتفى به، وقد سُمي هذا الضربُ مفهوماً أيضاً.

وأما المقاطع الصالحة فهي التي^(٥) يحسن الوقف^(٦) عليها ولا يحسن

= ص ٢٥٩: «وحشوها» ! ..

(١) في (م) و(طث): اسياقاً.

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) في (ج): في نظائر.

(٤) في (ج): الوقف عليها. وفي (م): الوقف.

(٥) ما بين المعقوفين سقط كله في (ض).

(٦) في (ج): الوقف.

الابتداء بما بعدها، وذلك نحو قوله: ﴿لَحْمَدُ لِلَّهِ﴾، الوقف على هذا حسن، لأن المراد مَعْقُولٌ وليس بتام ولا كاف، لأن الابتداء بال مجرور قبيح، وقد يُسمى هذا الضرب أيضاً حسناً، ولا يَمْكُن للقارئ [أن يقف]^(١) على تام ولا كاف في كل وقت، لأن نَفْسَه ينقطع دون ذلك».

قلت: وقد تقدم أن أبا عمرو الداني جعل الوقف الكافي أعلى درجة من الحسن، وقد تقدم أن العُماني جعل الحسن أعلى درجة منه.

قال الداني^(٢): «وأما المقاطع القبيحة فقوله (بِسْمِ)، وقوله (مَلِكٍ)، والابتداء بقوله (الله)، و(يَوْمُ الدِّين)، لأنه إذا وقف على ذلك، لم يُدْرِ إلى أي شيء أُضِيفَ، وهذا الضرب قد يُسمى وَقْفَ الضرورة عند انقطاع النفس، والقُرَاءُ يَنْهَوْنَ عنه ويَكْرُهُونَه، ويأمرون القارئ أن يَرْجِعَ إلى ما قَبْلَه، ولا يَسْتَحقُ للواقف^(٣) عليه [أن يُسمى آثما]^(٤)، لأنه إنما يمحكي كلام الله تعالى الذي^(٥) قد أحكمه، والعلماء قد علِمُوه، فلا يتغيّر معناه بسوءِ وَقْفٍ واقف^(٦).

ومن^(٧) المقاطع القبيحة ما هو أشد قُبْحاً مما تقدم، وذلك نحو الوقوف على ما لا يجوز الابتداء بما بعده، لاستحالة المعنى بالفصل بينه وبين الذي قبله،

(١) سقطت في (ض).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (طث): للوقف. وفي (ج) و(ض): الواقف.

(٤) في (ض): إثما.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) سقطت في (ض).

(٧) في (ج): من.

نحو قوله تعالى: ﴿لَفْدُ كَبَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة: ١٩، ٧٤]، ثم يبتدئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾ وكذلك: ﴿لَفْدُ كَبَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة: ٧٤]، ثم يبتدئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ ونحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [المائدة: ٦٦]، ثم يبتدئ: ﴿وَيَدُ اللَّهِ مَعْلُولَةٌ﴾. ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [التوبه: ٣٠] ثم يبتدئ: ﴿عَزِيزٌ أَبْنُ اللَّهِ﴾، وشبيهه. فمن انقطع نَفْسُه عند قوله ﴿لَفْدُ كَبَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾، وعلى قوله ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾، وجَبَ عليه أن يَرْجع إلى ما قبله، فإن لم يرجع^(١) أثِمَّ، والمعنى أنه لا يقف على قوله (قالوا)، فإن الابتداء بما بعده لا يَخْفَى ما فيه). قلت: وبالجملة فكل وقفٍ أَوْهَمَ فسادًا أو حَلَلَ^(٢)، فإنه يُجتنب^(٣).

* * *

فصل

قال الداني: «ولا يجوز وقفُ دون^(٤) حرف الاستثناء في جميع القراءان لاتصاله بما قبله، إلا الاستثناء المُنْقَطَعُ، الذي ليس من الكلام^(٥) الأول ولا يتعلّق بشيء منه، فإن الوقف دونه كافٍ بالغ عند جميع القراء، وتامٌ عند النحوين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ١٠]، والابتداء بقوله: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النمل: ١١]. وكذلك: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابِ الْيَمِّ﴾ [الإنشقاق: ٢٤]

(١) في (ج) و(ض): يفعل.

(٢) في (ض): خلافاً.

(٣) في (ج): يجتنبه.

(٤) أي: قَبْلَ.

(٥) في (ج) و(ض): كلام.

والابتداء بقوله: ﴿لَا أَلِّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [آل عمران: ٢٥]. وشباه ذلك^(١) حيث وقع».

* * *

فصلٌ

قال الداني: «واعلم أنه مما ينبغي للقارئ أن يجتنب الوقف عليه اختياراً، أن لا يفصّل بين العامل وما عيَّل فيه، كال فعل وما عمل^(٢) فيه من فاعل، ومفعولٍ، وحال^(٣)، وظرف، ومصدر، وشبهه. ولا يفصّل أيضاً بين الشرط وجوابه، ولا بين الأمر وجوابه، ولا بين المبتدأ وخبره، ولا بين الصلة والموصول، ولا بين الصفة والموصوف، ولا بين المضاف والمضاف إليه، ولا بين البَدْل والمبدل منه، ولا بين الاسم الممنوع^(٤) ونعته، ولا بين المعطوف وما عُطِّف عليه، وشبه ذلك، مما يتعلّق بعُضه ببعض. وقد فسّرنا ذلك ومثّلنا منه ما تدرّك به حقيقته^(٥) في كتاب «الوقف والابتداء»، وفي «كتاب شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني». ^(٦) قال الداني: «ولا يقف على حقيقة هذا الفصل^(٧) إلا من له حظٌ وافر من الإعراب».

(١) في (ض): وشبهه.

(٢) في (ض): فعل.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (طث): المعنون.

(٥) في (م) و(طث): حقيقة.

(٦) أي قصيدة أبي مزاحم «الرأيية في علم التجويد»، وقد شرحاها الداني كما سبق في ترجمته، وشرحه مطبوع.

(٧) في (ج): الأصل.

(س): «وأما الوقف المكرر الناشئ عن فصلٍ ما حَقُّهُ أن يوصل، فكالوقف بين الشيئين [الشديدي الاتصال]^(١)؛ كالمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، [المبتدأ والخبر، والفعل ومتعلقاته من فاعل وغيره، إلا إذا حُذف شيءٌ من ذلك، وكالشرط وجوابه،]^(٢) وكالموصول وصلته، والحال وصاحبها، والتمييز والمُميّز، والصفة والموصوف إلا إذا حذف شيءٌ من ذلك». قال: «وبالجملة فالوقف^(٣) بين العامل والمعمول في غير ما يذكر من مراعاة الرسم، مكررٌ^(٤) ينبغي للطالب أن لا يعتمدُه، فإن وقع على شيءٍ فليزِجْ جُنْ لإصلاحه،^(٥) وإن ترك فلا حرج، والله تعالى أعلم». قلت: ووجهُ نفيِّ الحرج أنه أمرٌ اختُلِفَ فيه على ما ذكره.

* * *

فصل

قال العماني: «والناس مختلفون في الوقف؛ فمنهم من قال هو^(٦) على الأنفاس، إذا انقطع النَّفَسُ في التلاوة [فعنده الوقف^(٧)]، فكأنَّهم^(٨) جعلوا

(١) في (م) و(ج) و(طث): الشديدين الاتصال.

(٢) ما بين المعقوفين سقط في (ض).

(٣) في (ض): فالفصل.

(٤) في (ض): فعل مكرر.

(٥) في (طث): إلى إصلاحه.

(٦) في (ج): هي.

(٧) في (طث): عند الوقف. وفي (ج): فعنه يوقف.

(٨) في (ج): فكونهم.

الوقف تابعاً لقطع^(١) الأنفاس، وجعلوها الأصل، [والوقف مبنيٌّ]^(٢) عليها. وقال آخرون: الفواصل كلّها مقاطع، فكل رأس آية هو وقفٌ، واحتجوا بما رُوي عن النبي ﷺ أنه: (كان يقطع قراءته آية آية)، ^(٣) وبما رُوي عن أبي عمرو وعامّة الأئمّة أن الوقف على رأس [كل آية]^(٤) تامٌ [أو كاف، أو حسن]^(٥). قال العلّاني: «وأعدل الأقوال عندي، أن الوقف قد يكون في أوساط^(٦) الآي، وقد يكون على آخرها^(٧)، والأغلب في رؤوس الآي أنها وقف^(٨)، وليس كُلُّ آخر آية وقفًا، فإن المعانى معتبرةٌ في سائرها».

ثم قال بعد كلام: «وفي القراءان كثيرٌ من رؤوس الآي لا يحسنُ الوقف عندها، وأكثر ذلك في السُّور ذات الآيِ القصار، كsurah: (مريم، وطه، والشعراء، والصّافات)، ونحوها، ألا ترى أن قوله تعالى في سورة (والصّافات) آية١٥١: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ لَفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾، هو رأس آية ورأس عشرة^(٩)، ومع ذلك لا يجوز الوقف عليه، لأن الابتداء بما بعده^(١٠) يؤدي

(١) في (ج): لقطع.

(٢) في (ج): والوقف مبنية. وفي (ض): والوقف مبنية.

(٣) هو حديث أم سلمة رضي الله عنها، السابق.

(٤) في (ج): آية. وفي (ض): الآية.

(٥) في (ج) و(ض): وكاف وحسن.

(٦) في (ج): أوسط. وفي (ض): أوسط.

(٧) في (ض): أواخرها.

(٨) في (ج): وقوف.

(٩) في (ض): عشر. وفي طبعة «عالم المعرفة» ص ٢٦٣: «عاشره». ولم يتبيّن لي المقصود بهذه الكلمة!

(١٠) في (ض): بعدها.

إلى^(١) قُبْحٍ فاحشٍ. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالظُّورِ﴾ [الطور: ١]، [هو رأس]^(٢) آية عند أهل العراق والشام، ولا يجوز الوقف عليه لأنك تفصل بين القسم وجوابه، وبين المعطوف والمعطوف عليه. ومثله في الزخرف [آية: ٣٣]: ﴿أَبْوَابًا وَسُرُّاً عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ﴾، هو رأس آية وليس بوقف، لأن قوله: ﴿وَزَخْرُفًا﴾ [آية: ٣٤]، منصوب بالعطف على ما قبله، ولم تكثُر^(٣) المعطوفات هاهنا فيجوز لطول الكلام بها، فإن وقفت على قوله: ﴿وَزَخْرُفًا﴾، تمَ الكلامُ وحسن الوقف عليه، ومن هذا في القراءان كثير، ذكرتُ بُنْدًا^(٤) منه ليقاس عليه.

قال أبو حاتم: «أكثرُ أواخر الآي من أول القرآن إلى آخره تامٌ، أو كاف، أو صالح، أو مفهوم، إلا الشيء بعد الشيء»، وهذا^(٥) الذي استثناه هو الذي^(٦) ذكرته لك، ولذلك^(٧) قلتُ الكتب في الوقف، فلم تكثُر كثرتها في القراءات، لأنهم اقتصروا على الفواصل التي اعتقادوا فيها أنها مقاطع، فكل^(٨) من ألف^(٩) من المتقدمين كتابا في الوقف، إنما أورد فيه الوقوف التي في أواسط^(١٠) الآي،

(١) في (طث): على.

(٢) في (ج): هي. وفي (ض): هي رأس.

(٣) في (ج): يكثر.

(٤) في (ج): هذا.

(٥) في (م) و(طث): وهو.

(٦) في (ج) و(ض): ما.

(٧) في (ج): وكذلك.

(٨) في (ج): «فُجُلٌ»، أو «فَكَلٌ»!

(٩) في (ج) و(ض): عمل.

(١٠) في (ج): أوساط.

[ولم يتعرضوا الغيرها من الفوائل إلا اليسر، أرادوا أن يُرْخِصوا للقارئ الوقف في أواسط^(١) الآيّ]، ^(٢) كما جاز له الوقف على أواخرها، لأن الآية ربما طالت فلم يبلغ النَّفَسُ آخرَها، ولئلا يَتَوَهَّمُ أن قطع الأنفاس [إنما يكون]^(٣) عند أواخر الآيات دون أواسطها^(٤)، فيضيق الأمرُ به على القارئ». انتهى كلام العلّاني رحمه الله تعالى.

* * *

فصلٌ

قال صاحب «الكشاف»^(٥): وإنما^(٦) أختتم الكتاب بفصل مختصر في المواقف التي ذكرت مشكلاتها^(٧) في خالل^(٨) الكتاب^(٩) عند ذكر التفسير والإعراب، والذي ينبغي أن يستعمل الوقف^(١٠) عليه ما تَمَ الكلامُ عنده،

(١) في (ج): أوساط.

(٢) ما بين المعковين سقط في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (طث): أوساطها.

(٥) في (ج) و(ض): الكشف. ولم يتضح لي - بعد طول بحث - من هو صاحب «الكشاف» أو «الكشف»، الذي نقل عنه الشارح.

(٦) في (ج) و(ض): وأنا.

(٧) في (ج): شكلها. وفي (ض): مشكلتها.

(٨) في (م) و(ض): خلل.

(٩) في (ج) و(طث) و(ض): الكتب.

(١٠) في (ج): الموقف.

وَسِيلَمَ مِن التَّفْرِقَة بَيْنِ الْعَالَمِ وَالْمَعْمُولِ، كَالْفَعْلُ دُونَ فَاعِلِهِ، أَوْ مَفْعُولِهِ، [أَوْ مَفْعُولِيهِ إِذَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنٍ]^(١)، أَوْ الْمُبْتَدَأُ دُونَ خَبْرِهِ أَوْ الْخَبْرُ دُونَ الْمُبْتَدَأِ، أَوْ الْمُضَافُ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، [أَوْ الْمَنْعُوتُ]^(٢) دُونَ النَّعْتِ، [أَوْ الْمُؤْكَدُ]^(٣) دُونَ التَّوْكِيدِ، أَوْ الْبَدْلُ دُونَ الْمُبَدِّلِ مِنْهُ، [أَوْ الْمَعْطُوفُ]^(٤) دُونَ مَا عُطِّفَ عَلَيْهِ، أَوْ الْقَسْمِ دُونَ جَوَابِهِ، [أَوْ الشَّرْطُ]^(٥) دُونَ الْجَزَاءِ، وَالنَّفْيُ دُونَ النَّفْيِ، وَجَمِيعُ حَرْوَفِ الْمَعَانِي وَالَّتِي تَقْعُدُ الْفَائِدَةُ فِيهَا بَعْدَهَا، وَأَسْنَاءُ^(٦) أَنْ وَأَخْوَاتِهَا، وَكَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَذِي^(٧) الْحَالِ دُونَ حَالِهِ، وَالْمُتَمَيِّزُ دُونَ الْمَيِّزِ، وَالْمُسْتَشْنَى دُونَ [الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ]^(٨)، [أَيِّ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ]^(٩) الْمُتَصَلُّ، [وَمِنْ وَمَا]^(١٠) دُونَ صَلْتَهُمَا^(١١)، وَالْفَعْلُ دُونَ مَصْدِرِهِ، وَحَرْوَفُ الْإِسْتِفَاهَمِ دُونَ الْمُسْتَفَهَمِ عَنْهُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهِيُّ وَالْعَرْضُ إِذَا كَانَ بَعْدَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَنْصُوبًا عَلَى الْجَوَابِ بِالْفَاءِ، وَمَا قَبْلَ لَامَ

(١) في (ض): إن تعدى إلى مفعول.

(٢) في (ج) و(طث) و(ض): والمنعوت.

(٣) في (ج) و(طث) و(ض): والمؤكد.

(٤) في (ج) و(طث) و(ض): والمعطوف.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): والشرط.

(٦) في (ض): كاسم.

(٧) في (م) و(طث): وذو.

(٨) في (طث): المستثنى. وفي (ج) و(ض): الاستثناء.

(٩) في (ض): أي الاستثناء. وفي (ج): أي المستثنى. وسقطت في (م).

(١٠) في (ض): والموصولات.

(١١) في (ج) و(ض): صلتتها.

كَيْ إِذَا تَعْلَقَتْ بِشَيْءٍ فِي التَّلَاوَةِ، وَإِنْ تَعْلَقَتْ بِمَحْذُوفٍ جَازَ الْابْتِدَاءُ بِهَا^(١).
فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَمَا أَشْبَهُهَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنِبَ الْوَقْفُ عَلَيْهَا، وَبَعْضُهَا أَقْبَحُ
مِنْ بَعْضٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ غَيْرُ خَفِيٌّ». انتهى وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

فصل

في ذكر الوقف على «بَكَى»

قال الداني في بعض كتبه: ^(٢) «إِعْلَمُ^(٣) أَنَّ بَلَى تَأْتِي لِرَدِّ الْجَحْدِ، وَجَمِيلَةَ
مَا فِي الْقُرْءَانِ مِنْهَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ مَوْضِعًا، وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا كَافٌ، إِذَا هُوَ جَوَابٌ
لِكَلَامٍ^(٤) مَنْفَيٌ قَبْلَهَا، مَا لَمْ يَتَصَلَّ بِهَا^(٥) قَسْمٌ فَلَا يَوْقَفُ عَلَيْهَا دُونَهُ وَلَا تُفَصَّلُ
مِنْهُ، وَجَمِيلَةُ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ؛ فِي الْأَنْعَامِ [آية: ٣١] ﴿فَالَّوَا بَلَى وَرَبَّنَا﴾، وَفِي
سَبَا [آية: ٣] ﴿فُلْ بَلَى وَرَبِّهِ﴾، وَفِي الْأَحْقَافِ [آية: ٣٤] ﴿فَالَّوَا بَلَى وَرَبَّنَا﴾،
وَفِي التَّغَابِنِ [آية: ٧] ﴿فُلْ بَلَى وَرَبِّهِ لَتَّبْعَثُنَّ﴾، فَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْأَرْبَعَةُ لَا يَوْقَفُ

(١) في (ج) و(ض): بها.

(٢) ينظر: المكتفى ص ١٧١، وقال هناك أيضاً: «وَقَدْ ذَكَرْتُ الْوَقْفَ عَلَى (كَلَّا وَبَلَى) مُجَرَّدًا
فِي كِتَابِ أَفْرَدَتِهِ لِذَلِكَ».

(٣) سقطت في (ج).

(٤) في (ج): الكلام.

(٥) سقطت في (ض).

على (بَلَ) فيها دون ما بعدها، وما سواها الوقفُ عليها جائزٌ حسن، وبالله التوفيق». انتهى

فهذا^(١) كلام الداني وفيه إجمال، وقد نقله (س) كما نقلناه^(٢)، ثم قال: «وقال^(٣) العmani في قوله تعالى في البقرة: ﴿بَلِّي مَنْ كَسَبَ سَيِّئَاتٍ﴾ [آية: ٨٠]، و﴿بَلِّي مَنْ أَسْلَمَ﴾ [آية: ١١١]، لم يُجزِ أحدٌ منهم الوقف على (بَلَى)، لأن ما بعدها في صلة الجواب، فلا يفصل بينه وبين (بَلَى)»، قال: «ومن أجازه في الآيتين فقد أخطأ، ومنع الوقف عليه في ﴿فَالَّوْ بَلِّي وَلَكِن﴾ [الزمر: ٦٨]».

وقال في قوله تعالى في النحل: ﴿مِنْ سُوءِ بَلِّي﴾ [آية: ٢٨]: «الوقفُ على (بَلَى)، والاختيارُ قبله». ونقل عن ابن مِقْسَمٍ^(٤) اختيار الوقف على (بَلَى) في قوله: ﴿مَنْ يَمُوتُ بَلِّي﴾ [النحل: ٣٨]، لاستلزماته كذب الكفار والرّد عليهم، وجعل الوقف على (بَلَى) في القيامة [آية: ٤] تاماً، ونحوه للداني.

قال (س): «ونقل العmani أيضاً عن أبي حاتم الوقفَ على (بَلَى) في التغابن [آية: ٧]، ثم يبتدئ بواو القسم. وقال في الأحقاف [آية: ٣٤]، الأحسن الوقف على

(١) في (ج): فهو.

(٢) في (طث): نقلته.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) هو = محمد بن الحسن بن يعقوب ابن مِقْسَمٍ، أبو بكر البغدادي المقرئ، النحوي العطار، كان من أحفظ أهل زمانه نحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات، قال الداني: مشهورٌ بالضبط والاتقان، عالم بالعربية، حسن التصنيف في علوم القرآن. لكن أنكر عليه إجازته القراءة بوجوه جائزة في اللغة والعربية وموافقة للمصحف، وإن لم تثبت في النقل. توفي سنة (٣٥٤ هـ) ينظر: معرفة القراء الكبار / ٢ - ٥٩٧ - وغاية النهاية / ٢ - ١١٠.

﴿بَلِّي﴾». (س): «ويلزم ذلك في كل ما بعده وأوْ القَسَم»، وقال في الذي قبله: «وَالْأَكْثَرُ الْوَقْفُ قَبْلَ ﴿بَلِّي﴾، وذكر وجهين في الانشقاق^(١) [آية: ١٥]، فتأمل ذلك كله، تَقِفُ عَلَى الصَّوَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى». انتهى

قلت: ينبغي لمن رُزِقَ [فِيهَا، وَنَظَرَ]^(٢) كُتُبَ التَّفْسِيرِ، وَحَصَّلَ شَيْئاً مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَالْلُّغَةِ، أَنْ يَتَأَمَّلَ مَحَلَّ هَذِهِ الْوَقْفَ، وَحِيثُ^(٣) وَجَدَ اختلافاً فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَرَكَ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ^(٤)، وَتَجاوزَهُ إِلَى غَيْرِهِ مَا يَحْسُنُ الْوَقْفُ^(٥) عَلَيْهِ وَيَحْسُنُ الْابْتِداَءَ بِهَا بَعْدَهُ، وَدِينُ اللَّهِ يُسْرٌ.

قال العmany في قوله تعالى ﴿فَالَّبَلِّي وَلَكِنْ لَيْطَمِّي فَلَبِّي﴾ [البقرة: ٢٥٩]:
 «نقل أبو^(٦) مهران^(٧) عن بعضهم أنه يقف على قوله ﴿فَالَّبَلِّي﴾
 ويبتدئ^(٨) ﴿وَلَكِنْ لَيْطَمِّي فَلَبِّي﴾، قال العmany: «(بل) في [هذا الموضع]^(٩)

(١) في (ض): الاشتقاد.

(٢) في (ج): فيما ينظر. وفي (ض): الفهم ونظر.

(٣) في (ض): وحيث ما.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (ج): الوقف.

(٦) في (ض): ابن.

(٧) هو = أحمد بن الحسين بن مهران، أبو بكر الأصبhani المcri، كان عابداً صالحاً ثقة، من أئمة القراءات، له عدّة مصنفات في الفن، منها: «كتاب الغاية في العشر»، و«طبقات القراء»، وكتاب «مذهب حمزة في الممز في الوقف»، وغيرها. توفي سنة

٤٩ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار / ٢ - ٦٦٣ - وغاية النهاية / ١ .

(٨) سقطت في (ج).

(٩) في (م): هذه الموضع.

لا يجوز أن يبدأ به ولا يوقف عليه، أما الابداء به فإني لا أحبّ^(١) لأنك لو ابتدأت به لكنك واقفا على [قال) الذي^(٢) قبله، وهو كلمة لا يوقف عليها بوجهه، لأنك لو سكت على (قال)، لأنّ عرّيته^(٣) عن الفائدة، ولو وقفت هنا على (بل)، لكنك مبتدأ بـ(لكن)، وذلك لا يجوز، لأنها كلمة استدراك يُستدرك بها الإثبات بعد النفي، أو النفي^(٤) بعد الإثبات، فلا يجوز أن يفصل بينهما وبين الكلام الذي قبلها لتعلقها به، وذلك أن قوله (بل) هو^(٥) حكاية عن إبراهيم عليه السلام، وقوله^(٦) ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمِئِنَ فَلَبِّي﴾ من تمام الحكاية التي جاءت بعد القول، ولا يحسن أن يوقف على [بعض الكلام]^(٧) المحكي دون بعضٍ مع الاختيار ومساعدة النفس.^(٨) فأما مع الاضطرار فيُرّخص [له، أي ويرجع^(٩) إلى ما قبله^(١٠) على ما تقدم].

(١) في (ض): أجيزة.

(٢) في (ض): الذي قال.

(٣) في (ض): لعرّيته.

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) في (ج): والنفي.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) سقطت في (ج).

(٨) سقطت في (ض).

(٩) في (م) و(طث): الناس.

(١٠) في (طث): فيرجع.

(١١) ما بين المعكوفين سقط في (م).

(١٢) في (ج): قبلها.

قلت: وفيه بحث^(١)، وقد قدّمنا كلام الداني في الاستثناء المنقطع، وأن الوقف دونه كاف بالغ.

قال (س): «وبلغني أنه مختار الإمام ابن عرفة، ^(٢) ومقتضى كلام العماني المنع، لأنه منع الوقف قبل (لكن)، والمنقطع مقدر بـ (لكن)، وقد أجاز الداني الوقف على قوله (قال بل)، ثم يتبدئ **﴿وَلَكِنْ لَيَظْمِينَ فَلْبِيَّ﴾**^(٣).

* * *

فصل

(نعم) حرف عدة وتصديق، وتكرر^(٤) في القراءان^(٥) في أربعة مواضع؛ في الأعراف **﴿فَالْوَأْنَعَمُ﴾** [آية: ٤٣]، وهذا هو الذي يوقف عليه منها. وأما (لا)، فاختلقو^(٦) في الوقف عليها، [في قوله]^(٧) تعالى **﴿فَلَا وَرَبَّكَ﴾** [النساء: ٦٤]،

(١) في (ج): بحثا.

(٢) لم يتبيّن لي هل يقصد ابن عرفة الفقيه المالكي، أم يقصد غيره؟ أما ابن عرفة الفقيه المالكي، فهو = أبو عبدالله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي، من كبار الأئمة في زمانه، له تأليف عديدة منها: «مختصره في الفقه والقرائض للحوفي»، وكتاب «الحدود الفقهية»، وغيرها، توفي سنة (٨٠٣هـ). ينظر: الحل السنديسية / ١ / ٥٦١ - وشجرة النور الزكية / ١ / ٢٢٧.

(٣) ينظر: المكتفى ص ١٩٠.

(٤) في (ض): وتكون.

(٥) في (ج) زيادة: «في الرابعة من الموضع أي»، ولا معنى لها.

(٦) في (ض): فاختلّ.

(٧) في (ج): وقوله.

فأجازه بعضهم، قال العماني: «أجازه بعض أهل المعانٰ، فيكون [رداً لـ الكلام^(١)] تقدّم ذكره، كأنه^(٢) قال: ليس الأمر كما تزعمون». قال: «وذهب إليه كثير من أهل العلم، فلا أخطئ من وقف عليه». قال: «وقال قوم: (لا) تَوْطِيَةُ لَنْفِي ما بعده وهو المحلوف عليه، فلا يصح الوقف على (لا)^(٣)، لأن ذلك يفصلها عن متعلّقها». وكذلك اختلفوا في (لا) من قوله تعالى: ﴿لَا جَرَم﴾ في النحل [النحل: ٢٣، ٦٢، ١٠٩]، قال الداني: «قال البصريون^(٤) يوقف على (لا)، وهي نافية، وذهب الكوفيون وأبو حاتم إلى أنه لا يوقف عليها، قال أبو حاتم: (لا جرم) حرفاً واحداً لا يوقف على (لا) دون (جرم)، ومعناها عند القراء^(٥) لا بُدّ ولا مَحَالَة».

* * *

فصل في الكلام على «كلاً»

قال الداني في «إيجاز البيان»: «من العلماء من أجاز الوقف على (كلا)^(٦) في جميع القراءان، وهو مذهب البصريين النحوين، قال الأخفش: (كلا)^(٧) بمعنى

(١) في (ج): ذا لـ الكلام. وفي (ض): رد لـ الكلام.

(٢) سقطت في (م).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (م) و(طث) و(ج): المصريون. والسياق يتضيّي صحة ما في النسخة (ض).

(٥) غير واضحة في (ج). وفي (م): القراء.

(٦) في (ج) زيادة: «قال الداني».

(٧) سقطت في (ج).

الرَّدْعُ والزَّجْرُ، فهُي على هذارِدُ للكلام المتقدم، فالوقف عليها جائز كاف في جميع القراءان. ومن العلماء من لم يجز^(١) الوقف عليها في جميع القراءان، وهو مذهب قوم من الكوفيين، قال أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ^(٢): «لَا يَوْقِفُ عَلَيْهَا فِي جَمِيعِ الْقُرْءَانِ لِأَنَّهَا جَوَابٌ، وَالْفَائِدَةُ تَقْعُدُ فِيهَا بَعْدَهَا». ومن العلماء من أجاز الوقف على بعضها لمعنى، ولم يجز الوقف على بعضها لمعنى، وإلى هذا ذهب^(٣) الفراء، وهو قول أبي حاتم وغيره». قلت: وهو أعدل الأقوال وأحسنها.

ثم أحصاها الداني، قال: «فَأَمَّا الفَرَاءُ فَقَالَ: (كلا) بِمَنْزِلَةِ سَوْفٍ وَهُوَ حَرْفُ رَدِّعٍ^(٤)، [قال (س):] قَالَ الْفَرَاءُ: هِيَ بِمَنْزِلَةِ سَوْفٍ، وَهِيَ حَرْفُ رَدٍّ^(٥)، فَالْوَقْفُ عَلَيْهَا جَائزٌ، قَالَ أَبُو عُمَرٍ وَفِي «إِيحَازِ الْبَيَانِ»: «إِعْلَمُ أَنَّ (كلا) تَكْرَرَتْ^(٦) فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي النِّصْفِ الثَّانِي فِي ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا، وَلَنْقَدْمُ الْمَوَاضِعَ الَّتِي أَجَازَ الْمُقْرَئُونَ الْوَقْفُ عَلَيْهَا عَلَى مَعْنَى الرَّدِّعِ، وَهِيَ [خَمْسَةُ عَشَرَ مَوْضِعًا]^(٧)؛ فَأَوْلَى ذَلِكَ فِي مَرِيمِ فِي مَوْضِعَيْنِ: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًاٌ كَلَّا﴾

(١) في (ض): يجوز.

(٢) هو = أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ بَزِيدٍ، أَبُو الْعَبَّاسِ الشَّيْبَانِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، الْمُعْرُوفُ بِثَعْلَبٍ، الْعَالَمُ الْمَحْدُّثُ إِمَامُ الْكَوْفَيْنِ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، كَانَ ثَقَةً حَجَّةً، دِينَانِ صَالِحًا، صَنَفَ كِتَابَ «الْخِتَالُفُ النَّحْوِيُّ»، وَ«الْقُرَاءَاتُ»، وَ«مَعَانِي الْقُرْءَانِ»، تَوْفَيَ سَنَةُ (٢٩١ هـ). يَنْظُرُ:

تَارِيخُ بَغْدَادِ / ٤٤٨ - سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ / ١٤ / ٥.

(٣) سقطت في (م).

(٤) في (ض) و(ج): رد.

(٥) الزيادة في (ج)، وهي تكرار.

(٦) في (ج): تكون.

(٧) في (ض): خمسة مواضع.

عندهم حسن لأنها بمعنى لا^(٢)، أي ليس الأمر كذلك، فهــما ردــ لــ الكلام المتقدم قبلــها، ويــجوز الــابتداء بها عــلى معــنى حــقــاً ســنكتــبــ، وحــقــاً ســيــكــفــرــونــ، وبــيعــنى إــلا أــيــضاً، أي بــمعــنى إــلا التــبيــيهــةــ^(٤).

وَفِي ﴿فَدَأْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ موضع ﴿فِيمَا تَرَكْتُ ڪَلَّا﴾ [آلية: ١٠١]، الوقف عليها حسن لأنها بمعنى لا^(٥)، ويجوز الابتداء بها لأنها^(٦) على معنى (حقاً إنها)، [أو بمعنى]^(٧) (إلا أنها). وفي الشعراء موضعان؛ ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ ڪَلَّا﴾ [آلية: ٦٢ - ٦١]، ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ڪَلَّا﴾ [آلية: ١٤ - ١٥]، الوقف عليهما حسن لأنهما^(٩) بمعنى (لا)، ويجوز الابتداء بها مع (قال) المتصلة بها على معنى^(١٠) (حقاً، وبمعنى إلا). قلت: قوله (مع قال) صوابه^(١١) ولا يفصا، بين قال وكلا، قال العساني: «﴿فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ وقف حسن»،

- (١) سقطت في (ض). وفي (م): عليهما.
 - (٢) سقطت في (ج).
 - (٣) في (ج) و(ض): كذا.
 - (٤) في (ج) و(طث): التنبيه.
 - (٥) في (ج): على. وفي (ض): إلا.
 - (٦) سقطت في (ض).
 - (٧) سقطت في (ج) و(ض).
 - (٨) في (ج): أو. وفي (ض): و.
 - (٩) سقطت في (م).
 - (١٠) ما بين المعكوفين سقط في (ض).
 - (١١) في (ج): صواب. وفي (ض): غير وا

قال أبو حاتم: الوقف على ^(١) كلاً أراد أنهم لا يقدرون على ذلك، أي على قتيلك، ولم يختلفوا في ^(٢) أن الابتداء بـ(كلا) لا يجوز بحالها هنّا، يؤيد ^(٣) أنه لا يفصل بينهما وبين (قال)». انتهى

«وفي سبأ موضع **﴿بِهِ شَرَكَاءَ كَلَّا﴾** [آية: ٢٧]، الوقف عليها حسن لأنها رد، والابتداء بها أيضا جائز **[بمعنى حقاً]**^(٤) وإنما. وفي المعارض موضعان؛ **﴿ثُمَّ يُنْجِيهُ كَلَّا﴾** [آية: ١٤ - ١٥]، و**﴿أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ كَلَّا﴾** [آية: ٣٩ - ٤٠]

الوقف عليها حسن لأنها بمعنى لا، ويجوز الابتداء بها بمعنى حقا، وبمعنى إلا.

وفي المدثر أربعة مواضع؛ **﴿أَنْ أَزِيدَ كَلَّا﴾** [آية: ١٥ - ١٦]، و**﴿أَنْ يُوبَى صُحْبًا مُّنَشَّرًا كَلَّا﴾** [آية: ٥١ - ٥٢]، الوقف على هذين فقط حسن، لأنها بمعنى لا، والابتداء بها جائز على معنى حقا وبمعنى إلا. وفي عبس موضع ^(٥) **﴿عَنْهُ تَلَهِي كَلَّا﴾** [آية: ١١ - ١٠]، الوقف على هذه فقط ^(٦) جائز على معنى لا ^(٧) أي ليس الأمر هكذا، والابتداء بها أيضا حسن على معنى حقا، وعلى معنى إلا، أي إلا ^(٨) أنها تذكرة.

(١) سقطت في (ض) و(ج).

(٢) سقطت في (ج) و(ض).

(٣) في (ج) و(ض): يريده.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ض) و(ج): موضعان.

(٦) سقطت في (ج).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) سقطت في (ض).

وفي المطفين أربعة؛ يوقف على الأخير منها فقط، ﴿كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾كَلَّا﴿ [آية: ١٧ - ١٨] ^(١)، الوقف عليها حسن ^(٢)، لأنها بمعنى لا، والابداء بها أيضاً حسن على معنى حقاً وإلا. وفي الفجر موضعان؛ ﴿أَهَنَّـ ﴾كَلَّا﴿ [آية: ١٩ - ١٨] ^(٣)، الوقف عليها حسن لأنها بمعنى لا، والابداء بها أيضاً حسن على معنى حقاً وإلا ^(٤). ﴿حُبَّاً جَمَّاً ﴾كَلَّا﴿ [آية: ٢٣ - ٢٢] ^(٥) الوقف عليها حسن لأنها بمعنى لا ^(٦)، والابداء بها بمعنى حقاً وإلا. وفي الهمزة ﴿أَخْلَدَهُـ ﴾كَلَّا﴿ [آية: ٤ - ٣] ^(٧)، الوقف عليها حسن لأنها بمعنى لا، أي لم يُخلده ماله، ويجوز الابداء بها على معنى حقاً وإلا.

فهذه الموضع التي يجوز الوقف عليها.

[وأما الموضع ^(٨) التي يمتنع ^(٩) الوقف عليها فسبعة ^(١٠) عشر موضع، وإنما يُوقف قبلها، ثم يبدأ بها على معنى ^(٩) إلا التنبيهية ^(١٠)؛

(١) في جميع النسخ: ﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾كَلَّا﴿ * [آية: ١٣ - ١٤] ^(١)، وهذا هو الموضع الثاني وليس الرابع.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) ما بين المعقوفين سقط في (طث). وفي (م): يوقف على الأخير منها.

(٤) في (ض): إلا.

(٥) في (ج) و(طث) و(ض): ويبدأ.

(٦) في (ض) و(ج): والموضع.

(٧) في (م): يمنع.

(٨) في (م) و(طث): فشائية.

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (ج) و(طث): التنبيه.

الأول^(١) في المدثر موضعان ﴿ذُكْرِي لِلْبَشَرِ كَلَّا وَالْفَمِرِ﴾ [آية: ٣٢ - ٣١]، لا يوقف على كلا، لأنها صلة لليمين^(٢)، ويبدأ بها على معنى إلا والقمر. لَآ يَخَابُونَ الْآخِرَةَ كَلَّا إِنَّهُ﴿ [آية: ٥٣ - ٥٢]، لا يوقف أيضاً على كلا لأنها بمعنى حقاً، ويبدأ بها على معنى إلا^(٣) إنه تذكرة. وفي القيامة ثلاثة؛ ﴿أَيْنَ الْمَبَرُّ كَلَّا﴾ [آية: ١١ - ١٠]، ﴿أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَافِرَةً كَلَّا﴾ [آية: ٢٤ - ٢٥]، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ كَلَّا﴾ [آية: ١٩ - ١٨]، لا يوقف على (كلا) في هذه الموضع، لأنها بمعنى حقاً، ويبدأ بها بمعنى إلا.

وفي عمّ يتسللون موضعان: ﴿وَيَهُ مُخْتَلِفُونَ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [آية: ٥ - ٣]، لا يوقف على كلا لأنها بمعنى حقاً، ويبدأ بها بمعنى حقاً وإلا. وفي عبس ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ انْشَرَهُ كَلَّا﴾ [آية: ٢٣ - ٢٢]، الوقف على كلا هنا [عندهم قبيح]^(٤)، لأنها تكون ردّاً لما^(٥) أخبر الله تعالى به عن الإنسان، والابتداء بها حسنٌ على معنى إلا وحقاً^(٦).

[س]: وكذلك يقع على الوقف أيضاً في سورة الانفطار ﴿مَا شَاءَ رَكَبَ كَلَّا﴾ [آية: ٨ - ٩]^(٧).

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) في (ج) و(ض): اليمين.

(٣) في (طث): ألا. وفي (ج): لا. وفي (م): إلا.

(٤) في (ج) و(ض): قبيح عندهم.

(٥) في (ض): بها.

(٦) في (ج) و(ض): حقاً وإلا.

(٧) ما بين المukoفين سقط في (ج).

وفي المُطْقَفِين أربعة^(١) لا يوقف على الثلاثة الأولى^(٢)، لأنها بمعنى حقا، والابتداء بها حسن على معنى [حقا وإلا]^(٣)، والرابع^(٤) يوقف عليه كما تقدم. وفي العلق ثلاثة^(٥) لا يوقف [على (كلا) في الثلاثة]^(٦) لأنها بمعنى حقا، ويُبتدأ^(٧) بها بمعنى إلا وحقا. وفي التكاثر ثلاثة^(٨) حكمها كذلك لا يوقف عليها لأنها بمعنى حقا، ويُبتدأ^(٩) بها^(١٠) بمعنى إلا وحقا». انتهى كلام الداني. وهذا القدر^(١١) عنده نقف، ولنرجع إلى شرح الدرر اللوامع مستعينا بالله سبحانه.

* * *

(١) في (ض): أربعة مواضع.

(٢) في (م): الأولى. والآيات هي: (آية ٦، ٧ - و١٣، ١٤ - و١٤، ١٥).

(٣) في (ج) و(ض): إلا وحقا.

(٤) أي: (آية ١٧، ١٨).

(٥) والآيات هي: (آية ٦، ٥ - و١٤، ١٥ - و١٩، ١٨).

(٦) في (ض): عليها.

(٧) في (ض): والابتداء.

(٨) والآيات هي: (آية ٣، ٢ - و٣، ٤ - و٤، ٥).

(٩) في (ض): والابتداء.

(١٠) في (م): بمعنى لا.

(١١) في (ج): المقدر.

[فصلٌ: في اتباع مرسوم الخطّ]

فَصْلٌ: وَكُنْ مُتِبِّعًا مَتَى تَقِفُ
سَنَنَ مَا أُثِبَتْ رَسْمًا أَوْ حُذِفْ
وَمَا مِنَ الْهَاءَاتِ تَاءً أُبْدِلا
وَمَا مِنَ الْمَوْصُولَ لِفُظُوا فُصِّلَا
وَاسْلُكْ سَيِّلَ مَا رَوَاهُ النَّاسُ
مِنْهُ، وَإِنْ ضَعَفَهُ الْقِيَاسُ

أَيْ إِتَّابَعَ فِي وَقْفِكَ مَتَى تَقِفُ سَنَنَ مَرْسُومَ خَطَّ الْمَصْحَفِ، وَقَفَتْ اخْتِيَارًا
أَوْ اضْطِرَارًا، وَأَثَبَتْ مَا ثَبَتَ^(١) فِيهِ، وَاحْذَفَ مَا حُذِفَ مِنْهُ.

(س): «وَالْمُعْتَبِرُ رَسْمُهُ^(٢) إِنَّمَا هُوَ فِي^(٣) الْمَصْحَفِ الْعَثَمَانِيِّ، وَقَدْ كَتِبَ^{فِي}
مَصَاحِفَ^(٤) وَجَّهَهَا إِلَى الْبَلْدَانَ، فَمَا تَرَاهُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْأئِمَّةِ فِي الرَّسْمِ، إِنَّمَا
هُوَ لِاِخْتِلَافِ^(٥) تِلْكَ الْمَصَاحِفِ، إِذْ كُلُّ إِمَامٍ يَحْكِي^(٦) مَا رَأَى أَوْ مَا رَوَى،
وَالْكُلُّ عَلَى صَوَابٍ لِأَنَّ الرَّسْمَ مِنْ سُنْنَةِ الصَّحَابَةِ^{اللهُ عَزَّ وَجَلَّ}، وَالْاقْتِداءَ بِهِمْ وَاجِبٌ.

(١) في (ج) و(طث) و(ض): أثبَتْ.

(٢) في (ض): في رسمه.

(٣) الزيادة في (ج).

(٤) سقطَتْ في (ض).

(٥) في (ض): الاختلاف في.

(٦) في (م) و(طث): يكتب.

فلا اختلاف الذي بين أهل الرسم اختلافٌ رؤية أو رواية، لا اختلاف رأيٌ، وقد أشار صاحب «مورد الظمان»^(١) إلى هذا حيث قال^(٢):

«ووضع الناس عليه كتبًا كلُّ يُيَنَّ عنْه كِيفَ كُتِبَا»
 [ولكن يقع الترجيح في ذلك بحسب الكثرة والعدالة، (م)^(٣): «الوقفُ باعتبارٍ»^(٤) مُتابعة^(٥) رسم المصحف ثابتٌ عن نافع من رواية إسحاق المسيبي، قال الداني: «فوجب^(٦) استعمال ما رواه، إذ المصير إلى^(٧) خلاف ذلك بغير دليل من رواية، لا يسع أحداً^(٨) تركها، باطل»^(٩).

قوله (ما أثبتت رسماً) أي في رسم المصحف. (ج): «نحو ﴿يَاتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٦]، ﴿أَنَّا نَاتَيْ لِلأَرْضَ﴾ [الرعد: ٤٢، الأنبياء: ٤٤]، ﴿وَمَا تُغْنِي لِلآيَاتُ وَالثَّدْرُ﴾ في يونس [آية: ١٠١]، و﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدِيَ الْعُمُّ﴾ في النمل [آية: ٨٣]، و﴿يَمْحُوا اللَّهُ﴾ في الرعد [آية: ٤٠]، وما أشبه ذلك». (١٠) فإنه يوقف عليه^(١١) بالياء،

(١) هو = الإمام محمد بن إبراهيم الخراز، في كتابه «مورد الظمان في رسم أحرف القرآن».

(٢) في (ج) و(ض): يقول.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) ما بين المعقوفين سقط في (م) و(طث).

(٥) في (م) و(طث): أي متابعة.

(٦) في (م) و(طث): موجب.

(٧) في (طث): المصير على. وفي (م): المصير إلى.

(٨) في (م) و(طث): يسمع إذ. وفي (ض): يسمع أحداً.

(٩) القصد النافع ص ٣١٢ بتصرف يسيراً.

(١٠) (شرح المجاصي) ورقة ١٧٣، (١٧٥ / ٢١٢).

(١١) في (ج): عليهما.

أو بالواو في^(١) نحو قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ﴾ في الرعد، أو بالألف نحو: ﴿وَفَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، ﴿وَفَالُّوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وهذا هو^(٢) وقف الاختيار.

قال (س): «فالوقف على مرسوم المصحف على وجهين؛ وجہ يجوز القodium عليه، وهو ما يقع في الفواصل والمقاطع، أي نحو: ﴿مَئَابٌ﴾، و﴿عِقَابٌ﴾، وجہ يجوز اختياراً واضطراراً، أي كما قال الشاطبي^(٣): «وُكُوفِيهِمْ وَالْمَازِنِيُّ وَنافِعٌ عُنُوا بِاتِّباعِ الْخَطْبِ فِي وَقْفِ الْإِبْلَةِ» وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى. فكل ما ثبت^(٤) رسمه في المصحف من ألف، أو واو، أو ياء، أو هاء سكت، أو تنوين، فإنه يوقف عليه كذلك، ما لم يؤد إلى مخالفة لسان العرب، كما سيأتي. فيوقف على ﴿الرَّسُولُ﴾، و﴿الظُّنُونَ﴾، و﴿السَّبِيلَ﴾ [آية: ٦٦، ٦٧، ١٠]، في سورة الأحزاب بالألف^(٥). وكذلك يوقف على ﴿وَكَائِنَ﴾، بإثبات النون^(٦) لرسمه في المصحف، ولم يرسم نون التنوين إلا فيه، وأصله منونا^(٧) دخل عليه الكاف، ومعناها كم، وهي للتکثير.

(١) في (ج): وفي.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٥٥.

(٤) في (ج): ثبت في، وهي خطأ.

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (ج) و(ض): التنوين.

(٧) في (ض) و(ج): أي منون.

ثم قال (س):

«ثُمَّ [اتِّبَاعُ الرِّسْمِ] ^(١) إِنْ أَدَى إِلَى مَا لَيْسَ فِي لُغَةِ [الْعَرَبِ أَهْمَلاً] ^(٢)»

(س): «يعني أن الوقف على مرسوم الخط مشروط بأن لا يؤدي إلى مخالفة لغة العرب، فإن أدى إلى ذلك ترك. فـ ﴿شَرَكَيْأَوْ شَرَعُوا﴾ [الشورى: ١٩] وأخواته، وهو كل همزة متطرفة رسمت واوا، لا يوقف عليها بالواو، لأن ذلك خلاف لغة العرب، وإنما يوقف عليها بهمزة ساكنة، ويجوز فيها الروم والإشام. وكذلك ما زيدت فيه ياء خطأ خاصة، نحو: ﴿مِنْ نَبَلِإِنْ لِلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥] وأخواته، فالوقف على الهمزة ساكنة، ويجوز الروم».

قوله (أو حذف)، (ج): «أي وما كان محدوفا في المصحف، فإنه يوقف عليه بغير ^(٣) ياء ولا واو، [اتباعا خط] ^(٤) المصحف، واستغناء ^(٥) بالضمة والكسرة عن الواو والياء، وأيضا هو لغة العرب. وجملة ذلك [في القرآن] ^(٦) من الواوات المحدوفة أربعة؛

في سبحان ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ﴾ [آلية: ١١]، وفي شورى ﴿وَيَمْحُكَ اللَّهُ﴾ [آلية: ٢٢]، وفي القمر ﴿يَدْعُ الْدَّاعِ﴾ [آلية: ٦]، وفي العلق ﴿سَنَدْعُ الرَّبَّانِيَّةَ﴾ [آلية: ١٨].

(١) في (ض): اتباعه.

(٢) في (ج): عرب أم لا. وفي (ض): عرب أهلا.

(٣) في (ض): من غير.

(٤) في (م) و(طث): اتباع خط.

(٥) في (شرح المجاصي) ورقة ١٧٣: أو استغناء.

(٦) سقطت في (ج) و(طث) و(ض).

وجملة الياءات المحدوفات ثلاثة وسبعون، [وكُلُّ ذلِك][١) الياء فيه بالإضافة، إلا في^(٢) قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالٌ﴾ في الرعد [آية: ١٠]، فإنها لام الفعل.

وأول ذلك أربعة في البقرة؛ [﴿وَإِيَّى بَارْهَبُونُ﴾ [آية: ٣٩][٣)، ﴿وَإِيَّى بَاتَّفُونُ﴾ [آية: ٤٠]، ﴿وَلَا تَكْبُرُونُ﴾ [آية: ١٥١]، ﴿وَاتَّفُونَ يَأْوِلَهُ لِلْأَلْبَيْ﴾ [آية: ١٩٦]. وموضعان في إال عمران؛ ﴿وَأَطِيعُونُ﴾ [آية: ٤٩]، ﴿وَخَابُون﴾ [آية: ١٧٥]. وموضع في المائدة ﴿وَاحْشُونُ﴾ [آية: ٤٦، ٤]. وموضع في الأنعام ﴿وَقَدْ هَبِيْنُ﴾ [آية: ٨١].

وفي الأعراف ﴿ثُمَّ كَيْدُونِ﴾ [آية: ١٩٥]، ﴿فَلَا تُنْظِرُونِ﴾ [آية: ١٩٥]. وفي هود ﴿ثُمَّ لَا تُنْظِرُونِ﴾ [آية: ٥٤]، ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [آية: ٧٧]. وأربعة في يوسف؛ ﴿بَأْرِسْلُونِ﴾ [آية: ٤٥]، ﴿وَلَا تُفْرِبُونِ﴾ [آية: ٦٠]، ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ﴾ [آية: ٦٦]، ﴿أَنْ تُبَنِّدُونِ﴾ [آية: ٩٤]. وفي الرعد أربعة؛ ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالٌ﴾ [آية: ١٠]، ﴿مَتَابٌ﴾ [آية: ٣١]، ﴿عَفَابٌ﴾ [آية: ٣٣]، ﴿مَئَابٌ﴾ [آية: ٣٧-٣٠]. وموضع في إبراهيم ﴿أَشَرَّكَتُمُونِ﴾ [آية: ٢٤].

وثلاثة في الحجر؛ ﴿فَلَا تَفْضُحُونِ﴾ [آية: ٦٨]، ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [آية: ٦٩]، ﴿فَبِمِ تَبَشَّرُونِ﴾ [آية: ٥٤]. وثلاثة في النحل؛ ﴿بَاتَّفُونِ﴾ [آية: ٢]، ﴿تَشَاقُّونِ﴾ [آية: ٢٧]، ﴿بَارْهَبُونِ﴾ [آية: ٥١]. وموضع في الكهف ﴿إِنْ تَرَنِ﴾ [آية: ٣٨]، على مذهب من لم يزده. وثلاثة في الأنبياء؛

(١) في (ج)؛ وكذلك.

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) سقطت في (ج).

﴿بَا عَبْدُوْنٌ﴾ [آية: ٢٥] ، ﴿تَسْتَعِلُوْنٌ﴾ [آية: ٣٧] ، ﴿بَا عَبْدُوْنٌ﴾ [آية: ٩١].
 وسْتَهُ في قد أفلح؛ ﴿بِمَا كَذَّبُوْنٌ﴾ [آية: ٣٩، ٢٦] حرفان، ﴿بَاقْتَفُوْنٌ﴾ [آية: ٥٣] ،
 ﴿أَنْ يَخْضُرُوْنٌ﴾ [آية: ٩٩] ، ﴿رَبِّ إِرْجَعُوْنٌ﴾ [آية: ١٠٠] ، ﴿وَلَا
 تَكَلِّمُوْنٌ﴾ [آية: ١٠٩] . وستة عشر في الشُّعرااء؛ ﴿يُكَذِّبُوْنٌ﴾ [آية: ١١] ،
 ﴿يَفْتَلُوْنٌ﴾ [آية: ١٣] ، ﴿سَيَهْدِيْنٌ﴾ [آية: ٦٢] ، ﴿فَهُوَ يَهْدِيْنٌ﴾ [آية: ٧٨] ،
 و﴿وَيَسْفِيْنٌ﴾ [آية: ٧٩] ، و﴿يَشْعِيْنٌ﴾ [آية: ٨٠] ، ﴿ثُمَّ يُخْيِيْنٌ﴾ [آية: ٨١] ، ﴿إِنَّ
 قَوْمِيْهِ كَذَّبُوْنٌ﴾ [آية: ١١٧] ، ﴿بَاقْتَفُوا الَّهَ وَأَطِيْعُوْنٌ﴾ [آية: ١٢٦، ١١٠، ١٠٨ ،
 ١٣١] ، في ثمانية مواضع منها.

وموضع في النمل ﴿تَشَهَّدُوْنٌ﴾ [آية: ٣٢] . وموضع في القصص ﴿يَفْتَلُوْنٌ﴾
 [آية: ٣٣] . وموضع في العنكبوت ﴿بَا عَبْدُوْنٌ﴾ [آية: ٥٦] . وموضع في
 يس^(١) ﴿بَا سَمَّعُوْنٌ﴾ [آية: ٢٤] . وموضع في الصافات ﴿سَيَهْدِيْنٌ﴾ [آية: ٩٩]
 وموضعان في ص؛ ﴿عَذَابٌ﴾ [آية: ٧] ، ﴿بَحْقَ عِقَابٌ﴾ [آية: ١٣] . وموضع في
 الزمر ﴿يَعِبَادِ بَاقْتَفُوْنٌ﴾ [آية: ١٥] . وموضعان في غافر؛ ﴿عِقَابٌ﴾ [آية: ٤] ،
 ﴿يَقَوْمٌ إِنِّيْعُوْنَ أَهْدِكُم﴾ [آية: ٣٨] على مذهب من لم يزدها . وفي الزخرف
 ثلاثة مواضع؛ ﴿سَيَهْدِيْنٌ﴾ [آية: ٢٦] ، ﴿وَاتَّبِعُوْنٌ﴾ [آية: ٦١] ،
 ﴿وَأَطِيْعُوْنٌ﴾ [آية: ٦٣] . وموضع في المرسلات ﴿بَكِيدُوْنٌ﴾ [آية: ٣٩] .
 وموضع في قل يا أيها الكافرون ﴿وَلِيَ دِيْنٌ﴾ [آية: ٦] .

فهذا جمِيع ما حذفت^(٢) الياء منه^(٣) في المصحف في الحالتين؛ في رءوس

(١) في (م) و(طث): يونس. وهو تصحيف.

(٢) في (ج) و(شرح المجاصي): حذف. وسقطت في (ض).

(٣) في (ض): عنه.

الآي، ووسطها^(١)، على^(٢) مذهب نافع. [وزاد بعض القراء مواضع يليها ألف الوصل مع لام التعريف ممحونة، وهي ستة عشر]^[٣]؛

أولها في النساء ﴿وَسَوْفَ يُوتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آلية: ١٤٥]. وفي المائدة
 «وَاحْشُوْنَ لِلْيَوْمِ» [آلية: ٤]. وواحد في يونس ﴿تُنَجَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آلية: ١٠٣]. وفي
 طه [آلية: ١٢]، والنمل [آلية: ١٨]^(٤)، والقصص [آلية: ٣٠]^(٥)، والنازعات [آلية: ١٦]
 «بِالْوَادِ» وفي الحج ﴿لَهَادِ الْذِينَ ظَاهَرُوا﴾ [آلية: ٥٢]. وفي الروم ﴿بِهِدِ
 الْعُمَى﴾ [آلية: ٥٢]. وفي يس ﴿إِنْ يُرِدُنَ لِرَحْمَنَ﴾ [آلية: ٢٢]. وفي الصافات ﴿صَالِ
 الْجَحِيمَ﴾ [آلية: ١٦٣]. وفي الزمر ﴿يَعْبَادُونَ الْذِينَ ظَاهَرُوا﴾ [آلية: ١١]، **﴿فَبَشِّرْ**
عِبَادَ﴾ [آلية: ١٦]. وفي ق ﴿يَنَادُ﴾ [آلية: ٤١]. وفي القمر ﴿فَمَا تَعْنِي لِتَذَرُّ﴾ [آلية: ٥].
 وفي الرحمن [آلية: ٢٤] والتوكير [آلية: ١٦] **﴿أَلْجَوَار﴾**^(٦).

قلتُ: وهكذا رتبها وأحصاها الفاسي^(٧) وابن الأباري على ترتيب السور
 كما تقدم. قال (س)^(٨) و(ع) وغيرهما: «أما ما لم يقع في مواضع الوقف، فإن

(١) في (ج): وفي وسطها.

(٢) في (ض): هذا.

(٣) في (شرح المجاصي) لوحة ١٧٤: (وقد زاد بعض القراء مواضع فيها في الوصل، وأثبت بعضهم مواضع منها في الحالتين، وستة عشر مواضعاً ليقها ألف الوصل مع لام التعريف ممحونة بلا خلاف:).

(٤) في (النمل): (وَادِ).

(٥) في (القصص): (الْوَادِ).

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦ / ٢١٢.

(٧) ينظر: اللآلئ الفريدة ٢ / ٤٣٠ - ٤٣٣.

(٨) في (ج) و(ض): (م).

الوقف عليها على جهة الاختبار، ولذلك قال الشاطبي^(١):

«وَكُوْفِيْهِمْ وَالْمَازِنِيُّ وَنافِعٌ عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطٍّ فِي وَقْفِ الْابْتِلَا»

أي وقف الاختبار - [يعني اختبار كيف^(٢) رسم الكلمة وإن لم يكن موضع الوقف، وإنما يقال له وقف الاختبار]^(٣) - في نحو: ﴿يُوتِ اللَّه﴾ [النساء: ١٤٥]، ﴿وَيَدْعُ أَلِانْسَنَ﴾ [الإسراء: ١١]، وشبهه، فإذا وقف القارئ عليه لأجل اختبار رسم الكلمة، رجع وابتداً بما قبله، لأنه ليس بوقفٍ تام، ولا حسن، ولا كاف. قال الفاسي: «ومعنى قوله (في وقف الابتلاء) أي الاختبار، وذلك أن^(٤) جميع ما ورد من ذلك إلا اليسيء، ليس بمحل الوقف، وإنما يقف القارئ عليه عند انقطاع نفسه أو عند سؤاله ممتحناً عن كيفية وقفه عليه، فقد جرت العادة بالسؤال عن ذلك»^(٥).

وقوله (وما من الماءات تاء أبِدلا)، يعني ما رسم من هاءات التأنيث بالباء، نحو ﴿فَرَثَ عَيْنِ﴾ [القصص: ٨]، و﴿وَجَنَّتْ نَعِيمِ﴾ [الواقعة: ٩٢]، و﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وشبهه، وهو معطوف على قوله (ما أثبت رسمًا أو حذفًا)، أي^(٦) فحكمه كحكمه في اتباع الرسم في الوقف، يقف بالباء على

(١) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٥٥.

(٢) في (ض): كيفية.

(٣) ما بين المعковين سقط في (ج).

(٤) سقطت في (ج).

(٥) اللائى الفريدة ٢ / ٤٢٩.

(٦) سقطت في (ج).

حَسِبِ الرسم بناء^(١) على الوصل.

(ع): «ويظهر من قوله (وما من الهاءات أبدلا)، أن الأصل فيهنّ الهاء، والباء مبدلٌ منها، وكذلك يظهر من كلام الشاطبي، حيث قال^(٢):

«إذا كُتِبَتْ بِالْتَّاءِ هَاءٌ مَؤَنَّثٌ فَبِالْهَاءِ قَفْ حَقَّا رِضِيٌّ وَمُعَوْلَأً»

وهذا مذهب الكوفيين، وقال البصريون إن التاء هي الأصل، وقد تقدم هذا عند قوله:

وقَفْ بِالْإِسْكَانِ بِلَا مُعَارِضٍ فِي هَاءِ تَأْنِيْثٍ وَشَكْلٌ عَارِضٌ

قال الفاسي لما تكلّم على البيت المتقدم: «أمرك أن تقف على ما يرسم من هاء التأنيث بالباء لمن أشار إليه، بقوله (حقاً رضي) وهو ابنُ كثير، وأبو عمرو، والكسائي، فتعين لمن سواهم الوقفُ بالتاء»^(٣).

(ج): «قوله (باء أبدلا) أي أبدلت الهاء تاء في الوصل، وعددها في الكتاب العزيز ثلاثة وأربعون موضعا؛

منها^(٤) (نعمت) أحد عشر موضعا؛ في البقرة [﴿نَعْمَتَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾] [آية: ٢٢٩]. وفي إال عمران^(٥) [﴿وَادْثُرُوا نَعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَإِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ﴾] [آية: ١٠٣]. وفي المائدة [﴿أَذْكُرُوا

(١) في (م) و(طث): بباء.

(٢) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٥٥.

(٣) اللآلئ الفريدة ٢ / ٤٣٩.

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) سقطت في (ض).

نِعْمَتُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَإِذْ هُمْ فَوْمٌ [آية: ١٢]. واثنان في إبراهيم؛ «أَلَمْ تَرَ إِلَى الْأَذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا» [آية: ٣٠]، «وَإِن تَعْدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا» [آية: ٣٦]. وثلاثة في النحل؛ «وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ» [آية: ٧٢]، و«يَغْرِبُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ» [آية: ٨٣]، «وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ» [آية: ١١٤]. وفي لقمان «أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ» [آية: ٣٠]. وفي فاطر «إِذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ» [آية: ٣]. وفي الطور «فَذَكِّرْ بِمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ» [آية: ٢٧]. واحتَلَّفَ في قوله «وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي» في و[الصفات: ٥٧].

ومنها (رحمت) سبعة؛ في البقرة «يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ» [آية: ٢١٦]. وفي الأعراف «إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ فَرِيبٌ» [آية: ٥٥]. وفي هود «رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَتُهُ» [آية: ٧٢]. وفي مريم «ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ وَرَكَرِيَاءُ» [آية: ١]. وفي الروم «بَانَظَرَ إِلَى أَثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ» [آية: ٤٩]. وحرفان في الزخرف؛ «أَهُمْ يَفْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ» [آية: ٣١]، «وَرَحْمَتُ رَبِّكَ حَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ» [آية: ٣١]. واحتَلَّفَ في قوله «بِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنَتَ لَهُمْ» في ءال عمران [آية: ١٥٩].

{ومنها (سنت) في خمسة مواضع؛ في الأنفال «فَقَدْ مَضَثْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ» [آية: ٣٨]، [وثلاثة في آخر] ^(١) فاطر ^(٢)، وواحد في آخر غافر ^(٣) } ^(٤).

(١) في (ض): في.

(٢) أي: في قوله تعالى: «فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ قَلَسْ تَجِدَ لِسُنَّتَ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۝ وَلَسْ تَجِدَ لِسُنَّتَ اللَّهِ تَحْوِيلًا ۝» [آية: ٤٣ - ٤٤].

(٣) أي: في قوله تعالى: «سُنَّتُ اللَّهِ لِتِّي فَدْ خَلَّتْ ۝» [آية: ٨٤].

(٤) ما بين المukoفين سقط في (شرح المجاصي).

ومنها (العنت)؛ حرفان في ءال عمران ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ بَنْجَحْلَ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْ
الْكَذِبِينَ﴾ [آية: ٦٠]. وفي النور ﴿وَالْخَمِسَةُ أَنْ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [آية: ٧].

ومنها (مَعْصِيت)؛ حرفان في قد سمع^(١).

ومنها (امرأة)، سبعة مواضع؛ في ءال عمران ﴿إِمْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آية: ٣٥].
وفي يوسف عليه السَّلام حرفان؛ ﴿إِمْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [آية: ٣٠]، ﴿إِمْرَأَتُ
الْعَزِيزِ﴾ [آية: ٥١]. وفي القصص ﴿إِمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [آية: ٨]. وفي التحرير
﴿إِمْرَأَتَ نُوحَ وَإِمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [آية: ١٠]، ﴿إِمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [آية: ١١]. وهي كلّها
 مضافة إلى بعلها^(٢).

ومنها ستة مفردة؛ ﴿كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ في الأعراف [آية: ١٣٦]. ﴿بَقَيَّتُ
اللَّهُ﴾ في هود [آية: ٨٦]. ﴿فَرَّتْ عَيْنِ﴾ في القصص [آية: ٨]. ﴿فِطْرَتُ اللَّهُ﴾ في
الروم [آية: ٢٩]. ﴿شَجَرَتُ الْأَزْفُوم﴾ في الدخان ([آية: ٤١]). ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٌ﴾ في
المزن [آية: ٩٢] – الواقعـة –.

ومنها ﴿يَأَبَتِ﴾. و﴿إِبْنَتِ﴾ [التحرـيم: ١٢].

وهذه كلـها يوقف عليها بالرـوم والإـشمـام حيث تكون مرفوعـة أو
مكسـورة. وكـذلك يـوقفـ بالـباءـ عـلـىـ ﴿مـرـضـاتـ﴾، و﴿ذـاتـ﴾، و﴿هـيـهـاتـ﴾
[المـؤـمنـونـ: ٣٦ـ]، و﴿أـوـلـاتـ﴾ [الـطـلاقـ: ٤ـ، ٦ـ]، و﴿وـلـاتـ حـيـنـ﴾ [صـ: ٢ـ].

ويـوقفـ عـلـىـ ﴿أـيـهـ أـلـمـوـمـنـونـ﴾ فيـ النـورـ [آـيـةـ: ٣١ـ]. و﴿يـأـيـهـ أـلـسـاحـرـ﴾ فيـ
الـزـخـرـفـ [آـيـةـ: ٤٨ـ]. و﴿أـيـهـ أـلـتـقـلـيـ﴾ فيـ الرـحـمـنـ [آـيـةـ: ٢٩ـ]، عـلـىـ الـهـاءـ مـنـ غـيرـ

(١) أي: في قوله تعالى ﴿وَالْعَدُوُانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [آية: ٨].

(٢) في (م): فعلها.

ألف. {وعلى^(١) ﴿وَيْكَانَهُ و﴾] [القصص: ٨٢] على الهماء من غير واو} ^(٢).
 ويُوقف على ﴿الظَّنُونَا، وَالرَّسُولَا، وَالسَّيِّلَا﴾ في الأحزاب [آية: ٦٦، ١٠، ٦٧]
 بالألف ^(٣)). ^(٤).

قلت وكذا تعرض الفاسي لعدّها^(٥).

قوله (وما من الموصول لفظا فصلا)، (ع): «معناه أن ما^(٦) كان في اللفظ
 موصولا^(٧)، وهو في الخط منفصل^(٨)، قِفْ عليه حسب رَسْمِه، أي قف^(٩) عليه
 مفصولا. وكذلك^(١٠) الوقف على جميع ما نذكره من المنفصل، يُسمّيه القراء
 وقف الاختبار والامتحان، وإن كان فيها بعض الموضع ليس بمحل الوقف، لكن
 سُمِّعَ منهم لأجل اختبار القارئ كيف رَسُمُ الكلمة، فإذا وقف عليه ابتدأ بما
 قبله، لأنَّه ليس بوقف تام ولا حسن ولا كاف، وإنما هو لأجل الاختبار كما تقدم.

(س): «وقد رُسمت في المصحف العثماني مواضع مفصولة على الأصل،

(١) سقطت في (ج).

(٢) ما بين المعکوفین سقط في (ض).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) (شرح المجاصي) لوحات ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧ / ٢١٢.

(٥) ينظر: (اللآلئ الفريدة) ٢ / ٤٤٠ - ٤٤٢.

(٦) سقطت في (ض) و(ج).

(٧) سقطت في (م).

(٨) في (ج): منفصل.

(٩) سقطت في (م) و(طث).

(١٠) في (ج) و(ض): وهذا.

فلنذكرها لعلم أن المسكون عنه وهو الأكثر موصول. والفصل معناه لغة القطع».

ثم تعرّض لذكر الموصول [هو و^(١) (ج) و(ع)], وسنذكرها إن شاء الله تعالى.

قال (ج): «قوله (وما من الموصول لفظا فصلا), أي ما كان موصولا في اللفظ منفصلا في الخط، [فصل في الوقف]^(٢) كما كتب في الخط مقطوعا، وإن كتب موصولا [لم يفصل]^(٣)، بل يتبع خط المصحف في الوقف^(٤).

والمنفصل منه ثمانية وخمسون؛

((أن لا^(٥)) عشرة مواضع؛ موضعان في الأعراف ﴿أَن لَا أَفُول﴾ [آية: ١٠٤]، و﴿أَن لَا يَفْلُو﴾ [آية: ١٦٩]. وفي التوبة ﴿أَن لَا مَلْجَأ﴾ [آية: ١١٩]. وحرفان في هود ﴿وَأَن لَا إِلَهَ إِلَّا هُو﴾ [آية: ١٤]، و﴿أَن لَا تَعْبُدُوا إِلَّا أَللَّهُ﴾ [آية: ٢٦] الثاني^(٦)). وفي الحج ﴿أَن لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئا﴾ [آية: ٢٤]. وفي يس ﴿أَن لَا تَعْبُدُوا أَلْشَيْطَن﴾ [آية: ٦٠]. وفي الدخان ﴿وَأَن لَا تَعْلُوْ عَنِي أَللَّهُ﴾ [آية: ١٨]. وفي الامتحان ﴿أَن لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ﴾ [آية: ١٢]. وفي القلم ﴿أَن لَا يَدْخُلَنَّهَا﴾ [آية: ٢٤]^(٧).

(١) سقطت في (م) و(طث). وفي (ض): «هو الأقل».

(٢) كتب في (طث) كأنه عنوان لما سيأتي بعده!.

(٣) في (م) و(طث): فلا يتبع.

(٤) زاد في (شرح المجاصي) لوحة ١٧٥: «كيف هو في المصحف اتباعا للخط».

(٥) في (ج): ألا. والصواب أنها مفصولة رسما. وسقطت في (ض).

(٦) في (ج): والثاني.

(٧) (شرح المجاصي) لوحة ١٧٥، (٢١٢ / ١٧٧)، ثم أكمل عدداً كلها في لوحة ١٧٦، ١٧٥.

(ع): «فَهَذِهِ عَشْرٌ مِّنْ غَيْرِ خَلَافٍ، وَمَوْضِعُ اخْتِلَافٍ^(١) فِيهِ فِي الْأَنْبِيَاءِ
 ﴿أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ [آلية: ٨٦]، [س]: اخْتِلَافٍ^(٢) فِي قَوْلِهِ ﴿أَنَّ لَا
 إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ فِي الْأَنْبِيَاءِ^(٣)، قَالَ الدَّانِي: «كُتِبَتِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالنُّونِ،
 وَفِي بَعْضِهَا بِغَيْرِ نُونٍ»، ^(٤) قَالَ أَبُو دَاوُود^(٥): «وَأَنَا أَسْتَحِبُّ كَتْبَهُ بِالنُّونِ»،
 (ج): «وَتَرَكَهُ أَشَهْرًا»^(٦).

وَمِنْهَا (فِي مَا)^(٧) أَحَدُ عَشْرِ مَوْضِعًا؛ فِي الْبَقَرَةِ ﴿فِي مَا بَعَلْنَ﴾ [آلية: ٢٣٨]
 الثَّانِي. وَفِي الْعَقُودِ ﴿فِي مَا ءَاتَيْكُمْ﴾ [آلية: ٥٠] فِي وَسْطِهَا. وَحِرْفَانُ فِي الْأَنْعَامِ
 ﴿فُلَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ﴾ [آلية: ١٤٦]، و﴿فِي مَا ءَاتَيْكُمْ﴾ [آلية: ١٦٧] فِي
 أَخْرَهَا. وَفِي الْأَنْبِيَاءِ ﴿فِي مَا إِشْتَهَى﴾ [آلية: ١٠١]. وَفِي النُّورِ ﴿فِي مَا
 أَبْصَرْتُمْ﴾ [آلية: ١٤]. وَفِي الشِّعْرَاءِ ﴿فِي مَا هَنَّ﴾ [آلية: ١٤٦]. وَفِي الرُّومِ ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾
 [آلية: ٢٧]. وَمَوْضِعَانِ فِي الزُّمْرِ ﴿فِي مَا هُمْ بِيهِ﴾ [آلية: ٣]، و﴿فِي مَا كَانُوا

(١) فِي (ج) و(ض): خَلَافٌ.

(٢) سَقَطَتِ فِي (ج).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنَ سَقَطَ فِي (ض).

(٤) لَمْ أَجِدْ مَصْدِرَ هَذَا الْكَلَامَ، لَكِنَّهُ رَوَى فِي كِتَابِهِ «الْمَقْنَعُ فِي مَعْرِفَةِ مَرْسُومِ مَصَاحِفِ أَهْلِ
 الْأَمْصَارِ» ص ٢١٨، عَنْ أَبْنَيِ الْأَنْبَارِيِّ قَوْلُهُ: «وَجَمِيعُ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ (اللَّهُ).
 فَهُوَ بِغَيْرِ نُونٍ، إِلَّا عَشْرَةُ أَحْرَفٍ»، ثُمَّ ذَكَرَهَا الدَّانِيُّ، وَلَيْسَ مِنْهَا مَوْضِعُ (الْأَنْبِيَاءِ).

(٥) هُوَ = سَلِيمَانُ بْنُ نَجَاحٍ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ، أَبُو دَاوُودُ، الْإِمَامُ الْأَمْوَيُ الْأَنْدَلُسِيُّ، وَقَدْ
 سَبَقَتْ تَرْجِمَتِهِ فِي الْمُقدَّمَةِ.

(٦) (شَرْحُ الْمَاجَاضِيِّ) لَوْحَةُ ١٧٥.

(٧) فِي (ج): فِيهَا. وَسَقَطَتِ فِي (م) و(طث).

فِيهِ》 [آية: ٤٣]. [وَفِي الْوَاقِعَةِ 《وَنُنْشِئُكُمْ مِّنْ مَا لَا تَعْلَمُونَ》 [آية: ٦٤] [١)].

(س) (٢): «وَذَكَرَ الدَّانِي الْخَلَافَ فِي جَمِيعِهَا، (٣) وَذَكَرَهُ أَبُو دَاوُودُ فِي غَيْرِ
الَّذِي فِي الْأَنْبِيَاءِ، [وَالْعَمَلُ جَارٌ] (٤) عَلَى قِطْعَةِ (٥) الْجَمِيعِ، (ج) «وَهُوَ الْمَشْهُورُ». (٦)
(س): «زَادَ بَعْضُهُمْ فِي الْمُقْطُوعِ» (٧) 《فِيمَا (٨) أَفْتَدَتْ بِهِ》 فِي الْبَقْرَةِ [آية: ٢٢٧]،
وَ《فِيمَا إِنْ مَكَّنَنَاكُمْ فِيهِ》 فِي الْأَحْقَافِ [آية: ٢٥]، وَالْعَمَلُ فِيهَا عَلَى
الْوَصْلِ». (ج): «وَالْمَشْهُورُ 《فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ》 وَصَلُّهَا» (٩).

(س): «وَمِنْهَا (إِنْ) بِكْسَرِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ (١٠) النُّونِ؛
فِي الْأَنْعَامِ 《إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَا تُتِّمُّ》 [آية: ١٣٥]، فَإِنَّهُ مُقْطُوعٌ. وَاخْتَلَفَ فِي 《إِنَّمَا
عِنْدَ اللَّهِ》 فِي النَّحْلِ [آية: ٩٥]، وَالْمَشْهُورُ وَصَلُّهُ. وَ《وَإِنَّ مَا نَرِيَنَّكَ》，بِتَخْفِيفِ
النُّونِ فِي الرَّعْدِ [آية: ٤١]. وَ《فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ》 فِي الْقَصْصَ [آية: ٥٠].
وَمِنْهَا 《وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ》 فِي الْحِجَّةِ [آية: ٦٢] وَلِقَمَانِ [آية: ٣٠]. وَفِي الْأَنْفَالِ

(١) سقطت في (ج).

(٢) سقطت في (ض).

(٣) ينظر كتابه: المقنع ص ٢٢٣، ٢٢٢.

(٤) في (ض): والفصل على هذا جائز.

(٥) في (ج): القطع.

(٦) (شرح المجاصي) لوحة ١٧٦.

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (طث): في. وفي (ض): في ما.

(٩) (شرح المجاصي) لوحة ١٧٦.

(١٠) في (ج): وشدة.

﴿أَنَّمَا عَنِمْتُم﴾ [آية: ٤١]، على خلاف فيه، (ع) و(ج) و(س): «والوصل أشهَر»^(١).

(س)^(٢): «وَأَمَا قُولُهُ تَعَالَى ﴿أَنَّمَا فِي الْأَرْض﴾ [لقان: ٢٦]، فالمعروف فيه الاتصال، وما^(٣) ذُكِرَ فيه من القطع فغير^(٤) ثابت عند الأئمة.

ومنها ﴿بِمَالِ هَؤُلَاءِ الْفَرْوَم﴾ [النساء: ٧٧]، و﴿مَالِ هَذَا الْكِتَاب﴾ [الكهف: ٤٨]، ﴿مَالِ هَذَا الْرَّسُول﴾ [الفرقان: ٧]، ﴿بِمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج: ٣٦].

ومنها (من مَا) ثلاثة؛ في النساء ﴿بِمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم﴾ [آية: ٢٥]، وفي الروم [آية: ٢٨] كذلك، وفي المنافقين ﴿مِنْ مَا رَزَفْتَكُم﴾ [آية: ١٠] على خلافِ فيه، والمشهور القطع.

ومنها ﴿عَنْ مَا نَهْوَأْ عَنْهُ﴾ في الأعراف [آية: ١٦٦]، وفي النور ﴿عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آية: ٤٢]، وفي النجم ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ [آية: ٢٩].

ومنها ﴿أَمْ مَنْ﴾ في أربعة مواضع؛ ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ﴾ في النساء [آية: ١٠٨]. ﴿أَمْ مَنْ اسْسَ﴾ في براءة [آية: ١١٠]. ﴿أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾ في الصافات [آية: ١١]. ﴿أَمْ مَنْ يَأْتِيَءَ عَامِنَا﴾ في فصلت [آية: ٣٩].

(١) ينظر: (شرح المجاصي) لوحـة ١٧٦.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (طث): وكما.

(٤) سقطت في (ض).

ومنها ﴿أَن لَّهُ﴾ حيث وقع، [إِلَّا فِي]^(١) الكهف والقيامة،^(٢) [فَإِنَّهَا]
بغير نون. قلت وفيه يقول الراجز^(٣):
 أَلَّنْ بِغَيْرِ النُّونِ يَا سَالَامَةُ
 في سورة الكهف مع القيامة].^(٤)
 ومنها ([حَيْثُ مَا]^(٥)) مقطوعة في الموضعين في البقرة^(٦).
 ومنها ([أَئِنَّ مَا]^(٧)) مقطوع^(٨) حيث وقع^(٩)، إِلَّا أَرْبَعَةُ مَوَاضِعُ، فَإِنَّهَا
موصولة؛ ﴿فَإِنَّمَا تَوَلُّوْ بَقْمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ في البقرة [آية: ١١٤]. وفي النساء
 ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [آية: ٧٧]. وفي النحل ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهُهُ لَا
 يَاتِ بِخَيْرٍ﴾ [آية: ٧٦]. وفي الأحزاب ﴿أَيْنَمَا ثُفِّيْبُوا﴾ [آية: ٦١]. فهذه الأربعة^(١٠)
 موصولة. واختلف في الذي في الشعراء ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُوْنَ﴾ [آية: ٩٢]
 [والقطع أشهـر]^(١١).

(١) سقطت في (ض).

(٢) سورة الكهف (آية ٧٠)، وسورة القيامة (آية ٣).

(٣) هو = لم أجد قائل البيت.

(٤) ما بين المعقوفين سقط في (ض) و(ج).

(٥) في (م) و(ج) و(طث): حيث.

(٦) (آية ١٤٤)، و(آية ١٥٠).

(٧) في (م) و(ج) و(طث): أين.

(٨) في (ض): مقطوعة.

(٩) في (ج) و(ض): وقعت.

(١٠) في (ض): الأربعة مواضع.

(١١) في (ض): بالوصل والقطع.

ومنها (كُلّ مَا) (س)^(١): «واتفقوا على قطعه^(٢) في قوله تعالى ﴿مِنْ كُلِّ
مَا سَأَلَثُمُوهُ﴾ في إبراهيم [آية: ٣٦]. واختلفوا في ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا﴾ في النساء [آية: ٩١].
وفي ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أَمَّةً﴾ في الأعراف [آية: ٣٦]. وفي ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أَمَّةً﴾
رَسُولُهَا﴿ في قد أفلح [آية: ٤٤]. وفي ﴿كُلَّمَا أُلْفِيَ إِلَيْهَا بَوْجَ﴾ في الملك
[آية: ٨]. و(ما) في هذه الموضع ظرفية، والقطع فيها على الأصل، والوصل فيها
موافق للقياس، إذ^(٣) القياس وَصُلُّ^(٤) (كُلَّ) بـ(ما) الظرفية، نحو: (كُلَّمَا قَمَتْ
قَمَتْ^(٥)).

(ع) و(ج): «والمشهور في هذه الثلاثة^(٦) الوصل»^(٧).

ومنها؛ ﴿يَوْمَ هُمْ بَرِزُونَ﴾ في غافر [آية: ١٥]. و﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى الْبَارِ
يُعْتَنُونَ﴾ والذاريات [آية: ١٣]. فُصل في هذين الموضعين^(٨) ووُصل في غيرهما،
نحو: ﴿مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ وشبيهه. (س) و(ج): «والفرق أن لفظ
(هم) في هذين الموضعين^(٩) ضمير رفع مبتدأ، وخبره ما بعده، فالظرف مضاد

(١) سقطت في (ض).

(٢) في (ض): قطعها.

(٣) في (ج) و(ض): لأن.

(٤) في (ض): اتصال.

(٥) سقطت في (ض).

(٦) يعني: الأعراف، والملك، والمؤمنون، كما قال المجاichi.

(٧) (شرح المجاichi) لوحة ١٧٦.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) سقطت في (ج).

إلى الجملة. و(هم) في غير هما ضمير خففي فافترقا»^(١).

ومنها (بِسَمَا)، إذا كان قبل الباء فاء أو لام، فإنها مقطوعة، وإن^(٢) لم يتقدمها أحد هذين الحرفين^(٣) كانت موصولة، والخلاف في «فُلْ بِيسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ» في البقرة [آية: ٩٢].

ومنها؛ «لِكَنْ لَا يَعْلَمَ» في النحل [آية: ٧٠]. «لِكَنْ لَا يَكُونَ» في الأحزاب الأول [آية: ٣٧]^(٤). و«كَنْ لَا يَكُونَ دُولَةً» في الحشر [آية: ٧]. فهذه جملة مقطوعة في كتاب الله عَزَّلَهُ^(٥).

(ع): «وهذا الوقف على جميع ما تقدم من المنفصل، يُسمّيه القراءُ وقف الاختبار»، أي يُختبرُ القارئُ كيف رَسَمَ الكلمة، وقد تقدم هذا المعنى.

تنبيه:

قال (س) و(م): «مقتضى ما تقدم، أن الوقف على «أَيَّاً مَا تَدْعُوا» [آية: ١٠٩] يكون على الياء بإبدال تنوينه ألفاً، لأنه مفصول في الخط، وليس كذلك، بل الوقف على (ما)، فإنه المَرْوِيُّ عن نافع، واتباع الرواية مقدم، فاعلمه فإن الغلط فيه كثير»^(٦)^(٧).

(١) ينظر: (شرح المجاخي) لوحه ١٧٦.

(٢) في (م) و(طث): إن.

(٣) في (ض): هذان الحرفان.

(٤) أما الموضع الثاني، فهو في (آية ٥٠): «لِكَيْلًا يَكُونَ».

(٥) هنا انتهى عدّ المجاخي لها لوحه ١٧٦.

(٦) سقطت في (ض).

(٧) لم أجده في (القصد النافع).

(س): «واعلم أنه [لا يتعمد]^(١) أحدُ الوقف في غير المقاطع إلا [لقصد اختبار]^(٢) الكلمة كيف رُسمت، أو لضرورة انقطاع النفس،^(٣) فيقف حينئذ بحسب الرسم، وإليه^(٤) تعرّض الشاطبي في قوله:

وَكُوْفِيْهِمْ وَالمازِنِيُّ وَنافِعٌ عُنُوا باتّباع الخطّ في وَقْفِ الابْتِلَا

قلت: وإنما كررناه^(٥) ليرسخ في ذهن الطالب^(٦) {ويتمكن من فهمه، وهذه عادتنا في ما نُكرّر.

وَاسْلُكْ سَبِيلَ مَا رَوَاهُ النَّاسُ مِنْهُ، وَإِنْ ضَعَفَهُ الْقِيَاسُ

الناس معناه^(٧) القراء والسلف الصالح، (م) و(ع): «أي اسلك سبيل ما رواه الناس منه، يعني من الهجاء. يقول اسلك سبيل الرواية^(٨) فيما رَوَوا من اتّباع المرسوم، فأثبتت في وفك ما [أثبتت فيه]^(٩)، واحذف ما حُذف، واقطع ما قطع،

(١) في (م) و(طث): لا يعتد. وسقطت في (ض).

(٢) في (ج): قصد الاختبار. وفي (ض): قصد اختبار.

(٣) في (ج) و(ض): نفس.

(٤) في (ج) و(ض): قوله.

(٥) في (م) و(ض) و(طث): ذكرته.

(٦) من هنا إلى ص٤٠٨، حوالي ست صفحات، هناك لوحة مفقودة في النسخة (م)، بين اللوحتين، ٩٥، و٩٦.

(٧) الزيادة في (طث). وفي (ض): هنا هم.

(٨) في (طث): الرواية.

(٩) في (طث): ثبت.

وصل ما وصل، حسبما ثبت رسمه»،^(١) [ولا تُحِدِّث]^(٢) فيه شيئاً من عند نفسك. قوله (منه) أي من الرسم، فالضمير عائد على الرسم وهو المجاز.

وقوله (وإن ضعفه القياس) وذلك مثل ما حذفءاً آخره من الأفعال التي أواخرها^(٣) ياء أو واو أصليتان، نحو **﴿يُوتِ لَهُ﴾** النساء: ١٤٦، و**﴿وَيَدْعُ إِلَيْنَسْ﴾** الإسراء: ١١، لأن الياء والواو في مثل^(٤) هذين الموضعين لم يدخل عليهما جازم **﴿فَيَحْذِفُهُمْ﴾**^(٥). فأنت إذا وقفت بالياء أو بالواو خالفت^(٦) خط المصحف، وإن وقفت بالسكون بغير ياء أو بغير واو، خالفت الأصل. فهذا وجه الضعف في القياس، يعني من طريق العربية، ولكن بالنظر إلى ما^(٧) رواه الناس^(٨) قوي، وهم الصحابة **رسول الله** والقراء بعدهم رحمهم الله.

(م) و(ع): «وفي قوله (وإن ضعفه القياس) تنبية على [أن اللفظ]^(٩) الموقف عليه لا يجوز فيه اتباع الرسم إلا أن يكون من كلام العرب وسمع منهم، غير أنه على ضعف من طريق القياس والعربية، ولكن يتراجح^(١٠) الوقف عليه لموافقة خط المصحف، فإن أدى اتباع الرسم إلى ما ليس في كلام العرب

(١) (القصد النافع) ص ٣١٦، ٣١٧.

(٢) في (طث): أي فلا تحدث. وفي (ض): أي ولا تحذف.

(٣) في (ج) و(ض): أواخرهن.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) في (ج): يحذفهما.

(٦) في (طث): وخالفت. وسقطت في (ض).

(٧) في (ض): من.

(٨) الزيادة في (طث).

(٩) سقطت في (ض).

(١٠) في (ج): يرجح.

وغير مسموع منهم، فلا يُتبع الرسم، نحو: ﴿وَيَدْرَؤُونَ﴾ [النور: ٨]، و﴿أَنْمَلَؤُونَ﴾ [النمل: ٢٩]، المكتوب بالواو، و﴿مِنْ نَبِإِنَّ﴾^(١) [الأنعام: ٣٥] المكتوب بالياء، إنما يوقف على الهمزة بالسكون، لا على الحرف المرسوم في ذلك»،^(٢) وقد تقدم هذا وبالله التوفيق.



(١) في (طث): انبائي.

(٢) (القصد النافع) ص ٣١٧.

[باب: ياءاتُ الإِضَافَة]

القولُ فِي الْيَاءَتِ لِلإِضَافَةِ فُحْذِفَتْ وَخُذْتِ خَلَافَهُ

ياء الإِضَافَةُ هِيَ الْيَاءُ الزائِدَةُ الدالَّةُ عَلَى الْوَاحِدِ المُتَكَلِّمِ ذَكْرَا كَانَ أَوْ أَنْتَ، فَيُخْرَجُ^(١) بِالزَّائِدَةِ الأُصْلِيَّةِ، نَحْوَ: ﴿يُوتِيَ لِلْحِكْمَةِ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، مَا هُوَ^(٢) لَامُ الْكَلْمَةِ، وَيُخْرَجُ بِالْمُتَكَلِّمِ يَاءُ الْمُؤْنَثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوَ: ﴿أَمْدُخِلِي لِلصَّرْحَ﴾ [النَّمَل: ٤٥].

وَتَنْتَصِلُ هَذِهِ الْيَاءَتِ بِالْكَلْمَمِ^(٣) الْثَّلَاثَ؛ الْأَسْمَمُ، وَالْفَعْلُ، وَالْحَرْفُ. وَلِلْعَرَبِ فِيهَا ثَلَاثُ لِغَاتٍ؛ الْفَتْحُ، (م) «وَهُوَ الْأَصْلُ»،^(٤) وَالسَّكُونُ، وَالْكَسْرُ. أَمَّا الْفَتْحُ وَالسَّكُونُ فَقَدْ جَعَلَهُمَا امْرُؤُ الْقَيْسِ^(٥) فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ^(٦):

(١) فِي (ض): فُخْرَجَ.

(٢) فِي (طث): هِيَ.

(٣) فِي (ج): الْكَلَامُ.

(٤) (القصد النافع) ص ٣١٩.

(٥) هُوَ = امْرُؤُ الْقَيْسِ، ابْنُ حَبْرٍ بْنِ الْحَارِثِ الْكَنْدِيِّ، مِنْ بَنِي آكِلِ الْمَرَارِ، أَشْهَرُ شَعَرَاءِ الْعَرَبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، يَانِي الْأَصْلُ، مَاتَ سَنَةً (٨٠) قَبْلَ الْهِجْرَةِ). يَنْظَرُ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ / ١. ٣٥١.

(٦) «دِيْوَانُ امْرُؤِ الْقَيْسِ» ٢ / ٩. تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبْوِ الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، الْقَاهِرَةُ، ط٤.

ففاحت دموع العين مِنْيٍ صبابةٌ على النَّحْرِ حتى بلَّ دمْعَيَ مِحْمَلِي،

فتح (دمعي) وأسكن (محمي)، وقال زهير^(١):

بدالِي أَنِّي لستُ مُدْرِكًا^(٢) ما مَضَى ولا سابقاً شائياً إذا كانَ جَائِيَا،^(٣)

فتح (لي) وأسكن (أني).

وأما اللغة الثالثة^(٤) وهي التحريك بالكسرة (ع): «وهي لغة مشهورة مسموعة من العرب، سمع منهم يقولون: (يا صحابي)، و(عَصَضْتُه بِفِي)^(٥)، و(مررتُ بِعَلَامِي)^(٦)، قال شاعرُهم:

قال لها هَلْ لَكِ رأيٌ فِي قالت له ما أنت بالمرضي.^(٧)

وعلى هذه اللغة قراءة حمزة (وما أنت بِمُصْرِخٍ) بالكسر». قوله (فخذ وفاته)، أي ما اتفق ورث و قالون عليه، وما اختلفوا عليه.

سَكَنَ قَالُونُ مِنَ الْيَاءَاتِ تَسْعَأَ أَتَتْ فِي الْحَكْطِ ثَابِتَاتِ

(١) هو = زهير بن أبي سلمي، ربيعة بن رياح المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية، وفي أئمة الأدب من يُفضله على شعراء العرب كافة، مات سنة (١٣) قبل الهجرة. ينظر: الأعلام للزركي / ٣ / ٨٧.

(٢) في (ج) و(طث): مدرك.

(٣) «ديوان زهير بن أبي سلمي» ص ٧٦. عناية وشرح: حمدو طماس، دار المعرفة، لبنان. ط ٢٠٠٥، ٢٠٠٥.

(٤) في (ض): الثانية.

(٥) في (طث): بعنيي.

(٦) البيت للأغلب بن عمرو بن عبيدة العجلي، شاعر راجز مُعمّر، أدرك الجاهلية والإسلام، (تـ ١٩ هـ)، وهو في ديوانه.

﴿وَلِيُوْمَنُوا بِي﴾ ﴿تُؤْمِنُوا لِي﴾ ﴿مَمَّعِي﴾ فِي الظُّلْلَةِ

(١) قوله (سكن قالون)، (ج): «أي قرأ هذه الآيات (٢) بالسكون الميت»، (٣) وفي ضmine أن ورشا لا يُسْكِنُها وهو صحيح، (ع): «فتبيّن أن نافعاً أخذ باللغتين في ياءات الإضافة؛ بالسكون وبالفتح على ما تقدم». قوله (في الخط) [أي في خط] (٤) المصحف، [أي] (٥) ثابتات) أي ليست كالزوائد، لأنها محدوفة من خط المصحف [٦)، وسيأتي ذكرها في باهها إن شاء الله تعالى.

قوله ﴿وَلِيُوْمَنُوا بِي﴾، أي ﴿وَلِيُوْمَنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشَدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لَيَ بَاعْتَزِلُوهُ﴾ [الدخان: ٢٠]، و﴿بَعْدَ أَنْ نَرَأَ الْشَّيْطَنَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِخْرَتِي إِنَّ رَبِّي﴾ [يوسف: ١٠٠]، ﴿وَلِيَ فِيهَا مَئَارِبُ الْخَرْبَى﴾ [طه: ١٧]، وقيده بـ(فيها) احترازاً من قوله تعالى: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]. ﴿وَنَجِنَّبَهُ وَمَمَّعِي مِنَ الْمُوْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٨] في الشعرا، وقيده بـ(من)، احترازاً من الأول وهو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِي رَبِّي سَيِّدِي﴾ [الشعراء: ٦٢]، فهذه خمس آيات.

وياء ﴿أَوْ زِغْنِي﴾ معًا وفي ﴿إِلَى رَبِّي﴾ بُفَصِّلْتُ خلافُ فُصَّلَ

(١) زاد هنا في (ض): (س).

(٢) كذا في (ض) وفي (شرح المجاصي). وفي (ج) و(طث): الآيات.

(٣) (شرح المجاصي) ورقة ١٨٠، ٢١٢ / ١٨٢.

(٤) سقطت في (طث).

(٥) الزيادة في (ض).

(٦) ما بين المعقوفين سقط في (ج).

(س)^(١): «نَصْبٌ يَاءٌ ﴿أَوْزِعْنِي﴾ عَلَى الْعَطْفِ^(٢) عَلَى ﴿وَلْيُؤْمِنُوا﴾». وقوله (معاً)، أي في النمل والأحلاف. وقوله (وفي ﴿إِلَى رَبِّي﴾) يزيد قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لَيْ عِنْدَهُ لَكْحُسْبَنِي﴾ [فصلت: ٤٩]، وقىده بسورة فصلت، احترازا من قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ رَدَدْتُ إِلَى رَبِّي﴾ في الكهف [آلية: ٣٥]. وقوله (فصلاً) أي يُبَيِّنَ لأن التفصيل هو البيان، ومنه قوله تعالى: ﴿نَبَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ أي نُبَيِّنُها. فذكر الناظم عن قالون الخلاف في هذه اللفظة^(٣)، ولم يرجح أحد الوجهين على الآخر، وظاهر قول الداني في «التيسيير»^(٤) أن^(٥) الفتح أشهر.

وياء ﴿مَحْبَّانَ﴾، وورشُ اصطفي في هذه الفتح، والإسكان روى

و(ياء) معطوف على ما تقدّم من الياءات المسكنات،^(٦) وهي^(٧) تسام التسعة.^(٨) ثم ذكر أن ورشا روى عن نافع في هذه الياء وحدتها الإسكان مثل قالون، وأن الفتح فيها اختيار منه، (م) و(ع): «قال أبو عمرو الداني: وأوجه الروايتين وأصحّها^(٩) هي روایة الاسكان، وذكر أبو عمرو أن أبا يعقوب لم يرِ

(١) الزيادة في (ج).

(٢) في (طث): بالعطف.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) التيسير ص ٤٨١.

(٥) سقطن في (طث).

(٦) في (ض) و(طث): المسكنة.

(٧) في (ج): وهو.

(٨) في (طث): التسع. وفي (ج): التاسع.

(٩) في (طث): أوضحتها.

عن ورش غير الاسكان، وأن الذين رووا عنه الفتح هم^(١)؛ أبو الأزهر عبد الصمد، وداود بن أبي طيبة^(٢)، ويونس بن عبيد الأعلى، بعد أن أخذ كل واحد منهم بالاسكان، ثم أمرهم بالفتح اختياراً منه^(٣).^(٤) وأسند «عن أبي الأزهر أنه قال: أمرني ورُشْ أن أَنْصِبَهَا مثِلَّ مَتْبَوَىٰ» [يوسف: ٢٣]، وزعم أنه أقيس في النحو^(٥).

وأسند الداني عن أبي يعقوب الأزرق أن «ورشاً تغمق^(٦) في النحو وأحْكَمَه^(٧)، واتخذ لنفسه مَقْرَأً، [يسمى مقرأً] ورش، فلما جئتُ إلينه لأَقْرَأُ^(٨) عليه، قلتُ: يا أبا سعيد، إني أَحْبَبْ أن تُقْرِئَنِي مَقْرَأً^(٩) نافع خالصاً، وتَدَعَنِي ما استحسنتَ لنفسك، فَقَلَّدَتْه^(١٠) مَقْرَأً نافع».^(١١)

(س): «وتَأَوَّلْ مَكَيُّ الفتحَ على أنه^(١١) رواية لنافع بلغت ورشاً فأخذ بها،

(١) الزيادة في (طث).

(٢) هو = داود بن أبي طيبة هارون بن يزيد، الإمام أبو سليمان العدوبي المصري، قرأ على ورش وهو من جلة أصحابه، قرأ عليه ابن عبد الرحمن وغيره. توفي سنة (٢٢٣هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٣٧٥ - وغاية النهاية ١ / ٢٥٣.

(٣) الزيادة في (طث).

(٤) (القصد النافع) ص ٣٢٣ - وينظر أيضاً: جامع البيان ص ٥٠٨.

(٥) جامع البيان ص ٥٠٨، و ٥٠٩.

(٦) في (ج): يغمق.

(٧) في (ض) و(طث): وأحكامه.

(٨) في (ض): لأن.

(٩) ما بين المukoفين سقط في (ج).

(١٠) في (طث): وقلّدته.

(١١) في (طث) زيادة: «روي عن مالك». وكذلك في طبعة «عالم المعرفة» ص ٢٩٦. ولم

يظهر لي وجهها!

[أو أنه]^(١) رواية لغير نافع فاختارها ورث لقوتها وجوازها في اللغة، فاختار ما بلغه عن ما رواه لقوته^(٢)، لا أنه اخترع^(٣) من تلقاء نفسه شيئاً لم يروه^(٤). قال: «هذا تأويلنا عن^(٤) ورش في اختياره فتح الياء»، قال: «وبالوجهين قرأنا له».

قال أبو شامة: «وقد شنّع بعض النحاة على^(٥) نافع تسكيته الياء في **﴿مَحِيَّا﴾** وفتحها في **﴿وَمَاتِي﴾**^(٦) [الأنعام: ١٦٤]، فقال: والوجه^(٨) عكس هذا»،^(٩) قال أبو شامة: «والظن^(١٠) أنه فتحهما معاً، وهو أحد الوجهين عن ورش عنه، وهو الرواية الصحيحة».^(١١) ثم ذكر أن ابن مجاهد ذكر في «كتاب الياءات» عن «أحمد بن صالح عن ورش عن نافع: أنه فتح الياء من **﴿مَحِيَّا﴾** ومن **﴿مَاتِي﴾**»، قال: «وفي رواية أخرى عن ورش: كان نافع يقرأ

(١) في (ج): وأنه.

(٢) سقطت في (طث).

(٣) في (ج): اختيار (ع). وفي (طث): اختيار انبائي. وفي (ض): اخترع. وهذا أقرب للسياق، وسيأتي إعادة نقل (س) لكلام مكي قريباً وفيه: «لا أنه اخترعه من تلقاء نفسه...».

(٤) في (ض): على.

(٥) في (ض) و(طث): عن.

(٦) في (ض): محياً وماتي.

(٧) في (ض): مثواي.

(٨) في (طث): والوجه.

(٩) ينظر: إبراز المعاني ص ٣٠٠.

(١٠) في (ض) و(طث): وأظن.

(١١) ينظر: إبراز المعاني ص ٣٠٠.

(حياي) بالاسكان ثم رجع إلى فتحها. فهذه الرواية تقضى^(١) على جميع الروايات،^(٢) لما تضمنته من القول بالاسكان والرجوع عنه»^(٣).

قال: «وقد ثبت فتحها من طريق إسماعيل بن جعفر وهو أجل رواة نافع». ^(٤) قال (س): « وإنما أتيتُ بكلام هذا الشيخ - يعني أبا شامة - لأنه في غاية الحسن».

(س): «وقول الداني أن ورشا اختار الفتح من تلقاء نفسه، وربما لم يبّينه للقارئ، لا يليق به لأنه تدليس، فصَحَّ ما قاله مكي وأبو شامة». قلت: وهذا هو الصواب، ولا وجه لمن نفى أن يكون الفتح روایةً لورش عن نافع، ومن أثبتَ أولى من نفَى، ولا يلزمُ من [عدم الوجود]^(٥) عدم الوجود، وتأويل^(٦) مكي حسن جدا.

أما قوله أن الفتح روایةٌ لنافع بلغت ورشا فأخذ بها، فهو كذلك كما تقدم. وأما قوله [أو أنه]^(٧) روایةٌ لغير نافع فاختارها ورش لقوتها} وجوازها في اللغة، فاختارَ ما بلغه عن ما رواه لقوته^(٨)، لا أنه اخترَعه من تلقاء نفسه، فصحيح،

(١) في (ج) و(طث): تقتضي.

(٢) في (ض) و(ج): الرواية.

(٣) ينظر: إبراز المعاني ص ٣٠٠.

(٤) نفسه ص ٣٠١، ٣٠٠.

(٥) ما بين المukoفين سقط في (طث).

(٦) في (ض): وقول.

(٧) في (ج): وأنه. وفي (طث): أولا وأنه.

(٨) في (م) و(طث): لقوتها.

لأن الجميع يفتحون الياء من (محيي) إلا نافعا، على ما تقدم من اختلاف النقل عنه، وإذا كان القراء متفقين على فتحها، [فاختيار ورش صواب]^(١)، قال الشاطبي^(٢):

..... ومَحْيَايَ جِئْ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوّلَا»

قال الفاسي: «أخبر الناظم أن من أشار إليه بالجيم في (جيء) وهو ورش، فتح الياء من (محيي) بخلاف^(٣) عنه، ثم أخبر أن من أشار إليه بالخاء في قوله (خولا) وهو^(٤) الجميع إلا نافعا، فتحوا^(٥) ياءه بلا خلاف»،^(٦) فتعين الإسكان لقالون^(٧) بلا خلاف.

(ج): «ولا خلاف في إسكان هذه^(٨) الياءات في الوقف، وإنما كلامنا في الوصل». ^(٩) (م): «وقراءة نافع (محيي) بالسكون يعني في الوصل ضعيفة وإن

(١) في (ج): فاختيار ورش جوابا.

(٢) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٧٣، وتمام البيت:

ومع غِيْرِ هِمِزٍ فِي ثَلَاثَيْ خُلْفَهُمْ ومَحْيَايَ جِئْ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوّلَا».

(٣) سقطت في (ض).

(٤) في (ض) و(الآلئ الفريدة): وهم.

(٥) في (ض): فتح.

(٦) (الآلئ الفريدة) / ٢ / ٤٨٠.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) سقطت في (م) و(ط).

(٩) (شرح المجاصي) ورقة ١٨١، ٢١٢ / ١٨٣.

كانت أثراً، ولذلك احتار ورُش فيها الفتح». (١) قلت: [وَضُعْفُهُ بَيْنَ^(٢)] لجمعه بين ساكنين في الوصل. ولم يذكر الناظم من ياءات الإضافة الثابتة في المصحف غير هذه التسعة، لاختلاف ورش و قالون فيها، وما بقي منها فلا خلاف بينهما فيه.

قال (ع) وغيره: «وعدد ياءات الإضافة على الجملة مائتان واثنتا عشرة ياء، وهذه الياءات فيها خلافٌ بين القراء، وهي قسمان؛ متراكٍ، وساكن أي سكونا ميتا، فمنها مع تقدُّمها^(٣) على [الهمزة المفتوحة نحو ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾، و﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، وشبهه تسع وتسعون ياء. منها مع]^(٤) الهمزة المكسورة، نحو: ﴿وَإِنَّهُ وَمِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿رَبِّي إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وشبهه اثنان وخمسون.

ومنها^(٥) مع الهمزة المضمومة، نحو قوله: ﴿أَتَى أُوْفِي لِكَيْلَ﴾ [يوسف: ٥٩]، و﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وشبهه عشرة مواضع. منها مع ألف^(٦) الوصل اللازم للام المعرفة، (٧) نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّي أَلَذِي يُحِبِّي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، و﴿مَا تَبَيَّنَ لِكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠]، و﴿عَبَادِي

(١) (القصد النافع) ص ٣٢٦.

(٢) في (ج): وضعفه. وفي (ض): وضفت.

(٣) في (ض): تقديمها.

(٤) ما بين المعقوفين سقط في (ج).

(٥) سقطت في (م) و(ط).

(٦) سقطت في (م).

(٧) في (ض) زيادة: «تأتي بعد ألف الوصل المفردة».

الصلحون ﴿ [الأنباء: ١٠٤] ، وشبيهه أربع عشر موضعاً . ومنها مع ألف الوصل المفردة أعني من غير لام ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ إِصْطَبَيْتَكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٤] ، و﴿ أَخِيَّهُ لَمْ شَدَّدْ ﴾ [طه: ٣٠ - ٢٩] ، وشبيهه سبعة مواضع . ومنها مع سائر حروف^(١) المعجم سوى ما ذكرنا ، ثلاثون موضعاً .

وهذه الياءات إن سَكَنَ ما قبلها فلا خلاف في فتحها ، والساكن منها على وجهين ؛ مدغم ، نحو : ﴿ يَدَىٰ ، وَلَدَىٰ ، وَعَلَىٰ ﴾ وشبيهه ، وغير مدغم ، نحو : (هُدَىٰي ، وَبُشْرَىٰي ، وَمَثْوَىٰي) ، لأن ما^(٢) قبل الياء في ذلك [ياء ساكنة أو]^(٣) ألف ساكنة ، فامتنع الاسكان فيها لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنِ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ ، إِلَّا (مَحْيَىٰي) فَإِنْ نَافَعَا قِرْأَاهَا بِالْاسْكَانِ مَعَ أَنْ مَا^(٤) قبلها ساكن ، فَهُوَ ضَعِيفٌ فِي القياس ، [لأنَّهُ أَثَرَ][^(٥)] .

(ج) : « ولا خلاف في إسكان هذه الياءات في الوقف^(٦) » ،^(٧) كما تقدم .

* * *

- (١) سقطت في (م) و(طث) .
- (٢) سقطت في (ج) و(ض) .
- (٣) سقطت في (م) و(طث) . وفي (ض) : ياء ساكنة و .
- (٤) سقطت في (ض) و(ج) .
- (٥) في (ض) : لكنه .
- (٦) سقطت في (ج) .
- (٧) (شرح المجاصي) ورقة ١٨١ ، وقد سبق هذا النقل قبل أسطر .

[باب: الياءات الزوائد]

القول في زوائد الياءات على الذي صَحَّ عنِ الرُّواةِ

ترجم في هذا البيت على حكم الياءات المُمْتَرَّفة المحدوفة في الرسم الثابتة في اللفظ، وحملتها تسعه وأربعون موضعًا^(١)، منها ما اختص به ورش، ومنها ما اختص به قالون، ومنها ما اتفقا عليه، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

نافع زوائد في الوصل منهـن زائـدـ ولاـم فـعلـ

(م): «ذكر أن نافعا يزيد هذه الزوائد في الوصل أي يثبتها، وفي ضمـنهـ أنه يحذـفـهاـ فيـ الـوقـفـ،ـ وـهـوـ كـذـلـكـ إـلـاـ مـاـ سـيـأـتـيـ فيـ ﴿عـابـيـنـ أـلـلـهـ﴾ـ [الـنـمـلـ:ـ ٣ـ٧ـ]ـ فيـ سـوـرـةـ النـمـلـ،ـ وـقـدـ بـيـنـ ذـلـكـ آخـرـ الـبـابـ»ـ.

وذكر في هذا البيت أنها على قسمين؛ أصلية وزائدة، وهو كما قال، فالأسليـةـ هيـ التـيـ عـبـرـ(٢)ـ عـنـهـاـ بـلـامـ الفـعـلـ،ـ نـحـوـ ﴿أـلـدـاعـ﴾ـ،ـ وـ﴿أـلـمـهـتـدـ﴾ـ وـشـبـهـهـ،ـ وـالـزـائـدـةـ نـحـوـ:ـ ﴿إـذـاـ دـعـاـنـ﴾ـ [الـقـرـاءـ:ـ ١ـ٨ـ٥ـ]ـ،ـ ﴿إـذـاـ دـعـاـنـ﴾ـ [الـفـجـرـ:ـ ١ـ٦ـ]ـ،ـ ﴿أـهـانـ﴾ـ [الـفـجـرـ:ـ ١ـ٨ـ]ـ وـشـبـهـهـ،ـ لـأـنـهـ يـاءـ إـضـافـةـ [وـلـيـسـتـ أـصـلـيـةـ]ـ(٣)ـ».ـ (٤)ـ وقدـ

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) سقطت في (ض).

(٤) (القصد النافع) ص ٣٢٧.

تقديم رسّمها أنها الياء الزائدة الدالة على الواحد المتكلّم ذكرًا كان أو أنشى، قال الشاطبي^(١):

«وليسْ بلام الفعل ياء إضافة [وما هي]^(٢) من نفس الأصول^(٣) فتشكلًا»

قال الغاسي: «ياء الإضافة هي ياء المتكلّم»،^(٤) قوله (لنافع زوائد) (ج): «وسميت زوائد^(٥) لأنها زيدت^(٦) في الوصل دون الوقف، وهذا هو^(٧) مذهب المؤلف لقوله في (الوصل)، وقيل إنها زائدة^(٨) على خط المصحف، وهو مذهب الشاطبي لقوله^(٩):

«ودونك ياءات تسمى زوائدا لأن كن عن خط المصايف معزلا»^(١٠)

(ع): «الياءات الزوائد^(١١) على قسمين؛ قسم تكون فيه لام الكلمة أصلية، وقسم تكون فيه ياء إضافة زائدة، وجملة ما وقع في القراءان لام الكلمة

(١) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٦٨.

(٢) في (ج): وهي.

(٣) في (ج): الأصل.

(٤) (اللآلئ الفريدة) ٤٥٦ / ٢.

(٥) في (طث): زائدة. وفي (م): زوائدة.

(٦) في (ض): زائدة.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في (ج): زيدت.

(٩) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ١٧٥.

(١٠) ينظر: (شرح المجاصي) ورقة ١٨٢، ٢١٢ / ١٨٥.

(١١) في (م) و(طث): الزائدة.

خمسة عشر، وما بقي زائدة^(١) على لام^(٢) الكلمة، وهي أربعة وثلاثون، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في كلام الناظم.

(م) : «فالزائدة^(٣) على الأصول إنما هي ياءات الإضافة، نحو ﴿دَعَاهُ﴾، ﴿وَمَنِ إِتَّبَعَ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وشبهه^(٤).

أَوْلُهُنَّ ﴿وَمَنِ إِتَّبَعَ﴾
وَفُل﴾ و﴿يَادِهِ لَا﴾، ﴿لَيْلَ أَخَرَتِ﴾
و﴿الْمُهَتَّدِ﴾ الْاسْرَاءُ وَالْكَهْفُ و﴿أَنْ
يَهْدِيَنِ﴾ بِهَا، و﴿تَبَغُّ﴾، ﴿يُوتَيَنِ﴾

أي [إن أول]^(٥) المتفق عليه لورش وقالون، وذكر في هذين البيتين ثمانية مواضع؛ في ءال عمران ﴿وَمَنِ إِتَّبَعَ﴾ [آية: ٢٠]، ولذلك قيده بـ(قل)، احترازا من الذي في يوسف ﴿مِنِ إِتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [آية: ١٠٨]. و﴿يَوْمَ يَاتِ﴾ في هود [آية: ١٠٥]، ولذلك قيده بـ(لا)، احترازا من قوله ﴿يَوْمَ يَاتِيَ بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]. وفي الْاسْرَاءِ ﴿لَيْلَ أَخَرَتِ إِلَى يَوْمِ الْفِيَمَةِ﴾ [آية: ٦٢]، وقيده بـ﴿لَيْلَ﴾، احترازا من قوله ﴿أَوْلَأَخَرَتِي إِلَى أَجَلٍ فَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]. وفيها ﴿الْمُهَتَّدِ﴾ [آية: ٩٧]، وكذلك في الكهف [آية: ١٧]، كما قال (ومهتدى الْاسْرَاءُ وَالْكَهْفُ)، فأضاف (المهتدى)^(٦) للسورتين احترازا من الذي في الأعراف [آية: ١٧٨]. وفي الكهف ﴿أَنْ يَهْدِيَنِ﴾ [آية: ٢٤]، وإليه أشار

(١) في (م) و(طث): زواائد.

(٢) في (م): عين.

(٣) في (م) و(طث): فالزواائد.

(٤) ينظر: (القصد النافع) ص ٣٢٧.

(٥) الزيادة في (ج). وفي (ض): أول.

(٦) في (ض): الكلمة.

بقوله (بها) أي في الكهف، احترaza من الذي في القصص «أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ أَلْسَبِيلُ» [آية: ٢١]. وفي الكهف أيضاً «مَا كُنَّا نَبْغُ» [آية: ٦٣]، ولذلك عطفه على «أَن يَهْدِيَنِي». وفيها «أَن يُوتَّيَنَّ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ» [آية: ٣٩]، وعطفه من غير حرف عطف اختصاراً، ولم ينزل^(١) الأئمة يستعملون ذلك في نظمهم.

ثم قال:

في النمل ذات الفتح للإسكان^(٢) «تَعْلَمَنِ» «تَتَّبِعِنِ» «ءَاتِيُنِ»
 ثم «إِلَى الدَّاعِ» «الْمَنَادِ» أَضَفَ «أَتَمِدُّونِ» و«الْجَوَارِ فِي»
 «أَكْرَمِ» «أَهَانِ» و«يَسِّرِ» وأَحْرُفُ ثلَاثَةُ فِي الْفَجْرِ

ذكر في هذه الأبيات مما اتفقا عليه عشرة مواضع، وقد تقدمت ثمانية فتلك ثانية عشر، وهي جملة ما اتفقا عليه.

في الكهف «أَن تَعْلَمَنِ» [آية: ٦٥]. وفي طه «أَلَا تَتَّبِعِنِ» [آية: ٩١].
 وفي النمل «بَمَا ءَاتِيُنِ» [آية: ٣٦]، وقىده بالسورة احترaza من قوله «ءَاتِيُنِي الْكِتَابَ» في مريم [آية: ٣٠].

وقوله (ذات الفتح) أي صاحبة الفتح، وذلك أنه لم يأت من الزوائد^(٣) ما هو متحرّك بالفتح ولا غيره إلا هذه، فوصفتها بالفتح لذلك^(٤). وقوله (للإسكان) أي حرّكها بالفتح لالتقاء الساكين، وهو الياء واللام من اسم الله،

(١) في (ج) و(ض): تزل.

(٢) في (ج): والإسكان. لكن في الشرح (للإسكان).

(٣) في (م): الزائد.

(٤) سقطت في (ج).

وُتُحَذَّفُ^(١) فِي الْوَقْفِ كَغَيْرِهَا.

وَفِي النَّمَلِ أَيْضًا ﴿أَنْمَدُونَ﴾ [آية: ٣٧]. وَفِي شُورِيٍّ ﴿الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ [آية: ٣٠]، وَلَذِكَ قِيَدُهَا بِـ(فِي)، احْتِرَازًا مِنْ غَيْرِهِ، نَحْوُ: ﴿الْجَوَارِ لِلْمُنْشَاتِ﴾ [آية: ٢٢]، وَ﴿الْجَوَارِ لِلْكُنَّسِ﴾ [التَّكْوِير: ١٦]، لِأَنَّ الْيَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَحْذُوفَاتِ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ. وَفِي الْقَمَرِ ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الْدَّاعِ﴾ [آية: ٨]، وَهُوَ ثَانِي مِنْهَا، وَلَذِكَ قِيَدُهَا بِـ(إِلَى)، احْتِرَازًا مِنَ الْأُولَى، وَهُوَ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الْدَّاعِ﴾ [آية: ٦]. وَفِي^(٢) قِيَدِ ﴿الْمُنَادِ﴾ [آية: ٤١].

وَقُولُهُ (أَضْفَ) أَيْ [أَضْفَ هَذَا]^(٣) إِلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الْيَاءَتِ، وَأَضْفَ فَعْلَ أَمْرٍ مَبْنِيٍ عَلَى السُّكُونِ وَلَكِنَّهُ كَسَرَهُ لِلْقَافِيَةِ. وَبَاقِي الْكَلَامِ بَيْنَ وَبِيَانِ الْيَاءَتِ الْأَصْلِيَّةِ مِنْ غَيْرِهَا^(٤) الَّتِي هِيَ لِلإِضَافَةِ قَدْ تَقْدَمُ إِيْضَاحُهَا^(٥) وَضَبَاطُهَا، فَلَا نُطْيلُ بِذَكْرِهَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَزَادَ قَالُونُ لَهُ ﴿إِنْ تَرِّي﴾ وَ﴿إِنَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ فِي الْمُؤْمِنِينَ وَوَرَّشُ ﴿الْدَّاعِ﴾ مَعًا ﴿دَعَائِي﴾ وَتَسْأَلَنِي مَا فَخُذْ بِيَانِي

(١) فِي (ض): وَحْذَفَ.

(٢) فِي (م): وَهُوَ فِي.

(٣) فِي (ج): أَضْفَهُنَّ.

(٤) فِي (ج): غَيْرُهُ.

(٥) فِي (ض): أَيْضًا.

ثم ﴿دُعَاءُهُ رَبَّنَا﴾ ﴿وَعِيدَةٌ﴾
واثنين^(۱) في قافٍ^(۲) بلا مزيد

ذكر في البيت الأول، أن قالون تفرد بموضعين في الكهف ﴿إِنَّ رَبَّنِ﴾
[آية: ۳۸]، وفي غافر ﴿إِتَّبِعُونِ﴾ [آية: ۳۸]، ولذلك قال (أَهْدِكُمْ)، فقيده احترازا
من غيره. وقوله (له)^(۳) أي لนาفع.

ثم ذكر ما تفرد به ورث دون قالون، وهي^(۴) تسعه وعشرون موضعا،
في هذين البيتين ثمانية^(۵)؛ فقال (وورث الداعي)، [أي ورث زاد
(الداعي)][۶] في موضعين؛ في البقرة ﴿دُعْوَةُ الْدَّاعِ﴾ [آية: ۱۸۵]، وفي القمر
﴿يَوْمَ يَدْعُ الْدَّاعِ﴾ [آية: ۶]. وفي البقرة أيضا ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ [آية: ۱۸۵]، وفي
هود ﴿فَلَا تَسْأَلِّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آية: ۴۶]، ولذلك قيده بـ(ما)^(۷)،
احترازا من الذي في الكهف وهو قوله ﴿فَلَا تَسْأَلِّ عَنْ شَيْءٍ﴾ [آية: ۶۹].
وفي إبراهيم ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءُهُ﴾ [آية: ۴۲]، وقيده بـ﴿رَبَّنَا﴾، [أراد
﴿رَبَّنَا إِغْمِرْ لِي﴾]^(۸)، احترازا من الذي في نوح وهو ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ

(۱) في (م): واثنان.

(۲) في (م): ق.

(۳) سقطت في (ج).

(۴) في (ج): وهو.

(۵) في (ج): ثم البيت.

(۶) سقطت في (ج).

(۷) سقطت في (م) و(طث).

(۸) سقطت في (ج). وفي (ض): أغفر لي. والمقصود (ربنا) في الآية بعدها رقم (۴۱).

دُعَاءِي﴿ [آية: ٦]. وفي إبراهيم أيضاً ﴿ وَخَافَ وَعَيْدَ﴾ [آية: ١٧]. واثنان في (ق) يعني من لفظ ﴿ وَعَيْدَ﴾ أيضاً، وهما ﴿ بَحَقَ وَعَيْدَ﴾ [آية: ١٤]، و﴿ يَخَافُ﴾ [١٥] و﴿ وَعَيْدَ﴾ [آية: ٤٥]، في آخرها.

وأربعاً ﴿ نَكِيرَةَ﴾ ثم ﴿ وَالْبَادِ﴾ ﴿ تُرْدِينَ﴾ و﴿ الْتَّلَوِ﴾ و﴿ الْشَّنَادِ﴾ و﴿ تَرْجُمُونَ﴾ بَعْدَهُ ﴿ يَنْفِثُونَ﴾ و﴿ أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ فَال﴿ يَنْفِثُونَ﴾

ذكر في هذين البيتين اثنين (٢) عشر موضعاً، فقال:

(وأربعاً^(٣) نكيري)؛ ففي الحج ﴿ بَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ بِكَأَيْنِ مِنْ فَرِيهَةِ أَهْلَكْنَاهَا﴿ [آية: ٤٢ - ٤٣]. وفي سباء^(٤) ﴿ وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ فَبِلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا أَتَيْنَاهُمْ بَكَذَّبُوا رُسُلِيَّ بَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ فِلِإِثْمَأْ أَعْظَمُكم﴿ [آية: ٤٥ - ٤٦]. وفي فاطر ﴿ بَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [آية: ٢٦]. وفي الملك ﴿ بَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ * أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الْطَّيْرِ﴾ [آية: ١٩ - ٢٠].

وفي الحج أيضاً ﴿ وَالْبَادِ﴾ [آية: ٢٣]. وفي الصفات ﴿ لَتُرْدِينَ﴾ [آية: ٥٦]. وفي غافر ﴿ الْتَّلَوِ﴾ [آية: ١٥]. و﴿ الْشَّنَادِ﴾ [آية: ٣٢]. وفي القصص ﴿ أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ [آية: ٣٤]، وقىده بـ(قال)، يريده: ﴿ فَالَّذِي عَصَمَكَ بِأَخِيكَ﴾ [آية: ٣٥]، احتراماً من الذي^(٥) في الشعراة، وهو قوله ﴿ أَنْ

(١) ما بين المukoفين سقط في (ج).

(٢) في (ج): اثنا.

(٣) في (طث): ورابعاً.

(٤) ما بين المukoفين سقط في (ض).

(٥) في (م): التي.

يُكَذِّبُونَ ﴿وَيَضْعِفُ صَدْرِهِ﴾ [آلية: ١٢ - ١١]، فإنها من المحنوفات وصلًا^(١). وفي يس ﴿وَلَا يُنْفِذُونَ﴾ [آلية: ٢٢]. وفي الدخان ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾ [آلية: ١٩]، وفيها أيضًا بعد ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾، ﴿بَا عَتَزَلُونَ﴾ [آلية: ٢٠]، ثم قال: **وَمَنْ ﴿نَذِيرٌ﴾ ﴿كَالْجَوَابِ﴾ ﴿وَنَذِيرٌ﴾** في ستة قد أشرقت في القمر، **و﴿الْوَادِ﴾** في الفجر وفي **﴿الْتَّنَادِ﴾** مع **﴿الْتَّلَى﴾** خلف عيسى باد^(٣)

ذكر في هذين البيتين تسعةً موضع، وبها يكمل عدد^(٤) تسعةٍ وعشرين^(٥) موضعًا.

قوله (ومع نذيري) أي في سورة الملك **﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ﴾** [آلية: ١٨]. وفي سبأ **﴿وَجِبَارٍ كَالْجَوَابِ﴾** [آلية: ١٣]. و(نذرٍ) ^(٦) في ستة موضع قد أشرقت في القمر، ^(٧) وهذه استعارة حسنة وفصاحة بلغة. وفي الفجر **﴿جَاءُوكُلُّ الصَّحْرَ بِالْوَادِ﴾** [آلية: ٩]، وقيده بالسورة احترازاً من غيره، نحو **﴿الْوَادِ لَا يَمِن﴾** [القصص: ٣٠]، و **﴿بِالْوَادِ لِلْمُقَدَّس﴾** [طه: ١١، النازعات: ١٦] وشبيهه.

- (١) في (ض): وصلا ووقفا.
- (٢) في (م): والوادي.
- (٣) في (م): بادي.
- (٤) سقطت في (ض).
- (٥) في (م): وعشرون.
- (٦) في (م): أي ونذري.
- (٧) الآيات في سورة القمر، رقم: (١٦)، (١٨)، (٢١)، (٣٧)، (٣٠)، (٣٩).

ثم قال (وفي التنادي مع التلاق ي خلف عيسى بادي) أي ظاهِرُ. أخبر رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَن لِقَالُونَ^(١) في هذين الموضعين وجهين في سورة غافر، في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَوْمَ الْتَّلَقِ﴾ يَوْمَ هُمْ بَرِزُونَ^(٢) [آية: ١٤ - ١٥]، ﴿يَوْمَ الشَّادِ﴾ يَوْمَ تُوَلُونَ مُدْبِرِينَ^(٣) [آية: ٣٢ - ٣٣]، ولم يُرجح أحد الوجهين على الآخر، وكذلك ذكر الداني الوجهين من غير ترجيح، ^(٤) (ع): «والذي يقتضيه^(٣) النظر أن^(٤) الزيادة أرجح من الحذف، لموافقة ورش [لها، أي]^(٥) لأنها ثابتةٌ من روایتين»، وقال (ج): «المشهور ترك الزيادة»، ^(٦) يعني المشهور عن قالون. (س): «والخلف^(٧) عن قالون أيضاً في قوله تعالى ﴿دَعْوَةُ الْدَّاعِ﴾، وفي ﴿دَعَاءِ﴾ في سورة البقرة [آية: ١٨٥]، المشهور عنه^(٨) فيما الحذف، ذَكَرَ عنه هذا الخلاف أبو شامة^(٩).

فَهَذِهِ، فَإِنْ وَصَلْتَ زِدَتْهَا لفظاً، وَوَقَالَهُمَا حَذَفْتَهَا

(١) في (ج): قالون.

(٢) ينظر: التيسير ص ٣٠٠.

(٣) في (ج): ما اقتضاه.

(٤) سقطت في (ج) و(طث).

(٥) سقطت في (ض). وفي (ج): لها.

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ١٨٦، ١٨٨ / ٢١٢.

(٧) في (ض): واختلف.

(٨) سقطت في (ج).

(٩) ينظر: إبراز المعاني ص ٣١٣، ٣١٤.

لَكْنَه وَقَفَ فِي ﴿ءَابَيْنِ﴾ قالُونُ بِالإِثْبَاتِ وَالإِسْكَانِ

أي فهذه جملتها، فإن وصلت قراءتك زدتتها لفظاً، وتحذفها^(١) في الوقف لها، أي لورش وقالون، وعبر عن إثباتها بالزيادة، لأنها باعتبار رسماً [زايدة في اللفظ لا في الخط]^(٢)، وما عدتها من المحنوفات في الرسم تُحذف في الحالتين، أي في الوصل والوقف على حسب الرسم، نحو: ﴿فَارْهَبُوْنَ﴾، ﴿بَا تَفْوِيْنَ﴾، و﴿يُؤْتِ اللَّهُ﴾ وشبه ذلك، ولم يذكر الناظم هذا النوع لظهور حُكمه.

قوله (لكنه وقف) (ع): «الضمير من قوله (لكنه) ضمير الأمر والشأن»، يعود على (قالون) الذي بعده، لأن الضمير في أصل قياس العربية لا يعود إلا على ما تقدم له ذكر^(٣)، فيفسره ما قبله، إلا في أربعة مواضع فإنه يفسره^(٤) ما بعده؛ أحدهما هذا وهو ضمير الأمر والشأن، والثاني في باب (نعم وبئس)، والثالث في باب^(٥) (رُبّ)، والرابع في باب [تنازع العمل]^(٦).

فكأنه يقول: إن الأمر والشأن أن^(٧) قالون يقف على ﴿ءَابَيْنِ﴾ أَللَّهُ [النمل: ٣٧] بياء ساكنة. (ع): «فيظهر من هذا اللفظ أن لقالون وجهين في ﴿ءَابَيْنِ﴾؛ الإثبات والمحذف، أما المحذف فيؤخذ من إطلاقه الأول من قوله (ووقفاً لها

(١) في (ج): وتحذفها وقنا.

(٢) في (ج): زيادة في الخط لا في اللفظ.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) سقطت في (ج).

(٥) سقطت في (ض).

(٦) في (ض) و(ج): الأعمال.

(٧) سقطت في (م) و(ط).

حَذَفْتُهَا)، فَهُوَ عَامٌ فِي جَمِيعِ الْيَاءَاتِ مِنْ 《ءَابِيَّ اللَّهِ》 وَغَيْرِهِ، وَيُؤْخَذُ الْوِجْهُ
الثَّانِي مَا قَالَهُ هُنَّا، وَهُوَ قَوْلُهُ (لَكِنَّهُ وَقَفَ فِي 《آتَانِي》 الْبَيْتِ). وَيَحْتَمِلُ^(١) أَنَّهُ قَصَدَ
فِي هَذَا الْبَيْتِ الْوَجْهَيْنِ إِثْبَاتًا وَحَذْفًا، قَالَ (ع) : «وَلَوْ قَالَ:
وَقَدْ رُوِيَ قَالُونُ فِي 《ءَابِيَّ》^(٢) الْوَقْفَ بِإِثْبَاتِ وَإِسْكَانِ

لَكَانَ نَصًّا عَلَى الْخَلَافِ». قَلْتَ: وَعِبَارَةُ (س) هَنَا جَيِّدَةٌ، قَالَ: «أَخْتَلَفُ
عَنْ قَالُونَ فِي الْوَقْفِ عَلَى 《ءَابِيَّ》 مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى 《ءَابِيَّ اللَّهِ خَيْرٌ》 فِي
النَّمَلِ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا حَذْفُ الْيَاءِ فَيَقْفَ عَلَى النَّوْنِ سَاكِنَةً، وَالثَّانِي وَهُوَ
الرَّاجِحُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً، [وَعَلَى هَذَا]^(٣) الْوَجْهُ اقْتَصَرَ الدَّائِنُ^(٤) اِنْتَهَى. وَهُوَ
حَسْنٌ، وَبِهِ يُفَسِّرُ كَلَامُ الْمُؤْلِفِ رَحْمَنَا^(٥) اللَّهُ وَإِيَاهُمْ، وَخَتَمَ لَنَا وَلَهُمْ بِالسَّعَادَةِ
بِمِنْهُ، اللَّهُمَّ اجْعِلْ مَا كَتَبْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَخْرُوفِ خَالِصًا لِوَجْهِكَ، وَمُبْلِغًا إِلَى
جَنَّاتِكَ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.



(١) في (ج): وتحتمل.

(٢) في (ج): «آتَانِي الْكِتَابُ!»

(٣) في (ج): وهذا على.

(٤) ينظر: جامِعُ البَيَانِ ص ٦٥٩.

(٥) في (ج) و(ض): رحمه.

[باب: فرش الحروف]

القول في فرش حروف مفردة وَقَيْتُ مَا قَدَّمْتُ فِيهِ مِنْ عِدَةٍ

رتب الناظم رحمة الله تعالى كتابه ترتيباً حسناً، أتي بهذا الباب بعد أصول القراءة
كما فعل غيره من المصنفين، وهكذا فعل الشاطبي لما فرغ من الزوائد، قال:

«فهذى^(١) أصول القوم حال اطرادها
أجبات بعون الله فانتظمت حلا
نفاس أعلاقي تنفس عطلا
وإنني لأرجوه لنظم حروفهم
سامضي على شرطي وبالله أكتفي^(٢)
وما خاب ذو جد إذا هو حسبي»

ثم قال: «باب فرش الحروف»، ^(٣) قال الفاسي: «أراد بحروفهم ما يأتي
ما ذكره من الفرش. والعطل، جمع عاطل، يقال جيد^(٤) عاطل، إذا لم يكن فيه
حلي^(٥)، والمعنى أنه^(٦) إذا نظمها فقرأها من لم يكن متحللاً بعلم ولا مُتزيناً به

(١) في (ج): هكذا.

(٢) ينظر: شرح الشاطبية للضباع ص ١٧٩، ١٨٠.

(٣) نفسه ص ١٨١.

(٤) في (ض): جميع.

(٥) في (ض): عاطل.

(٦) سقطت في (ض).

صَيْرَتُهُ ذَانَفَاسَةٍ، لِتَحَلِّيهِ بِعِلْمِهَا وَتَزَيِّنِهِ^(١) بِغَوَائِدِهَا». (٢) وَالْفَرْشُ مَصْدَرُ فَرَشَ الشَّيْءِ إِذَا [بَسْطَهُ وَنَسَرَهُ]^(٣)، كَأَنَّ الْحَرْوَفَ الْمَشَارَ إِلَيْهَا بُسْطَتْ وَنَسَرَتْ حِيثُ^(٤) ذُكِّرَتْ حِرْفًا حِرْفًا، (٥) بِخَلْفِ مَا مَضَى مِنَ الْأَصْوَلِ، فَإِنَّ الْأَصْلَ الْوَاحِدَ مِنْهَا يُشَتمِلُ عَلَى الْجَمِيعِ.

قال (س) رَحْمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ: «جَرَتْ عَادَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي هَذَا الْفَنِ أَنْ يَذَكُّرُوا الْأَصْوَلَ الْمُطَرِّدَةَ فِي أَبْوَابِ مُنْفَرِدةٍ، وَالْمُطَرِّدُ [مَعْنَاهُ الْمُسْتَمِرُ الْجَارِيُّ فِي أَشْبَاهِ ذَلِكَ الشَّيْءِ]، وَكُلُّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْأَصْوَلِ لَا يَخْلُو مِنْ حُكْمٍ كُلُّيٍّ يَسْتَمِرُ فِي»^(٦) كُلُّ مَا يَتَحَقَّقُ^(٧) فِيهِ شَرْطُ ذَلِكَ الْحُكْمِ، فَإِذَا فَرَغُوا مِنَ الْأَصْوَلِ، ذَكَرُوا بَابًا جَامِعًا لِمَسَائِلٍ مُتَنَرِّقةٍ، فَسَمَّوْهُ فَرْشَ الْحَرْوَفَ لَانْبَساطِهَا فِيهِ، فَأَشَبَّهُتِ الْفِرَاشَ لَانْبَساطِهَا عَلَى الْأَرْضِ، وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بَابًا [الْفَرَوْعَ عَلَى مَقَابِلَةِ]^(٨) الْأَصْوَلِ، فَهُوَ كِتَابُ الْجَامِعِ عِنْدِ الْفُقَهَاءِ.

لَكِنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي هَذَا الْبَابِ مَا حَقُّهُ أَنْ يَذَكُّرَ فِي الْأَصْوَلِ؛ كَتَسْكِينُ هَاءَ (هُوَ)، وَ(هِيَ)، وَكَسْرُ بَاءَ (الْبَيْوَتِ)، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ. قَوْلُهُ (وَفِيتَ

(١) فِي (ج) وَ(طَث): وَتَزَيِّنِهِ.

(٢) (اللَّالَّى الْفَرِيدَةُ) ٢/٥١٣، بِتَصْرِفِ يَسِيرٍ.

(٣) فِي (ض): إِذَا بَسْطَتْهُ وَنَسَرَتْهُ.

(٤) فِي (ض): حِينٍ.

(٥) سَقَطَتْ فِي (م) وَ(طَث).

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ فِي (ض).

(٧) فِي (ج) وَ(طَث) وَ(ض): تَحَقَّقَ.

(٨) فِي (ض): الْفَرَعُ عَلَى أَصْلٍ.

ما قدمت فيه من عدة)، إشارة إلى ما ذكره في صدر الكتاب وهو قوله:

فِجَئْتُ مِنْهُ بِالَّذِي يَطْرِدُ ثُمَّ فَرَسْتُ بَعْدُ مَا يَنْفَرِدُ

قالونٌ حِيثُ جَاءَ فِي الْقُرْءَانِ قرأً ﴿وَهُوَ﴾ ﴿وَهُنَّ﴾ بِالإِسْكَانِ
و﴿لَهُمْ﴾ أَيْضًا مِثْلَهُ ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ وَمِثْلُ ذَكَرَ (﴿فَهُوَ﴾ ﴿فَهُنَّ﴾ ﴿لَهُمْ﴾) [٢٦: ٦١]، وقرأ ورش

(م): «ذكر أن قالون يسكن الهاء من (وهو، وهي) إذا كان قبلها واو، أو
فاء^(٣)، أو لام، نحو ما مثل به، وكذلك ثم، ولم يأت ثم قبل الهاء إلا في قوله
تعالى في القصص ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْفِيَمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [آلية: ٦١]، وقرأ ورش
جميع ذلك على الأصل وهو ضم الهاء^(٤) في المذكر وكسرها في المؤنث^(٥).

«وأجمعوا على التحرير إذا لم يكن قبلها^(٦) أحد الأحرف^(٧) المذكورة»،
قاله المهدوي. قلت: ومذهب الكسائي^(٨) [وأبي عمرو كقالون بسكون الهاء في

(١) رسمت في (م): لها.

(٢) رسمت في (م): هوا.

(٣) في (ج) و(ض) و(ط): ياء. ويظهر أنه تصحيف.

(٤) في (ج): الياء.

(٥) (القصد النافع) ص ٣٣٦.

(٦) في (ج): فيها.

(٧) في (ج) و(ض): الحروف.

(٨) هو = علي بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن الكوفي الكسائي، الإمام شيخ القراءة
والعربية، كان من أعلم الناس بالعربية، والغريب، والقرآن. تلا عليه أبو عمر
الدوري، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو زكرياء الفراء، وخلف البزار، ... وله =

الأربعة، واحتضن الكسائي^(١) وقالون بتسكين **﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمٌ**
الْفِيَمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾، وباقيهم على الضم كورش.

وفي ﴿بَيْوِتٍ﴾ و﴿الْبَيْوَتَ﴾ الباء قرأها بالكسر حيث جاءَ

قوله (وفي بيوت والبيوت) أي سواء كان معرفاً أو منكراً. قوله (الباء
قرأها بالكسر) أي قرأها قالون بالكسر بشرط أن يكون جمعها بالواو، وأما إذا^(٢)
كان مفرداً فلا خلاف بين ورش وقالون في تحريكه بالفتح، نحو: **﴿وَالْيَتِ**
لِلْمَعْمُور﴾ [الطور: ٣]، و**﴿لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾** [العنكبوت: ٤١] وشبهه. قوله
(الباء) هو مفعول مقدم، والضمير في (قرأها) يعود على قالون، وفي ضمه أن
ورشا يخالفه^(٣)، وهو كذلك. وقراءة ورش في هذا اللفظ هو الأصل، ولم يقرأ
بالضم إلا ورش، وحفص^(٤)، وأبو عمرو بن العلاء.

(س)^(٥): «وحجّة قراءة^(٦) قالون قصد التخفيف، أي مع اتباع الرواية،

= مصنفات في «معاني القرآن» و«آثار القراءات». مات سنة (١٨٩ هـ) ينظر: تاريخ بغداد
١٣١ / ٣٤٥ - وسير أعلام النبلاء / ٩ .

(١) ما بين المعقوفين سقط في (ض).

(٢) في (ج) و(ض): إن.

(٣) في (ج): بخلافه.

(٤) هو = حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر الكوفي الباز، المقرئ، تلميذ عاصم وابن
زوجته، ومن ثمّ أنقذ القراءة عنه. كان من أعلم الناس بقراءة عاصم، ثقة ثبتاً في
القراءات خلافاً لحاله في الحديث. توفي سنة (١٨٠ هـ) ينظر: معرفة القراء الكبار / ١
٢٨٧ - وغاية النهاية / ١١ .

(٥) سقطت في (ض).

(٦) سقطت في (ج).

وقد قُرئ في السَّيْعِ (الْغَيْوَبُ^(١)، وَجِيوبُ^(٢)، وَشَيْوَخُ^(٣)، بـكسر أَوْهَا). قال ع): «وكسرت^(٤) أوائل هذه الجموع من البيوت وبابه للاطّباع، أي لاتّباع [كسرة الباء]^(٥)، كالغَيْوَبُ، والجِيوبُ، والشَّيْوَخُ».

واخْتَلَسَ الْعَيْنَ لَدَى ﴿نِعَمًا﴾ وفي النِّسَاء ﴿وَلَا تَعْدُوا﴾ ثَمَّا
وَهَا ﴿يَهَدِّيَ﴾ ثُمَّ خَâ ﴿يَخَصِّمُونَ﴾ إِذْ أَصْلُ^(٦) مَا اخْتَلَسَ فِي الْكُلِّ السُّكُونُ

الاختلاسُ هو الاختطاف^(٧)، وهو النطق بحركة بسرعة، وهو ضد الاشباع. فأخبر أن قالون يختلس الحركة في^(٨) أربع ألفاظ؛ في قوله تعالى ﴿نِعَمًا﴾ في الموضعين، في البقرة ﴿فَنِعَمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧٠]. ([في النساء] أي)^(٩) [وفي النساء]^(١٠) موضع ثانٍ ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا كَيْعَظُّمْ بِهِ﴾ [آل عمران: ٥٧]، وفيها^(١١) أيضاً ﴿لَا تَعْدُوا فِي الْسَّبْتِ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، (وثم) أشار إلى سورة

(١) أي في نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْوَبُ﴾ [سبأ: ٤٨].

(٢) في (م) و(طث): وبيوت. وكلمة جيوب في قوله تعالى: ﴿عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَكُونُوا شَيْوَخًا﴾ [غافر: ٦٧].

(٤) في (م) و(طث): وكسر. وفي (ض): وكسره.

(٥) وفي (ج) و(ض): الكسرة الياء.

(٦) في (م): كل. لكن في الشرح (أصل) مما يدل على أنها تصحّفت في النظم.

(٧) في (م) و(طث): الاختلاط.

(٨) سقطت في (م).

(٩) سقطت في (ج) و(ض).

(١٠) سقطت في (م).

(١١) في (ج): وفيه.

النساء. والألف في (ث) ألف الصلة لإطلاق القافية.

قوله (وها يهدي)، أي احتلس قالون حركة الماء من قوله تعالى: ﴿أَمَّا لَأَيَّهَدِتَه﴾ [آية: ٣٥] في يونس، وكذلك خا ﴿يَخَصِّمُونَ﴾ في يس [آية: ٤٨]. قوله (إذ أصل ما احتلس في الكل السكون)، (ج): «أي الأصل في كل ما تقدم من قوله (نعم) إلى قوله ﴿يَخَصِّمُونَ﴾»،^(١) وذلك أن نعم^(٢) فيها أربع لغات؛ نعم [بفتح النون]^(٣) وكسر العين، (س): «وهي ^(٤) الأصل»، ونعم^(٥) بكسر هما، ونعم بفتح النون وسكون العين، ونعم بكسر النون وسكون العين، قال المرادي: قيل وهي الفصحى^(٦) لأنها لغة القراءان، (س): «يعني إذا لم تقرن بها (ما)^(٧)، نحو ﴿تَعْمَلُ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٣، ٣٠]. قلت: وكون السكون أصلاً في العين من (نعم)، إنما يأتي على بعض اللغات كما تقدم، وقد أشار الشراح^(٨) إلى هذا.

(س): «ونسبة الحكم لقالون يقتضي أن ورشا يخالفه وهو كذلك، ولا خلاف عنه في إشباع كسرة العين. وأما (تعدوا) فأصله تعدوا^(٩) من الاعتداء، وكذلك

(١) (شرح المجاصي) ورقة ١٩١، ١٩٣ / ٢١٢.

(٢) سقطت في (ج). وفي (ض): نعم.

(٣) في (طث): بالفتح.

(٤) في (م) و(طث): وهو.

(٥) في (ض): ونعم.

(٦) في (م) و(طث): الفصحاء.

(٧) لأنها إذا اقترنت بها صارت: «نعمًا»، بميم مشددة.

(٨) في (ج) و(ض): الشراح.

(٩) في (م) و(ج) و(طث): تعدوا.

﴿يَخِصُّونَ﴾ فأصله يختصون، وكذلك ﴿يَهِدَتَ﴾ فأصله يهدي».

(ج): «فهذه حروفٌ قرأها قالون بالاختلاس، وقرأها ورش بتحقيق^(۱) الحركة». (س): «وفي الحقيقة كل واحد منها قد أخذ بها روى، فإن القراءة روایة لا رأي».

﴿وَأَنَا إِلَّا مَدَهْ بُخْلَفِ﴾ وَكُلُّهُمْ يَمْدَهْ فِي الْوَقْفِ

وأنا الذي^(۴) هو ضمير المتكلّم إن لقيته كسرةٌ يمدّه قالون بخلاف عنده في الكتاب العزيز ثلاثة مواضع؛ في الأعراف ﴿وَمَا مَسَّنِي الْشَّوَءُ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّفَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [آية: ۱۸۸]، وفي الشعراة ﴿إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ فَالْوَالِيْنِ لَمْ تَنْتَهِ يَئُوْحُ﴾ [آية: ۱۱۶ - ۱۱۵]، وفي الأحقاف ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ فَلَمْ أَرَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آية: ۸ - ۹].

(ع): «وهذا الخلاف الذي ذكر في المد، إنما يرجع للإثبات في الألف وحذفه، لأنّه من باب المد، هل هو مشبع أو متوسط. وإنما^(۵) عبر بالمد عن [الإثبات أي]^(۶) إثبات الألف كما تقدم في باب^(۷) هاء الضمير. وهذا الخلاف

(۱) في (م) و(طث): بتخفيف.

(۲) (شرح المجاصي) ورقة ۱۹۱، ۱۹۳ / ۲۱۲.

(۳) في (ج): بالخلف.

(۴) في (م) و(طث): إلا.

(۵) سقطت في (م) و(طث).

(۶) سقطت في (ج) و(ض).

(۷) سقطت في (ض).

إنما هو في حال الوصل، يدل عليه قوله^(١) (وكلهم يمدہ في الوقف)، وفيه إشعار بالمد الذي ذكر إنما يريد به الإثبات، إذ الإشاعر في الوقف معدهم، لعدم الهمزة على ما تقدم.

قلت: ويعني بالوقف وقف الاختبار، وبالمد المد^(٢) الطبيعي، وهو المبر عنه بالإثبات، وعبروا عن قصره بالحذف، أي يحذف لفظاً لا خطأً، قال الداني: «وقد اختلف علماؤنا في إثبات الألف وحذفها في حال الوصل في ﴿إِنَّا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ في الأعراف، والشعراء، والأحقاف».

: (س):

«وَكُلَّهُمْ لَنَافِعٌ مَّا دُلُوا أَنَا لَفْتُهُ هَمْزٌ أَوْ لَضَمٌ كَانَا»

ثم قال:

«خُلْفٌ لِّقَالُونَ جَرَى^(٣) فِي أَنَا إِلَّا قَصْرٌ هَرَا
وَوَرْشُهُمْ بِالْقَصْرِ ثُمَّ لَتَقْفَ فِي كُلِّ ذَلِكَ لَهُمْ^(٤) بِالْأَلْفِ»

(س): «لا يخلو ما^(٥) بعد (أنا) من أن يكون همزة أو غيرها، فإن كان غير همزة فالاتفاق بين ورش وقالون على إسقاط الألف وصلا وإثباتها وقفا، نحو: ﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف: ٦٧]، و﴿أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الحج: ٤٧]

(١) سقطت في (م).

(٢) سقطت في (م).

(٣) في (ض): جاء.

(٤) في (ج): ذا الكلام. وفي (ض): ذا الكلهم.

(٥) في (م) و(طث): من.

وشببه. وإن كان همزة مفتوحة، نحو: ﴿ وَأَنَا أَعْلَم﴾ [المتحنة: ١]، أو مضمومة، نحو: ﴿ أَنَا أَنْبِئُكُم﴾ [يوسف: ٤٥]، فلا خلاف بينهما في [إثباته وصلا ووقفا، وإن كانت الهمزة مكسورة، نحو^(١): ﴿ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ، فاختلَف عن قالون في إثبات الألف]^(٢) وحذفه، قال أبو شامة وغيره^(٣): «المشهور عنه الحذف»، وهو المراد بقولنا (قصره قد شهرا)، وعبرنا بالقصر^(٤) [على حذف]^(٥) الألف، كما عبرنا على^(٦) إثباته بالمد، وذلك جائز في كلامهم.

ثم أخبر في قوله^(٧) (وورشهم بالقصر) أن ورشا يقصر ﴿ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾، يعني بحذف الألف وصلا، والاعتماد في مثل^(٨) هذا على الرواية.

وَسَكَنَ الرَّاءُ التِي فِي التَّوْبَةِ فِي قُولُهُ عَزَوْجُلُ ﴿ قُرْبَةُ ﴾ و﴿ لَاهَبُ ﴾ هَمَرَزَهُ و﴿ أَلْبَهُ ﴾ فِي مَكَانِ الْيَاءِ

أخبر أن قالون سكن الراء التي في التوبة في قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّهَا فُرْبَةٌ

(١) في (م) و(طث): وهي.

(٢) ما بين المعقوفين سقط في (ج).

(٣) في (ج): أي وغيره.

(٤) في (م): عن القصر.

(٥) في (ج): عن هذا. وفي (ض): عن حذف.

(٦) في (ج) و(ض): عن.

(٧) في (م) و(طث): قولهما.

(٨) في (ج) و(ض): جميع.

(٩) في (م): من.

(١٠) في (ج): ثم.

لَهُمْ ﴿التوبه: ١٠٠﴾، وقرأها ورش بالضم وهو الأصل، وهمز قالون ﴿لاهـب﴾ [مريم: ١٩]، و﴿والـي﴾، و﴿ليـلا﴾، وفي ضمنه أن ورشا على خلافه وهو كذلك، فإن ورشا قرأ ﴿لاهـب﴾ بالياء. فعلى قراءة قالون فاهمزه للمتكلّم وهو جبريل عليه السلام، وأضاف الهبة إلى نفسه لأنه أرسل بذلك الفاعل هو الله سبحانه، وأما قراءة^(١) ورش بالياء فعل الإخبار عن الله تعالى.

(ج): «قوله ﴿والـي﴾ أي همزه قالون، وقرأه ورش بالياء والتسهيل بين، المشهور عنه الياء أي خالصة، وإذا وقف وقف^(٢) بالياء في القراءتين، وإذا وقف قالون وقف بالهمزة، ويُمدّها مشبعا.

والخلاف عن ورش في المد أي في الوصل، هل يراعي الأصل في مده أو يراعي التسهيل فلا يمد، وذلك أن أصل اللائي اللائي بالهمزة [بعدها ياء]^(٣) ساكنة، نحو اللاتي، فاهمزه بمنزلة الناء، وهي قراءة أكثر القراء، فحذفت الياء استغناء بالكسرة، ثم سهل ورش الهمزة لثقلها، وعددها في القراءان أربعة مواضع؛ في الأحزاب ﴿وَمَا جَعَلَ أَرْوَاحَكُمْ أُلْيَاءَ تَنَاهُرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُم﴾ [آية: ٤]، وفي قد سمع ﴿إِلَّا أُلْيَاءُ وَلَدَنَّهُم﴾ [آية: ٢]، وحرفان في الطلاق؛ ﴿وَالـيَ يَسِّـن﴾ [آية: ٤]، ﴿وَالـيَ لَمْ يَحِضَّ﴾ [آية: ٤]^(٤).

والخلاف الذي أتى في ﴿لاهـب لـك﴾ [مريم: ١٨] [عن قالون]^(٥) في

(١) في (ض): على قراءة.

(٢) سقطت في (ض).

(٣) في (ج) و(ض): والياء بعدها.

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ١٩٣، ١٩٥ / ٢١٢.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

ترك^(١) الهمزة هو من طريق الحلواي. (ع): «[وروي عن]^(٢) قالون أنه يقرأ ﴿لَاهَب﴾ بالياء مثل ورش على الإخبار^(٣) عن الله تعالى، وهو الذي يظهر من قول الشاطبي، حيث قال:

«وَهَمْزُ أَهَبْ بِالْيَا جَرَى حُلُو^(٤) بَحْرِه^(٥)»،^(٦) فذكر فيه الخلاف عن قالون». قلت قال الداني في «التيسير»: «قرأ ورش وأبو عمرو (لأهب) بالياء، وكذلك روى الحلواي عن قالون، والباقيون بالهمزة^(٧)».^(٨)

(ع): «وأما (اللائي) على قراءة قالون الذي يهمزه فيمده مشبعا في الحالتين، أي في الوصل والوقف، لأن فيه حرف مد^(٩) ولين تأخر بعده الهمز، لأنه يقف عليه بالهمزة. وأما على روایة ورش ففي الوصل يجوز مدّه ويجوز قصره، وأما في الوقف فيمده مشبعا، وأصل^(١٠) (لثلا): لأن لا».

ثم ﴿لِيُقْطَع﴾ و﴿وَلِيُقْضَوْا﴾ ساكنًا

(١) في (م) و(طث): تلك.

(٢) في (طث): روى.

(٣) في (م) و(طث): الاختبار.

(٤) في (م): خلف.

(٥) في (ض): جده.

(٦) ينظر: شرح الشاطبي للضياع ص ٢٧٨، ونماذج البيت:
وَهَمْزُ أَهَبْ بِالْيَا جَرَى حُلُو بَحْرِه * بُخْلِفٍ وَنِسْيَا فَتْحُهُ فَإِثْرٌ عَلَا

(٧) في (ض): يهمزه.

(٨) التيسير ص ٤١٥.

(٩) سقطت في (ج).

(م)^(١): «ذكر في هذا البيت^(٢) أن قالون يسكن اللام في هذه الموضع
الثلاثة، فالأولان [في الحج]^(٣)، والثالث في العنكبوت»،^(٤) واللام في هذه
الموضع لام الأمر، قال المهدوي: «والأصل في لام الأمر الكسر إذا كانت في
أول الكلمة ولم يكن قبلها حرفٌ معنٍ، فإذا كانت قبلها واو أو فاء سكنت تخفيفاً».

(ع): «يعني أنها عنده^(٥) وسط الكلمة فسكنها تخفيفاً، وقرأ ورش بكسر
اللام في جميع ذلك، وحجّته في ذلك أنه أتى بها على الأصل. قلت: وهذا كله كما
قيل تعليل الواقع، إذ القراءة روايةٌ لا رأي. قوله (أوء أباونا) يعني أن قالون
قرأ^(٦) بإسكان الواو وإثبات المهمزة^(٧)، وهو في الصفات،^(٨) وفي الواقع.^(٩)
وقرأهما ورش بفتح الواو، وروي عن ورش أنه يقرأهما بالإسكان مثل قالون،
لكن الرواية الأولى أشهر، نصّ عليه الداني في «إيجاز البيان».

وَاتَّفَقَ أَبْعَدُ عَنِ الْإِمَامِ

(١) سقطت في (ج) و(ض).

(٢) في (ض): هنا.

(٣) سقطت في (ج). والموضعان هما: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعُ﴾ [آية: ١٥]، و﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [آية: ٢٩].

(٤) (القصد النافع) ص ٣٤٦. والموضع هو: ﴿وَلَيَمْتَعُوا﴾ [آية: ٦٦].

(٥) في (م) و(طث): بعده في.

(٦) في (ج) و(طث) و(ض): يقرأ.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في قوله تعالى: ﴿أَوَءَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ [آية: ١٧].

(٩) في قوله تعالى: ﴿أَوَءَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ [آية: ٤٨].

ونون ﴿تَامِنَّا﴾ وبالإخفاء أَخْذَهُ(١) لَهُ أُولُوا الْأَدَاء

(م): «ذكر^(٢) أن ورشا و قالون اتفقا عن الإمام نافع على الإشمام في هذه الموضع الثلاثة، وهي ﴿سَنَة﴾ [هود: ٧٧، العنكبوت: ٣٣]، و﴿سَيِّئَت﴾ [الملك: ٢٨]، و﴿لَا تَامِنَّا﴾ [يوسف: ١١]؛ فاما (سيء، وسيئت) فالالأصل فيها سُوءٌ على وزن^(٣) فُعل بضم السين وكسر الواو، ولأنه فعل ماض لم يُسمَّ فاعله كما تقول ضرب وقتل، فاستقلت الكسرة على الواو فُقلت إلى السين بعد أن حُذفت حركتها، فانقلبت الواو ياءً لأنكسار ما قبلها، فحقيقة الإشمام في ذلك أن تُنحو بالكسرة نحو الضمة التي كانت على السين ثم [تُبَيِّنُهَا بالياء]^(٤) الساكنة فتنحو بها نحو الواو ليتمكن النطق بذلك، فتكون إذ ذاك حركة^(٥) بين حركتين، لا كسرة خالصة ولا ضم خالص، قاله الداني، فيكون على هذا يُسمع ويُرى.

واما ﴿تَامِنَّا﴾ فالالأصل فيها (تَامِنَّا) بنونين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، فاستُقلَّ الجمُعُ بينهما في الكلمة واحدة، فأدغمت الأولى في الثانية بعد حذف حركتها^(٦).

وعبرة (س): «واما (تَامِنَّا) فأصله تَامِنَّا بـنـونـيـنـ الـأـوـلـيـ مـضـمـوـمـةـ بـالـضـمـةـ التي هي إعراب أو علامة إعراب المضارع، فاجتمع^(٦) مثلاً في الكلمة فُخُفِّفت

(١) في (ج): أخذها. لكن في الشرح قال (أخذه).

(٢) في (م): ذلك.

(٣) سقطت في (م).

(٤) في (م): تبعتها الياء.

(٥) (القصد النافع) ص ٣٤٧، ٣٤٨.

(٦) في (ج): فاجتمعوا.

يإدغام الأولى في الثانية بعد ذهاب حركتها، إذ لا يُدغم متراكّم». قال الداني: «ثم أراد^(١) القراء أن يَدْلُوا على الأصل فأشاروا إلى حركة النون المدغمة دلالةً على كَوْنِ الفعل غير منصوب ولا مجزوم، وفَرَقُوا^(٢) بين ما سكونه^(٣) أصلي ولا أصل له في التحريك،^(٤) وبين ما سكونه^(٥) لوجب وأصله التحريك^(٦).

واختلفوا في كيفية الإشارة، ثم ذكر الداني عن جماعة من القراء والنحوين أنه يُشار بالشفتين إلى ضمة النون من غير إحداث شيء في جسم النون.^(٧) قال (ع)^(٨): «يعني من غير تُطِقِ ببعض الحركة»، قال الداني: «وذلك الإشمام بعينه^(٩)»،^(١٠) (س): «[قال الداني]^(١١) «فهؤلاء يجعلون^(١٢) ذلك إدغاماً صحيحاً، فالإشارة عندهم بعد الإدغام».^(١٣)

(١) في (ج): أرادوا.

(٢) في (ض): وفرقوا.

(٣) في (م): سكونه.

(٤) في (ض) و(ج): الحركة.

(٥) في (م): سكونه.

(٦) في (ض) و(ج): الحركة.

(٧) ينظر: جامع البيان ص ٥٦٢.

(٨) في (ض): (ج).

(٩) في (م) و(ج) و(طث): بيّنه.

(١٠) جامع البيان ص ٥٦٢، لكن وقع فيه: «وهذا هو الاستفهام بعضوه»، وهو تصحيف ظاهر.

(١١) سقطت في (ض).

(١٢) في (م): لا يجعلون.

(١٣) جامع البيان ص ٥٦٢.

قال: «ويجوز^(١) على مذهبهم أن يؤتى بالإشارة بعد سكون النون المدغمة كما يُؤتى^(٢) بها في الوقف بعد سكون الحرف الموقوف عليه، فتحصل الإشارة قبل كمال الإدغام»^(٣).

(س): «وهو قول مكي، الإسلام في (تأمنا) يكون بعد الإدغام وقبل استكمال التشديد، فهو قبل النون الثانية^(٤) المتحركة وبعد الساكنة، فالإشارة إلى حركتها المُزَالَة^(٥)». قال الداني: «وفي اللفظ بذلك على هذين الوجهين صعوبةً وتعذر لشدة دخول المُدَغَّم في المدغم فيه، إذ هما كاحرف الواحد لا فُرْجة^(٦) بينهما». ونقل أبو شامة في (تأمنا) إدغاماً محضاً من غير إشارة، قال: «ولم يذكره الشاطبي»^(٧).

قوله (بالإخفاء أخذه له أولوا الأداء). قال (س):

«[وَنَافِعٌ سِيِّءٌ وَسَيِّئٌ أَشَمَّاً إِخْفَاوْهَ تَأْمَنَّا أَوْلَى فَاعْلَمَّا]

قال (س):^(٨) «قوله (إخفاؤه تأمنا أولى) إشارة إلى ما قال الداني في «التسير»: (وكلهم قرأ ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ بإدغام النون الأولى في الثانية

(١) في (م) و(طث): ولا يجوز.

(٢) في (م): يأتي.

(٣) جامع البيان ص ٥٦٢.

(٤) في (ض): الثابتة.

(٥) في (ض): الزائدة. وفي (م): الزالة.

(٦) في (ج): فرقة.

(٧) ينظر: إبراز المعاني ص ٥٣٢.

(٨) ما بين المعقوفين سقط في (ض).

وإسهامها الضمّ، وحقيقة الإشمام في ذلك أن^(١) يُشار بالحركة إلى النون أي^(٢) بالعضو إليها، فيكون ذلك إخفاء لا^(٣) إدغاماً صحيحاً، لأن الحركة لا تسكن رأساً، بل يُضعف الصوت بها فيُفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك^(٤)، هذا قول عامة أئمتنا، وهو الصواب لتأكيد دلالته وصحته في القياس». ^(٥) قال الداني: «قال الأصبهاني: ورواية ورش عن نافع (تأمنا) بفتح الميم وترك^(٦) الهمز وشد النون من غير مبالغة، وإسهامها الضمة». ^(٧) قال الداني: «فهذا يدل على أن ذلك إخفاء»^(٨).

وقد أطالوا الكلام هنا^(٩)، وبالجملة فالداني رَجَحَ الإخفاء، ^(١٠) ومكيّ وغيره رَجَحَا الإدغام. قال مكي: «ما علمت أن أحداً من القراء المشهورين قرأ بغير إدغام، إلا رواية شاذة يعني خارج^(١١) السبع، وهي قراءة الأعمش^(١٢)

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (ض) و(ج) و(المطبوع من التيسير ص ٣٨٤): لا.

(٣) في (ج): بلا.

(٤) سقطت في (ض).

(٥) التيسير ص ٣٨٣، ٣٨٤.

(٦) في (م) و(طث): وكترك.

(٧) جامع البيان ص ٥٦٣.

(٨) نفسه ص ٥٦٣.

(٩) سقطت في (م) و(طث).

(١٠) ينظر: جامع البيان ص ٥٦٣.

(١١) سقطت في (م) و(طث).

(١٢) هو = سليمان بن مهران، أبو محمد الأعمش الكوفي، الإمام العَلَمُ، المقرئ الحافظ.

وطلحة بن مطرف^(١)، قال أبو شامة: «ومال^(٢) صاحب (التيسير) إلى الإخفاء وأكثراهم على نفيه»، ^(٣) قال: «وقال بعضهم أجمعوا على إدغام (لا تأمنا)»، ونقل عن ابن^(٤) بجاهد أنه قال: «كلهم قرءوا (لا تأمنا) بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية، والإشارة إلى إعراب النون المدغمة». ونقل عن أبي الحسن الحوفي^(٥) أنه قال: «جمهور القراء على الإشمام [لا الإدغام]^(٦)، فإن النون من (تأمنا) كانت مرفوعة»، ^(٧) قال: «وصفة ذلك أن تُشير إلى الضمة من غير صوت مع لفظك

= روى عن أبي وايل، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وسعيد بن جبير... وعنـه الـحـكم بن عـتـيبة، وشـعـبة، والـسـفـيـانـانـ، وأـبـوـمـاعـاوـيـ، وـخـلـقـ سـواـهـمـ. عـرـضـ الـقـرـآنـ عـلـىـ أـبـيـ الـعـالـيـةـ الرـيـاحـيـ، وـمـجـاهـدـ. وـأـفـرـأـ النـاسـ، وـنـشـرـ الـعـلـمـ دـهـرـاـ طـوـيـلاـ. تـوـفـيـ سـنـةـ (١٤٨ـهـ). يـنـظـرـ: مـعـرـفـةـ الـقـرـاءـ الـكـبـارـ / ٢١٤ـ - وـغـاـيـةـ الـنـهـاـيـةـ / ٢٨٦ـ.

(١) هو = طلحة بن مُصْرِّف بن عمرو، أبو محمد الهمданى الكوفى، المقرئ المحدث، أحد الأعلام، تابعى كبير. حدث عن أنس بن مالك، ومجاهد، وأبي صالح السمان... وعنـه منصور، والأعمش، وشـعـبة، وـخـلـقـ سـواـهـمـ. كان ثقة حـجـةـ إـمـامـ، يـسـمـيـ سـيـدـ الـقـرـاءـ. مـاتـ سـنـةـ (١١٣ـهـ). يـنـظـرـ: مـعـرـفـةـ الـقـرـاءـ الـكـبـارـ / ٢١١ـ - وـغـاـيـةـ الـنـهـاـيـةـ / ٣١٠ـ.

(٢) في (ج): وقال.

(٣) إبراز المعاني ص ٥٣٢.

(٤) سقطت في (م) و(ط).

(٥) هو = علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي الشبراوى، النحوى المفسّر المصرى، صاحب أبي بكر محمد بن علي الأدفووى، صنف «إعراب القرآن» عشر مجلدات، و«البرهان فى التفسير»، و«الموضـحـ فـيـ النـحـوـ». مـاتـ سـنـةـ (٤٣٠ـهـ). يـنـظـرـ: سـيـرـ أـعـلـامـ الـنـبـلـاءـ / ١٧ـ - ٥٢١ـ.

(٦) في (ض) و(ج): للإدغام. وفي المطبوع من (إبراز المعاني) ص ٥٣٢: «للإعلام بأن النون...».

(٧) يـنـظـرـ: إـبـرـازـ الـمـعـانـيـ صـ ٥٣٢ـ.

بالنون المدغمة، قال: وهو شيء يحتاج إلى رياضة^(١)).^(٢).

قال (س): « وإنما رجحنا الإخفاء اعتمادا على رأي الداني، والظاهر عند الإنصاف ما ذهب إليه غيره، فإن اجتماع النونين في كلمة يقتضي الإدغام، أما إخفاء^(٣) نون تحت مثلها غير مألوف، والإظهار في النون الأولى لم يقرأ به أحد من السبعة، فتعين الإدغام، فيكون الإشمام على بابه ». انتهى كلام (س).

وقد أشار الشاطبي إلى الوجهين وصَدَرَ بالإخفاء، فقال:

..... وتأمِّنَا لِكُلِّ يُخْفَى مُفْصَلاً «

ثم قال:

وأَدْغَمَ مَعْ إِسْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمْ » البيت^(٤)

قال الفاسي: « والوجه في قراءة الإخفاء والإشمام في (تأمنا) الحرص على بيان حركة الفعل وهي الضمة لأنَّه مرفوع، ويُصَعَّف^(٥) الصوتُ بالحركة ويُفصَّل^(٦) بين النونين، لأن^(٧) النون تسكن^(٨) رأساً، فيكون ذلك إخفاء

(١) في (ج): رضاية.

(٢) إبراز المعاني ص ٥٣٢.

(٣) في (م): الإخفاء.

(٤) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ٢٥٨.

(٥) في (م) و(طث): ويضعف.

(٦) في (ج): يفصل.

(٧) في (ض): لا أن.

(٨) في (م) و(طث): لا تسكن.

لا إدغاما، قال صاحب (التيسيير): «وهو قول عامّة أئمتنا». وحقيقة الوجه الثاني بالإدغام الصريح مع الإشمام للدلالة على حركة المدغم، وهو رأيُ جماعة من القراء وأهل الأداء، والإشمام^(١) فيه كالإشمام في الوقف، وهو ضمُ الشفتين من غير إحداث شيء في النون». ^(٢) والضمير في (له) يعود^(٣) على نافع.

و﴿أَرَيْتَ﴾ و﴿هَآنَتُم﴾ سَهْلًا عنْهُ وبعْضُهُم لِوَرْشٍ أَبْدَلًا

ضمير التثنية في (سهلا) يعود على ورش وقولون، [وفي (عنه) يعود على نافع، والألف في (أبدلا) هو لإطلاق القافية. ومعنى البيت: أن ورشا وقولون]^(٤) اتفقا على تسهيل الهمزة في **﴿أَرَيْتَ﴾**، وكذلك **﴿أَرَيْتُمْ﴾**، و**﴿أَرَيْتُكُمْ﴾**، وشبهه حيث وقع، بشرط تقدم همزة الاستفهام كما مثل به المصنف، وأما إن لم تقدمها همزة الاستفهام^(٥)، فلا خلاف في تحقيقها، نحو: **﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ﴾** [النصر: ٢]، و**﴿رَأَيْتَ الْمُنَبِّهِينَ﴾** [النساء: ٦٠]، وشبهه.

(ج): «إنما سهل نافع الهمزة في **﴿أَرَيْتَ﴾** لوجود همزتين في الكلمة واحدة، ولم يعد الراء حاجزاً لقوّة الهمزة وشقّها». ^(٦) وكذلك سهل الهمزة من **﴿هَآنَتُم﴾**، والتسهيل هو بين أي بين الهمزة والألف، إلا أن قولون يدخل مداً في **﴿هَآنَتُم﴾**. قوله (وبعضاًهم) هم المصريون، وهو المشهور عن ورش في

(١) في (ج): الإشمام.

(٢) (اللائى الفريدة) / ٣٩٠٠.

(٣) في (ج): عائد.

(٤) ما بين المعکوفین سقط في (ج).

(٥) في (ج) و(ض): استفهمان.

(٦) (شرح المجاصي) ورقة ١٩٥، ١٩٧ / ٢١٢.

الرواية، لأنه^(١) أبدل الهمزة ألفا من جنس حركة ما قبلها.

وَالْهَاءُ يَحْتَمِلُ كُونُهَا فِيْهِ مِنْ هَمْزِ الْاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّبَّيْنِ

وَهِيَ^(٢) لَهُ مِنْ هَمْزِ الْاسْتِفْهَامِ أُولَى، وَهَا هُنَا [أَنْتَهَى كَلَامِي]^(٣)

أي: والهاء من لفظ هـآنتـم يحتمل كونها فيه، أي في لفظ هـآنتـم

من همز الاستفهام، أي مبدلة من همز الاستفهام، فيكون أصله (أنتم)، ثم

دخلت^(٤) عليه همز الاستفهام، فصار (أَنْتُمْ) بهمزتين، فأبدلت الأولى هاء، كما

قالوا في^(٥) (هرقت^(٦) الماء)، [وأصله أهرقت الماء]^(٧)، وقالوا^(٨) هيئات،

وأصله^(٩) أيهات. (ج): «وهذا الاحتمال هو المشهور»^(١٠).

ويحتمل أن تكون الهاء للتبنية، [إلا أنه ينبغي أن^(١١) لا يكون فيه تسهيل

(١) في (ض): أنه.

(٢) في (ض): وهو.

(٣) في بعض المطبوع للمنظومة: انقضى نظامي.

(٤) في (ج): فدخلت.

(٥) الزيادة في (م).

(٦) في (ض): أهرقت.

(٧) في (م) و(ض) و(طث): أي أرقته.

(٨) سقطت في (م) و(طث).

(٩) الزيادة في (ج).

(١٠) لم أجد النقل في (شرح المجاصي).

(١١) في (ض): على هذا.

ولا إدخال، لأن التسهيل لا يكون إلا بين همزتين، وكذلك [١) الإدخال، والرواية جاءت بها معاً، فترجح أن ٢) الهمزة مبدل من همزة الاستفهام لوجود الروايتين، وإلى هذا الترجيح أشار الناظم بقوله: (وهي له من همز الاستفهام أولى)، أي كون ٣) الهمزة مبدل من همز الاستفهام أولى وأحق وأحسن، والضمير في قوله (له) يعود على نافع وهمها ٤) ورش و قالون، وإلى هذا الترجح أشار الشاطبي بقوله:

وإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةِ زَانَ جَمِلًا» ٥)

يعني من التَّجَمُّل والحسن، وهذا مما أشار به إلى الرمز والمعنى، فالزاي لقُنْبُل والجيم لورش.

(ج): «وال مد ها هنا مشبع لوجود الساكن بعد الألف في الإدخال والإبدال ٦)، ولا مد في التسهيل بين وبين، وقالون أطول مدا من ورش في باب الإدخال، لأنه يجتمع همزة محققة وإدخال وهمزة ٧) مسهلة بعد الإدخال، وورش إنما يتحقق ويبدل، وما كثر سببه أقوى مما قل سببه فيها ٨) ٩).

(١) ما بين المعكوفين سقط في (م).

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (ض): وكون.

(٤) في (م) و(طث): وهو.

(٥) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ٢٠٥.

(٦) في (ض) و(شرح المجاصي): والبدل.

(٧) في (ج) و(طث): همزة.

(٨) سقطت في (م) و(طث) و(شرح المجاصي).

(٩) (شرح المجاصي) ورقة ١٩٦، ١٩٨ / ٢١٢.

ثم^(١) قال رحمة الله تعالى (وها هنا انتهى كلامي)، ثم قال:

فَالْحَمْدُ لِلّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ عَلَيَّ مِنْ إِكْمَالِهِ وَأَلَّهُمَا

ثُمَّ صَلَوةُ اللّهِ كُلَّ حِينٍ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمَكِينِ^(٢)

اعلم رحمة الله أن ذكر الله سبحانه وقايته وجنته يستجن^(٣) بها من هب
النيران، والإكثار من الصلاة^(٤) على النبي ﷺ من أفضل عبادة^(٥) الإنسان، ومن
وقف على ما ألقناه في ذلك يرجى له النشاط وقوة الإيمان، وليس الخبر كالعيان.

وقد جمعنا^(٦) في العلوم النافعة كتبًا مباركة منها؛

تفسيرنا المسمى بـ «الجواهر الحسان في تفسير القراءان» مع الغريب
الملحق به، والمراءي الملحقة به،

وكتابنا المسمى بـ «روضۃ الأنوار»،

(١) سقطت في (ج).

(٢) في بعض نسخ المنظومة زيادة ثلاثة أبيات في الأخير - كما سبق ذكره في المقدمة -،
ونصّها:

تمَّ كِتَابُ الدُّرُرِ اللَّوَامِعُ
نَظَمَهُ مُبْتَغِيًّا لِلأَجْزَرِ
سَنَةَ سَبْعَ بَعْدِ سِتِّمَائَةٍ قَدِ انْقَضَتْ
في أصل مقرأ الإمام نافع
عليَّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَرِّي

منْ بَعْدِ سِتِّمَائَةٍ قَدِ انْقَضَتْ
- ينظر: «النجوم الطوالع» لإبراهيم المارغيني ص ٢٢٦، ٢٢٧ - ومقدمة تحقيق
«شرح الدرر اللوامع للمتوري» الصديقي فوزي ص ٢٦.

(٣) في (م) و(طث): يستتر.

(٤) في (م) و(طث): الصلوات.

(٥) في (م): عبارة.

(٦) في (م): جمعت.

وكتابنا المسمى بـ «الأنوار في معجزات النبي^(١) المختار»،
 وكتابنا المسمى بـ «الأنوار المُضيئَة الجامِع بين الشريعة والحقيقة»،
 وكتابنا المسمى بـ «رياض الصالحين»،
 و«شَرْحُنا لابن الْحَاجِب الفرعِي»، و«الجامع الكبير» الملحق به،
 وكتابنا المسمى بـ «إرشاد السالك»، [وهو كتاب صغير]^(٢)،
 و«الأربعون^(٣) حديثاً»،
 وكتابنا المسمى بـ «الدُّر^(٤) الفائق»، المشتمل على أنواع الخيرات في الأذكار
 والدعوات،
 وكتابنا المسمى بـ «العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة»،
 و«التعريف بمروياتي»،
 و«كتابنا» هذا.

جعلها الله سبحانه خالصةً لوجهه، ومُبلغةً إلى مرضاته، والقصد من
 ذكرها إرشاد إلى^(٥) مطالعتها، وصحّة وجودها، ونسبتها المؤلفها، من أراد
 رؤيتها^(٦).

(١) سقطت في (م).

(٢) ما بين المعقوفين سقط في (م) و(طث).

(٣) في (م) و(ج) و(طث): والأربعين.

(٤) في (م): الدرر.

(٥) سقطت في (ج) و(ض).

(٦) في (ض): روایتها.

[وقال أيضًا سمع الله له وزاده رُشْدًا وزَكَّى فِعْلَه]^(١)

[ذِكْرُ مَخْارِجِ الْحُرُوفِ وَصَفَاتِهَا]

أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ عَلَى
ثُمَّ صَلَوةَ اللَّهِ تَتَرَا أَبَدًا
فَالْقَاصِدُ مِنْ هَذَا النَّظَامِ الْمُحْكَمِ
كَلَامُهُ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي غَايَةِ الوضوحِ، وَ(الْمُحْكَمُ)
مِنَ الْمُتَقْنِ، وَ(تَرَا) أَيِّ^(٣)
مِنَ الْمُتَابِعِ، وَ(النَّظَمُ)
[هُوَ ضُدُّ التَّشْرِ]^(٤)، وَ(الْمَخْارِجُ)
جَمْعُ مَخْرُجٍ وَهُوَ الْمَوْضِعُ
الَّذِي يَنْشَأُ مِنْهُ الْحُرْفُ، وَ(الْحُرُوفُ الْمُعْجمُونَ)
تِسْعَةُ وَعِشْرُونَ، وَهُنَّ حُرُوفٌ
([أَ، بَ، تَ]^(٥)، إِلَى آخِرِهَا)، وَالْإِعْجَامُ الْمُقْطَطُ^(٦).

(س): «اختلف في عددها^(٧)؛ فذهب سيبويه إلى أنها تسعه وعشرون،

(١) في (م) و(طث) كُبِّتْ عَلَى أَنَّهَا نَثْرٌ.

(٢) في (ج): وكملاء.

(٣) الزيادة في (ج).

(٤) سقطت في (ج). وفي (م): هذا ضد التشر.

(٥) في (ج): ألف، با، تا.

(٦) في (ض) و(ج): النطق.

(٧) في (ج): عدد.

وذهب المُبَرّد إلى أنها ثانية وعشرون، فأسقط الحمزة، وردد ابن عصفور،^(١) وما ذهب إليه سيبويه هو المشهور».

(م): «إِنَّا سُمِّيْتَ هَذِهِ الْحُرُوفُ حِرَوْفٌ^(٢) الْمَعْجَمُ وَلَا يَسِّرُ الْإِعْجَامُ فِي جَمِيعِهَا، لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ تِسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْبَعْضِ، وَذَلِكَ مَجَازٌ مَشْهُورٌ»،^(٣) وَهَذَا الْوَجْهُ أَحْسَنُ الْأَمْرَيْنِ، وَالثَّانِي مِنَ الْإِعْجَامِ الَّذِي هُوَ الْبَيَانُ، مِنْ أَعْجَمَتُ الْكِتَابَ إِذَا بَيَّنَهُ، وَقَلِيلٌ سُمِّيَتْ حُرُوفُ الْمَعْجَمِ بِاسْمِ الْأَكْثَرِ، لَأَنَّ الْأَكْثَرَ مَعْجَمٌ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأُولَى.

وَهُوَ ثَلَاثٌ مَعَ عَشْرٍ وَاثْنَيْنِ فِي الْحَلْقِ ثُمَّ الْفَمِ ثُمَّ الشَّفَتَيْنِ

(م)^(٤) و(ع): «قَوْلُهُ (ثَلَاثَ) أَنَّهُ وَكَانَ حَقّهُ أَنْ يُذْكَرَهُ فَيَقُولُ (ثَلَاثَةَ مَعَ [عَشْرَ وَاثْنَيْنَ])^(٥)، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِقَوْلِهِ (وَهِيَ ثَلَاثَ) لِلْمَخْارِجِ، وَهُوَ جَمْعُ مَخْرُجٍ، وَالْمَخْرُجُ مُذَكَّرٌ وَلَكِنَّهُ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى الْجَهَةِ وَالنَّاحِيَةِ، لِأَنَّ لَكُلِّ مَخْرُجٍ جَهَةً^(٦) فِي الْفَمِ. وَذَكَرَ أَنَّ الْمَخْارِجَ خَمْسَةً عَشَرَ، وَهِيَ عِنْدَ^(٧) سِبِّيْوِيْهِ سَتَةً عَشَرَ،

(١) هو = علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور. حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه «المقرب» في النحو، طبع المجلد الأول منه، و«الممعن» في التصريف، طبع بحلب، و«شرح المتنبي»، و«شرح الحماسة». ولد بإشبيلية، وتوفي بتونس سنة ٦٦٩ هـ. ينظر: الأعلام للزركي ٥ / ٢٧.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) (القصد النافع) ص ٣٥٤.

(٤) سقطت في (م) و(ط).

(٥) في (ط): عشرة واثنين. وفي (م) و(ض): عشرة واثنتين.

(٦) في (ج): جهته.

(٧) سقطت في (ض).

فأسقط منها مخرج واحداً، وقد ذكره في الصّفات بعد هذا، وهو مخرج النون الساكنة. وجعل للمخارج^(١) ثلاثة مواطن، وهي الحلق، واللسان، والشفتان. وكنى [باللسان عن الفم]^(٢) لأن حروف اللسان هي حروف الفم، وهو الموطن الأوسط الكائن في غور الفم^(٣).

وفي هذا النظم ضربٌ من البديع، وهو الْلُّفُوُالنَّشُرُ، [الْمُرَتَّبُ الْأَوَّلُ]^(٤) للأول، والثاني للثاني، والثالث للثالث، وهذا من فصيح الكلام، لأن مخارج الحلق ثلاثة، ومخارج اللسان عشرة، ومخارج الشفتين اثنان.

فمخارج الحلق الثلاثة هي أقصى الحلق ووسطه وأدناه، وذكر أن^(٥) تلك المخارج الثلاثة لسبعة^(٦) أحرف، فقال:

فَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ الْأَلْفُ	مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ جَمِيعًا تُعْرَفُ
وَالْعَيْنُ مِنْ وَسْطِهِ وَالْخَاءُ	وَالغَيْنُ مِنْ آخِرِهِ وَالْخَاءُ

قوله من (آخر الحلق) أي مما يلي الصدر، و قوله (والغين من آخره والخاء) أي من آخر الحلق بالنسبة إلى ما يلي الفم.

(١) في (م): للحروف.

(٢) في (م) و(طث) و(القصد النافع): عن اللسان بالفم.

(٣) (القصد النافع) ص ٣٥٥.

(٤) سقطت في (ج). وفي (ض): سقطت كلمة «المرتّب».

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (م) و(طث): سبعة.

(ع) و(م): «وقد سُمِيَ الْهَوَزَنِي^(١) كُلًّا واحد من طَرَفِ^(٢) الْحَلْقِ آخِرًا،
إلا أنه قِيدُهُما^(٣) بما يليهما، لأنَّه قال:

«فِي آخرِ الْحَلْقِ إِذَا الصَّدْرِ»،

ثم قال بعد ذلك:

«وَالْغَيْنُ وَالْخَاءُ آخِرَ الْحَلْقِ
مَمَا يَلِيهِ الْفَمُ [بِغَيْرِ وَلِقِ]^(٤)،
وَلَذَا قَالَ شَارِحُهُ،^(٥) لَوْ قَالَ: «وَالْغَيْنُ^(٦) مِنْ أُولَئِكَ الْخَاءِ»،
لَكَانَ أَخْلُصُ^(٧) كَمَا فَعَلَ الشَّاطِبِيُّ.

قال (ع) و(م): «ولما رأى المؤلف هذا الإشكال رجع عنه»^(٨) [إلى

(١) في (م) و(طث): الأهوazi.

وهو = يحيى بن محمد بن خَلْفٍ، أبو زكريا الْهَوَزَنِيُّ الإِشْبِيلِيُّ، إِمامٌ مُقرئٌ بِسَبَّتَةٍ، كَانَ
مِنْ أَهْلِ الضَّبْطِ وَالتَّجويدِ، وَكَانَتِ الرِّحْلَةُ إِلَيْهِ إِلَى مَدِينَةِ سَبَّتَةِ فِي عِلُومِ الْقِرَاءَاتِ. لَهُ أَرْجُوزَةٌ
فِي «غَرِيبِ الْقُرْآنِ»، وَأَرْاجِيزُ حَسَانٍ فِي «الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجويدِ»، وَ«مَخَارِجُ الْحُرُوفِ». تَوَفَّى سَنَة
(٤٦٠٢هـ). يَنْظُرُ: غَايَةُ النَّهَايَةِ / ٢ - وَالنَّكْمَلَةُ لِكِتَابِ الْمُصْلِحِ لَابْنِ الْأَبَارِ / ٤.

(٢) في (ض): طَرْفِ.

(٣) في (ض): قِيدٌ. وفي (م): قِيدٌ.

(٤) كَذَا فِي (الْقَصْدِ النَّافِعِ). وَفِي (م) و(طث): «الْحَلْقِ». وَفِي (ض): «بَغْيَنِ». وَفِي (ج):
«بَغْيَنِ...»، ثُمَّ كَلْمَةُ غَيْرِ وَاضْحَى.

(٥) في (ج) و(ض): شَارِحُهُ.

(٦) في (طث): وَالْغَيْنِ.

(٧) يَنْظُرُ: (الْقَصْدِ النَّافِعِ) ص ٣٥٦، ٣٥٧ بِتَصْرِيفِ.

(٨) يَنْظُرُ: (الْقَصْدِ النَّافِعِ) ص ٣٥٧.

رواية^(١) أخرى وهي: «والغين من أَوْلَه^(٢) والخاء»، لأنها أَحْلَصُ وليس فيها إِشكال. (ع)^(٣): «ولكن هذه الرواية ليست بشهيرة عنه».

وها^(٤) هنا انتهت مخارج الحلق، ثم شرع في الموطن الثاني في مخارج اللسان، فقال:

والقافُ من أقصى اللسانِ والحنكُ
والكافُ من أسفلٍ شيئاً تدراكُ
منهُ ومن وسطه تكونُ
والجيمُ والياءُ كذا والشينُ
والضادُ من حافته وما يليه
ذلك من أصلهِ من أَوَّلِ

تكلم في هذه الأبيات في مخارج الموطن الثاني، وهو^(٥) اللسان، وفيه عشرة خارج لثمانية عشر حرفاً في أربعة مواضع منه؛^(٦) أقصاه، ووسطه، وحافته، وطرفه.

ففي الأقصى مخرج القاف والكاف، والحنك ما فوق اللسان، والكاف مُسْنَفُ^(٧) عن مخرج القاف، وفي الوسط مخرج واحد لثلاثة أحرف وهي التي ذكر؛ الجيم والياء والشين، مخرجهن من^(٨) وسط اللسان وما يليه من الحنك. والضمير في (منه ومن وسطه) يعود على اللسان، وفي الحافة وهو جانب اللسان مخرج واحد للضاد. قلت: هكذا نص عليه بعض من تعرض لشرحه وهو

(١) في (ض): الرواية.

(٢) في (م) و(طث): آخره.

(٣) سقطت في (ض).

(٤) الزيادة في (ج).

(٥) في (م) و(طث): وهي.

(٦) في (م) و(طث) و(ج): منها.

(٧) في (م): من أسفل.

(٨) سقطت في (م).

الصواب، وكذلك نص عليه ابن آجرّوم والفارسي في «شرح حرز الأماني»، وهكذا أشار إليه (س) وهو الصواب. وهو ظاهر كلام الناظم،^(١) لا ما زعم^(٢) بعضهم من تشريك اللام له [في المخرج]^(٣)، قال بعض شرّاحه: «قوله (والضاد من حافته وما يلي البيت) [ذكر في هذا البيت المخرج الثالث]^(٤) من مخارج اللسان]،^(٥) وهو من أول حافة اللسان أي من جانبه وذكر أنه للضاد وحدها، وهو الحافة اليميني أو اليسري^(٦)، واليسرى أيسر.^(٧)، وقلَّ من يخرجها [من مخرجها]^(٨)، وقلَّ من يفرق بينها وبين الظاء، ولا سيما إذا اجتمعا^(٩) معاً في الكلمة واحدة، نحو قوله تعالى ﴿أَلَذِّنَّتْ أَنْفَقَ ظَهَرَكَ﴾ [الشح: ٣]، لأن هذا الموضع يتعرض فيه^(١٠) الطلبة بعضهم على بعض، فينبغي أن يُتحفظ على مخرجها، ويتأكد ذلك في حق الأئمة للصلوة^(١١)، لأن أبياً محمد ابنَ أبي زيد^(١٢) قال في

(١) سقطت في (ج).

(٢) في (ض): ذهب إليه.

(٣) في (ض): والمخرج.

(٤) في (ج): الرابع.

(٥) ما بين المعقوفين في (ض): المخرج الرابع ذكره في هذا البيت من مخارج اللسان.

(٦) في (ج): واليسرى.

(٧) سقطت في (م) و(طث).

(٨) سقطت في (م) و(ض).

(٩) في (طث): اجتمعا.

(١٠) في (ج) و(ض): يتعرض به.

(١١) في (ض): أئمة الصلوة.

(١٢) هو = عبدالله بن أبي زيد، أبو محمد القيرواني المالكي، الإمام الفقيه، عالم أهل المغرب، =

«النواذر»: «من لم يُميّز بين الصاد والظاء لا تجوز إمامته».

(ع) و(س)^(١): «وهذه المخارج كلها لا تُدرك إلا بالمشافهة والتأمل عند النطق بالتلاؤة، فإذا أردت أن تعرف ذلك: نطقَ بالحرف الذي تُريد ساكناً، وتُدخل عليه همزة الوصل مكسورةً، لستَ قادرَ على إلقاء ذلك إلا إذا عرفتَ مَخْرَجَ الحرف مبيّناً واضحاً. بالساكن، فإذا [فعلتَ ذلك]^(٢) عرفتَ مَخْرَجَ الحرف مبيّناً واضحاً».

واللَّامُ مِنْ طَرْفِهِ^(٣) وَالرَّاءُ
وَالنُّونُ هَكُذا حَكَى الْفَرَاءُ
وَالْحَقُّ أَنَّ اللَّامَ قَدْ تَنَاهَى
لَهُ مِنَ الْحَافَةِ مِنْ أَدْنَاهَا
وَالرَّاءُ أَدْخَلُ إِلَى ظَهْرِ اللَّسانِ
مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ فَدُونَكَ الْبَيْانُ

(م)^(٤): «قد تقدم أن مخارج اللسان العشرة^(٥) في أربعة مواضع، تقدم منها ثلاثة، وهذا هو الموضع الرابع، وهو طرف اللسان، وفيه خمسة مخارج لأحد^(٦) عشر حرفاً؛ فذكر أن اللام والراء والنون يُخرجُون من مخرج واحد وهو طرف اللسان، أي ما يلي الأسنان. ثم قال (هكذا حكى الفراء)، ويقول

= أحدُ من بَرَزَ في العلم والعمل، له مصنفات عديدة مثل «الرسالة»، و«النواذر»، و«الزيادات»، و«العتبة». توفي سنة (٣٨٦هـ) ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض / ٦
٢١٥ - وسیر أعلام النبلاء / ١٧ / ١٠ .

(١) في (ج): (م).

(٢) في (ض): عرفت كيف تفعل ذلك و فعلته.

(٣) في (ج): طرفها.

(٤) الزيادة في (ج).

(٥) سقطت في (ج).

(٦) في (ج): بأحد.

الفراء قال قُطْرُب،^(١) والجَرميّ،^(٢) وابن كِيسان^(٣)،^(٤) وهذا قال الشاطبي^(٥):

«ومن طَرَفٍ هنَّ الْثَلَاثُ لِقُطْرُبٍ ويَحْيَى مَعَ الْجَرميّ مَعْنَاهُ قُولًا»،

ويحيى هو الفراء، و(قولا) معناه جعل قولًا لهم ونسب إليهم، فالمخارج عند الفراء ومن قال بقوله أربعة عشر مخرجًا، لكونهم جعلوا اللام والراء من مخرج النون، ولما ذكر أن اللام والراء والنون يُمْكِرُ جن من مخرج واحد وهو طرف اللسان على قول الفراء، أخذ يُبَيِّن أن الأظهر والمشهور خلافه، وأن لكل حرف من هذه الثلاثة مخرجًا، فقال:

(١) هو = محمد بن المستير بن أحمد، أبو علي البصري، المعروف بقطْرُب، كان أحد العلماء بال نحو واللغة. أخذ عن سيبويه، وهو الذي لقبه قطْرُب، «فقد كان يُكَرِّرُ إليه قبل بقية التلاميذ، فقال له ما أنت إلا قطْرُب لَيْلٌ، وقطْرُب اسم دُوَيْيَة لا تزال تدب ولا تفتر». وكان مُوثقًا، وله تصانيف عديدة، منها مُثَانَة في اللغة. توفي سنة (٢٠٦هـ). ينظر: تاريخ بغداد / ٤٨٠ - ووفيات الأعيان لابن خلّكان / ٤ / ٣١٢.

(٢) هو = صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي البصري، النحوي إمام العربية، أخذ العربية عن سعيد الأخفش وأبي عبيدة والأصممي. كان أثبت القوم في «كتاب سيبويه»، وكان جليلًا في الحديث والأخبار، دينًا ورعاً. توفي سنة (٢٢٥هـ). ينظر: تاريخ بغداد / ٤٢٦ - وسير أعلام النبلاء / ١٠ / ٥٦١.

(٣) هو = محمد بن أحمد بن كِيسان، أبو الحسن النحوي، كان أحد المذكورين بالعلم والموصوفين بالفهم، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يحفظ مذهب البصريين والковيين معاً في النحو. مات سنة (٢٩٩هـ) ينظر: تاريخ بغداد / ٢ / ١٨٧.

(٤) (القصد النافع) ص ٣٥٧، ٣٥٨.

(٥) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ٣٥٥.

(والحق أن اللام قد تناهى له، البيت)، فذكر أن الأَظْهَرُ أن يكون مخرجُ اللام من أدنى الحافة إلى مُتْهِيٍ^(١) طرف اللسان، [فأخبر أنه تناهى، أي وصل من أدنى الحافة له أي طرف اللسان]^(٢) وهو المخرج الثاني من مَخْرَجِي^(٣) الحافة.

قوله (أدنها) أي من أقربها، والضمير عائد على الحافة، ثم فرق أيضاً بين مخرج الراء وخرج النون، فقال: (والراء أدخل إلى ظهر اللسان من مخرج النون)، يعني أنها انحرفت من مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليها أي^(٤) إلى اللام، للتكرير الذي فيها^(٥). وأما النون فتخرج من طرف اللسان وأصول الثنائي العلية، ما^(٦) بين مخرج اللام والراء.

أعني بها المهمَلةُ الأشْكالِ	والطاءُ والتاءُ وحرفُ الدالِ
عُلِيَا الشَّنَائِيَا فُرِزْتَ بِالوُصُولِ	من طَرَفِ اللِّسَانِ مَعْ أَصْوَلِ
ما امْتَازَ بِالإِعْجَامِ عَنْ خِلَافِهَا	[وَمِنْهُ يَخْرُجُ] ^(٧) وَمِنْ أَطْرَافِهَا

(م): «ذكر أن هذه الحروف^(٨) الثلاثة وهي الطاء، والتاء، والدال، يخرجن

(١) في (م) و(طث): متناهى.

(٢) ما بين المعقوفين سقط في (م) و(طث).

(٣) في (طث): مخارج. وفي (م) و(ض): مخرج.

(٤) سقطت في (ج) و(ض).

(٥) في (ض): فيه.

(٦) في (ج): من. وسقطت في (ض).

(٧) في (ج): ومنها تخرج.

(٨) في (ج) و(ض): الأحرف.

من طرف اللسان وأصول الثنایا العليا. قوله (المهملة الأشكال) أي المهملة الصور، يعني أن أشكال هذه الحروف^(١) الثلاثة وهي صورها، مهملة من النّقط^(٢).

والأشكال جمع شكل بالفتح، [كَفْرُخٌ وَأَفْرَاخٌ]^(٣)، واحترز بقوله (المهملة) من ثلاثة أحرف، وهي: الظاء المُشَالَة، والثاء المُثَلَّثَة، والذال المعجمة^(٤)، لأنها تختلفها في الإعجمام وتختلفها في المخرج، وإليها أشار بقوله (ما امتاز بالإعجمام عن خلافها)، أي ما تبيّن^(٥) بالنّقط عن غيره. والذي تبيّن^(٦) بالنّقط ثلاثة أحرف؛ الظاء المشاللة، والثاء المثلثة، والذال المعجمة، ذكر أنهن يخرجن من طرف اللسان أيضاً، لكنه^(٧) ما يبّنه وبين أطراف الثنایا.

والضمير في (منه) يعود على طرف^(٨) اللسان، (ومن أطرافها) يعود على الثنایا. قوله (بالإعجمام) أي بالنّقط، والضمير في (خلافها) يعود على (ما) الدالة على الأحرف الممتازة بالإعجمام، [و(خلافها) هي]^(٩) المهملة المذكورة.

(١) في (ج) و(ض): الأحرف.

(٢) (القصد النافع) ص ٣٥٩.

(٣) في (ض) و(ج): كفرح وأفراح.

(٤) سقطت في (ض) و(ج).

(٥) في (ض): تميز.

(٦) في (ض): تميز.

(٧) في (ض): لكن.

(٨) سقطت في (ض) و(ج).

(٩) في (م) و(طث): أو على.

والصادُ ثم الزَّايُ ثُمَ السِّينُ مِنْهُ وَمِنْ بَيْنِهِمَا تَبَيَّنُ

(م): «هذا هو المخرج الخامس من مخارج طرف اللسان، [وهو تمام الموطن الثاني. ذكر^(١) أن الصاد والزاي والسين يخرجن من بين طرف اللسان^(٢) والثنايا العليا، وهذا^(٣) كما قال المهدوي: «خرجها من طرف اللسان إلى فُرجَةٍ بيته وبين أطراف الثنايا، ونحوه للداني، وقال سيبويه: [وما بين]^(٤) طرف اللسان وفوق^(٥) الثنايا [يخرجُ الزَّايُ والسِّينُ وَالصادُ]^(٦)، وبعضها يقرب من بعض»،^(٧) انتهى لفظ (م). قلت ولفظ الداني في «إيجاز البيان» قال: «والصاد والسِّينُ وَالزَّايُ من مخرج واحد وهو طرف اللسان وأصول الثنايا السفلية».

وقال (ع) و(ج): «قوله (ومن بينهما تَبَيَّن) يعني من بين طرف اللسان والثنايا العليا والسفلي»،^(٨) لأن النطق بهذه الأحرف لا يمكن إلا بالسُّفلِي والعليا. وقال الفاسي في شرح حرز الأماني: «وجملة الأمر أن الصاد والسِّينُ وَالزَّايُ يخرجن من طرف اللسان وبين الثنايا العليا».

(١) سقطت في (ج).

(٢) ما بين المعkovين سقط في (ض).

(٣) في (م): وهكذا.

(٤) في (ج) و(ض): من. وفي (القصد النافع): من بين.

(٥) في (ج): وفُويقَ.

(٦) ما بين المعkovين سقط في (ض) و(ج).

(٧) (القصد النافع) ص ٣٥٩، ٣٦٠ بتصرف.

(٨) ينظر: (شرح المجاصي) ورقة ٢٠٤، ٢٠٦ / ٢١٢.

وقال (س): «إن الصاد والسين والزاي يخرج من بين^(١) أول اللسان وأطراف الثنایا مع فرجة بينهما، وهي الفرق بينه^(٢) وبين ما تقدم». وأطلق [أكثرهم الثنایا]^(٣) في هذه الأحرف، ولم يُقيّد [لا بالعليا]^(٤) ولا بالسفلي، وقيده الداني في «إيجاز البيان» وصاحب «الجمل»^(٥)، بالسفلي. قال ابن عصفور: «ولم يصف^(٦) سيبويه الثنایا لا^(٧) بالسفلي ولا بالعليا، بل أطلق القول، فقال: وما^(٨) بين طرف اللسان وفوق^(٩) الثنایا، يخرج^(١٠) الزاي والسين والصاد»،^(١١) قال:

(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) في (ض): بينهما.

(٣) في (ج): الثنایا أكثرهم.

(٤) في (ض): بالعليا.

(٥) في (ض): الجمال. ولم يتبيّن لي من هو صاحب الجمل هذا الذي قصده الشارح، والمشهور بهذا الإطلاق، هو = الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن البصري، الإمام صاحب العربية، ومؤسس علم العروض، وينسب له «كتاب الجمل»، وهو مطبوع. توفي سنة (١٧٥هـ). ينظر سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٢٩.

أو هو = الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، النحوبي البغدادي، كان إماماً في علم النحو، وصنف فيه كتاب «الجمل في النحو» وهو مطبوع أيضاً، توفي سنة (٣٣٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٣ / ١٣٦.

(٦) في (ض): يقييد.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) في (ج) و(ض): ما.

(٩) في (ج) و(ض): وفويق.

(١٠) في (ج) و(ض): مخرج.

(١١) ينظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٤٣٣ (باب الإدغام).

«وحكى ابن خروف^(١) أن الأخفش قال كما قال أبو القاسم، وأن أبا بكر بن طاهر^(٢) تبع^(٣) الأخفش في كونها أقرب إلى السفل»، قال ابن خروف: «وليس كذلك، بل هي إلى العليا أقرب»، قال: «فإذا اخترتها^(٤) بالنطق، وجدتها^(٥) كذلك». وهنا انتهت مخارج اللسان.

والفاء من باطن سفل الشفتين
وطرف العلية من الثيتين
والواو لكن ما بها التقاء
والسيم من بينهما والباء

(م)^(٦): «ولما فرغ من ذكر مخارج الموطن الثاني، أخذ الآن^(٧) يتتكلّم في الموطن الثالث، فذكر أن فيه خرجين لأربعة أحرف، وهي^(٨) الفاء، والميم، والباء، والواو. فالمخرج الأول للفاء، والثاني للثلاثة الأحرف. فالفاء من باطن

(١) هو = علي بن محمد بن علي بن خروف، أبو الحسن الإشبيلي، إمام النحو، صنف شرحاً على سيبويه سماه «تنقح الألباب في شرح غوامض الكتاب»، توفي سنة (٦١٠ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء / ٢٢ - ٢٦ . والتكميلة لابن الآبار / ٣ / ٢٢٦.

(٢) هو = محمد بن أحمد بن طاهر، أبو بكر الإشبيلي الأننصاري، يُعرف بالخطب النّحوي، ساد أهل زمانه في العربية، وتخرج عليه أبو الحسن بن خروف وغيره. توفي سنة (٥٨٠ هـ). ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي / ٢ / ٨١.

(٣) في (ج) و(ض): تابع.

(٤) في (ج) و(ض): اختبرته.

(٥) في (ج) و(ض): وجدها.

(٦) الزيادة في (ج).

(٧) سقطت في (ض).

(٨) في (م) و(طث): وهو.

الشفة السفلية وأطراف الثنایا العليا كما ذكر، والباء والميم من بين الشفتين، وهو المراد^(١) بقوله (من بينهما) أي من بين الشفتين^(٢).

قوله (والواو) أي وكذلك الواو خرجها من بين^(٣) الشفتين، لكن الواو تُخالف الباء والميم، لأن الباء والميم تنطبقُ عليهما الشفتان^(٤) وتلتقيان، [وعلى الواو لا تنطبقان]^(٥)، وهذا معنى قوله (ما بها التقاء)، أي ليس بين الشفتين اجتماع، بل بينهما انفراج.

* * *

(١) في (ض) و(ج): مراده.

(٢) (القصد النافع) ص ٣٦٠.

(٣) سقطت في (م).

(٤) سقطت في (ض).

(٥) كذا في (م) و(طث). وفي (ج): على الواو ولا تلتقيان. وفي (ض): ولا تلتقيان على الواو. وفي (القصد النافع): وتنفتحان على الواو فلا تلتقيان.

[صفات الحروف]

ثِمَ لِهَذِي الْأَحْرُفِ الْمَذْكُورَةِ صِفَاتُهَا الْمَعْلُومَةُ الْمَشْهُورَةُ

(م):^(١) «لما فرغ من [الكلام على مخارج الحروف]^(٢)، أخذ يتكلّم في صفة الحروف،^(٣) وهي [ست عشرة]^(٤) صفة؛ الْهَمْسُ، والجَهْرُ، والرَّخَاوَةُ، والشَّدَّةُ، والإِطْبَاقُ، والإِنْفَتَاحُ، والاسْتِعْلَاءُ، والإِنْسِفَالُ، والْمَدُّ، وَاللَّيْنُ، وَالْهَوِيُّ، وَالصَّفِيرُ، وَالنَّفَشَيُّ، وَالإِسْتِطَالَةُ، وَالتَّكْرِيرُ، وَالْأَنْجِرَافُ، وَالْغُنَّةُ.

ذكر الناظم منها [أربع عشرة]^(٥)، وأسقط^(٦) اثنين، وهما الْهَوِيُّ وَالْمَدُّ وَاللَّيْنُ».^(٧) فاهمس ضد الجهر، والرخاؤة هي اللين وسهولة اللسان ضد الشدة، والانفتاح فُرجَّةٌ بين اللسان واللحنَك عند النطق بحروفه، [وَضِدُّه]

(١) الزيادة في (ج).

(٢) في (ض) و(ج): ذكر المخارج.

(٣) في (ج) و(ض): الأحرف.

(٤) في (ج) و(ض) و(طث): ستة عشر.

(٥) في (ج): أربعة عشر.

(٦) في (ج): «وأسقط الناظم». وهو تكرار.

(٧) (القصد النافع) ص ٣٦٠، ٣٦١.

الإطباق^(١) وهو عدم^(٢) تلك الفرجة. والاستعلاء هو علو اللسان بالحرف إلى جهة الحنك، والانسفال ضده وهو انخفاض اللسان. والهوي منسوب إلى الهواء، وذلك أن الألف يخرج من هواء الفم، ثم قال:

فَاللَّهُمْسُ فِي عَشَرَةِ مِنْهَا أَتَى هِجَاءُ حَتَّى شَخْصَهُ فَسَكَّتَأ

قال الداني في «إيجاز البيان»: «الهمس إخفاء الصوت، والمهموس حرفٌ [ضعف الاعتماد]^(٣) عليه في موضعه حتى جرى النفس معه»، وليس في كلام المصنف ما يحتاج إلى إيضاح. قوله (فسكتا) ليس الألف منها، وإنما هو ألف^(٤) الصلة إشباعاً للحركة، وإن شئت قلت: (سكت فحثه شخص). (م): «وبعض هذه الحروف^(٥) أضعف من بعض، فالصاد والخاء أقوى من غيرهما للاستعلاء^(٦) الذي فيها»^(٧).

**وَفِي سِواهَا الْجَهْرُ وَالشَّدَّةُ فِي أَجَدْتُ قُطْبَكَ ثَمَانِ أَخْرُفِ
وَمَا عَدَاهَا رِخْوَةُ لَكِنَّا يَقِلُّ فِي هِجَاءِ لِمْ يَرْعَوْنَا**

اعلم رحمك الله تعالى أن حروف المعجم باعتبار الصفات^(٨) أقساماً؛^(٩)

(١) في (م) و(طث): ضد الإنطباق. وفي (ج): ضد الإطباق.

(٢) سقطت في (م) و(طث).

(٣) في (م) و(طث): ضعيف لا يعتمد.

(٤) في (م): الألف.

(٥) سقطت في (م) و(طث).

(٦) في (ج) و(ض) و(القصد النافع): بالاستعلاء.

(٧) (القصد النافع) ص ٣٦١.

(٨) في (ض): الصفة.

(٩) في (ض) و(ج): انقسامات.

فتقسم إلى همسية، وإلى جهرية، [وبعضها رخوة^(١)،][^(٢) وبعضها شديدة، وبعضها بين الرخوة والشدة، وقد يجتمع في الحرف الواحد صفتان وأكثر،^(٣) فيحتاج الطالب إلى معرفة ذلك.

قوله (وفي سواها الجهر) أي وفي سوى الأحرف العشرة المهموسة المذكورة الجهر؛ والجهر^(٤) الإعلان والإظهار،^(٥) وهو الصوت^(٦) القوي الشديد، وهو ضد الهمس. وهذه الحروف المجهورة وهي ما عدا حروف الهمس، بعضها أجهر من بعض، يعني أقوى على قدر ما فيها من الصفات، وهي تسعه عشر حرفاً، وقد جمعها بعض الشرح في قوله: (ظل قَوَّيْضُ إِذْ غَزَا) [جند لمطيع]^(٧)). ولا حاجة إليه، إذ ما عدا المهموسة مجهورة، قال الداني في «إيجاز البيان»:^(٨) «فالمهماة عشرة»، فذكر ما تقدم إلا أنه عَبَّر عنها بقوله: «سكت شخصه فحث»،^(٩) قال: «المجهورة هي ما عدا المهموسة وهي تسعه عشر حرفاً»،^(١٠)

(١) في (ض) و(طث): رخوية.

(٢) ما بين المعکوفين سقط في (م).

(٣) سقطت في (م) و(طث).

(٤) سقطت في (م) و(طث).

(٥) الزيادة في (م) و(طث).

(٦) في (م): الصور.

(٧) في (ج): جسد لمطيع. وفي (ض): جند لمطيع.

(٨) وذكرهم أيضا في (التحديد) ص ١٠٥ .

(٩) في (التحديد) ص ١٠٥ : (كسف شخصه تحت).

(١٠) نفسه ص ١٠٥ .

والشديدة ثانية أحرف يجمعها قولك ([أَجَدْتُ قَطْبِكَ])^(١)). والرخوة ثلاثة عشر حرفًا، (ع): «حروف الرخوة»^(٢) ثلاثة عشر، وهي ما عدا حروف الشدة المذكورة، وما عدا هجاء قولك (لم يرعننا).

قال الداني: «والمقطبة أربعة أحرف؛ الصاد والضاد والطاء والظاء، ومعنى الإطباق أنك تطبق اللسان على الحنك، وما عدا المقطبة منفتحة،^(٣) وسميت منفتحة لأنك لا تطبق بشيء^(٤) منها^(٥) لسانك على الحنك. والمستعلية سبعة يجمعها قولك: ([قِظْ خُصْ ضَغْطٌ])^(٦)، سميت مستعلية لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك، إلا أنها على ضربين؛ منها ما يعلو به اللسان وينطبق، وهي حروف الإطباق، ومنها ما يعلو ولا ينطبق وهي ثلاثة؛ القاف والغين والخاء، وما عدا المستعلية منسفلة، لا يعلو بها اللسان إلى جهة الحنك». (٧) (س): «أي وهي اثنان وعشرون حرفاً».

قال الداني: «وممدودة ثلاثة أحرف؛ الواو، والياء، والألف، سميت ممدودة لأن الصوت يمتد بها بعد إخراجها من مواضعها، إلا أن المد الذي في الألف أكثر من المد الذي في الواو والياء، [لأن اتساع]([٨]) الصوت

(١) في (ج): أجده قطبت.

(٢) في (ض): الرخواة.

(٣) في (طث): المنفتحة.

(٤) في (ض): شيئاً.

(٥) في (ج): منها.

(٦) في (ض) و(ج) و(التحديد ص ١٠٦): ضغط خص قظ.

(٧) ينظر: التحديد ص ١٠٦، ١٠٧.

(٨) في (ج) و(ض): لاتساع.

بمخرج^(١) الألف أشد من اتساعه بهما^(٢).

وحروف الصغير ثلاثة؛ الصاد، والسين، والزاي، سميت بذلك لأنك تسمع فيها صوتا^(٣) شبها بالصغير عند إخراجها من مواضعها. والمتشي حرف واحد وهو الشين، تَقَعَّدتْ في الفم حتى اتصلت بمخرج الطاء^(٤).

والمستطيل حرف واحد وهو الضاد، استطالت في الفم حتى اتصلت بمخرج اللام. والمكرر حرف واحد وهو الراء، وهو حرف شديد، وينحرف إلى اللام. والمنحرف حرف واحد وهو اللام.

والاهوي حرف^(٥) واحد وهو الألف، وهو حرف اتسع مخرجه لهواء الصوت أشد من اتساع غيره. وحرفا^(٦) الغنة النون والميم لأن لها غنة في الخيشوم، ألا ترى أنك إذا أمسكت أنفك، ^(٧) ثم نطقت بها، لم^(٨) يجر^(٩) فيهما صوت الغنة^(١٠).

(١) في (ج): فيخرج.

(٢) في (ج) و(ض): لها.

(٣) سقطت في (ض) و(ج).

(٤) في (التحديد) ص ١٠٥: الظاء.

(٥) في (ج): هو في حرف.

(٦) في (ض) و(ج): وحرف.

(٧) في (ج) و(التحديد): بأنفك.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) كذا في (ض) و(التحديد). وفي (ج): «يجز» أو «يجز»؟. وفي (م) و(طث): يخرج.

(١٠) ينظر: التحديد ص ١٠٩ - ١١٠، بتصرف يسير.

«وحروف القلقلة إذا وقفت عليها خرج منها من الفم صَوْيْتُ، وبَأْ
اللّسانُ عن موضعه. (م):^(١) ولا تكون القلقلة إلا في الوقف، وهي خمسة
يجمعها قولك^(٢) ([جد تطق]^(٣))؛ القاف والجيم والطاء والدال والتاء^(٤)، لأنك
إذا وقفت عليها لم تستطع أن تقف دون الصوت^(٥)، {ومنهم من جعل الباء
عواضا عن^(٦) التاء، فيجمعها^(٧) قولك^(٨): ([قطب جد]^(٩)، كما قال الشاطبي^(١٠):

وَفِي قُطْبٍ^(١١) جَدٌ خَمْسُ قَلْقَلَةٍ عَلَى^(١٢)

والحرروف الزائدة عشرة، يجمعها قولك (سَأَلْتُمُونِيهَا)، وحرروف البدل
اثنا عشر حرفا،^(١٣) تسقط^(١٤) من الزائدتين وحدهما، وتزيد فيها الطاء

(١) لم أجدها النقل في (القصد النافع) المطبوع.

(٢) سقطت في (طث).

(٣) في (ض): جدب طق.

(٤) في (ض): وبالباء.

(٥) في (ض): الصویت.

(٦) في (ج): من.

(٧) في (ج): فجعلها.

(٨) في (ج): في قوله. وفي (طث): في ذلك قولك.

(٩) في (ج): بجد قط.

(١٠) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ٣٥٧.

(١١) في (ج): قطبه.

(١٢) ما بين المحفوظين سقط في (ض).

(١٣) سقطت في (طث).

(١٤) في (م): سقط.

والجيم والدال، ويجمعها قولك (طال يوم أَنْجَدْتُه). وحروف الاعتلال أربعة؛ حروف^(١) اللين الثلاثة والهمزة». وهنا انتهى كلام الداني^(٢).

ولما تكلّم (س) على الأحرف العشرة الزوائد، وجمعها في قوله (سألتمونيهما) كما فعل الداني، قال^(٣): «وإِنَّهَا سُمِّيَتْ بِحُرُوفِ الرِّيَادَةِ، لِأَنَّهَا لَا يَوْجِدُ حُرْفًا زَائِدًا فِي اسْمٍ أَوْ فَعْلٍ لَغَيْرِ تَضْعِيفٍ إِلَّا مِنْهَا، وَإِنَّهَا قَلَّنَا لَغَيْرِ تَضْعِيفٍ، لِأَنَّهَا قَدْ يُزَادُ غَيْرُهَا لِتَضْعِيفِ الْكَلْمَةِ إِذَا تَكَمَّلَتِ الْأَصْوَلُ»، قال ابن مالك: «وَضَاعِفِ الْلَّامَ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ»^(٤)

وليس المقصود أنها لا تكون إلا زائدة، بل تكون أصولاً وزوائد^(٥)، وهي في هذه التسمية كحروف المضارعة فإنها قد تكون لغير المضارعة، نعم لا يكون للمضارعة إلا أحدها، ولا يكون [حرف زائد]^(٦) عن أصول الكلمة، إلا أحدُ هذه الحروف العشرة المذكورة^(٧)، وقد جُمعت في تراكيب أخرى^(٨)، وأحسنتُها قول ابن مالك: (أمانٌ وتسهيل)، وأقبحها من جهة التفاؤل (اليوم تنساه).

(١) في (ج) و(ض): أحرف.

(٢) ينظر: (التحديد في الاتقان) ص ١٠٩، مع اختلاف يسير.

(٣) سقطت في (ج).

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٦١٣.

(٥) في (م): وزائدة.

(٦) في (ض): حرف زائداً.

(٧) سقطت في (ج) و(ض).

(٨) في (ج): آخر.

قال: وأحرف البدل^(١) اثنا عشر، يجمعها قولك ([طال يوم أَنْجَدْتُه])^(٢)، وإنما سميت بذلك لأنها تبدل من غيرها وبدل غيرها منها لوجب، وعلى كونها اثنى^(٣) عشر أكثر أهل التَّصْرِيف، وجعلتها ابن مالك في ألفيته تسعه، فقال^(٤): «أَحْرُفُ الْإِبْدَالِ (هَدَأَتْ مُوْطِيَا)».....

وجعلها في «التسهيل» اثنين وعشرين حرفاً^(٥)، وجمعها في قوله: ([لِجِدٌ صَرْفٌ شَكِيس آمِنٌ طَيَّ ثُوبٍ عِزَّتِه])^(٦). قال في التسهيل: «والضروري في التصريف هباء (طويت دائماً)»،^(٧) فجعلها ثانية فأسقط الهاء. وعددها بعضهم أحد عشر، وجمعها في قوله: (أَجَدْ طَوِيتَ مِنْهَا). وعددها^(٩) بعضهم أربعة^(١٠) عشر، فزاد الصاد والزاي واللام، وجمعها في قوله: (أَنْصَتْ يَوْمَ زَلْ)^(١١) طه جد. وعددها بعضهم ثلاثة عشر، وجمعها في قوله: (استنجدَه يَوْمَ طَالْ) ووهمه

(١) في (م): الإبدال.

(٢) في (ج): تجدن طال. وفي (ض): أي يومه تجدن طال.

(٣) في (م): اثنا.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٦١٨.

(٥) سقطت في (م).

(٦) في (ض): بحر طرف شكس آمن هي ثوب عزته.

(٧) التسهيل (تسهيل الفوائد وتمكين المقاصد) ص ٣٠٠.

(٨) نفسه ص ٣٠٠.

(٩) في (م): وأعدها.

(١٠) سقطت في (ج).

(١١) في (ج) و(ض): زال.

ابن الحاجب^(١)، فقال: «أسقط هذا القائل الصاد والزاي، وهما من حروف الإبدال، وزاد السين وليس منها»، قلت: وفي توهيمه نظر^(٢)، قال ابن الخباز^(٣): «تتبعُها في كتبهم، فلم تزد على خمسة عشر حرفاً»، وجمعها في قوله: (استنجده يوم صالح^(٤)) زط^(٥).

وقال المُرادي: «لا طريق لحصرها^(٦) إلا الإستقراء، وهذا كلّه في الإبدال لغير الإدغام^(٧)، وأما الإبدال له،^(٨) فجائزٌ في حروف المعجم كلّها». انتهى كلام (س).

ولنرجع إلى بيان^(٩) كلام الناظم، وقدمنا كلام الداني وكلام (س) توطيئه، ليتبّعَ به المعنى، ويكون كالشرح مقاصد الناظم رحمة الله تعالى، وعاتَنا

(١) هو = عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو الأستانى، الشهير بابن الحاجب، الفقيه الأصولي المالكي، النحوي المقرئ، كان رأساً في العربية، أخذ عن الشاطبي المقرئ وغيره، وصنف تصانيف النفيسة، وكان ثقةً ديننا. توفي (٦٤٦ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار / ٣ - ١٢٨٧ - وسير أعلام النبلاء / ٢٣ / ٢٦٤.

(٢) في (م): نظرنا.

(٣) هو = أحمد بن الحسين بن علي، أبو عبدالله شمس الدين، ابن الخباز الموصلى، نحوى ضرير، له عدة تصانيف. توفي سنة (٦٣٨ هـ). ينظر: الأعلام للزركلى / ١ / ١١٧.

(٤) في (ج) و(ض): طال.

(٥) في (ض): زص.

(٦) في (م): لحصرها.

(٧) في (طث): إدغام.

(٨) سقطت في (ض).

(٩) الزيادة في (ض).

وإيّاهم بِإحسانه ورحمته.

قوله:

وَمَا عَدَاهَا رِخْوَةٌ كَيْنَـا يَقُلُّ فِي هِجَاءٍ لَمْ يَرْعَونَـا

قد تقدم أن حروف الرخوة أي المضمة، ثلاثة عشر حرفًا، وهي ما عدا حروف الشدة المذكورة، وما عدا هجاء قوله (لم يرعونا)، قال ابن آجرّوم في شرح حرز الأماني: «وعدد الرخوة المضمة^(١) ثلاثة عشر حرفًا، وهي: الحاء، والهاء، والغين، والخاء^(٢)، والشين، والصاد، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والثاء^(٣)، والذال، والفاء^(٤). والتي بين الشدة والرخوة ثمانية أحرف يجمعها قوله (لم يرعونا)، وإن شئت قلت (لم يروعننا)، وإن شئت قلت (تولّي عمرًا)».

قوله (وماعداها رخوة)، قلت: ظاهره وما عدا حروف الشدة فهي رخوة، فيشمل الرخوة المضمة والثمانية^(٥) التي بين الشدة والرخوة. ثم قال (لكنا يقل)، أي [لكن يقل]^(٦) الرخوة في هجاء (لم يرعونا)^(٧).

قال (س): «فالرخوة وصف ثابت لغير حروف الشدة الثمانية المجموعة في (أجدت قطبك)، وهي بقية حروف المعجم، وهي أحد عشر حرفًا بين

(١) في (ج): مضمة.

(٢) سقطت في (ج).

(٣) في (م) و(طث): التاء.

(٤) سقطت في (ج).

(٥) في (م) و(طث): الثانية.

(٦) سقطت في (م) و(طث).

(٧) في (م) و(طث) زيادة: «قليل».

الرخوة المحضة، والثانية التي بين الرخوة والشدة». (م) و(ع): «ومنهم من جمع التي بين الرخوة والشدة في هجاء (نُولَّيْ عُمَرَ)، فجعلها سبعة فأسقط منها الألف، ومنهم من جعلها خمسة وجمعها في هجاء (لم يرع)، وال الصحيح أنها ثمانية بثبوت الألف وبه قال سيبويه»^(١).

قِظْ (٢) خُصْ ضَغْطٌ ذَاتِ الْاسْتِعْلَاءِ
وَأَخْرُفُ الْإِطْبَاقِ مِنْ ذِي الصَّادِ
وَالظَّاءُ ثُمَّ الظَّاءُ ثُمَّ الصَّادُ

(م): «الانسفال انخفاض اللسان والصوت إلى قاع الفم وهو ضد الاستعلاء، والاستعلاء^(٣) عُلوًّ الصوت إلى الحنك عند النطق بالحرف، وحروف الاستعلاء سبعة يجمعها ما ذكره^(٤) الناظم. فأخبر أن الانسفال فيسائر الحروف، غير حروف الاستعلاء»،^(٥) والاستعلاء في السبعة، والانسفال في الباقي، وهو اثنان [وعشرون].

(ج) و(ع): «ومعنى (قط): من اليقظة، وهو الإنبهاء ضد النوم، و(خص) معناه خَصُّ العَرَب»^(٦) وَنَسْجُوهُمْ، ومعنى (ضغط) الشدة والضيق»^(٧).

وقال (س): «قال أبو شامة في باب الراءات: ومعنى قوله (قِظْ خُصَّ

(١) ينظر: (القصد النافع) ص ٣٦٢.

(٢) في (ض): قُظْ.

(٣) سقطت في (م).

(٤) في (ج): قال.

(٥) (القصد النافع) ص ٣٦٢، ٣٦٣.

(٦) ما بين المukoفين سقط في (ج).

(٧) ينظر: (شرح المجاصي) ورقة ٢٠٦، ٢٠٨ / ٢١٢.

ضَغْطٍ) أي أَقِم^(١) في الْقَيْظ يعني في الْحَرَّ، وفي خَصٌّ ذي ضَغْطٍ، أي إِفْعَ من الدنيا بمثل ذلك وما قاربَه، واسْلُك سبيلاً السلف الصالح في ذلك^(٢). ذكر عن أبي وائل^(٣) أنه «كان له خَصٌّ من قَصَب يكون فيه هو ودَابَّتْه، فَإِذَا غَزَا نَقْصَه، (٤) وَإِذَا (٥) رَجَعَ بَنَاه»^(٦).

ثم قال (وأحرف الإطباق إلى آخره)، فذكر أن من هذه الحروف السبعة أربعة تُخَصَّ^(٧) بالإطباق مع الاستعلاء وهي التي ذكر، فالإشارة^(٨) بقوله (ذى) إلى حروف الاستعلاء السبعة، وقد تقدم بيان معانى هذه الحروف مكرراً، فأغنى عن إعادةه.

وَغَيْرُهَا مُنْفَتْحٌ، ثُمَّ الصَّفِيرُ فِي السَّيْنِ وَالصَّادِ وَفِي الرَّأْيِ الْجَهِيرِ

أي وغير حروف الإطباق المذكورة منفتح، يعني ما بقي من الحروف

(١) في (م) و(طث): قم.

(٢) إبراز المعاني ص ٢٥٦.

(٣) هو = شَقيق بن سلمة، أبو وائل الأَسدي، تابعي مُخَضْرَم أدرك النبي ﷺ وما رأه، الإمامُ الكبيرُ شيخُ الكوفة، حَدَّثَ عَنْ عمرٍ، وعُثمانٍ، وعليٍّ، وعبدالله بن مسعود، وحذيفة، وأبي موسى.. وعنَّه الحَكَمُ بْنُ عَتَيْبَةَ، وأبو إسحاق، والأعمش، ومنصور،... وخلقُ كثيرٍ. كان ثقةً عاقلاً، رأساً في العلم والعمل، وهو من أعلم أهل الكوفة بحديث ابن مسعود، توفي سنة (٨٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء / ٤ / ١٦١.

(٤) في (ج): قصه. وفي (طث): أنقضه.

(٥) سقطت في (ج) و(طث).

(٦) إبراز المعاني ص ٢٥٦.

(٧) في (ج): غير واضحة.

(٨) في (م): في الإشارة.

حروف الاستعاء وغيرها، وهي خمسة وعشرون حرفاً. قوله (ثم الصغير إلى آخره) هذا^(١) أيضاً إحدى الصفات من صفات الحروف التي^(٢) تقدم ذكرها، فأخبر أن الصغير في ثلاثة أحرف؛ وهي الصاد، والزاي، والسين، وسميت بذلك لأنك تسمع فيها صوتاً^(٣) شبّهها بالصغير. قوله (وفي الزاي الجهير) (ع): «وَصُفْهُ بِالْجَهْرِ إِنَّمَا هُوَ زِيَادَةً فِي الْبَيَانِ، إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّهُ مِنْ حِرَفَاتِ الْجَهْرِ، لِقَوْلِهِ^(٤) (وفي سواها الجهر)، يعني سوى حروف الهمس على ما تقدم.

(ج): «قوله (وفي الزاي الجهير) أي المجهورة، لأن الصاد والسين يتضمنان بالهمس، وخالفتهما الزاي الجهير»^(٥).

[وَالْمُتَفَشِّيُ الشَّيْءُ وَالْفَاءُ وَقِيلُ يَكُونُ فِي الْضَّادِ وَيُدْعَى الْمُسْتَطِيلُ

التَّفْشِي^(٦) هو الانتشار. (م): انتشار «خروج الرِّيح وانبساطه». ذكر أنه يكون في الشين والفاء وهو كما قال، لكنه في الشين أظهر، وهي أخص بهذا الوصف من الفاء. ولم يذكر الداني في بعض كتبه^(٧) غيرها، وقال: «إنه تفشت

(١) في (ض): هذه.

(٢) في (ج): الذي.

(٣) سقطت في (ض) و(ج).

(٤) في (ض) و(ج): من قوله.

(٥) (شرح المجاھي) ورقة ٢٠٧، ٢٠٩ / ٢١٢).

(٦) في (م): المتفشي.

(٧) ذكرها في كتابه: التحديد في الاتقان ص ١٠٨، ١٠٧ ، فقال: «والمتشي حرفٌ واحدٌ وهو الشين، تفشت في الفم لرخاوتها حتى اتّصلت بمخرج الظاء، وكذلك الفاء تفشت حتى اتّصلت بمخرج الشاء».

في الفم حتى اتصلت بمحرج الطاء^(١)، يعني انتشرت. ثم قال (وقيل يكون في الضاد) يعني التفصي، (ويُدعى) أي ويُسمى المستطيل، قال المهدوي: «سُمِّيت الضاد بالمستطيل لأنها استطالت حتى اتصلت بمحرج اللام»^(٢)^(٣).

واللَّامُ مَا لَتْ نَحْوَ بَعْضِ الْأَحْرُفِ فُسُمِّيَتْ لِذَاكَ بِالْمُنْحَرِفِ

(م): «سُمِّيت اللام بالمنحرف لِمَيْلِهَا^(٤) لمخرج الضاد»،^(٥) وقد تقدم أنها من الحروف التي بين الرخوة والشدة، فقوله (مالت نحو بعض الأحرف) يعني في المخرج والصفة جميعاً، فقد مالت لمخرج الضاد، ولصفة حروف الشدة، وهو ظاهر إطلاق لفظه، حيث ذكر الْمَيْلَ^(٦) مطلقاً.

وَالرَّاءُ فِي النَّطْقِ بِهَا تَكْرِيرٌ وَهُوَ إِذَا شَدَّتْهَا^(٧) كَثِيرٌ

(م): «معنى^(٨) التكرير في الراء هو^(٩) تضعيف يوجد في جسمها، لأن طرف اللسان يَرْتَعِدُ بها عند النطق، فهي في تقدير حرفين، ويقوى مع التَّشْدِيد^(١٠)

(١) في (القصد النافع) ص ٣٦٣: الضاد. وفي (التحديد في الاتقان ص ١٠٨): الطاء.

(٢) ما بين المعقوفين سقط كله في (ض).

(٣) (القصد النافع) ص ٣٦٣، ٣٦٤ بتصرف.

(٤) في (ض): لأنها مالت.

(٥) (القصد النافع) ص ٣٦٤.

(٦) في (ض): المثل.

(٧) في (م): شدتها.

(٨) سقطت في (م).

(٩) سقطت في (م) و(طث).

(١٠) في (م): الشديد.

كما قال، ولا يبلغ بها حَدّاً^(١) يتّهي إلى القُبح^(٢) فيه». ^(٣) قوله (وهو) الضمير عائد^(٤) على التكرير. (ج): «إذا نطق بالراء تكرّر خرجُها مرتين أو ثلاثة، ولا يُزاد على ذلك لئلا يخرج الحرف عن حَدّه»^(٥).

(ع): «وهذه الراء لها صفةٌ تخصّها وهي التكرير كما ذكر الناظم، وتوصف أيضاً بالانحراف مثل اللام، ففيها على هذا صفتان، ولم يذكر المؤلف لها إلا صفة واحدة وهي التكرار، وأما الشاطبي فقد ذكر الصفتين لها، حيث قال^(٦):

«ومنْحِرَفُ لَامٌ ورَاءٌ^(٧) وَكُرْرَتْ كَمَا الْمُسْتَطِيلُ الضَّادُ لِيَسَ بِأَعْفَلًا»،
فشارَكَها في الانحراف وخصّها بالتكرار^(٨)، قال ابن آجرّوم: «وُصفت
بالتكرار لأنك إذا وقفت^(٩) عليها، تَعَرَّ^(١٠) اللسان».

والْغُنْمَةُ الصَّوْتُ الَّذِي فِي الْمِيمِ
وَالنُّونِ يَخْرُجُ مِنْ الْخَيْشُومِ

(١) في (م) و(ض) و(طث): حد.

(٢) في (القصد النافع) ص ٣٦٤: الفتح.

(٣) (القصد النافع) ص ٣٦٤ بتصرف يسير.

(٤) في (ج): يعود.

(٥) (شرح المجاصي) ورقة ٢٠٧، (٢٠٩ / ٢١٢) بتصرف يسير.

(٦) ينظر: شرح الشاطبية للضياع ص ٣٥٧.

(٧) سقطت في (ج).

(٨) في (طث): بالتكرير.

(٩) في (ج): قمت.

(١٠) في (ض): تعر.

كلامه واضح، ذكر أن الغنة تكون في الميم والنون، قوله (يخرج) أي يخرج هذا الصوت من الخيشوم، وهذا كما قال الھوزي رحمه الله تعالى:

«والنَّوْنُ فِيهِ غَنَّةٌ وَالْمَيْمُ وَصَوْتُهُمَا^(۱) مَقْرُهُ^(۲) الْخَيْشُومُ»

قال الداني: «والخيشوم هو الْخَرْقُ الْمُنْجِذِبُ إلى داخل الفم»،^(۳) (م)^(۴): «فالنون على هذا لها مخرجان؛ فمخرج لها، وهو طرف اللسان حسب ما تقدم، وخرج لغتها، وهو هذا». ^(۵) قال (ج): «الغنة الصوت الذي يوجد عند مخرج الميم والنون، وإذا أردت معرفة ذلك فضع يدك على أنفك، وتنطق بالمير والنون، فيتبين لك ذلك».^(۶).

فهذه الصفات باختصار تُفيد [في الإدغام]^(۷) والإظهار

أي هذه الصفات^(۸) التي ذكرت هي صفات^(۹) الحروف، وفائدة تَظَهُرُ في الإدغام والإظهار، [وهو كما قال]^(۱۰) لأن بمعرفة صفات الحروف

(۱) في (ض): وصوتها.

(۲) في (ج): مقرها.

(۳) التحديد في الاتقان ص ۱۱۵.

(۴) سقط في (م) و(ط).

(۵) (القصد النافع) ص ۳۶۵.

(۶) (شرح المجاخي) ورقه ۲۰۸، ۲۱۰ / ۲۱۲.

(۷) في (ج): بالإدغام.

(۸) سقطت في (ج) و(ض).

(۹) سقطت في (م).

(۱۰) سقطت في (م) و(ط). وفي (ج): وهذا كما قال.

وَمُخَارِجُهَا يُعْرَفُ مَا يَحْسُنُ مِنِ الْإِدْغَامِ وَمَا يَقْبُحُ، بحسب قُرْبِ المخرج وَبَعْدِهِ.

(ج) : «قوله (تفيد في الإدغام والإظهار)، أي لأن الأصل في الإدغام [أن

لَا]^(١) يُدْعَمُ إِلَّا الْمُضْعِيفُ فِي الْقَوِيِّ لِيَكُتُسِبَ^(٢) مِنْهُ قُوَّةً، [وَلَا يُدْعَمُ الْقَوِيُّ فِي

الْمُضْعِيفِ لِيَكُتُسِبَ مِنْهُ ضَعْفًا]^(٣)، فَإِنْ أَدْدَى الْأَمْرُ إِلَى ذَلِكَ، نَحْوَهُ: ﴿بَسْطَتَ﴾

[الْمَائِدَةَ: ٣٠]، و﴿نَحْلَفُكُمْ﴾ [الْأَمْرَسَلَاتَ: ٢٠]، و﴿أَحْظَتَ﴾ [النَّمَلَ: ٢٢]، أَبْقَوْا

الصَّفَةَ الْقَوِيَّةَ، وَإِنْ اتَّفَقَا فِي الصَّفَةِ جَازَ ذَلِكَ أَيْضًا، لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسَاوِي

الْآخَرَ، وَمَنْ لَا يَدْرِي هَذِهِ الصَّفَاتَ، لَا يَدْرِي حَقِيقَةَ الْإِدْغَامِ»^(٤) وَاللَّهُ سَبَّحَهُ

أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجَعُ وَالْمَآبُ.



(١) في (ج): لا. وفي (ض): ألا.

(٢) في (ج): فيكتسب.

(٣) ما بين المukoفين سقط في (ض).

(٤) (شرح المجاصي) ورقة ٢١٠، ٢٠٨ / ٢١٢.

[خاتمة]

يقول عُبَيْدُ اللَّهِ الْحَقِيرُ الفَقِيرُ^(١)، المُعْتَرَفُ [بِالْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ]^(٢):

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مَخْلُوفٍ الشَّعَابِيُّ لَطَّافَ اللَّهَ بِهِ:

قد انتهى ما قصدته من إيضاح الدّرر اللوامع، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَهُ لَنَا مِنَ
الْعِلْمِ الْخَالِصِ النَّافِعِ، وَقَدْ تَحَرَّيْتُ فِيهِ جَهْدِي الصَّوَابَ، وَمِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ
أَرْشَجِي حُسْنَ الْمَآبِ، وَلَمْ أَلُّ فِي ذَلِكَ نُصْحَا، وَلَا ادَّخَرْتُ وُسْعًا، فَمِنْ عَثَرَ عَلَى
خَلْلٍ، أَوْ اطَّلَعَ مِنْهُ عَلَى زَلْلٍ، مَا طَغَى بِهِ الْقَلْمُ أَوْ جَرَى بِهِ الْلِّسَانُ، مَا لَمْ يُعْصِمْ
مِنْهُ الْإِنْسَانُ، فَلِيَلْتَمِسْ لِمَؤْلَفِهِ عُذْرًا، وَيُصْلِحْ مَا رَأَاهُ، يُعْظِمْ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا، وَاللَّهُ
أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَنِي وَإِيَّاكمْ بِهِ، آمِينٌ^(٣).

{وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي أَوَاسِطِ رِبَعِ الثَّانِي مِنْ عَامِ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ
وَثَمَانِيَّةٍ}.

اللَّهُمَّ اخْتِمْ لَنَا بِالسَّعَادَةِ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ،
يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمامِ الْمُرْسَلِينَ،

(١) سقطت في (ج) و(ض). وفي (م): الفقير الحمير.

(٢) في (ض) و(ج): بالقصیر.

(٣) الزيادة في (ض).

وَعَالِهِ وَصَحْبِهِ، [وَسَلَّمَ تَسْلِيْهَا]^(١)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٢).
[كَمْلُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحْسَنِ عَوْنَهِ. انتهى]^{{٣}{٤}}.



(١) سقطت في (م) و(طث).

(٢) في النسخة (م) زيادة:

«قد تمّ بعون الله تعالى هذا الشرح النافع المسمى بـ(**المُختار من السجوات في محاذاة الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**) على يد كاتبه لنفسه، ثم لمن شاء الله بعده: عبد الله بن محمد بن سيد، اللهم اغفر لي ولوالديّ، ولمن دعالي بالخير، اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولوالديهم وجميع المسلمين كلّهم يا رب العالمين، آمين.

اختتمتُ هذا الكتاب في شهر رمضان تسعه وعشرين يوماً، في يوم الإثنين، في اركيب أهل حاج أرماظين (هكذا رسمت، والكاف فوقها ثلات نقاط).

اللهم اجعل آخر كلامنا بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله، اللهم صلّ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، اللهم صلّ على محمد النبي الحبيب، اللهم صلّ على محمد النبي الكريم وشفيعنا غداً فينا».

(٣) الزيادة في (ج).

(٤) ما بين المعقوفين الكبيرين وقع بدهله في (ض): [اللهم صلّ على سيدنا محمد وآله أجمعين. وكان الفراغ منه أوائل ربيع الأنوار من عام أربعة وتسعون ومائتين وألف. اللهم اختم لنا بالسعادة برحمتك يا أرحم الراحمين، يا أرحم الراحمين، يا أرحم الراحمين، وصلّى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. انتهى، كمل وتمّ والحمد لِمَنْ جُودَهُ عَمَّ، سنة ١٢٣٠].

فالظاهر أن كاتب هذه الكلمات هو أحد النساخ، وليس المؤلف قطعاً.

- قال **مُحَقِّقُهُ**: وَتَمَّ الفراغُ مِنْ تَحْقِيقِ الْكِتَابِ، وَمُقَابَلَةُ نُسْخَهُ، وَضَبْطُ نُسْخَهُ، وَالْتَّعْلِيقُ عَلَيْهِ،... نَهَايَةُ شَهْرِ رَمَضَانَ ١٤٤١ هـ، الْمُوَافِقُ لِنَهَايَةِ شَهْرِ مَايِ ٢٠٢٠. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعْمَهِ وَتَوْفِيقِهِ.

الفهارس العلمية

- * فهرس الأحاديث المُخرّجة.
- * فهرس الأعلام المُتَرْجم لهم.
- * فهرس المصادر والمراجع.
- * فهرس الموضوعات.

فهرس الأحاديث المخرّجة

الصحيفة	الراوي	طرف الحديث
٣٥٢	أبي بن كعب	«أتينا رسول الله ﷺ فقال: إن الملك كان معنا فقال: إقرأ القرآن، فعَدَ حتى بلغ سبعة أحرف...».
٣٥١	عبدالله بن عباس	«أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ، فقال له: إقرأ
٣٤٦	عبدالله بن عباس	«أن النبي ﷺ سُئل: أي العمل أفضّل؟ قال: الْحَاجَةُ الْمُرْتَجِلُ...».
٦	عثمان بن عفان	«خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، وَعَلَّمَهُ».
١٠٤	عائشة	«قال رسول الله ﷺ: المَا هُوَ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةُ...».

الصحيفة	الراوي	طرف الحديث
٣٥٣	عبد الله بن مسعود	<p>«قال لي رسول الله ﷺ أقرأ عليّ، فقلت أقرأ عليك وعليك أنزل! فقال لي أحبّ أن أسمعه من غيري: فافتتحت سورة النساء...».</p>
٣٥٥	أم سلمة	<p>«كان رسول الله ﷺ إذا قرأ قطع قراءته، آية آية، يقول: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ أَرْجُنِي الْحَمْدُ﴾، ثم...».</p>

□ □ □

فهرس الأعلام المُتَرْجِمُ لِهِمْ

الصحيفة	اسم العلم
٣٠	إبراهيم بن أحمد بن سليمان، أبو إسحاق المارغني
١٢	أحمد بن إبراهيم بن الزبيير، أبو جعفر الثقفي العاصمي الغرناطي
٤٦٨	أحمد بن الحسين بن علي، أبو عبد الله شمس الدين، ابن الخطّاب الموصلي
٣٧٠	أحمد بن الحسين بن مهران، أبو بكر الأصبهاني
١٨٢	أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر الطبرى
٣٢٦	أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال، أبو جعفر الأزدي المصري
١٠٩	أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر ابن الباذش
١٢٨	أحمد بن عمار بن أبي العباس، أبو العباس المهدوي
٦٧	أحمد بن فَرَحَ بن جبريل، أبو جعفر البغدادي
٣٠٢	أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب، أبو العباس المسيلي
١٤١	أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو الحسن ابن أبي زَنَةِ الْمَكِيِّ، (البزي)
٢٧	أحمد بن موسى الشريف الإدريسي
١٧٥	أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر البغدادي

٣٧٤	أحمد بن يحيى بن يزيد، أبو العباس الشيباني البغدادي، المعروف بـ شَعْلَب
٦٤	أحمد بن يزيد، أبو الحسن الْحُلْوَانِي
١٧٣	الأخفش الكبير = أبو الخطاب البصري، عبد الحميد بن عبد المجيد
١٧٣	الأخفش الأوسط = أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلاخي
١٧٤	الأخفش الصغير = أبو الحسن، علي بن سليمان البغدادي
٦١	إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد الْمُسِيَّبِي
٦٥	إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، أبو إسحاق الأزدي، القاضي
٦٢	إسماعيل بن جعفر بن أبي كثیر، أبو إسحاق الأنصاري
٤٠٢	امرأة القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي
٢٧	حدُودُ بن الحاج بن سعيد المناوي التلمساني
٢٠٢	الحسن بن علي بن سعيد، أبو محمد الْعَمَانِي
٢٧٢	الحسن بن قاسم بن عبد الله، أبو محمد بدر الدين المرادي
٤٢٦	حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر الكوفي الْبَرَازِ
١٥٠	خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان، أبو القاسم المصري
٤٥٧	الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن البصري
٤٠٦	داود بن أبي طيبة هارون بن يزيد، أبو سليمان المصري
١٢٥	زَيْنَان بن العلاء بن عمار أبو عمرو التميمي البصري (أبو عمرو بن العلاء).
٤٠٣	زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رياح المزنى

اسم العلم

الصحيفة

١٨٢ سالم بن هارون بن موسى، أبو سليمان الليثي
١٤٠ سليمان بن الحسن البوزيدي التلمساني، أبو الربع
٤١ سليمان بن عيسى بن أبي بكر التجاني، أبو الربع
١٢ سليمان بن محمد بن علي بن حمدون، الحاج أبو الربع الشريسي
٤٣٨ سليمان بن مهران، أبو محمد الأعمش الكوفي
١٥ سليمان بن نجاح بن أبي القاسم، أبو داود، الأندلسي
٣٤٨ سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني
٤٧١ شقيق بن سلمة، أبو وائل الأنصي
١٦١ شهاب الدين، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو شامة المقدسي
٤٥٣ صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرجمي البصري، النحوبي
١١٧ طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الحسن الحلبي المصري
٤٣٩ طلحة بن مُصرّف بن عمرو، أبو محمد الهمداني الكوفي
٢٩٤ عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن السقا الدمشقي
٤٥٧ عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي، النحوبي البغدادي
٦٦ عبد الرحمن بن عبدوس، أبو الزعراط البغدادي
٦٣ عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم، أبو الأزهر العتنبي المصري
٤٥١ عبد الله بن أبي زيد، أبو محمد القيرواني المالكي
١٠٦ عبد الله بن كثير بن عمرو، أبو معبد الكناني المكي

٣٢٥	عبد الله بن مالك بن عبد الله بن سيف، أبو بكر التّجيبي
١١٧	عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الطّيّب الحلبي
١٩٠	عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم، أبو الطاهر البغدادي
٦٠	عثمان بن سعيد بن عبد الله، أبو سعيد ورش
٢٠	عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي، أبو عمرو القرطبي ثم الداني
٤٦٨	عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو الأسناني، الشهير بابن الحاجب
٤٣٩	علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن السّحوفي المصري
٤٢٥	علي بن حزوة بن عبد الله، أبو الحسن الكوفي الكسائيُّ
١٢	علي بن سليمان بن أحمد بن سليمان، أبو الحسن، الأنصاري القرطبي
٥٢	علي بن عبد الغني الفهري القيرواني، أبو الحسن الحُضري
٤٠	علي بن عبد الكريم، أبو الحسن الأغواصي، المَجَاصِي
٤٤٧	علي بن مؤمن بن محمد، الإشبيلي، أبو الحسن ابن عُصفور
٤٥٨	علي بن محمد بن علي بن خَرْوف، أبو الحسن الإشبيلي
١٢٨	عمرو بن عثمان بن قنبرُ، أبو بشر الفارسي البصري، (سيبويه)
٦١	عيسيى بن مينا بن وَرْدان، أبو موسى، قالون
١٥٠	فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح الجِمْصِي
١١٣	القاسم بن فِيرَهُ بن خلف، أبو محمد الشاطبي الأندلسي
١١١	المأمون، عبدالله بن هارون الرشيد، أبو العباس

١٥	محمد بن أحمد بن خلف بن فحلون، أبو بكر السكسي
٤٥٨	محمد بن أحمد بن طاهر، أبو بكر الإشبيلي الأننصاري
٤٥٣، ٣٣٦	محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن النحوي
٢٧	محمد بن أحمد بن محمد ابن مرزوق الحفيد، أبو عبد الله التلمساني
٢٧	محمد بن أحمد بن محمد بن غازي، أبو عبد الله المكناسي
٦٥	محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، المسيبي
٢٣٨	محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبد الله الفاسي
٣٦٩	محمد بن الحسن بن يعقوب ابن مقوسم، أبو بكر البغدادي
٢٧	محمد بن الحسين بن محمد بن حامة، أبو عبد الله، الشهير بالصغرى
١٠٧	محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبرى
٦٦	محمد بن سعدان، أبو جعفر الكوفي
١٩	محمد بن شريح بن أحمد، أبو عبد الله الرعيني الإشبيلي
٣٩	محمد بن شعيب بن عبد الواحد المَجَاصِي، أبو عبد الله التازى
١٧٨	محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد، أبو عمر المخزومي (قُنْبُل)
٦٣	محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو بكر الأصبهانى
١٧١	محمد بن عبد الله بن داود بن مطروح، أبو عبد الله السرينى
٣١٠	محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله جمال الدين
١٠٥	محمد بن عبد الواحد الغافقي الأندلسى، أبو القاسم

٢٤٤	محمد بن علي بن أحمد، أبو بكر الأذفري (أو: الإذفري)
٣٢٦	محمد بن عمر بن خيرون، أبو عبد الله المعاوري المغربي
٣٤٨	محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر ابن الأنباري
٣٨	محمد بن محمد بن إبراهيم الشريسي، أبو عبد الله الحراز
٢٣٠	محمد بن محمد بن داود، أبو عبد الله الصنهاجي، ابن آجروم
٣٧٢	محمد بن محمد بن عرفة، أبو عبد الله الورغمي التونسي
٤٥٣	محمد بن المستير بن أحمد، أبو علي البصري، المعروف بقطُّب
٦٤	محمد بن هارون الرَّبَعِيُّ، أبو نشيط المروزي
٢٢٩	محمد بن يزيد بن عبد الأكابر، أبو العباس المُبَرْدُ الأزدي
١٩	مكي بن أبي طالب بن حُوش، أبو محمد القيسى القيرواني الأندلسي
١١٦	موسى بن عبيد الله بن خاقان، أبو مُزاحم البغدادي
١٦١	ميمون بن مساعد المصمودي، المعروف بـ: غلام الفَخَّار
٦٠	نافع بن عبد الرحمن أبي نعيم، أبو رُؤْيم
١٩٩	يجيبي بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا الأسدية الكوفي (الفراء)
٤٤٩	يجيبي بن محمد بن خلف، أبو زكريا الْهَوَزَنِيُّ الإشبيلي
٦٢	يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب الأزرق
٣٢٧	يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة، أبو موسى الصَّدَفِي



فهرس المصادر والمراجع

- ١ - إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع / عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو شامة (٦٦٥هـ) - تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية.
- ٢ - الأرجوزة المُنبَّهة على أسماء القراء والرُّواة وأصول القراءات وعَقْدِ الديانات بالتجويد والدلّالات / أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني - تحقيق: محمد بن محققان الجزائري - دار المغني، الرياض، ط١، ١٤٢٠ / ١٩٩٩.
- ٣ - الإقناع في القراءات السبع / أحمد بن علي أبو جعفر بن الباذش (٤٥٤هـ) - تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط١، ١٤٠٣ . دار الفكر، دمشق.
- ٤ - «البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان» / ابن مريم المديوني التلمساني - ط المطبعة التعالية الجزائرية، ١٣٢٦ / ١٩٠٨.
- ٥ - بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ) - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٨٤ / ١٩٦٥.
- ٦ - تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذِكْرُ قُطانها العلماء من غير أهلها ووارديها) / أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ). تحقيق: د. بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢ / ٢٠٠١.
- ٧ - التّحديد في الاتقان والتّجويد / أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. تحقيق - د. غانم

- ١٠ - قدوري الحمد - دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢١ / ٢٠٠٠.
- ٨ - التفسير والمفسرون / د. محمد حسين الذهبي.
- ٩ - التيسير في القراءات السبع / أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ) - دراسة وتحقيق: فريد محمد بن عزوز، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ١٤٣٧ / ٢٠١٦.
- ١٠ - جامع البيان في القراءات السبع المشهورة / أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني - تحقيق: محمد صدوق الجزائري - نشر محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦ / ٢٠٠٥.
- ١١ - جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس / محمد بن فتوح الحميدي (٤٨٨هـ) - تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ١٤٢٩ / ٢٠٠٨.
- ١٢ - الجواهر الحسان في تفسير القرآن / تحقيق: د. عمار طالبي.
- ١٣ - الحلل السنديبة في الأخبار التونسية / محمد بن محمد الأندلسي - الوزير السراج (١٤٩١هـ) - تحقيق: محمد الحبيب الهيله، طبع دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٥.
- ١٤ - سير أعلام النبلاء / شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ). أشرف على تحقيقه: شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٥ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية / محمد بن محمد مخلوف.
- ١٦ - شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع / أبو عبدالله محمد بن عبد الملك المتوري القيسي (٨٣٤هـ) - تحقيق: أ. الصديقي سيدي فوزي - ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء - ١٤٢١ / ٢٠٠١.
- ١٧ - شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني / أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ) - تحقيق: غازي بن بنيدر العمري.
- ١٨ - الصّلة / خلف بن عبد الملك أبو القاسم ابن بشكوال (٥٧٨هـ) - تحقيق إبراهيم

الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٤١٠ / ١٩٨٩.

١٩ - الضوء اللامع / عبد الرحمن السخاوي.

٢٠ - غاية النهاية في طبقات القراء / شمس الدين أبو الحسن محمد بن محمد بن الجوزي الدمشقي (٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦.

٢١ - غَنِيمَةُ الْوَافِدِ وَبُغْيَةُ الطَّالِبِ الْمَاجِدِ (فهرسة مرويات ومؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن مخلوف الشعاليي ٧٥٨هـ)، ويليها رحلة عبد الرحمن الشعاليي - تحقيق: عبد الرحمن شريف، طبع دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦ / ٢٠٠٥.

٢٢ - الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع / أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي (٨٢١هـ) - تحقيق: أحمد بن محمد البوشخي. المطبعة الوطنية، مراكش، المغرب، ط١، ١٤٢٨ / ٢٠٠٧.

٢٣ - فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني (السفر الأول) / محمد بن محمد بن داود ابن آجر و الصنهاجي (٧٢٣هـ) - تحقيق: عبد الرحيم بن عبد السلام نبوليسي -- أطروحة بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧ / ١٩٩٧.

٢٤ - فهرس ابن غازي / محمد بن أحمد بن محمد بن غازي المكناسي (٩١٠هـ) - تحقيق: محمد الزاهي - دار بوسالمة للطباعة والنشر، تونس.

٢٥ - القراء والقراءات بال المغرب / سعيد اعراب - دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٠ / ١٩٩٠.

٢٦ - قراءة الإمام نافع عند المغاربة من روایة أبي سعيد ورش - مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية على نهاية القرن العاشر الهجري - / د. عبد الهادي حيتوا - منشورات وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، ١٤٢٤ / ٢٠٠٣.

- ٢٧ - القصد النافع لغية الناشئ والبالغ على الدرر اللوامع في مجرى الإمام نافع / محمد بن إبراهيم الشريسي، الشهير بالخراز (٧١٨هـ) - تحقيق التلميدي محمد محمود الشنقيطي، ط دار الفنون، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣ / ١٩٩٣.
- ٢٨ - كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) - تحقيق: د. محيي الدين رمضان، الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ٢٠١٣ / ١٤٣٤.
- ٢٩ - المختار من الجواجم في محاذاة الدرر اللوامع / عبد الرحمن الشعالبي - المطبعة الشعالبية، الجزائر، ط١، ١٣٢٤، ١٩٠٦.
- ٣٠ - المختار من الجواجم في محاذاة الدرر اللوامع / عبد الرحمن الشعالبي - تحقيق: محفوظ بوكراع، وعمار بسطة - عالم المعرفة، الجزائر، ٢٠١١.
- ٣١ - معجم أعلام الجزائر - من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر - / عادل نويهض - دار الوعي، الجزائر، ١٤٣٨ / ٢٠١٧.
- ٣٢ - معجم المفسرين / عادل نويهض.
- ٣٣ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار / شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - تحقيق: طيار آلتى قوجلاج، استانبول، ١٤١٦ / ١٩٩٧.
- ٣٤ - المُقْنِعُ في معرفة مَرْسُومِ مصاحفِ أهلِ الأَمْصَارِ - مع كتاب النَّقْطِ / أبو عمرو عثمان ابن سعيد الداني. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن - دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠١١ / ١٤٣٢.
- ٣٥ - الْمُكْتَفَىُ فِي الْوَقْفِ وَالْابْتِدَاءِ / أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ) - تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ / ١٩٨٧.
- ٣٦ - المنظومة الخاقانية / أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن خاقان (٥٣٢٥هـ) - طبع مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر.

٣٧ - النجوم الطوالع على الدر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع / إبراهيم المارغني المالكي التونسي (١٣٤٩هـ).

٣٨ - نيل الابتهاج بتطريز الدبياج / أبو العباس أحمد بابا التّنْبُكْتِي (١٠٣٦هـ) - عناية د. عبد الحميد عبدالله الهرامة - دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٠.

٣٩ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / شمس الدين أحمد بن محمد بن خلkan (٦٨١هـ) - تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

* الرسائل الجامعية والبحوث العلمية:

٤٠ - مقال: «الإمام ابن بري، ونظمه الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع - دراسة تحليلية -» / أ. د كافي بو Becker - منشور بمجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة. سنة ١٤٢٥ / ٢٠٠٤، العدد ١٧.

٤١ - الإمام أبو الحسن الحصري؛ رائد الاتجاه القيرواني في الأداء في المغرب، وقصيدته الرائية في قراءة نافع / عبد الهادي بن عبدالله حميتو. بحث منشور على النت في ٦١ صحيفه).

٤٢ - «اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة» / محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبدالله الفاسي (٦٥٦هـ) - دراسة وتحقيق: الطالب عبدالله عبد المجيد نمنكاني - رسالة ماجستير، قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ١٤٢٠.

٤٣ - متن الدرر اللوامع وجهود العلماء في خدمته / الطالبة: فردوس زيد، رسالة ماستر من قسم العلوم الإنسانية، جامعة حمة لحضر، الوادي، الجزائر، سنة ١٤٣٦ / ٢٠١٥.

* المخطوطات:

٤٤ - شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع / أبو عبدالله محمد بن شعيب الماجسي - النسخة مرفوعة على موقع مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المملكة المغربية، تحت رقم (٤.٧٩٥).

٤٥ - مفردات القراء السبعة / أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. نسخة مخطوطة بالمكتبة
الأزهرية. مرفوعة على شبكة الألوكة.





فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
	أولاً: قسم الدراسة
١١	- المبحث الأول = نظم الدرر اللوامع، وصاحبها ابنُ بَرِّي
١١	أولاً = ابنُ بَرِّي، صاحبُ المنظومة
١٦	ثانياً = منظومة الدرر اللوامع
٣٣	- المبحث الثاني = الشيخ عبد الرحمن الشَّعَالِيُّ، وشرحه على الدرر
٣٣	أولاً = الإمام عبد الرحمن الشَّعَالِيُّ
٣٦	ثانياً = شرحه على الدرر اللوامع
٤٣	- المبحث الثالث = عملي في الكتاب
٤٩	- المبحث الرابع = موارد الشارح
٥٩	- المبحث الخامس = الرواية عن نافع، وطرقهم المُعتمدة في الشرح
٦٩	صور لنسخ الكتاب
٨١	منظومة الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع

ثانياً: النص المُحقق

١٠١ * مقدمة الناظم
١١٣ أحكام الاستعادة
١١٥ أحكام البسملة
١٢٣ * باب ميم الجميع
١٢٧ * باب هاء ضمير الواحد
١٣٦ أحكام السَّمْدُود والْمَقْصُور
١٥٨ أحكام الْهَمْز
١٧٦ - فصلٌ في الْهَمْزَتِين من كلامتين
١٩٢ - فصلٌ في همزة الوصل
٢٠٣ - فصلٌ في الاستفهام المُكرر
٢٠٦ * باب الْهَمْز المفرد
٢٢٤ * باب نقل الحركة
٢٤٤ * باب الإظهار والإدغام
٢٥٣ - فصلٌ في حروف قَرْبَتْ مَخَارِجُها
٢٦٣ - فصلٌ في أحكام النون الساكنة والتنوين
٢٧٢ أحكام الفتح والإملالة
٣٠٠ - فصلٌ

الصفحة	الموضوع
٣٠٧	* باب الراءات
٣٢٣	* باب اللامات
٣٣٤	* باب الوقف بالرؤم والإشمام ومرسوم الخط
٣٨٠	- فصل في اتباع مرسوم الخط
٤٠٢	* باب: ياءات الإضافة
٤١٢	* باب: الياءات الزوائد
٤٢٣	* باب: فرش الحروف
٤٤٦	ذكر مخارج الحروف وصفاتها
٤٦٠	صفات الحروف
٤٧٩	* الفهارس العلمية
٤٨١	- فهرس الأحاديث المخرجة
٤٨٣	- فهرس الأعلام المترجم لهم
٤٨٩	- فهرس المصادر والمراجع
٤٩٥	- فهرس الموضوعات



